عَايدَة العَلي سَريّ الدِّين

السودان والنيل

بَينَ مِطرَقَة الانفصال وَالسَّندَان الإسرائيلي

منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت

السودان والنيل

بين مطرقة الانفصال والسندان الاسرائيلي

الطبعة الأولى

١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م

عايدة العلي سريّ الدين

السودان والنيل

بين مطرقة الانفصال والسندان الاسرائيلي

منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت

الإهداء

إلى معلّمتي الأولى

إلى أمي

أطال الله في عمرك

ابنتك عايدة

المقدمة

كتاب «السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الاسرائيلي» كتاب ذو طابع سياسي ـ مائي، تناول ما يجري في بلد له أهميته القصوى وموقعه المهم في القرن الافريقي، السودان.

ذلك البلد الذي تحولت مشكلاته من قضية داخلية بين الحكومة والمعارضة إلى بوابة لتدخل خارجي يتضمن مطامع اسرائيلية معلنة في السيطرة على منابع النيل والتحكم بمستقبل السودان ومصر معاً، وإلى عنوان لتحويله إلى عدة كيانات متناحرة.

وتعتبر قضية المياه من القضايا الحيوية والمهمة التي تشغل دول حوض النيل وخصوصاً دولتي المصب، السودان ومصر. وهذه الأهمية لا تعتبر وليدة الساعة، حيث يعود سعي مصر إلى ضمان حقها التاريخي في المياه، إلى القرن الافريقي. غير أن قلق مصر على حصتها من مياه النيل أخذ يتزايد في السنوات الأخيرة بسبب التنمية التي تتطلع إليها دول المنبع والتي تتطلب بناء سدود على البحيرات ذاتها وعلى بعض روافد النهر، مما يهدد بتخفيض حصص المياه المكتسبة لمصر والسودان.

والجدير البارز هو هذا التمركز الهائل والمستمر للصراعات والتدخلات حول شرايين الماء الحيوية التي لا يختلف اثنان على أهميتها الاستراتيجية في المجالين السياسي والاقتصادي والتنموي وفي اللعبتين الاقليمية والدولية.

فالصراع الدموي المصحوب بتدخلات خارجية ينتقل من رواندا إلى بوروندي فزائير وتنزانيا ومحوره البحيرات العظمى ومنابع النيل الاستوائية،

حرب أهلية تستعر نارها في جنوب السودان ومشرقه حيث الممرات الأساسية لهذا النهر. والخرطوم التي انفتحت عليها دفعة واحدة الحرب الأهلية والصراعات السياسية سواء كانت داخلية أو تلك الخلافات مع جاراتها الواحدة تلو الأخرى (أثيوبيا، ارتريا، أوغندا) تؤكد أن ما يجري في هذه المنطقة لا يستهدف التوجهات الإسلامية لنظامها فحسب بل الدور الاقليمي المتنامي لمصر واضعاف دورها مع تأكيد الخرطوم على ضلوع الولايات المتحدة الأميركية واسرائيل في ما وصفته باستكمال حلقات التآمر الاستعماري على الأمة العربية.

فمنذ بدايات القرن العشرين والمشروع الصهيوني يتطلع إلى مصر لضمان استقرار السيطرة الاستعمارية عليها وعلى المنطقة ككل، وذلك سواء نفذ المشروع الصهيوني على بعد آلاف الأميال من مصر جنوباً في أوغندا أو على مشارف قناة السويس شرقاً. ولم يتوان الاستعمار أبداً عن تنفيذ هذا الهدف حيث في العام ١٨٩٩ ظهر تأثير المسألة السودانية على مصر بعد أن سيطر الانكليز على السودان وعزموا على اقامة سدود وخزانات على مجرى النيل في الجنوب بما يمكنهم من التحكم في مياه النيل الواردة إلى مصر.

لكن النيل قبل أن يصل إلى مصر، يمر في السودان الذي يتخبط في وحول الحرب التي قد تكون مدخلاً لانفصال جنوبه، مما يضيف عاملاً جديداً إلى عوامل تعقيد المسألة، إذ في حال لجأ الجنوب إلى المياه لممارسة الضغط السياسي، يسهل مواجهته بوسائل ضغط مماثلة، ذلك أن أهل الشمال في السودان الذين لن يكون لهم مصلحة في حجب مياه النهر، قادرون على المساومة على الطرق البرية التي تصل الجنوب بالمنفذ البحري الوحيد والممكن عن طريق بور سودان على البحر الأحمر.

إن السودان هو الجسر بين العرب والأفارقة، وجنوب السودان هو المعبر العربي إلى افريقيا. فإذا انفصل المعبر تنفصل المنطقة العربية عن القارة الافريقية، لذلك فمهما تعددت المعارك والجبهات في الحرب الواقعة في

السودان، فإن الهدف واحد، وهو فصل جنوب السودان ذي الطابع الافريقي والمسيحي عن شمال السودان ذي الطابع العربي والإسلامي، وتأسيس دولة مسيحية افريقية انفصالية واسقاط الحكم الثوري في الخرطوم. فتقسيم السودان هو الاشارة لبدء تقسيم افريقيا واعادة رسم الحدود في هذه القارة وفصل السودان عن البحر هو المؤشر لاسقاط الحكم السوداني عن طريق اكمال الحصار الخارجي المفروض عليه.

إن معلومات بعض المسؤولين السودانيين تقول بأن ايوري موسيفيني وجون غارانغ ولوران كابيلا تربطهم صلات عميقة ببعضهم. فهم من قدامى القيادات الشيوعية ولهم علاقات وثيقة مع اسرائيل. ويعتقد البعض أن وصول كابيلا إلى الحكم في زائير يمهد لوصول جون غارانغ إلى الحكم في السودان والعكس صحيح.

فالحكم السوداني ينمي وعي السودانيين السياسي ويسعى إلى نشر هذا الوعي في القارة الافريقية، مما يهدد مصالح الدول الكبرى الحيوية ويحول افريقيا لاعباً اقليمياً بدل أن تبقى «ألعوبة الأمم». وخطورة السودان من المنظار الأميركي أنه يملك مقومات النجاح: المشروع والفريق الحاكم والقدرات الاقتصادية. وتشكل حرب السودان في بعض جوانبها عملية وقائية تشنها الإدارة الأميركية لاسقاط نظام يصعب عليه احتواؤه والتعامل معه.

لكن السؤال المطروح، هل يقدر الحكم أن يستمر طويلاً في ظل الحرب والدماء؟

يحاول الحكم أن يصمد بالانفتاح على الجنوبيين بغية اسقاط العامل الداخلي من الحرب والمساعي جارية لابرام اتفاق سياسي بين الجنوب والشمال. لكن المعارضة الشمالية عقدت اتفاقاً مع المعارضة الجنوبية المسلحة والمتحالفة بدورها مع ثلاث دول مجاورة هي أوغندا وأثيوبيا وارتريا، المرتبطة بدورها أيضاً بالولايات المتحدة (وربما باسرائيل) وبريطانيا.

وهكذا اختلط الداخل بالخارج فكبرت اللعبة.

ويشهد السودان في صورة مكشوفة وعلنية ثلاث حالات غير عادية، هي ابتعاد الكنائس عن حركة التمرد المسيحي واقترابها من الحكم السوداني وتحالف المعارضة الشمالية الاسلامية مع حركات جنوبية مسيحية وعدوان ثلاثي تقوده أوغندا وأثيوبيا وارتريا بدعم انفصال الجنوب والانقلاب على الحكم، واختلطت الحروب الداخلية بالحروب الخارجية والصراع من أجل الانفصال بالصراع من أجل السلطة.

جاء كتابي هذا «السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الاسرائيلي» ليحلل حيناً ويوثق حيناً آخر كل هذه المعطيات ضمن ستة فصول:

تناولت في الفصل الأول أزمة المياه في افريقيا وتحدثت عن النيل وعن دول حوضه وعن مصر والثورة الافريقية.

وفي الفصل الثاني تناولت موضوع العرب في افريقيا عبر التاريخ وعن الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه افريقيا والعلاقات السياسية الاسرائيلية ـ الافريقية، وعن القرن الافريقي والسياسات العربية ـ الاسرائيلية.

أما في الفصل الثالث فتحدثت عن تركيبة نظام الحكم في السودان ومعاناة السودان التي هي فصل جديد في نار قديمة، وعن الحرب الدائرة على ساحته بشقيها السياسي والعسكري.

والفصل الرابع تناول موقف المعارضة السودانية وفرار الصادق المهدي إلى اسمرة، والسودان والمشروع الاسلامي ومن ثم العلاقات السودانية ـ الأوغندية والموقف الايراني والموقف الأصولي من احداث السودان.

أما الفصل الخامس فقد تناول موضوع التحرك الدبلوماسي السوداني على الصعيدين العربي والمحلي. وموقف مصر من احداث السودان والوساطات العربية من أجل التهدئة والموقف الأميركي وموقف مجلس الأمن من الأحداث الجارية.

والفصل الأخير (الفصل السادس) تضمن بعض الوثائق المهمة التي استطعت الحصول عليها.

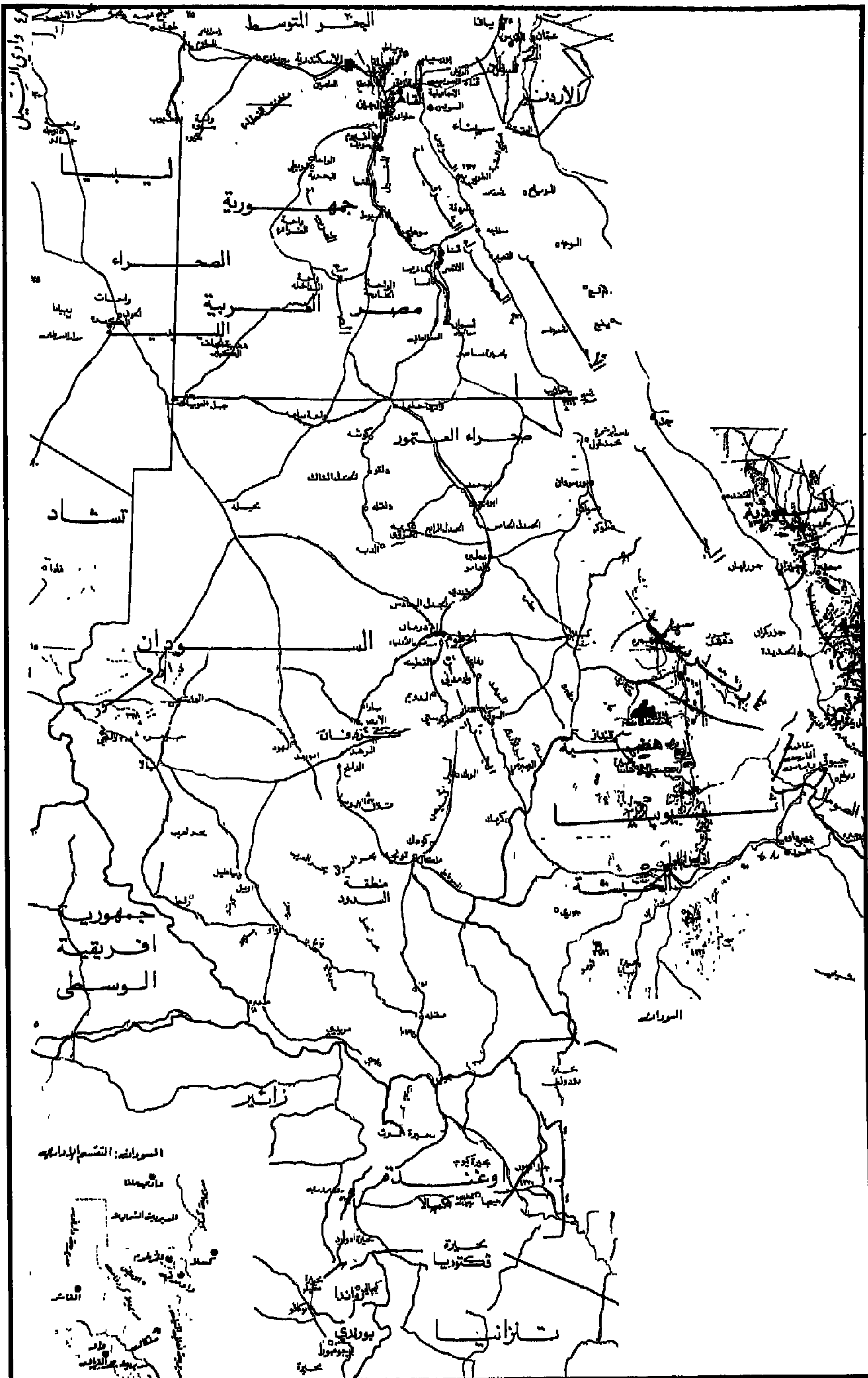
ان الحرب السودانية حملت من وجهة نظر التحالف الأميركي ـ البريطاني خطورة كون السودان يختزن القوة المادية التي تسمح له بتحقيق مشروع الصحوة السياسية. فهو يملك ثلاث مواد استراتيجية: القمح والنفط والمياه، اضافة إلى الذهب. وفي حال نجح الحكم السوداني في تنفيذ مخططاته التنموية فانه مرشح ليصبح خلال السنوات المقبلة قوة اعتراض اقليمية لا يمكن تجاهلها.

أما الهجمة الاستعمارية فلها أبعاد هادفة لاقتطاع جنوب السودان الغني بثرواته النفطية والمائية والذهبية. وللمرة الأولى يأخذ التمرد في السودان بعداً اقليمياً، فحركة التمرد بقيادة جون غارانغ تهدف إلى «إقفال بوابة السودان العربية على القارة الافريقية» وطرد الجاليات العربية من افريقيا، كما تهدف إلى السيطرة على ثروات السودان ومياهه وطاقاته الغذائية والبترولية.

لكن خطر التفكيك المزدوج، لا يصيب السودان وحده، وهنا مكمن الخطورة، بل يتعداه إلى الكثير من الدول العربية. فإذا انهار السودان وتقسم ينعكس الأمر سلباً على الجوار العربي بدءاً بمصر، لذلك فان اخراج السودان من مأزقه الراهن هو واجب عربي إذا كان العرب يريدون له أن لا يتشظى. كما أن مستقبله مرتبط أيضاً بمدى تماسك قيادته في الداخل والتضامن العربي والإسلامي معه في الخارج، إذ أن تقسيم السودان سيكون بداية معارك تاريخية كبيرة على مياه النيل، وربما على وجود العرب السياسي في شرق ووسط افريقيا.

لذلك ان المحافظة على وحدة السودان وتماسكه أمانة غالية في أعناق قادته أولاً والعرب ثانياً، مخافة من الدخول في دائرة «لعنة التاريخ».

المؤلفة



خريطة السودان (ودول الجوار)

الفَصْــل الأول

أزمة المياه في افريقيا
نهر النيل ودول حوضه

تؤكد أحداث عالمنا المعاصر أن السلام معرض للخطر في المناطق التي تعاني نقصاً أو نزاعاً على تقسيمها خاصة في أحواض الأنهار المشتركة بين عدة دول. ويتزايد الصراع حدة لتضارب مصالح الدول نتيجة اتساع أوجه الانتفاع بمياه الأنهار. وتقدر مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية أن العالم المعاصر يعاني حالياً من مجاعة مائية تجتاح كثيراً من المناطق وتأتي منطقة الوطن العربي وافريقيا (موضوع بحثنا) لتتصدر مناطق الصراع المائي. وإذا اخترنا أطول وأعظم أنهار المنطقتين في الشرق الأوسط وافريقيا هو نهر النيل فان المتغيرات في منطقة دول حوض النيل وحولها تفرض على دول المنطقة نبذ كل خلافاتها حول المياه والتوجه نحو التعاون والتنسيق المشترك لا سيما وان تحديات التنمية تشكل مسؤولية تتعاظم خطورتها يوماً بعد يوم وتتجه الأنظار إلى النيل ليكون محوراً مشتركاً للتنمية لدول المنطقة.

والقارة الافريقية تستحوذ على مجموعات نهرية كبرى (نحو ٥٦ نهراً) في مقدمتها نهر النيل العظيم. وتوضح الخريطة السياسية لافريقيا كيف أن الاستعمار قد اتخذ من الأنهار الافريقية أداة من أدوات تقسيم القارة تقسيماً جغرافياً لا يستند إلى أسس بشرية أو اقتصادية أو جغرافية وبدلاً من أن تكون الأنهار أداة للتكامل بين الشعوب صارت تشكل حدوداً سياسية تعزل كل شعب افريقي عن أشقائه الآخرين والنزاع القائم حالياً في السودان بين النظام السوداني والمعارضة التي تستضيفها أسمرة عاصمة أثيوبيا وتعاونها على

الصعيد العسكري أو على صعيد العتاد اضافة إلى كل من ارتريا وأوغاندا ومن ثم تشجيع مصر باستضافتها أركان المعارضة، ومن ثم التدخل الاسرائيلي طبعاً بأصابع خفية، كان لا بد من القاء نظرة على هذه الدول التي تشكل ما يسمى بدول حوض النيل.

تشكل دول حوض النيل معاً تسع دول وهي مصر والسودان وأثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا وزائير، ويغطي النيل فيها مساحة تبلغ ٢,٩٠٠,٠٠٠ كلم[٢] أي ما يوازي العشر من مساحة القارة الافريقية باكملها، إذ أن المسافة التي يقطعها النيل بين أبعد أطرافه على روافد بحيرة فيكتوريا نيانزا في قلب القارة الافريقية إلى مدينة رشيد المصرية على ساحل البحر الأبيض المتوسط تبلغ (٦٧٠٠ كلم) وتوضح خريطة دول حوض النيل بجلاء مدى تشعب وتشابك الأنهار والبحيرات المختلفة التي تصب جميعاً في ذلك الجزء الشمالي من النهر الذي يبدأ من الخرطوم في السودان حتى ساحل البحر الأبيض المتوسط في مصر. فالنيل الأزرق مثلاً يمتد من هضبة الحبشة حتى يلتقي مع النيل الأبيض عبر السودان في الخرطوم، والنيل الأبيض تمتد روافده من عدة دول أخرى ونهر عطبرة مثلاً فانه يبدأ في أثيوبيا ليصب في السودان. أما البحيرات فتوجد أكثر من بحيرة تطل على شواطئها المترامية الأطراف أكثر من دولة مثل أوغندا وتنزانيا وكينيا التي تشترك جميعاً في بحيرة فكتوريا.

أ ـ السودان (موضوع بحثنا):

تشكل السودان أول دولة يأتي منها نهر النيل إلى مصر، حيث يجتمع النيل الأزرق مع الأبيض في الخرطوم ويشكلان معاً ذلك النهر الذي يأتي إلى مصر كل عام في موسم الفيضان حاملاً معه الحياة وعمادها المياه ويتميز السودان بأنه دون بقية دول حوض النيل الأخرى من حيث امكانية عقد اتفاقية ثنائية معه دون الاخلال بحقوق الدول الأخرى على أساس ان ما يتم الاتفاق عليه يكون قد عبر بالفعل الدول الأخرى مثل أثيوبيا أو أوغندا وهو ما دفع

الحكومة المصرية إلى توقيع اتفاق عام ١٩٥٩ حول تقسيم مياه النيل بسبب بناء مشروع سد خزان أسوان المعروف باسم «السد العالي». ورغم وجود عدد من السوابق التاريخية في الاتفاق على مشاريع مختلفة للاستفادة المشتركة من مياه نهر النيل، إلا أن السودان مثلها مثل مصر مثل بقية دول حوض النيل تعاني هي الأخرى من امكانية نقص مواردها من مياه النيل في المستقبل القريب ان لم تقم بتأمين وزيادة تلك الموارد لمواجهة مشكلة الزيادة السكانية من جانب آخر. وكان من أبرز المشاريع المشتركة التي اتفق عليها الجانبان المصري والسوداني هو مشروع اتفاق انشاء «قناة جونجلي» وهي عبارة عن قناة مساعدة لبحر الجبل تمتد بطول ٣٦٠ كلم من مصب نهر «السوباط» قرب مدينة «ملكال» إلى مدينة بور بجنوب السودان. وتؤدي إلى توفير جزء كبير من المياه التي كانت تضيع في منطقة المستنقعات وتبلغ حوالى ٤ مليار م^3 سنوياً تقسم مناصفة بين مصر والسودان، وقد بدأ تنفيذ المشروع في عام ١٩٧٨ وكان مقدراً له أن ينتهي في عام ١٩٨٥ إلا أن ظروف الحرب الأهلية في جنوب السودان والنزاع القائم بين الحكومة المركزية في الخرطوم وجيش «تحرير السودان» حالت دون اتمام ذلك المشروع بل أدت إلى تدمير بعض معداته ومنشآته ولا شك أن ايقاف الحرب الأهلية في جنوب السودان والوصول إلى حل سلمي للنزاع الدائر في جنوب السودان يحقق الأمن والاستقرار ليس للسودان فقط بل لمصر أيضاً.

ب ــ أثيوبيا:

تشكل المياه الواردة من أثيوبيا وحدها ٨٥٪ من اجمالي المياه الواردة من دول حوض النيل جميعاً مما يضع أثيوبيا على رأس قائمة أولية الاهتمام السياسية الخارجية المصرية، وحقيقي أن أثيوبيا تمد مصر بـ ٨٥٪ من مياهها.

ان اثيوبيا بكثافتها السكانية التي تبلغ ٥٠ مليون نسمة ومواردها الطبيعية الأخرى مؤهلة للنمو الاقتصادي السريع إذا طبقت خطط تنمية شاملة

وسليمة، مما يعني بالطبع الاحتياج إلى كل قطرة ماء، لكن اثيوبيا على عكس مصر، لديها العديد من الأنهار ومصادر المياه الأخرى التي لا تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على مياه النيل وحجم الوارد منها إلى مصر إذا قامت الحكومة الأثيوبية بتنفيذ العديد من تلك المشاريع المقترحة من أجل الاستفادة القصوى من مياه تلك الأنهار، إلا أن الاضطراب الداخلي الذي تعاني منه أثيوبيا الممثل في الصراع الدائر بين الحكومة المركزية في اديس أبابا والحركات المناوئة لها في اقليم اريتريا وتيجارى، هذه الحروب الداخلية تستنزف معظم جهود الحكومة حتى تفكر أو تنتقل إلى مرحلة تنفيذ بعض من تلك المشاريع العديدة التي درس واقترحت من قبل. ومن المعروف ان اتفاقية عام ١٩٠٢ التي وقعت بين الحكومة البريطانية التي كانت تتولى مسؤولية العلاقات الدولية للسودان آنذاك والحكومة الأثيوبية تنص في مادتها الثالثة على التزام أثيوبيا بعدم القيام بأية أعمال على النيل الأزرق أو بحيرة «تانا» أو «السوباط» مما يؤدي إلى التأثير على كمية المياه المتدفقة في نهر النيل. وعلى الرغم من ارتفاع بعض الأصوات التي تنادي بالتحلل من مثل هذه الاتفاقية على أساس انها ارث استعماري، إلا أن هذه الاتفاقية تعتبر سارية المفعول من وجهة نظر القانون الدولي حيث تؤكد اتفاقية «فيينا» لقانون المعاهدات المبرمة في عام ١٩٧٨ بشأن التوارث الدولي والمعاهدات في مادتها ١١ و١٢ على ان الاتفاقيات الخاصة بتحديد ورسم الحدود الدولية أو الخاصة بالوضع الجغرافي الاقليمي تظل سارية المفعول بموجب قاعدة الوراثة ولا يمكن تعديلها أو الغاؤها الا بالاتفاق بين الدول الموقعة عليها وهو ما أكد عليه أيضاً ميثاق منظمة الوحدة الافريقية الموقعة في اديس أبابا في مايو ١٩٦٣ حتى لا تفتح الباب أمام تعديل الحدود والحقوق المكتسبة في الأنهار وخلافه إذا تم الاخلال بتلك القاعدة الدولية الهامة.

ج ـ كينيا

تشترك كينيا مع أوغندا وتنزانيا في بحيرة فيكتوريا والتي تشكل جزءاً من

نسبة الـ ١٥٪ من مصادر مياه النيل حيث تطل وتشرف على منطقة خليج كيسومو عند المشارف الشرقية لبحيرة فيكتوريا.

ومما يزيد الأمور تعقيداً بالنسبة إلى كينيا ذلك الخلاف الناشب بينها وبين الحكومة السودانية حول اقليم مثلث «ايلمى» خاصة بعد قيام الأخيرة بالغاء اتفاقيتي عام ١٩١٤ و١٩٣٨ اللتين تنظمان إدارة هذا الاقليم منذ أيام الاحتلال البريطاني في عهد رئيس الوزراء السوداني السابق الصادق المهدي، ويقع هذا الاقليم في جنوب السودان وشمال كينيا ويخضع للإدارة الكينية وان كانت حكومة السودان تتهم الحكومة الكينية بالسماح لقوات المتمردين من جيش تحرير شعب السودان تحت رئاسة «جون غارانغ» من السيطرة الفعلية على هذا الاقليم. وبجانب الخلاف مع السودان توجد أيضاً خلافات أخرى بين الحكومة الكينية والحكومة الأوغندية حول العديد من المصالح والسياسات المتعارضة.

د ـ تنزانيا

تشترك تنزانيا مع كل من كينيا وأوغندا في الاطلال على بحيرة فيكتوريا وبجانب ذلك فهي عضو عامل في «منظمة تنمية حوض نهر كاجيرا» الذي يشكل أحد روافد نهر النيل من الهضبة الاستوائية. وتنزانيا مثلها مثل بقية دول حوض نهر النيل تسعى إلى الاستغلال الأمثل لجميع مواردها الاقتصادية والمائية، وقد قام «برنامج الأمم المتحدة للتنمية» بعمل بعض الدراسات الخاصة في هذا الصدد مثل اقامة مشروعات وسدود لتوفير نظام ري دائم مما قد يؤدي إلى التأثير على كميات المياه التي تصل إلى مصر من نسبة الـ ١٥٪ التي تصل من المنابع الاستوائية، إلا أن عدم توفر التمويل اللازم يحول دون تنفيذ العديد من تلك المشروعات.

وتطالب بعض الأصوات في تنزانيا باعادة النظر في المعاهدات التي ابرمت في السابق حول الانتفاع المشترك بمياه النيل على أن تلك المعاهدات

قد أبرمت في العهود الاستعمارية وقبل أن تحصل شعوب المنطقة على استقلالها، وتشير هذه الأصوات إلى اتفاقية ١٩٢٩ التي أبرمت بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية كممثلة عن السودان وأوغندا وكينيا وتنزانيا، وأهم ما تضمنته هذه الاتفاقية هو النص على «ألا تقام بغير اتفاق مسبق مع الحكومة المصرية أعمال ري أو توليد قوى ولا تتخذ اجراءات على النيل وفروعه أو على الخيرين التي ينبع منها سواء في السودان أو الدول الأخرى الواقعة تحت الإدارة البريطانية يكون من شأنها انقاص مقدار الذي يصل إلى مصر أو تعديل تواريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على أي وجه يلحق الضرر بمصالح مصر ويقوم موقف مصر على التمسك بقاعدة القانون الدولي السابق الاشارة اليها بالنسبة إلى اتفاقية عام ١٩٠٢ بين الحكومة الحبشية والحكومة البريطانية. وانه يجب اعادة توزيع حصص المياه والبحث عن صيغ جديدة تراعي مصالح الشعوب واحتياجاتها في المستقبل.

وجدير بالذكر، أن دور تنزانيا المحوري في منطقة شرق افريقيا، سواء بسبب موقعها الاستراتيجي على ساحل المحيط الهندي مما جعلها منفذاً مناسباً للعديد من الدول الافريقية الحبيسة مثل أوغندا ورواندا وبورندي وهي من دول حوض النيل، بالإضافة إلى موقع تنزانيا وسط منطقة شهدت العديد من الاضطرابات السياسية والعرقية في الفترة الأخيرة.

هـ ـ أوغندا

يقع الجزء الأكبر من بحيرة فيكتوريا داخل الحدود الأوغندية وعلى هذا الأساس فانه من الممكن القول بأن منابع النيل الاستوائية تبدأ من أوغندا (بحيرة فيكتوريا) بالاضافة إلى العديد من البحيرات الأخرى، لذلك فان حوالى ١٣٪ من ايراد النيل السنوي يأتي من تلك المنطقة. وتقول بعض التقديرات ان كمية المياه التي تخرج من بحيرة فيكتوريا تقدر بحوالى ٣٦ مليار م^{3} سنوياً، لا يصل منها إلى مصر سوى ٣٦٪ فقط وهو ما يدعو مصر إلى الاهتمام الشديد بأوغندا كاحدى المصادر الهامة لمياه النيل.

وفي هذا الاطار فقد تم عقد اتفاق بين الحكومتين المصرية والأوغندية في ٥ يناير ١٩٥٣ ينص على موافقة مصر على انشاء سد وخزان على شلالات أوين عند مخرج بحيرة فيكتوريا بغرض توليد القوى الكهربائية لصالح أوغندا مع تخزين المياه ببحيرة فيكتوريا لصالح كل من مصر والسودان على أن يكون التخزين في حدود ٣ أمتار وان تدفع مصر لأوغندا تعويضاً عن العجز في توليد القوى الكهربائية وهو لم يحدث حيث أن المتولد من الكهرباء يفيض عن حاجة أوغندا الفعلية ويصدر الفائض منه إلى كينيا. إلا أن أوغندا تشترك مع مصر في اجتماعات مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية، وهو المشروع الذي تشترك فيه أيضاً باقي دول حوض النيل.

ولكن على الرغم من انضمام اوغندا إلى مجموعة الاندوجو مثلها مثل دول أخرى كالسودان وبورندي وزائير، إلاّ أن علاقة أوغندا مع هذه الدول الثلاث قد شابها الفتور في أوقات مختلفة نتيجة لاتهام السودان لأوغندا بدعم المتمردين في الجنوب.

و ـــ زائير

تشكل زائير ثاني أكبر دولة من حيث المساحة وثالث دولة من حيث التعداد السكاني بين دول حوض النيل. أما عن علاقة زائير المباشرة بمصادر المياه فإن ذلك يتمثل في وجود «بحيرة موبوتو سيسي سيكو» داخل أراضي زائير والتي يمكن في حالة اقامة سد ستؤدي إلى زيادة حصة كل من أوغندا أو السودان من المياه وهو ما يعني زيادة حصة مصر بالتبعية.

ز ـــ بورندي

على الرغم من المساحة الصغيرة نسبياً لبورندي بالمقارنة بمثيلاتها من دول حوض نهر النيل الأخرى، إلا أن الجزء الخاص بحوض نهر النيل يمثل

حوالى ٤٩,٦٪ من مجموعة مساحة بورندي، ويشكل نهر كاجيرا الرافد الوحيد المباشر للنيل من تلك الدولة.

ح ـ رواندا

إن لديها أعلى كثافة سكانية وأعلى معدل للنمو السكاني بين دول حوض النيل التسع، ولذلك فإن على رواندا أن تجد حلاً لمعضلة التوفيق بين هذا الكم الهائل من السكان وضعف الموارد المتاحة وضآلتها. وهي عضو من مجموعة «الأندوجو».(١)

احتمالات الصراع والتعاون بين دول حوض النيل

إن دول حوض النيل رغم ما يجمعها من مصالح مشتركة تتمثل في إمكانية التعاون في استغلال نهر النيل إلا أن ذلك الإدراك بتلك المصالحة قد اقتصر فقط على مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات الثنائية التي تعالج موضوع المياه من الناحية الفنية فقط، دون إدراك أن نهر النيل من الممكن أن يشكل ركيزة لتجمع اقليمي يقوم على التكامل الاقتصادي في مختلف المجالات ومثال ذلك الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل التي نظمتها اتفاقية عام ١٩٥٩م بين مصر والسودان ومقرها الخرطوم وتهدف إلى جمع الارصاد والبيانات الخاصة بنهر النيل لكلا الدولتين، أما المشروع الثاني فهو مشروع الدراسات الهيدرومترولوجية لحوض البحيرات الاستوائية الذي بدأت دراسته من الناحية العملية في عام ١٩٦١ بين كل من مندوبي الهيئة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل وممثلين عن تنزانيا وأوغندا وكينيا بهدف تبادل الآراء وتوضيح وجهات النظر في موضوع مطالب هذه الدول من مياه النيل. وقد اتفق على اقرار ذلك المشروع في عام ١٩٦٧ وتشكلت لجنة من ممثلين فنيين عن كل من مصر والسودان وكينيا وأوغندا وتنزانيا. وقد انضمت كل

(١) د. علاء الحديدي «السياسة الخارجية المصرية تجاه مياه نهر النيل» السياسة الدولية عدد (١٠٤) عام ١٩٩١.

من رواندا وبوروندي ثم زائير بعد ذلك إلى المشروع. في حين تحضر أثيوبيا اجتماعات هذه اللجنة كمراقب. ويهدف المشروع إلى جمع وتحليل البيانات الهيدرومترولوجية لبحيرات «فيكتوريا» و«البرت» و«كيوجا» وذلك للتمكن من دراسة الميزان المائي لنهر النيل من أجل مساعدة الدول المنتفعة به في حفظ المياه وتنمية مواردها.[١]

اتفاقيات تنظيم الحقوق لاستغلال المياه بين دول حوض النيل

أما بالنسبة إلى الوضع القانوني الذي يحكم العلاقة بين هذه الدول الاستوائية (وبخاصة أوغندا) وكل من مصر والسودان باعتبارهما دولتي المصب فقد حددته اتفاقات عديدة هي:

١ ـ بروتوكول (١٨٩١) الذي وقعته بريطانيا ممثلة مصر والسودان وايطاليا ممثلة أثيوبيا، وبموجبه تتعهد الحكومة الايطالية بعدم تعديل أية اشغال على نهر عطبرة لأغراض الري، يكون من شأنها تعديل تدفق هذا الرافد إلى نهر النيل على نحو ملموس[٢].

٢ ـ معاهدة (١٩٠٢) بين بريطانيا وايطاليا والحبشة (المادة الثالثة منها) وتنص على أن يتعهد ملك أثيوبيا لدى حكومة بريطانيا، بأنه لا يصدر تعليمات أو أن يسمح باصدارها في ما يتعلق بعمل أي شيء في النيل الأزرق أو بحيرة «تانا» أو نهر السوباط، يمكن أن يسبب اعتراض سريان مياهها إلى النيل ما لم توافق على ذلك حكومة بريطانيا هي وحكومة السودان[٣].

٣ ـ اتفاقية مياه النيل (١٩٢٩)، بين مصر وبريطانيا العظمى بالنيابة عن

---

(١) «السياسة الدولية» (العدد ١٠٤) ابريل ١٩٩١ «أزمة المياه في الشرق الأوسط وافريقيا».

(٢) وليم نجيب سليمان ومجدي شندي «مخاطر محدقة بمياه النيل» الدولية ١٠/٨/١٩٩٢.

(٣) العبد الله، «الأمن المائي العربي» ص ٥٤ و١٠٢ ووليم نجيب سليمان المصدر نفسه.

السودان وكينيا وتنجنيقا وأوغندا، تنص على تحريم إقامة أي مشروع من أي نوع على نهر النيل أو روافده أو البحيرات التي تغذيه كلها، إلا بموافقة مصر وبصفة خاصة إذا كانت لهذه المنشآت صلة بالري أو بتوليد الكهرباء، أو إذا كانت تؤثر في كمية المياه التي كانت تحصل عليها مصر كما تنص هذه الاتفاقية على أن لمصر الحق في إقامة الرقابة على مجرى نهر النيل من منبعه إلى مصبه[1] واستناداً إلى هذا الاتفاق اقامت مصر مكتب تفتيش في موقع «جنجا» عند مخرج نهر النيل الاستوائي من بحيرة فيكتوريا[2].

٤ ـ اتفاق (سنة ١٩٤٩) بين مصر وأوغندا ويقضي بأن تقوم مصر وعلى نفقتها الخاصة بانشاء سد تخزيني في موقع «أوين» عند مخرج النيل الاستوائي من بحيرة فكتوريا، لرفع منسوب البحيرة وتوليد طاقة كهربائية لمصلحة أوغندا، وكان ذلك اعترافاً من أوغندا بحقوق مصر في مياه النيل[3].

٥ ـ اتفاقية مياه النيل (سنة ١٩٥٩) وهي اتفاقية ثنائية بين مصر والسودان تم بموجبها تخصيص نصيب لمصر ونصيب للسودان من مياه نهر النيل طبقاً للمتوسط السنوي لتصريف النهر عند اسوان، اضافة إلى أنه اتفاق الدولتين على العمل المشترك لزيادة عائد النهر عن طريق مشروعات جديدة لضبط النيل وعن طريق استمرار عملية مسح أعالي النيل هيدرولوجياً بواسطة انشاء لجنة مشتركة هي اللجنة الدائمة الفنية (P J T C). كذلك تم الاتفاق على اتخاذ موقف موحد في مواجهة أية مطالب للدول الأخرى في حوض النيل تجاه مياه النهر.. ونتيجة لهذا العمل المشترك فقد تم الاتفاق بين الدولتين

---

(١) وليم نجيب سليمان «الماء.. أول عناصر الأمن القومي العربي» الأهرام الاقتصادي (٢٦/ أكتوبر ١٩٩٢).

(٢) عباس قاسم «المستقبل العربي» العدد ١٧٤ ـ آب ١٩٩٣ نقلاً عن وليم نجيب سليمان.

(٣) عبد التواب عبد الحي «دول النيل من أين تبدأ حرب الماء؟» صوت الكويت ١٥/ ٧/ ١٩٩١ ووليم نجيب سليمان «الماء.. أول عناصر الأمن القومي العربي» الأهرام الاقتصادي أكتوبر ١٩٩٢.

على مشروع قناة جونجلي (١) وجونجلي (٢). كما تمت دراسة مشروعات انشاء قناة تصريف عند مستنقعات بحر الغزال وانشاء قناة شمال غرب النيل الأبيض، وبناء سد جامبيلا لتخزين مياه الفيضان في نهر بارو ونهر السوباط. ولكن مشكلات الحرب في جنوب السودان وقضايا التمويل الدولية وعدم الاتفاق مع أثيوبيا أوقفت خطوات التنفيذ من جهة، وبذلت المحاولات الجادة للايقاع بين مصر والسودان من جهة أخرى ولو باستخدام القوة المسلحة[١].

الاطماع الأثيوبية الجيوبوليتيكة في مياه النيل

انسجاماً مع سياستها التوسعية التي بدأها منليك الثاني (١٨٤٤ ـ ١٩١٣) والتي تابعها ملوك وحكام أثيوبيا في ما بعد، فقد ارتكزت اطماع أثيوبيا التوسعية على ثلاثة محاور:

المحور الأول (اتسم بنزعة استفزازية) وهو التنكر للاتفاقات المبرمة بين دول حوض النيل والضامنة حقوق مصر والسودان التاريخية بمياه هذا النهر الحيوي، بحجة أن هذه الاتفاقات تعود إلى عهود الاحتلال السابقة، وهي اتفاقات اذعان غير مشروعة، في حين تتمسك هي من جهتها بالاتفاقات التي وقعتها مع الدول الاستعمارية ذاتها، والتي بموجبها حققت أثيوبيا توسعها الامبراطوري في أراضي الصومال واريتريا.

المحور الثاني: التوسع ببناء السدود على روافد النيل الأزرق، بقصد خفض كمية المياه الهابطة إلى السودان ومصر متبعة الطريقة ذاتها التي تلجأ إليها تركيا حالياً بشأن دجلة والفرات.

المحور الثالث: رفض التعاون والتنسيق مع سائر دول حوض النيل،

---

(١) د. صالح زهر الدين «مشروع اسرائيل الكبرى» ص (٢٤٧) نقلاً عن د .عبد الملك عودة ود .حمدي عبد الرحمن «السياسة الدولية» العدد (١٠٤) ص (١٦٢).

وعدم السماح باجراء أية رقابة هيدرومترولوجية على روافد النيل الأثيوبية. وقد كشفت أثيوبيا عن نواياها غير الصادقة تجاه السودان في موقفها المؤيد للعقيد السوداني المنشق جون غارانغ، بهدف اضعاف السودان وتجزئته[1].

استراتيجية دول المصب

في مواجهة الاطماع الأثيوبية فإن دولتي المصب (مصر والسودان) تتبعان استراتيجية مائية تقوم على محورين:

المحور الأول: التمسك بالاتفاقات المبرمة، وهما تعتبرانها اتفاقات ملزمة وغير قابلة للالغاء وفي مقدمها اتفاقيتا ١٩٠٢ و١٩٢٩.

المحور الثاني: اعتبار وادي النيل من منبعه إلى مصبه وحدة هيدروليتكية واحدة متكاملة، وهذا يفرض اقامة علاقات حسن جوار مع دول الحوض، وتعزيز هذه العلاقات، بتنفيذ مشروعات مشتركة والسعي إلى انشاء اتحاد دول حوض النيل المعروف باتحاد «الاندوجو» بهدف التنسيق والتفاهم لتطوير موارد النيل ورعاية المصالح المائية والانمائية في ما بين الدول الأعضاء. علماً أن كلاً من مصر والسودان اللتين تعتمدان على نهر النيل في حياتهما، لا تبدوان مستعدتين للتفريط بحقوقهما التاريخية أو القبول بالتهديدات من أي من دول الحوض بسبب انعدام الخيارات لديهما وبخاصة أن الاتفاقات الناظمة للعلاقات المائية متطابقة مع المبادىء التي اجمع عليها رجال القانون الدوليّون واحكام المحاكم الدولية، والتي تنص على أنه لا يحق لدولة أن تقوم بتحويل مجرى نهري أو تنشيء خزانات أو سدوداً عليه من شأنها تخفيض حصة دول أخرى منتفعة من هذا المجرى إلا بالتشاور والاتفاقات المسبقة مع هذه الدول، اضف إلى ذلك أن جميع دول حوض النيل هي أعضاء في منظمة

---

(١) د. عباس قاسم «الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتكية» (المستقبل العربي) العدد (٧٤) آب/ ١٩٩٣.

انظر أيضاً د. صالح زهر الدين «مشروع اسرائيل الكبرى» ص (٢٤٨ ـ ٢٤٩).

الوحدة الافريقية، وقد وافقت على ميثاق هذه المنظمة الموقع في أيار/مايو ١٩٦٣ في اديس أبابا عاصمة أثيوبيا نفسها، والذي اقر ضرورة الابقاء على الاتفاقات القائمة منعاً لفتح باب المنازعات التي لا تنتهي حول الحدود والأنهار المختلفة في القارة[١].

التنسيق الأثيوبي ـ الإسرائيلي:

ذهبت اسرائيل تفتش منذ اللحظة الأولى لوصولها إلى مياه البحر الأحمر عن مرتكز في حوض هذا البحر، والتقت مصالحها مباشرة مع اطماع أثيوبيا الساعية بدورها منذ عهد منليك إلى الوصول إلى سواحل البحر الأحمر والتحكم بمضيقه الجنوبي. واستطاعت أثيوبيا في ظل الدعم الأميركي عام ١٩٥٢ أن تقيم اتحاداً فدرالياً مع اريتريا تمهيداً لاحتلالها عسكرياً ثم ضمها إلى الأمبراطورية الأثيوبية عام ١٩٦٢، وفي مواجهة الدعم العربي الكبير لثورة الشعب الاريتري، اندفعت أثيوبيا بتوثيق علاقاتها مع اسرائيل، لتحقيق الهدف المشترك لهما، وهو كسر الطوق العربي في البحر الأحمر، ونزع الصفة القومية عن هذا البحر. لذلك جعلت أثيوبيا شواطىء اريتريا وجزرها تحت السيطرة الأميركية والاسرائيلية، وقدمت لهاتين الدولتين تسهيلات استراتيجية غير محدودة، وقد استغلت اسرائيل خرافة الأصل العرقي المشترك التي يؤمن بها هيلاسلاسي (يعتبر نفسه من أحفاد النبي سليمان من زوجته بلقيس ملكة سبأ) ووطدت دعائمها في أثيوبيا واريتريا «المحتلة» ثم التفتت إلى تحريك اطماع اثيوبيا وسائر دول المنبع في حوض النيل بشكل سافر[٢].

فمنذ الخمسينات كان الدور الاسرائيلي يعمل بالوساطة أي عن طريق مؤسسات الدراسات الاستراتيجية الأميركية، والبعثات إلى الدول الافريقية

---

(١) عباس قاسم مرجع سبق ذكره ص ٣٥ ـ ٣٦.

(٢) د. عباس قاسم (الأطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية) المستقبل العربي ـ عدد ١٧٤ ـ آب ١٩٩٣.

المتحكمة بمنابع النيل، وعن طريق تشجيع الشركات الأميركية الواقعة تحت التأثير الصهيوني لتنفيذ مشاريع للري في هذه الدول.

ففي فترة ما بين (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤) قام المكتب الأميركي لاستصلاح الأراضي الزراعية بوضع دراسة موسعة لاستصلاح الأراضي على الحدود السودانية ـ الأثيوبية ولانتاج الطاقة الكهربائية. وبالمقابل عارضت أثيوبيا بتحريض من اسرائيل تنفيذ مشروع السد العالي الذي بدأ تنفيذه عام ١٩٦٠، كما عارضت مشروعاً مصرياً آخر لتحويل جزء من مياه النيل لري سيناء (بمساحة ٣٥ ألف فدان) وتقدمت بشكوى إلى منظمة الوحدة الأفريقية[١] وانتقلت اسرائيل إلى العمل المباشر خلال الثمانينات، بوصول خبراء اسرائيليين إلى كل من أثيوبيا وأوغندا لاجراء أبحاث تستهدف اقامة مشروعات للري على النيل تستنزف ٧ مليارات مكعبة (أو ٢٠٪ من وارد النيل إلى مصر) وذلك على الرغم من انتفاء الحاجة إلى مشاريع ري مائية في أوغندا التي تتلقى أمطاراً استوائية تبلغ سنوياً ١١٤ مليار م^{3} .

وقد اتخذ التنسيق الأثيوبي ـ الاسرائيلي في عهد منغيستو هيلامريام الذي اطاح بالامبراطور هيلاسيلاسي عام ١٩٧٤، منحى جديداً وامتدت أخطاره إلى جنوب السودان مع العقيد المنشق جون غارانغ وهو يهدف إلى فصل الجنوب السوداني، الذي يشكل حوض بحر الجبل (الناظم الأول لنهر النيل) وبذلك تكتمل حلقة المؤامرة بسيطرة أثيوبيا على الشريان الرئيسي وهو النيل الأزرق، وسيطرة المنشق غارانغ على الشريان الآخر وهو بحر الجبل. وعلى الرغم من نفي المسؤولين الاسرائيليين قيامهم بهذه الحرب المائية غير المعلنة ضد مصر والسودان، فإن ما كشفت عنه شركة «تاحال» الاسرائيلية يشكل الدليل الواضح على اطماع كل من أثيوبيا واسرائيل بالمياه العربية وعلى التعاون الوثيق الذي يجري بينهما. فقد أعلنت هذه الشركة المائية الصهيونية

---

(١) شندي «مخاطر محدقة بمياه النيل».

مؤخراً أنها تقوم بمشاريع وأعمال ري في أثيوبيا لحساب البنك الدولي، بالاضافة إلى أعمال انشائية في أوغادين في الطرف الآخر من أثيوبيا المتنازع عليها مع الصومال، ويهدف التعاون الأثيوبي ـ الاسرائيلي إلى تنفيذ المشاريع المائية التي سبق أن أعلنت أثيوبيا عن عزمها على تنفيذها ويصل عددها إلى أربعين مشروعاً مائياً على النهر الأزرق ويشمل انشاء ٣٦ سداً. وأهم هذه المشروعات السد التخزيني على نهر «فينشا» احد أهم روافد النيل الأزرق، وهناك دراسة لاستصلاح ٤٠٠ ألف هكتار بمحاذاة الحدود السودانية. وتتوسع أثيوبيا بمشروع «فينشا» باقامة خزانين آخرين على النهر نفسه بمساعدة اسرائيلية مباشرة، كما حاولت «اسرائيل» التدخل لدى البنك الدولي لتمويل المشروع على أن يتولى الفنيون الاسرائيليون وضع الدراسات الفنية والاشراف على التنفيذ. وبسبب ارتفاع كلفة المشروع بالنسبة إلى امكانيات أثيوبيا الاقتصادية رفض البنك الدولي اتمام الصفقة، فتحولت إلى البنك الافريقي للتنمية وقد وافق هذا الأخير شرط أن توافق حكومتا مصر والسودان على التنفيذ[1].

إن هذا التطور في العلاقات الأثيوبية ـ الاسرائيلية في عهد منغيستو كان يهدف من جانب «اسرائيل» إلى استخدام أثيوبيا كورقة ضغط مائية على مصر لاجبارها على تنفيذ المشروع الذي اقترحه السادات القاضي بمد قناة «ترعة السلام» من النيل إلى صحراء النقب لتغذيتها بنسبة واحد بالمئة من حصة مصر في مياه النيل. كما يبدو من تطور الأحداث في القرن الافريقي بعد سقوط منغيستو، ان الولايات المتحدة واسرائيل تعدان أثيوبيا لدور مركزي اقليمي أكثر أهمية تدور في فلكه دول مجمع البحار (أي الدول المشرفة على مضيق باب المندب) ودول مجمع الأنهار (أي الدول المشرفة على حوض السودان)، وذلك في إطار ترتيبات جيو ـ سياسية أبرز ملامحها:

١ ـ انشاء كيانات صغيرة وضعيفة من حول أثيوبيا وهي اريتريا التي

(١) د. عباس قاسم مرجع سابق ص ٣٧.

أصبحت دولة مستقلة في نيسان / ابريل ١٩٩٣ والصومال وأوغندا وجنوب السودان (الذي تسعى حركة المنشق جون غارانغ إلى اعلانه دولة منفصلة).

٢ ـ استخدام أثيوبيا قاعدة أميركية ـ اسرائيلية يسهل من خلالها السيطرة على هذه المنظومة الاقليمية، وبالتالي إحكام الطوق على المنطقة العربية وشقها في وسطها عبر محور أثيوبيا ـ اسرائيل ـ تركيا.

٣ ـ توثيق علاقة هذه المنظومة الافريقية باسرائيل وهذا ما أكده الرئيس الاريتري «ملس زيناوي» من أن بلاده تقيم علاقات ودية مع اسرائيل[١] كذلك كان لرئيس الحكومة الاريترية «اسياس افورقي» موقف مماثل تجاه اسرائيل التي يقيم معها علاقات ودية.

(١) الحياة ١/٤/١٩٩٣.

الأبعاد السياسية والاقتصادية والقانونية
لأزمة المياه في دول حوض النيل
(خاصة مصر ـ السودان ـ أثيوبيا)

إذا كان الصراع على مصادر المياه نوعاً من أنواع الصراع الطبيعي الذي بدأ مع بداية الخليقة، فإنه لم يكن في يوم من الأيام بمثل هذه الخطورة التي يشهدها حالياً ومستقبلاً، ولم تتعقد أبعاده وتتداخل أطرافه بمثل هذه الصورة من قبل حيث حمل أبعاداً سياسية واقتصادية على درجة كبيرة من الأهمية في التأثير على الأمن القومي للدول مما جعل نقطة المياه تنافس في قيمتها نقطة النفط.

إذاً الأزمة في جوهرها صراع على مصدر مائي واحد هو مياه الأنهار، وتكمن طبيعة هذا الصراع في محاولة بعض الأطراف استعادة ما تدعي أنه حقها أو نصيبها في كمية المياه التي تستخدمها سواء للاستهلاك السكاني أو في مشروعات الري والزراعة من ناحية ومحاولة البعض الآخر الاستيلاء على كميات من أمطار الدول المجاورة لها من ناحية أخرى. وبطبيعة الحال وفي اطار عدم وجود اجراءات قانونية ثابتة لتنظيم حقوق استغلال مياه الأنهار في بعض الحالات التي ستتعرض لها وعدم وضوحها في البعد الآخر، فإن المشكلات والمنازعات باتت هي السمة الغالبة عندما يفتح ملف المياه في المنطقة.

حوض النيل:

تتباين مصالح وأهداف دول حوض النيل بين تمسك طرفين هما مصر والسودان بحقوقهما التاريخية من مياه النيل والتي اقرتها اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٢٩ وتم تدعيمها وتنقيحها باتفاقية مياه النيل لعام ١٩٥٩ وأهداف ومصالح الدول الأخرى وعلى رأسها أثيوبيا التي تطالب بنصيبها في مياه النيل خاصة أن ٩٥٪ من منابعه تقع في أراضيها وهذا على النحو التالي من خلال الطرفين الفاعلين:

(أولاً: مصر)

١ ـ إن الامكانات المتاحة لمصر من الموارد المائية تبلغ نحو ٦٠,٧ مليار م^{3} من مياه النيل و٤,٧ مليار م^{3} من مياه الصرف و٥ مليار م^{3} من المياه الجوفية في حين أن المستخدم منها حوالى ٥٩,٥ مليار م^{3} منها ٤٩,٧ مليار م^{3} للزراعة و٣,٣ مليار م^{3} للاستخدامات المنزلية و٢,٥ مليار م^{3} للصناعة و٤ مليار م^{3} للكهرباء وهنا بمقارنة الامكانات المتاحة من النيل (٥٥,٥ مليار م^{3}) بالمستخدم حالياً في مصر (٥٩,٥ مليار م^{3}) نجد أن مياه النيل لا تكفي لاحتياجات مصر بما يفي ضرورة زيادة ايرادات مصر من النيل.

٢ ـ تأمين العمق الاستراتيجي لمصر وهذا يتأتى بتحقيق أمن وادي النيل.

٣ ـ مقاومة التغلغل الاسرائيلي في المنطقة وذلك بهدف الحد من امكانية قيام اسرائيل بدور مؤثر في منطقتي منابع النيل والجزء الجنوبي من البحر الأحمر (باب المندب).

٤ ـ مواجهة التحديات الرئيسية المرتبطة باحتياجات مصر من مياه النيل والمتمثلة في ما يلي:

أ ـ التحديات الاقتصادية حيث يعبر الأمن الغذائي عن ضرورة معالجة اختلال التوازن بين الانتاج الزراعي وعدد السكان.

ب ـ الاعتداء على حقوق مصر المكتسبة من مياه النيل، وبالتالي فإن أي مشروع على أنهار وروافد النيل يمكن أن يؤثر على ايراد مصر يعتبر مساساً بأمنها القومي.

ج ـ المشروعات الأثيوبية التي تؤثر على حوالى ٢٠٪ من الايراد الكلي لمصر من مياه النهر.

٥ ـ تعتبر السودان من أهم دول حوض النيل بالنسبة لمصر ويفقد النيل خلال جريانه في السودان حوالى ٣٣,٥ مليار م٣، وبالتالي يمكن الاستفادة بجزء منها في اقامة مشروعات مشتركة مثل قناة جونجلي والتي كانت ستوفر ٤ مليار م٣ توزع مناصفة بين مصر والسودان.

(ثانياً: أثيوبيا)

وعن المصالح والأهداف الأثيوبية نجد أنها ذات طبيعة مختلفة أبرزها:

١ ـ استغلال وجود منابع النيل الأزرق داخل أراضيها والذي يمد كلاً من مصر والسودان بنسبة ٨٥٪ من ايرادات المياه اليهما وذلك للضغط على السودان لايقاف المساعدات لأريتريا وكذلك لتحسين العلاقات مع مصر وإبعادها عن مساندة الصومال.

٢ ـ تعديل اتفاقية مياه النيل ١٩٠٢ التي ترى أثيوبيا انها مجحفة لها على أن يتم ذلك من خلال عقد مؤتمر ثلاثي يضم كلاً من أثيوبيا والسودان ومصر. لذلك نجد أن التعرض لمصالح وأهداف كل من مصر وأثيوبيا يجعلنا نتصور حقيقة الأزمة حيث تحاول مصر والسودان للمحافظة على نصيبهما في المياه وفقاً لاتفاقية مياه النيل ١٩٥٩ وهي ٤٨ مليار م٣ لمصر و٤ مليار م٣ للسودان بل وزيادة هذه الكمية بالتعاون مع دول حوض النيل الأخرى، في مواجهة محاولة تلك الدول وعلى رأسها أثيوبيا الحصول على كميات من مياه النيل لمواجهة مشروعاتها وتوسعاتها الزراعية، على الرغم من أن معظم هذه الدول تعتمد على مياه الأمطار في زراعتها.

أبعاد الأزمة:

(١) ـ الأبعاد السياسية:

عملية استخدام المياه كسلاح سياسي وورقة ضغط لحل المشكلات الأخرى.

وقد اهتمت القوى الأوروبية بالفكرة التي تقول «بقدرة حكام الحبشة على تحويل مياه النيل» واستغلتها بحيث أصبح هناك تراث فكري ديني وثقافي يجعل من أثيوبيا مصدراً دائماً لتهديد مصر عن طريق مياه النيل.

هذا الفكر دعمته السياسة الخارجية المصرية في فترتي الستينات والسبعينات. ففي الستينات ساعدت مصر الحركة الاريترية وشجعت فكرة الصومال الكبير وطالبت مسلمي أثيوبيا بالثورة حتى تضعف من قوة أثيوبيا وتمنعها من استخدام مياه النيل مما يضر بمصر (وذلك أثناء معارضة أثيوبيا لبناء السد العالي)، وفي خلال السبعينات ثارت مشكلة مياه النيل بين مصر وأثيوبيا كانعكاس للصراعات الدولية التي سادت القارة الافريقية، فقد كان هناك مشروع مصري لتحويل جزء من مياه النيل لري ٣٥ ألف فدان في سيناء، وقد أثار هذا المشروع رد فعل قويًا في أثيوبيا التي أعلنت أن هذا المشروع ضد مصالح أثيوبيا، وتقدمت بشكوى إلى منظمة الوحدة الافريقية، وأعلن الرئيس المصري أنور السادات أن بلاده ستحارب لو اتخذت أثيوبيا أي اجراء للتدخل في مياه النيل.

أما في الثمانينات وفي عهد الرئيس حسني مبارك فقد اتخذت السياسة المصرية خط حل المشاكل سلمياً وتحسين العلاقات مع الدول الأفريقية، واتباع سياسة متوازنة نوعاً ما إزاء كل ما يتعلق بصراعات أثيوبيا الداخلية منها والاقليمية واعتبار ذلك احدى الوسائل الفعالة لتأمين مياه النيل وابعادها عن دائرة الصراع. وبالمثل حدث ذلك أيضاً مع الصراعات السودانية.

ويعد هذا ترجمة فعلية لاستخدام أثيوبيا لمياه النيل كسلاح ضغط سياسي

على مصر والسودان للجوء إلى الأساليب السلمية والدبلوماسية لتحسين العلاقات مع البلدين وتحديد موقفهما من المشكلة الاريترية ونزاعها مع الصومال على اقليم الأوجادين بطريقة تتفق والمصالح الأثيوبية.

(٢) الأبعاد الاقتصادية:

إن مشكلة المياه ليست مشكلة فنية فقط وإنما تتعدى أبعادها الاقتصادية ذلك المجال لترتبط بقضية التصحر والجفاف الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط وما يرتبط بهذه القضية من حدوث أزمة غذائية على مستوى العالم أجمع وفي بلاد العالم النامي بصفة خاصة، ونستطيع أن نتبين حقيقة البعد الاقتصادي لأزمة المياه من خلال التعرض للصراع بين الأطراف المستفيدة والأطراف المتضررة من اقامة مشروعات الري وتوليد الطاقة من سدود وغيرها.

ففي حالة حوض النيل: يتمثل الصراع أساساً في ما تقدم عليه أثيوبيا ودول المنبع الأخرى من اقامة مشروعات تؤثر على كل من السودان ومصر من ناحية، والمشروعات البديلة التي اقترح اقامتها للاستفادة من فاقد المياه في دول المنبع بالنسبة لمصر والسودان.

وهنا نجد جبهتين: مصر والسودان في ناحية وبقية دول حوض النيل في ناحية اخرى.

مشاريع أثيوبيا المائية

١ ـ مشروع سد فنشا ويقام على أحد روافد النيل الأزرق وقد تولته ليبيا بقرض ٣٠٠ مليون دولار. وبدأ العمل في المشروع مع بداية ١٩٨٤ .

٢ ـ مشروع الليبرد على نهر السوباط.

٣ ـ مشروع سنت على أحد روافد نهر عطبرة ويؤثر على ايراد النهر بمقدار ١/٢ مليار م^3 .

٤ ـ مشروع خور الغاش ويقع على الحدود السعودية ـ الأثيوبية ويؤثر

على مصر بمقدار ٤,٥ مليار م٣ .

هذه المشروعات سوف تؤثر على مصر بمقدار ٧ مليار م٣ سنوياً أي حوالي ٢٠٪ من الايراد الكلي لمصر من النهر. وهنا نجد أن أثيوبيا تحاول التنصل من اتفاقية ١٩٠٢ وعدم الاعتراف باتفاقية عام ١٩٥٩. ويضاف إلى هذا أن تنزانيا ورواندا وبورندي كونت فيما بينها منظمة الكاجيرا وتقوم بدراسات مشتركة بينها لاستغلال مياه نهر الكاجيرا مما سيؤثر على حصة مصر بحوالى مليار م٣ سنوياً.

المشاريع المصرية ـ السودانية

١ ـ مشروع قناة جونجلي وهو شق قناة بطول ٣٦٠ كلم على الحافة الشرقية لمنطقة المستنقعات في جنوب السودان لتجميع مياه النيل لتصب في النيل الأبيض عند (ملكال)، وقد توقف هذا المشروع بسبب الحرب الأهلية في جنوب السودان وكان ينتظر أن تتقاسم مصر والسودان كمية المياه ٤,٨ مليون متر ٣ نصيب السودان منها ٢,٣ مليون م٣ عند الخرطوم ومصر ١,٩ مليون م٣ عند اسوان.

٢ ـ مشروع قناة صرف في الجزء الغربي من مستنقعات بحر الغزال، وهناك اتجاهان محتملان لهذه القناة إحداهما يبلغ طولها ٨٤٠ كلم حول الشمال الغربي للمستنقعات وتصب في نهر ملكال، أما الأخرى وتبلغ ٣٠٠ كلم وهي في الجزء الجنوبي للمستنقعات وتصب في قناة جونجلي في طرفها الجنوبي.

٣ ـ مشروع قناة جونجلي (٢) وهو إنشاء قناتين متوازيتين للقناة التي بدأ العمل فيها. ولاستخدام القناتين بالكامل لا بد أن يكون هناك تخزين في أعلى النهر حتى يمكن استخدام المياه المخزونة في فترة نقص الأمطار والمكان الأمثل لهذه القناة هو بحيرة البرت بين أوغندا وزائير. ومن الواضح أن المشروعات السابقة والتي تعطي في النهاية لو اكتملت ٢٠ مليون م٣

تعترضها عقبات كثيرة، والدليل على ذلك توقف مشروع قناة جونجلي (١) وهو أقل المشروعات المقترحة تعقيداً إلى جانب أن المشروعات الأخرى أكثر بكثير من القدرة المالية لمصر والسودان.

(٣) الأبعاد القانونية:

هناك ثمة قواعد واجراءات قانونية منظمة لاقتسام المياه بين الدول المتنازعة. إذ أنه بموجب شروط اتفاقيتي احكام هلسنكي ١٩٦٦ واتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٧٢ يتم اقتسام حقوق المياه طبقاً لتعداد السكان والأخذ بالاعتبار الحصة التاريخية. إلا أن القانون الدولي يعترف أيضاً بالسيادة المطلقة للدول بشأن مصادر المياه التي تسيطر عليها.

في حالة حوض النيل: عقد العديد من الاتفاقيات المنظمة لحقوق استغلال مياه النيل وأبرزها:

ـ المتعلقة بالصراع القائم ـ اتفاقية اديس أبابا المعقودة في ١٥ مايو ١٩٠٢ في فترة الاحتلال البريطاني ـ واتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان عام ١٩٥٩ والتي عدت تأكيداً لما جاء في اتفاقية مياه النيل لعام ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا.

ـ اتفاقية اديس أبابا (١٥ مايو ١٩٠٢) وعقدت بين بريطانيا وأثيوبيا وتعهد بموجبها (المادة الثانية) ملك أثيوبيا (منليك الثاني) بعدم اقامة أية مشروعات سواء على النيل الأزرق أو على بحيرة تانا أو على نهر السوباط يكون من شأنها التأثير على مياه النيل وبألا يسمح باقامة مثل هذه المشروعات إلا بعد الاتفاق مع الحكومتين البريطانية والسودانية.

ـ اتفاقية مياه النيل عام ١٩٥٩، ويلاحظ على هذه الاتفاقية أمران:

الأول/ أنها اعادت التأكيد على حقوق مصر التاريخية في مياه النيل طبقاً لما قررته اتفاقية عام ١٩٢٩ (أي ٤٨ مليار م^{٣} من المياه سنوياً لمصر في مقابل ٤ مليارات م^{٣} سنوياً للسودان).

الثاني/ أنها وضعت اطاراً قانونياً أكثر شمولاً لتنظيم علاقات مصر والسودان لمسألة المياه.

ومن خلال هاتين الاتفاقيتين يتضح لنا أن هناك تنظيماً قانونياً لاستغلال مياه نهر النيل، لكنه أشار فقط لمصر والسودان، وتجاهل بقية بلدان حوض النيل الأمر الذي أدى بهذه الدول إلى إثارة المطالبات وإن كانت بدرجات متفاوتة بنصيبها أو حصتها من مياه النيل على الرغم من اعتماد معظمها على مياه الأمطار في الزراعة.

١ ـ اتفاقية مياه النيل ١٩٥٩

هذه الاتفاقية ثنائية بين مصر والسودان يتم بموجبها تخصيص نصيب لمصر ونصيب للسودان من مياه النهر طبقاً للمتوسط السنوي لتصريف النهر عند أسوان، ان الاتفاق هو بين الدولتين على العمل المشترك لزيادة عائد النهر عند طريق مشروعات جديدة لضبط النيل وعن طريق استمرار عملية مسح أعالي النيل هيدرولوجياً بواسطة انشاء لجنة مشتركة هي اللجنة الدائمة الفنية المشتركة (P J T G).

وكذلك تم الاتفاق بين الطرفين على اتخاذ موقف موحد في مواجهة أي مطالب للدول الأخرى في حوض النيل تجاه مياه النهر، وانه في حالة الاستجابة إلى مطالب هذه الدول فان الكمية تحسم مناصفة من نصيب الدولتين.

ونتيجة لهذا العمل المشترك فقد تم الاتفاق بين الدولتين على مشروع قناة جونجلى (١) وقناة جونجلى (٢). كما تمت دراسة مشروعات انشاء قناة تصريف عند مستنقعات بحر الغزال وانشاء قناة شمال غرب النيل الأبيض، وبناء سد جامبيلا لتخزين مياه الفيضان في نهر بارو ونهر السوباط ولكن مشكلات الحرب في جنوب السودان وقضايا التمويل الدولية وعدم الاتفاق مع أثيوبيا أوقفت خطوات التنفيذ.

ومن أهم اختصاصات اللجنة الدائمة الفنية المشتركة هي وضع ترتيبات العمل لتنفيذ المشروعات على النيل داخل حدود السودان وخارجه بالاتفاق مع السلطات المختصة في البلاد التي تقوم فيها تلك المشروعات، وقد قامت اللجنة بالاتصال مع ممثلي تنزانيا وأوغندا وكينيا للتشاور بهدف توسيع دائرة التعاون، وتم الاتفاق على انشاء هيئة فنية جديدة تشمل دول مصر والسودان وتنزانيا وأوغندا ورواندا وزائير لاجراء مسح للأرصاد الجوية والنهرية لمناطق تجمع الأمطار التي تغذي بحيرة فكتوريا وكيوجا والبرت، وانضمت أثيوبيا إلى اجتماعات هذه الهيئة بصفة مراقب، ولكن الدعوة لانشاء وعمل لجنة تضم كل ممثلي دول حوض النيل ليست موضوعاً فنياً يمكن أن ينشأ ويعمل على مستوى الفنيين، إنما هو قبل كل شيء موضوع سياسي يجب أن يتم الاتفاق عليه بين قيادات وحكومات هذه الدول ولهذا لم يتم انجاز في هذا المجال حتى الآن.

وقد رأت السياسة المصرية بالاتفاق مع السودان في عام ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ أن تضع مشروع بروتوكول أولي لتكوين لجنة من الدول التسع الواقعة في حوض النهر ويكون من اختصاصها النظر في كافة المشروعات والأعمال والبرامج المشتركة الموجودة في دول حوض النهر. لكن هذه الخطوة المقترحة لم تلقَ نجاحاً لأنها كانت على مستوى الفنيين وليست عملاً سياسياً على المستوى الأول بين قيادات هذه الدول، ومن ناحية ثانية فان المشروع لم يكن يهدف إلى انشاء سلطة مشتركة أو جماعة مشتركة لحوض النهر، وإنما كان محاولة لاقرار الوضع المائي الراهن في حوض النهر.

٢ ـ الأندوجو (١٩٨٣)

أخذت السياسة المصرية مبادرة جديدة عقب توقف مشروع البروتوكول المقترح سابقاً ودعت إلى اجتماع وزاري في نوفمبر ١٩٨٢ حضرته وفود من مصر والسودان وافريقيا الوسطى وأوغندا وزائير. ثم انضمت إلى هذا التجمع رواندا وتنزانيا وبوروندي بصفة مراقب. وأخيراً شاركت في الاجتماعات

الدورية كينيا بصفة مراقب مع تغيير وضع رواندا إلى عضو في التجمع، واطلق التجمع على نفسه (اندوجو) وهي كلمة سواحيلية تعني الأخوة. والبيانات الصادرة عن هذه الاجتماعات الدورية تشير إلى أن الأهداف هي التشاور والتنسيق تجاه القضايا الاقليمية الافريقية ودعم التعاون في مجالات التنمية، وتبادل المعلومات والخبرات في مجالات الاهتمام المشترك، مع تأكيد أن اجتماعات ومشاورات هذا التجمع تتم في اطار التعاون الاقليمي الوارد في خطة عمل لاجوس للتنمية الاقتصادية الافريقية.

وقد شمل الحوار في هذه الاجتماعات موضوع التعاون في مجال مياه النيل وأهمية توجيه الدعوة إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية (U N D P) لأعطاء أولوية لمشروعات دول حوض النهر لتنمية الموارد المائية وتحقيق الاستخدام الأمثل للمياه، والاهتمام بالموارد الطبيعية وخاصة البحيرات والأنهار، وتم الاتفاق على حيوية الاستمرار في مشروعات الدراسات الهيدرومترولوجية للبحيرات الاستوائية بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية واللجنة الاقتصادية لافريقيا.

وبناء على طلب الأندوجو قامت لجنة متخصصة في فبراير ـ مارس عام ١٩٨٩ بزيارة عدد من الدول في حوض النهر وأعدت تقريراً أولياً يتضمن ما يلي:

أ ـ تحديد نقاط الدراسة الشاملة للوضع الاقتصادي والفني الذي سوف يكون أساساً للخطة الشاملة للتعاون بين الدول الأعضاء في مجالات البنية الأساسية، وخاصة في مجالات الطرق والسكك الحديدية والنقل النهري والجوي والطاقة والموارد المائية والاتصالات المتبادلة والتبادل التجاري.

ب ـ بالنسبة لآفاق وآليات التعاون الاقليمي أشار التقرير إلى أن معظم الدول تفقد مشروعات البنية الأساسية باستثناء مصر ورواندا، كما أن الأوضاع في هذه الدول قد تدهورت خلال الربع الأخير من القرن العشرين بسبب

المشكلات الاقليمية والاقتصادية الداخلية في كل منها.

ج ـ بالنسبة لمفهوم الخطة الشاملة على المستوى الاقليمي يجب أن يؤخذ في الاعتبار عدد من العوامل المستقبلية المؤثرة مثل زيادة تعداد السكان والهجرة من الريف إلى الحضر. . .الخ. .

برنامج الأمم المتحدة للتنمية:

إن برنامج الأمم المتحدة للتنمية ساعد في عقد ورشة عمل لدراسة تجربة لجنة نهر ميكونج وذلك في اجتماع بانجكوك في يناير ١٩٨٦، وقد حضر هذا الاجتماع ممثلو دول مصر والسودان وأوغندا وتنزانيا وزائير وأثيوبيا وبوروندي ورواندا، كما أنه في عام ١٩٨٩ تكونت بعثة لتقصي الحقائق في دول حوض النهر من خبراء برنامج الأمم المتحدة للتنمية وقد زارت البعثة هذه الدول في الفترة من ١٣ مايو إلى ٢٢ يونيو ١٩٨٩. وأعدت تقريراً يقترح اطاراً للتعاون الاقليمي بين دول حوض النيل، مع تقييم للموارد المائية المتاحة واحتياجات السكان في الأمد المتوسط والأمد الطويل.

التعاون

إن الأمر يقضي بأن تكون هناك رؤية مشتركة للأخطار الناجمة عن أزمة المياه في المنطقة وبالتالي يتم مواجهتها بمجهود جماعي تكون أبرز سماته المشروعات المشتركة.

وبالنسبة لحوض النيل: هناك طروحات لمشروعات مشتركة بين مصر وأثيوبيا والسودان، حيث تمثل السودان جانباً هاماً في هذه المشروعات لأن امكانية التوصل إلى اقامة المشروعات لتنمية مياه النيل الأزرق ونهر عطبرة امكانية قوية إلى جانب وجود أراضٍ شاسعة قابلة للزراعة على الحدود الأثيوبية ـ السودانية في هذه المنطقة لو تم بناء خزان في أثيوبيا كما أن هناك احتمالات جيدة لتوليد الكهرباء للدولتين. ويفتح الباب حالياً أمام إقامة مثل هذه المشروعات ما قاله البروفسور جون ووتربري استاذ الاقتصاد السياسي في

الشرق الأوسط والمتخصص في الشؤون المصرية، من انه لا توجد مشاكل في الوقت الحالي بالنسبة لاستغلال مياه النيل بصورة تضمن استمرار بقاء العلاقات الطيبة بين مصر ودول حوض النيل مشغولة الآن بمشاكل حدودية وبحروب أهلية، وفي مرحلة لاحقة سوف تركز اهتماماتها على تطوير اقتصادها وعلى استغلال مياه النهر بطريقة أفضل[١].

---

(١) رجعنا في هذا المقال إلى مجلة السياسة الدولية (أبريل) ١٩٩١. وإلى موضوع الأستاذ ياسر علي هاشم «الأبعاد السياسية والاقتصادية لأزمة المياه». وموضوع الدكتور عبد الملك عودة والدكتور حمدي عبد الرحمن «التعاون الاقليمي في القرن الافريقي وحوض النيل».

٢٢ مشروعاً لتطوير موارد نهر النيل

مسؤولون من دول حوض النيل يسعون إلى جعله «أماً مرضع»

أكد المشاركون في الاجتماع الوزاري الخامس للدول العشر المشاطئة للنيل الذي بدأ يوم ٢٠/٢/٩٧ في القاهرة عن عزمهم على تجاوز خلافاتهم وتحويل النهر «أماً مرضِعاً» تستفيد منها الدول التي يعبرها النهر البالغ طوله ٦٦٧١ كيلومتر. ويتضمن جدول أعمال اجتماع هيئة التعاون التقني لإدارة مياه النيل «تيكو نايل» الذي يستمر إلى الاثنين تاريخ ٢٤/٢/٩٧ مناقشة ٢٢ مشروعاً قيمتها ١٠٠ مليون دولار من أجل وضع الدراسات اللازمة لتطوير موارد النهر والحفاظ على بيئته ويمهد الاجتماع لمؤتمر «النيل ٢٠٠٢» الذي يعقد في اديس أبابا بين ٢٤ شباط و٢٨ منه في حضور خبراء من مصر والسودان وأثيوبيا وبوروندي واريتريا وكينيا ورواندا وتنزانيا وأوغندا وزائير.
وقال المسؤول في وزارة الأشغال العامة والطاقة الرواندية نيونجيرا توماس أن «هذه الأم المرضع التي تشبه الذئبة الرومانية، يجب أن تقودنا إلى أن نوحد صفوفنا ونتعلم كيف نكون عادلين في تقاسم هذه الثروات التي لا يمكن استغلالها إلى الحد الأقصى إلا في اطار تعاون صريح». وللتعاون بين دول حوض النيل أهمية كبير لمواجهة الزيادة السكانية فيها التي تبلغ نسبتها السنوية ثلاثة في المئة، ويتوقع تالياً ان يرتفع عدد سكانها من ٢٥٠ مليون نسمة حالياً إلى أكثر من ٥٥٠ مليوناً بحلول سنة ٢٠٢٥. وصرح المسؤول في وزارة الري المصرية بيومي عطية «ان استخدام مياه النيل وسيلة ضغط «أمر مرفوض» وعلى العكس ينبغي أن ندفع في اتجاه استغلال المياه من أجل التنمية عبر

تعاون تكنولوجي واقتصادي. المياه يجب أن تكون عامل تقارب وليس عامل نزاع، إذا أن للنهر مزايا عدة لم يتم استغلالها بعد». وتبدي القاهرة قلقاً عن اعتزام الحكومة الأثيوبية بناء سدين على النهر بتمويل من البنك الدولي وقد طلبت معلومات عن هذا المشروع قبل أن تتخذ موقفاً رسمياً.

مصر والثورة الافريقية

استخدم اصطلاح الثورة الافريقية للدلالة على التغيير الشامل الذي اجتاح افريقيا فغير الكثير من أوضاعها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية. وقد ظهر هذا التغيير بشكل فجائي في أواخر الخمسينات وبداية الستينات حينما ارتفعت اعلام الاستقلال بالجملة وبعد أن اندلعت حركات التحرير في جميع أنحاء القارة متخذة من عواصم دولها المستقلة في القاهرة واكرا وكوناكري ودار السلام وبرازافيه وغيرها قاعدة لانطلاقها، فانهار الكثير من الحواجز التي حاول الاستعمار اقامتها منذ وطأت أقدامه افريقيا لتفصل بين شعوبها مستغلة فروق اللغة والدين والحضارة واللون.

وبطبيعة الحال فإن الثورة الافريقية لم تخرج من فراغ، فلا شك أنه قد كان لها أسبابها وجذورها الممتدة عبر التاريخ. كما كانت المواثيق الدولية وحقوق الانسان بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة كلها تقف عاجزة عن تغيير الأوضاع في افريقيا والمستعمرات الأخرى رغم ما تحويه تلك المواثيق من معان إنسانية سامية. ولكن بقوة الثورة استطاعت افريقيا واستطاعت الشعوب المستعمرة أن تجعل لهذه المبادىء والمواثيق قيمة حقيقية فكان هذا التغيير الهائل في افريقيا.

وجاءت الثورة المصرية لتجعل من أرض مصر قاعدة للثورة الافريقية، وهكذا شكل التزام مصر بقضايا التحرر العربي والافريقي قوة اضافية في مقاومة الاستعمار في جميع أجزاء القارة الافريقية حيث كانت تتمثل في هذا الالتزام وحدة النضال ووحدة الهدف. وعندما قامت ثورة يوليو، لم يكن

لمصر أي اهتمام يذكر أو أي صلات بالحركات الوطنية في افريقيا، اللهم إلا بالسودان فقط باعتباره قطراً عربياً في المقام الأول وتطلعاً إلى وحدة وادي النيل، كما لم يكن لمصر أيضاً وحتى ذلك الوقت أي سياسة افريقية بالمعنى الصحيح وان كانت لها سفارة في اديس أبابا عاصمة أثيوبيا ومفوضية في جنوب افريقيا علاوة على المندوب المصري في المجلس الاستشاري في الصومال الذي كان موضوعاً تحت وصاية الأمم المتحدة.

ولكن كان لمصر صلات ثقافية بافريقيا قامت مع انتشار الإسلام في القارة وكان في الأزهر الشريف عدد كبير من الطلبة الافريقيين يدرسون.

كانت هذه هي كل الصلة التي تربط مصر بافريقيا ولا شيء آخر سوى واقع جقيقي هو الوجود الجغرافي لمصر في القارة الافريقية، وتاريخ بعضه قديم من العهود الفرعونية، فقد وصل المصريون القدماء إلى بلاد (البنت) وهي ما تعرف حالياً بالصومال، كما انه من المؤكد وصولهم جنوباً إلى ملتقى النيل الأبيض بالنيل الأزرق (موقع الخرطوم الحالي) كما يعتقد انهم عرفوا شيئاً عن النيل الأزرق وربما كانت لهم صلة بمناطق في غرب افريقيا[١].

وبعض هذا التاريخ حديث ولكنه لا يصلح ليكون مدخلاً مثالياً للعلاقات الافريقية الجديدة لأنه اعتمد على الفتوحات في عهد محمد علي واسماعيل باشا، فقد وصلت سيطرة مصر إلى شواطىء افريقيا الشرقية وإلى منطقة البحيرات الاستوائية ولكن ذلك كله كان تاريخاً قطع صلته بالحاضر ولم يبق منه في ذلك الوقت سوى وجود اسمي في «السودان المصري الانكليزي» في حين بقيت السلطة والإدارة الفعلية هناك في يد الانكليز.

---

(١) لقد بذلت بعض الجهود لايجاد صلة بين الأديان في مصر الفرعونية وبين الطقوس والاعتقادات الموجودة في افريقيا، وقد وجد J.O. Locas أن هناك تشابهاً بين ديانة اليوريا في نيجيريا والديانات المصرية القديمة ويقول أنه يوجد النصف على الأقل من كلمات اليوريا تحتوي على جذور مصرية ولكن لا توجد الحجة القاطعة حتى الآن التي تؤكد هذه الصلة بين الديانات في مصر الفرعونية وبين الطقوس والاعتقادات الموجودة في افريقيا.

وجاء جمال عبد الناصر ليضع استراتيجية جديدة لسياسة مصر الخارجية(١) فحدد هذه السياسة بدوائر ثلاث هي العربية والافريقية والإسلامية. وكان معنى ذلك الاهتمام بالقارة الافريقية التي تقع فيها احدى هذه الدوائر وتتقاطع فيها أيضاً الدائرتان الأخريان. ففي افريقيا تسع دول عربية (حالياً) كما يعتبر الدين الإسلامي فيها أوسع الأديان انتشاراً.

وأخيراً فبعد أن كانت الحركة الافريقية تسير في اتجاه يحصرها في نطاق ما سمي بافريقيا السوداء أو افريقيا جنوب الصحراء، الأمر الذي جعلها تبدو في معظمها حركة بين الزنوج ومن اجلهم، أصبحت ثورة قارية تشمل افريقيا كلها وتجاوزت الحدود التي تجعل منها مجرد ردود فعل لحركة الاضطهاد العنصري(٢) وأصبحت ثورة ذات أبعاد سياسية واجتماعية.

تطور الحركة السياسية في افريقيا

جاءت صلة افريقيا الأولى بالعالم الخارجي من خلال تجارة الرقيق التي انتهت في القرن التاسع عشر. وامتد النفوذ الأوروبي إلى جميع أجزاء القارة بعد اخضاعها وتحويلها إلى مستعمرات.

وبعد أن أتيحت فرصة التعليم للعديد من زنوج أميركا ولمع منهم أدباء وفنانون، ظهرت بينهم حركة فكرية وأدبية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

ومن ثم امتد اهتمام هذه الحركة إلى أحوال افريقيا التي يعيش أهلها تحت نير الاستعمار والاضطهاد الذي يتعرض له الافريقيون وخاصة في جنوب افريقيا حيث تشتد وطأة التفرقة العنصرية. وكان هذا هو الطريق إلى حركة Pan Africanism أو ما اصطلح على تسميتها بالجامعة الافريقية.

---

(١) الرئيس المصري جمال عبد الناصر في كتابه «فلسفة الثورة».

(٢) عبد الناصر والثورة الافريقية ـ محمد فايق ـ دار الوحدة.

وقد تبلورت هذه الحركة لتأخذ شكلاً أكثر تحديداً بعقد سلسلة من المؤتمرات ابتداء من عام ١٩٠٠ حتى عام ١٩٤٥ شملت العديد من الأفارقة الذين يتعلمون في جامعات أوروبا. واطلق على هذه المؤتمرات اسم «مؤتمرات الجامعة الافريقية».

وكان المؤتمر الأول في لندن[1] وانتهى بتوجيه مذكرة إلى ملكة بريطانيا يحتج فيها المؤتمرون على سوء معاملة الأفارقة في جنوب افريقيا وروديسيا وعقدت المؤتمرات الثلاثة التالية في عواصم أوروبية والمؤتمر الخامس في نيويورك. واهتمت هذه المؤتمرات الخمسة جميعها بحقوق الوطنيين الافريقيين الذين يدرسون هناك. وأمكن لبعض الذين اشتركوا في المؤتمرات السابق ذكرها، المساهمة في إقامة تنظيمات سياسية مع الأفارقة الموجودين في لندن.

وفي عام ١٩٤٤، اتحدت مجموعة من التنظيمات والجماعات الافريقية مكونة تنظيماً جديداً باسم «Pan African Fédération». وكانت هذه المجموعة التي وجهت الدعوة للمؤتمر الافريقي السادس من سلسلة مؤتمرات الجامعة الافريقية والذي عقد في مانشستر عام ١٩٤٥ برئاسة الدكتور وليام دي بوا. وقد برز في هذا المؤتمر عدد من القيادات الافريقية التي تولت زمام الأمور في افريقيا بعد ذلك.

وقد أثبت هذا المؤتمر أن الحركة الافريقية قد نضجت كثيراً خلال المدة الأخيرة وأصبحت معاداة الاستعمار والأمبريالية هي الخط الرئيسي للحركة الافريقية، ولأول مرة يدعو هذا المؤتمر للاستقلال الوطني باعتباره الحل الوحيد لتحقيق أماني الشعوب الافريقية كما ذهب المؤتمر إلى حد باستخدام

---

(١) دعي لهذا المؤتمر محام من ترنداد هو سيلفستر وليامز وهو أول من تكلم عن الجامعة الافريقية. وقد حضر هذا المؤتمر الدكتور وليام دي بوا، الذي رأس جميع المؤتمرات الخمسة اللاحقة بعد ذلك والذي لقب بأبي الجامعة الافريقية.

القوة لتحقيق ذلك. كما احتوت قراراته على ادانة لاحتكار رأس المال وادانة لتسخير الثروة والصناعة من أجل الربح الخاص فقط.

ولا شك أن هذا المؤتمر كان بمثابة قفزة كبيرة حققتها الحركة الافريقية إلا أنها بقيت حتى ذلك الوقت محصورة كحركة سوداء تعنى بحق الرجل الأسود وعند التكلم عن افريقيا يعني أرض الزنوج أو افريقيا السوداء جنوب الصحراء. وان كانت هذه الحركة قد أبدت اهتماماً بشعوب آسيا وبعض قضاياها فلأنها شعوب ملونة تعاني ما يعانيه رجل افريقيا الأسود. وقد برز في حياة الزنوج الأمريكيين دعوة «العودة إلى افريقيا» باعتبارها حلا لمشكلة التفرقة العنصرية في أميركا. وأحد رواد هذه الدعوة وهو «ماركوس جارفي» الذي يعتبر أحد قادة الحركة الافريقية الذين تأثر بهم كثير من القادة الافريقيين ودعاة الوحدة الافريقية. فقد كانت دعوة جارفي مبنية على نظرية النقاء العنصري Racial Purity ولذلك كان يكره المخلصين ويحمل عليهم ويقول: «أعتقد في عنصر أسود نقي كما يعتقد البيض في عنصر أبيض نقي» ورفض استعمال كلمة ملون واستعمل جارفي دائماً كلمة زنجي أو أسود حتى يستبعد العناصر الملونة الأخرى من غير الزنوج.

وقد أعلن جارفي نفسه رئيساً مؤقتاً لجمهورية افريقيا. وهي جمهورية رعاياها هم الزنوج في جميع أنحاء العالم وكان ذلك عام ١٩٢٠ في نيويورك حيث شكل حكومته المؤقتة. والمهم في الأمر، أن فكر جارفي هذا كان أحد التيارات الهامة داخل الحركة الافريقية. ولا يمكن التصور بطبيعة الحال ان مثل هذا الاتجاه كان يمكن أن يقود إلى وحدة كل الشعوب الافريقية، فالعرب ليسوا زنوجاً حتى يكونوا من رعايا امبراطورية جارفي المعلنة[1].

ومن الغريب أن المصري الوحيد الذي تردد اسمه في أي شيء يتعلق بالحركة الافريقية أو حركة الجامعة الافريقية التي ملأت الولايات المتحدة

---

(١) محمد فايق «عبد الناصر والثورة الافريقية» ص (٢٠).

ولندن وباريس لفترة طويلة من الزمن واسمه دوس محمد علي[1] كان على صلة بدعوة جارفي هذه والتي مهما بلغت درجة التعاطف معها فلا يمكن أن تنفي عنها صفة العنصرية.

وقد عملت الدول الاستعمارية من ناحيتها دائماً على تدعيم فكرة الفصل بين افريقيا العربية وافريقيا السوداء واعتبار الصحراء الفاصل العازل بينهما. وقد ظهر جلياً في التقسيمات الاقليمية وخطوط المواصلات التي اقامتها هذه الدول لتربط مستعمراتها، كما ظهرت في مناهج التعليم والمؤلفات الغربية عن افريقيا.

وهكذا نجد أن الحركة الافريقية استمرت في مجملها مقصورة على افريقيا السوداء وان الوحدة الافريقية كانت تعني وحدة الأقطار السوداء. إلى أن قامت ثورة يوليو المصرية وجاء عبد الناصر ليعلن في كتابه «فلسفة الثورة» قائلاً: «اننا لا نستطيع بأية حال أن نقف بمعزل عن الصراع الدامي المخيف الذي يدور اليوم في افريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتي مليون من الافريقيين. وسوف تظل شعوب القارة تتطلع إلينا نحن الذين نحرس الباب الشمالي للقارة الذين نعتبر صلتها بالعالم الخارجي كله، لن نستطيع بحال من الأحوال أن نتخلى عن مسؤولياتنا في المعاونة بكل ما نستطيع على نشر النور والحضارة حتى أعماق الغابة العذراء، ان القارة المظلمة الآن مسرح لفوران عجيب مثير ولن نستطيع بحال من الأحوال أن نقف أمام الذي يجري في افريقيا ونتصور أنه لا يمسنا ولا يعنينا».

وكانت هذه النقطة تحول في تاريخ السياسة الخارجية المصرية

---

(١) جورج بادمور في كتابه «Pan Africanism of Communism» أن جارفي عندما ذهب إلى لندن لأول مرة قضى عدة سنوات يعمل مع مصري من أصل سوداني هو دوس محمد علي الذي كان محرراً باحدى المجلات المعادية للامبريالية وكان محمد علي من مؤيدي سعد زغلول زعيم الرفض ولكن من الواضح أن دوس محمد علي لم يباشر نشاطه المتعلق بهذه الحركة باسم حزب الوفد.

واستراتيجيتها وبداية للاهتمام بالقارة الافريقية على أساس جديد هو وحدة النضال من أجل تحرير افريقيا كلها. لقد كان هذا هو المدخل الصحيح لافريقيا الذي جاء متمشياً مع روح العصر وتطور الحركة الافريقية نفسها. وموقف مصر أصبح منذ ذلك الوقت طرفاً إلى جانب القوى الوطنية الافريقية في كل صراع جرى بعد ذلك وكان الاستعمار طرفاً فيه ضد هذه القوى، وقد أصبحت القاهرة القاعدة الأساسية لتحرير القارة، فسقطت التقسيمات المصطنعة التي أريد لها أن تفصل بين افريقيا العربية شمال الصحراء وما سمي بافريقيا السوداء جنوب الصحراء، فالصحراء في حقيقة الأمر لم تكن في يوم من الأيام عازلاً كما أراد لها الاستعمار، بل كانت دائماً معبراً اتصل من خلالها العرب بغرب افريقيا وعن طريقها دخل الإسلام إلى هذه الأقطار.

وقد انتشر العرب في القارة كلها شرقها وغربها وتداخلت القبائل العربية في القبائل الافريقية وتزاوج العرب والافريقيون، وأحدث العرب تأثيراً كبيراً في حياة كثير من الشعوب الافريقية فامتزجت الحضارة الإسلامية العربية بالحضارة الافريقية القديمة وظهر ذلك جلياً في أوسع اللغات الافريقية انتشاراً مثل السواحيلي في الشرق والهوسا في غرب افريقيا.

بدء حركة التحرير الافريقية في السودان:

كان للسياسة التي اتبعتها الثورة المصرية حيال السودان أثرها الكبير في فتح مجال العمل الافريقي أمام مصر. فقد قامت هذه السياسة على أساس انهاء احتلال السودان أولاً، والدعوة لوحدة وادي النيل، ولكن من خلال الاعتراف بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره.

وقد استقل السودان في يناير سنة ١٩٥٦ بعد جلاء قوات الاحتلال وأصبح بذلك ثاني دولة افريقية ـ بعد مصر ـ تحصل على استقلالها منذ القرن التاسع عشر وذلك بفضل اتفاقية ١٢ فبراير سنة ١٩٥٣ التي عقدتها مصر مع بريطانيا، بعد أن أصر الرئيس المصري جمال عبد الناصر على أن

تبدأ المفاوضات بشأن مستقبل السودان قبل التفاوض على جلاء قوات الاحتلال عن أرض مصر.

وقد خرج الرئيس جمال عبد الناصر عن الطريق الذي سار فيه جميع الزعماء الوطنيين والحكومات السابقة في مصر في المطالبة بسيادة على السودان أو حتى ضمه إلى الأرض المصرية كما كانت تطالب معظم الأحزاب المصرية قبل الثورة. بل ان الملك فاروق كان قد ذهب إلى حد اعلان نفسه ملكاً على مصر والسودان. فقد فاجأ عبد الناصر الانكليز أنفسهم عندما وافق على اجراء استفتاء عام في السودان من أجل تقرير المصير بعد تهيئة الجو الحر المحايد. وكان ذلك أمراً يصعب على الانكليز رفضه بعد أن كانوا هم أنفسهم يطالبون به كمناورة للرد على شعارات وحدة وادي النيل التي رفعتها مصر، ولاعتقادهم أن النظام الجديد لن يقبل بغير ذلك بعد أن سبق أن أعلنت مصر أن السودان جزء لا يتجزأ من أراضيها، وذلك في العهد السابق على الثورة.

وتم الاتفاق على فترة انتقال مدتها ٣ سنوات يتم فيها تصفية الإدارة الثنائية وان يكون للحاكم العام اثناء هذه الفترة السلطة الدستورية العليا تعاونه لجنة خماسية فيها عضوان سودانيان وعضو باكستاني وآخر مصري علاوة على العضو الانكليزي. وتقرر تأليف جمعية تأسيسية منتخبة لتقرير مصير السودان على أساس أحد الاختيارين:

أ ـ ارتباط السودان بمصر على أية صورة.

ب ـ أو الاستقلال التام ـ أي الانفصال عن مصر.

كما تقرر أن تنسحب القوات العسكرية المصرية البريطانية من السودان فوراً عندما يعلن البرلمان السوداني عن رغبته في الشروع في اتخاذ التدابير الخاصة بتقرير المصير.

ولا شك أن هذه كانت خطوة جريئة من الرئيس المصري عبد الناصر كما كانت أيضاً واعية لأن بموافقته على أن يكون لشعب السودان الحق في تقرير مصيره أثبت أنه يتصرف بروح العصر. فقد أراد لأي رابطة تقوم مع السودان أن تكون منبثقة عن رغبة شعبية وليست استناداً إلى حقوق مكتسبة من التاريخ. كما رأى أنه مهما كان اختيار الشعب السوداني فإن هذه الاتفاقية تضمن تصفية الوجود البريطاني في السودان، وان هذا هو ما كان يريده في المقام الأول. فبقاء القوات البريطانية في السودان يهدد أمن وسلامة مصر ولن يكون لجلاء هذه القوات عن مصر معنى حقيقي إذا كانت باقية في السودان.

ورغم أن مصر عملت طوال سنوات فترة الانتقال الثلاث على محاولة اقناع الشعب السوداني للارتباط بمصر وتحقيق وحدة وادي النيل الا انها لم تتردد في تأييد استقلال السودان ومباركته عندما أدركت أن هذه هي رغبة الأغلبية العظمى للشعب السوداني. فعندما أبلغت حكومة الأزهري في عام ١٩٥٥ حكومتي مصر وانكلترا برغبة الجمعية التأسيسية في سحب جيش الاحتلال لاجراء الاستفتاء المنصوص عليه في جو حرّ محايد، سارعت مصر على الفور بسحب قواتها تاركة أسلحتها الثقيلة هدية لجيش السودان، واضطر الجيش الانكليزي للرحيل هو الآخر منهياً بذلك احتلاله للسودان. وعندما أعلنت حكومة الأزهري قيام الجمهورية السودانية في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٥ وتم تشكيل مجلس قيادة لرئاسة الدولة، دون انتظار لاجراء الاستفتاء المنصوص عليه، لم تطالب مصر باتمام هذا الاستفتاء وسارعت بالاعتراف بالجمهورية المستقلة الجديدة التي أعلن استقلالها في أول يناير سنة ١٩٥٦. وكانت مصر أول دولة اعترفت بالسودان.

والحقيقة أن مصر لم تصر على اجراء الاستفتاء المنصوص عليه في الاتفاقية لأنها كانت قد أدركت بما لا يقبل الشك أن نتيجته لن تكون في صالح الارتباط بمصر. فقد كان الحزب الوطني بزعامة الأزهري (وهو محور الدعوة للوحدة بين القطرين) قد تخلى هو الآخر عن هذه الدعوة ووقف مع

الاستقلال. ولذلك أراد عبد الناصر أن يكسب مشاعر الجماهير وهي تحتفل باستقلالها.

وهكذا فإن مصر وإن كانت قد خرجت من السودان دون أن تحقق الوحدة التي كانت تنشدها إلا أنها كانت قد فتحت أمامها مجال العمل في افريقيا كلها، بالتزامها للمبادىء الأساسية التي قامت عليها سياستها الافريقية بعد ذلك، وهي تصفية الاستعمار وحق تقرير المصير.

مصر والتضامن الافريقي الآسيوي:

كان مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ بداية لظهور الدول الافريقية على مسرح السياسة الدولية واتخاذها دوراً ايجابياً بجانب الدول الآسيوية في القضايا العالمية، فقد تضمن اعلان باندونج الأسس السياسية الفلسفية التي تتمكن بها الدول من العيش مع بعضها في وئام وسلام واقامة العلاقات العالمية على أساس التعاون على مستوى واحد ليس فيه استغلال اقتصادي أو سيطرة سياسية كما اهتم المؤتمر أيضاً بقضايا التحرر والاستقلال وحق تقرير المصير لكافة شعوب العالم التي عليها أن تعمل على التحرر من السيطرة الاستعمارية، والقضاء على العلاقات الرأسية القديمة التي كانت تتحكم بها مجموعة قليلة من الدول في التوجه العالمي وفي مستقبل البشرية.

وقد تكوّنت على إثر مؤتمر باندونج المجموعة الافريقية الآسيوية في الأمم المتحدة التي أصبحت أكبر مجموعة من مجموعاتها وبذلك ظهرت قدرة جديدة لدول افريقيا في التأثير العالمي، استخدمت هذه القدرة في خدمة القضايا الافريقية المعروضة على الأمم المتحدة وخاصة بتصفية الاستعمار والتفرقة العنصرية وقضايا التحرر على اختلاف أشكالها.

ولم يحضر مؤتمر باندونج من قارة افريقيا سوى أربع دول فقط هي مصر وأثيوبيا وليبيريا وليبيا بالإضافة إلى وفدين حضرا بصفة مراقبين هما ساحل الذهب (غانا حالياً) والسودان حيث لم يكونا قد حصلا على استقلالهما بعد.

ورغم هذا العدد القليل من الدول الافريقية التي حضرت المؤتمر إلا أن تجاوب الحركة الافريقية لفكرة التضامن الافريقي الآسيوي كان عظيماً، فقد اعترفت جميع الدول الافريقية التي استقلت بعد ذلك بالمبادىء المعلنة في باندونج وأعلنت تمسكها بهذه المبادىء، وقد ظهر ذلك جلياً في الاعلان الذي صدر عن أول مؤتمر للدول الافريقية المستقلة في أكرا في أبريل سنة ١٩٥٨.

وقد أعقب مؤتمر باندونج مؤتمر أخر عقد في القاهرة في أواخر عام ١٩٥٧ جاء مكملاً له وهو مؤتمر التضامن للشعوب الافريقية الآسيوية الذي ضم عدداً كبيراً من حركات التحرر والأحزاب والتنظيمات السياسية المختلفة في كل من القارتين. وقد بلغ عدد الأقطار الافريقية التي مثلت في المؤتمر ١٩ قطراً تولت مصر مسؤولية الاتصال بالتنظيمات الافريقية المختلفة لحضور هذا المؤتمر. فقد كانت القاهرة قد أصبحت العاصمة السياسية لحركات الاستقلال في القارة والقاعدة الأساسية لتحرير افريقيا. وكان هذا هو السبب الذي من أجله اختيرت القاهرة مكاناً لانعقاد هذا المؤتمر كما كان أيضاً هو السبب في اختيارها لتكون مقراً للسكرتارية الدائمة لمؤتمر التضامن للشعوب الافريقية الآسيوية، وهكذا أصبحت القاهرة نقطة الالتقاء بين آسيا وافريقيا ليس فقط بسبب موقعها الجغرافي ولكن أيضاً بفضل واقعها السياسي ونشاطها الواسع في المجالين الآسيوي والافريقي.

أهداف المساعدات المصرية للدول الافريقية:

كانت مصر تشعر بمسؤولية خاصة حيال الدول الافريقية حديثة الاستقلال، فمصر التي اشتركت وساهمت مساهمة ايجابية في انهاء الاستعمار التقليدي كانت تريد الاستفادة برياح التغيير المتعاظمة التي تهب على القارة قبل أن تهدأ هذه الرياح ويبطل مفعولها باستقلال تكبله اتفاقات وارتباطات غير متكافئة مع دول الاستعمار القديمة. وأهداف السياسة المصرية هي:

١ ـ مقاومة النشاط الاسرائيلي في افريقيا.

٢ ـ فتح مجال التعاون الاقتصادي مع دول القارة الافريقية.

مقاومة النشاط الاسرائيلي في افريقيا:

كانت مصر تعطي أهمية خاصة لمقاومة النفوذ والنشاط الاسرائيلي في افريقيا وذلك لاستكمال حلقات الحصار الاقتصادي الذي فرضته عليها الدول العربية.

وقد كان الوجود الاسرائيلي في أي دولة من الدول الافريقية مرهوناً دائماً بالتواجد الاستعماري فيها ويتناسب تناسباً طردياً مع مدى السيطرة الاستعمارية على هذه الدولة، واستخدمت اسرائيل كأداة من أدوات الاستعمار في افريقيا ولكنها استفادت هي أيضاً من وضعها كدولة صغيرة جديدة لا تثير شكوك الدول الافريقية حديثة الاستقلال لتحقيق أهدافها الذاتية.

وكانت اسرائيل تحاول بكل ثقلها خلق مصالح وعلاقات تجارية مع المستعمرات الافريقية قبل الاستقلال مستفيدة من الوجود الاستعماري وشركات الاحتكار الغربية والنفوذ اليهودي المتغلغل فيها وذلك بقصد كسر الحصار الاقتصادي الذي فرضته عليها الدول العربية وأيضاً لضمان اعتراف الدول الافريقية بمجرد استقلالها باسرائيل. وكانت مشكلة الاعتراف هذه من المشكلات التي تؤرق اسرائيل كثيراً في ذلك الوقت لوجود عدد كبير من دول العالم لم يكن قد اعترف بها. ومن أجل ذلك أقامت اسرائيل قنصليات عديدة في المستعمرات الافريقية حتى تتحول إلى سفارات بمجرد الاستقلال.

ومن الملاحظ أن جميع الدول الافريقية التي دخلت في صدام حقيقي مع الاستعمار وقاومت الاستعمار الجديد من أجل تحقيق استقلالها الكامل كانت تنتهي عادة إلى تصفية النفوذ الاسرائيلي وذلك لأن الصدام مع القوى الاستعمارية ومقاومة ضغوطها كان يكشف موقف اسرائيل باعتبارها إحدى

أدوات الاستعمار. وقد حدث ذلك في مالي وغينيا والكونغو وبرازافيل وبوروندي وغيرها.

وقد كانت قواعد ارتكاز اسرائيل الرئيسية في افريقيا هي ليبيريا وأثيوبيا حيث كان النفوذ الأميركي متعاظماً، وفي ساحل العاج أيضاً التي كانت دائماً من أكثر الدول الافريقية ارتباطاً بفرنسا ونفس الأمر كذلك في مناطق الاستيطان الأوروبي مثل جنوب افريقيا وروديسيا.

وقد كانت اسرائيل تقدم للدول الافريقية القروض والخبرة الفنية وتدرب بعض جيوش هذه الدول وتبيعها السلاح. وكان ذلك كله يتم عادة في اطار السياسة الاستعمارية بل وفي كثير من الأحيان من خلال الدول الاستعمارية نفسها.

لذلك هناك ما يجب الاشارة إليه وهو الارتباط الوثيق بين النفوذ الاستعماري في الدول الافريقية والوجود الاسرائيلي فيها.

فتح مجال التعاون الاقتصادي مع الدول الافريقية:

كانت مصر تريد أن تفتح مجال التعامل الاقتصادي أمامها في افريقيا وخاصة في المجال التجاري. فقد عملت الثورة المصرية على تحرير اقتصادها من السيطرة البريطانية التي كانت موجودة عندما قامت الثورة وكان ذلك بسعيها الدائم لتكون تجارتها مع العالم الخارجي موزعة توزيعاً متساوياً على مجالات ثلاثة، فيكون ثلث تجارتها مع دول الكتلة الشرقية وثلثها مع الدول الغربية والثلث الأخير مع دول العالم الثالث، وكانت مصر تعتقد أن هذا التوزيع ضروري ليحفظ للاقتصاد المصري أمنه وحريته في التعامل ويجعله قادراً على مواجهة أي ضغوط طارئة مهما كان مصدرها.

وفي مجال دول العالم الثالث نجد أن افريقيا هي أنسب هذه الدول بالنسبة إلى مصر في مجال التبادل التجاري، وذلك أولاً لموقع مصر الجغرافي منها وثانياً باعتبار افريقيا مورداً لكثير من المواد الخام اللازمة

للصناعة المصرية، وثالثاً لأنها أنسب الأسواق لتصريف منتجاتها الصناعية. وكانت مصر في بداية الستينات قد بدأت خطتها للتصنيع لكن الاحتكارات الأوروبية وسيطرتها على تجارة الدول الافريقية واحتكارها للمحاصيل الرئيسية في العديد من البلاد الافريقية كان يقف عقبة في سبيل التبادل التجاري بينها وبين دول افريقيا.

ملامح إسلامية لسياسة مصر الافريقية

مساعدات مصر لمسلمي افريقيا وأثر ذلك على سياستها الافريقية:

كان لمصر بعد ثورة يوليو نشاط إسلامي واسع في افريقيا. وقد أخذ هذا المجال جزءاً كبيراً من المساعدات المادية التي قدمتها مصر للقارة الافريقية، وكان ذلك في شكل بعثات تعليمية إلى المناطق الإسلامية والمدارس التي تفتحها الجمعيات الإسلامية في أماكن كثيرة من القارة. كما أرسلت كمِّيات من الكتب الإسلامية وتعليم اللغة العربية إلى جميع أنحاء القارة الافريقية.

وفي اريتريا حيث الأغلبية إسلامية، كانت مصر أول دولة في العالم تقف مع الشعب الاريتري وتساعده على مقاومة اضطهاد حكم الامبراطور هيلاسلاسي الرجعي وتعصبه ضد المسلمين.

فقد كانت اريتريا ترتبط بأثيوبيا في اتحاد فيدرالي اقرته الأمم المتحدة وكان هذا الاتحاد يسمح لأريتريا بأن تحتفظ بشخصيتها وكيانها حيث كانت لها لغتها الخاصة وقوميتها كما كان لها برلمانها وحكومتها. ولكن الامبراطور هيلاسلاسي كان يسير في مخطط يهدف إلى القضاء على الشخصية الاريترية تماماً تمهيداً لاذابتها وجعلها مجرد اقليم من أقاليم أثيوبيا، وتركزت السلطة في يد الحاكم العام لاريتريا والذي كان يعيّنه الامبراطور وزاد عدد الموظفين الأثيوبيين بشكل جعلهم مسيطرين على الجهاز الإداري سيطرة تامة هناك. ووصل الأمر إلى حد الغاء اللغة التيغرينية لغة اريتريا الأصلية وحلت محلها اللغة الأمهرية التي أصبحت وحدها اللغة الرسمية لكل أثيوبيا. وكان

المسلمون الأريتريون مضطهدين أيضاً لكونهم مسلمين شأنهم في ذلك شأن جميع مسلمي أثيوبيا الذين يشكلون أكثر من نصف السكان هناك.

وكانت أثيوبيا منطقة نفوذ أميركية، وسمح هيلاسلاسي لأميركا باقامة قاعدة جوية وقاعدة اتصال في أسمرة العاصمة الأريترية، كما سمحت أثيوبيا لاسرائيل بعمل شركات في اريتريا كان أهمها شركة انكودا توطئة لجعل اريتريا قاعدة لتجارتها ونشاطها الاقتصادي في شرق افريقيا واتخذت اسرائيل من أسمرة أيضاً قاعدة لنشاط مخابراتها في المنطقة كلها. وقامت أثيوبيا أيضاً بنشاط واسع في السودان لحساب الولايات المتحدة الأميركية يهدف إلى محاربة فكرة الاتحاد بين مصر والسودان وكان ذلك في فترة الانتقال التي حددتها الاتفاقية التي أبرمتها مصر مع انكلترا بشأن السودان في فبراير سنة ١٩٥٣ وأصبح مكتب الاتصال الأثيوبي في الخرطوم قاعدة أساسية من قواعد النشاط المناهض لمصر هناك.

وكان لأثيوبيا دور خطير في تدعيم الحركات الانفصالية في جنوب السودان كما عملت باعتبارها احدى الدول المشتركة في حوض نهر النيل على عرقلة أي اتفاقية جديدة خاصة بتوزيع مياه النيل. وكان الاتفاق بين مصر والدول المشتركة معها في حوض النيل أمراً ضرورياً في ذلك الوقت حتى تستطيع مصر المضي في تنفيذ مشروع السد العالي.

وذهب هيلاسلاسي في عدائه للثورة المصرية إلى حد العمل على فصل الكنيسة الأثيوبية واستقلالها تدريجياً عن كنيسة الاسكندرية التي كانت تعين بطريرك أثيوبيا وترسم مطارنة الكنيسة الأثيوبية وكانت تتمتع بمكانة ونفوذ عظيمين هناك.

ومن أجل ذلك كله اتخذت مصر موقفاً واضحاً من القضية الاريترية وفي بداية عام ١٩٥٥ اتخذت عدة قرارات متعلقة بهذه القضية وذلك بعد تقييم شامل لموقف أثيوبيا ودراسة الأوضاع في أريتريا وهي:

أولاً: توجيه إذاعة من القاهرة إلى شعب أريتريا باللغة التيغرينية لغة البلاد التي ألغاها هيلاسلاسي وخصصت هذه الاذاعة لفضح خطط أثيوبيا التي كانت تتخذها للقضاء على الكيان الأريتري كما كان من أهداف هذه الاذاعة مواجهة ومهاجمة سياسية الامبراطور المتخلفة والمبنية على التعصب الديني.

ثانياً: فتح أبواب الأزهر الشريف والتعليم العام والجامعة في مصر أمام الطلبة الأريتريين وعمل خطة لاستجلاب أعداد كبيرة منهم لشغل المنح التي تخصص لهم وذلك رداً على اهمال هيلاسلاسي لتعليم المسلمين هناك.

ثالثاً: قبول اللاجئين السياسيين من أريتريا واحتضانهم والسماح لهم بالعمل السياسي في القاهرة. وقد حضر إلى القاهرة الزعيم الأريتري المعروف ولد أب ولد ماريام الذي نجا من سبع محاولات اغتيال دبرتها ضده السلطات الأثيوبية مما جعل منه أسطورة في أريتريا.

رابعاً: تقديم المساعدات المادية للحركات الأريترية التي تناهض هيلاسلاسي وسياسته.

ورغم أن مصر تقيدت في سياستها الافريقية بعدم التدخل في شؤون أي دولة افريقية مستقلة وقصرت مساعداتها لحركات التحرر على تلك الموجودة في مناطق الاستعمار فقط حتى لا تضع أعباءً على الحكومات الافريقية، إلا أن الوضع بالنسبة لأثيوبيا كان مختلفاً تماماً لعدة أسباب: أولها لأن هيلاسلاسي هو الذي بدأ في سياسته العدوانية ضد مصر وتحالف مع اسرائيل. وثانيها لأن الوضع في اريتريا يختلف عن مجرد رغبة شعب أو اقليم في الانفصال كما حدث على سبيل المثال في كاتنجا أو بيافرا أو جنوب السودان، فقد كان شعب أريتريا يناضل من أجل الحفاظ على الأوضاع الدستورية التي أقرتها الأمم المتحدة وكان هيلاسلاسي هو المعتدي على هذه الأوضاع علاوة على الاضطهاد الديني الذي قام على أساسه حكم هيلاسلاسي.

وعندما قامت منظمة الوحدة الافريقية في عام ١٩٦٣ واتخذت أديس أبابا مقراً لها، حاول هيلاسلاسي أن يغير من صورته أمام الأفارقة، فعمل على ألا يصطدم بالمشاعر الوطنية في افريقية حتى ولو أدى الأمر إلى الوقوف في صف حركات التحرير في كثير من الأحيان، كما عمل الامبراطور على ألا ينحاز بصفة دائمة داخل منظمة الوحدة الافريقية إلى القوى الرجعية التي كان هو بكل تأكيد جزءاً منها، فكانت سياسة هيلاسلاسي الافريقية لا تعكس بأي حال من الأحوال أوضاعه أو سياسته الداخلية بل على العكس من ذلك كان يحاول بسياسته الافريقية المتطورة أن يصرف الأنظار عن حقيقة أوضاعه الداخلية المغرقة في التخلف والرجعية والتعصب الديني، كما كان يحاول أيضاً أن يصرف الأنظار عما يرتكبه من جرائم في حق الشعب الأريتري. وكان أخطر هذه الجرائم هو قراره بضم أريتريا نهائياً إلى أثيوبيا مستنداً إلى تمثيلية جرت في البرلمان الأريتري اتخذ فيها هذا القرار المصيري الخطير بالتصفيق وليس بأخذ الأصوات ودون سماع صوت المعارضة بعد أن كان قد أعد لهذه التمثيلية مزوراً بذلك إرادة الشعب الأريتري، وبفعلته هذه كان هيلاسلاسي قد بذر بذور الثورة الأريترية.

قيام الوحدة الافريقية

كانت الوحدة الافريقية من أهم الموضوعات التي شغلت افريقيا في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات وملأت عقول الشعوب والحكام على حد سواء وألهبت مشاعر الجميع في افريقيا كلها وتركت أثرها العميق في تطورات الأحداث خلال هذه الفترة.

كما ظلت مجرد حركة فكرية إلى أن استقلت غانا عام ١٩٥٧ ثم استقلت بعدها أعداد كبيرة من الدول الافريقية عام ١٩٦٠ فأصبحت هذه الحركة الفكرية حركة افريقية جماهيرية لها أبعادها السياسية والاجتماعية وانطلقت في جميع أنحاء القارة الافريقية في شكل ثورة عارمة.

وقد ظهرت كلمات واصطلاحات جديدة مثل «القومية الافريقية» و«الوطنية الافريقية» و«الشخصية الافريقية» عرفت بأنها مرادفات أو مشتقات لهذه الوحدة الافريقية، ولكنها كلها لم تكن أقل غموضاً من المدلول الذي كانت تتركه عبارة الوحدة الافريقية في الأذهان. وقد شاركت مصر مشاركة ايجابية وفعالة في الجهود التي بذلت من أجل بلورة الوحدة الافريقية وكان دور مصر دوراً بارزاً ومؤثراً في جميع المراحل التي أدت في نهاية الأمر إلى قيام منظمة الوحدة الافريقية، وفي شهر مايو سنة ١٩٥٨ انشأت الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية وتضم جميع دول القارة بما فيها دول «E. C. P» الافريقية التابعة لها شمال افريقيا واتخذت اديس أبابا مقراً لهذه اللجنة وبذلك أصبحت الأمم المتحدة تعترف بافريقيا كوحدة اقليمية واحدة بعد أن كانت تتجه دائماً إلى ادخال شمال افريقيا في منطقة الشرق الأوسط وهو أمر كانت ترفضه الدول العربية حتى لا تشترك مع اسرائيل في منظمة اقليمية واحدة.

وبالرغم من الانقسامات التي كانت قائمة في افريقيا ووجود المجموعات المتعارضة إلا أن الحماس للوحدة الافريقية لم يفتر أبداً. واستمرت الجهود من أجل تحقيق هذه الوحدة تتخذ أشكالاً ومجالات عديدة بعضها متعارض وبعضها متجانس، ومنها ما هو اقليمي وما هو قاري، والبعض يرتبط بنشاط الحكومات والآخر شعبي عبرت عنه اتحادات العمال والتنظيمات الشبابية والنسائية وغيرها.

وفي ٢٥ مايو سنة ١٩٦٣، أمكن عقد مؤتمر على مستوى القمة لجميع دول القارة في اديس أبابا بعد أن أصبح ذلك ممكناً بالانتهاء المؤقت لمشكلة الكونغو عندما انتهى الانفصال في اقليم كاتنجا وهرب تشومبي إلى أوروبا. كما كانت الجزائر قد حصلت على استقلالها وبذلك زالت أهم العقبات التي حالت من قبل دون عقد هذا الاجتماع والذي كان الغرض الأساسي منه ايجاد الصيغة المناسبة لوحدة افريقيا.

وعندما وصل الوفد المصري برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر إلى أديس

أبابا كان المشروع الذي يحمله لتحقيق هذه الوحدة يتلخص في إقامة جامعة افريقية على غرار الجامعة العربية. وكان الرئيس المصري يرى أن هذه هي الصيغة الوحيدة الممكنة في ذلك الوقت للحفاظ على الاطار القاري للوحدة، وأصبح متحمساً لتحقيق هذه الفكرة وذلك للأسباب التالية:

أولاً: أن كثيراً من المبادىء الرئيسية التي أقرتها مؤتمرات الدول الافريقية المستقلة ومنظمة الدار البيضاء، مثل تصفية الاستعمار ومقاومة السيطرة الأجنبية ومحاربة العنصرية، وحتى سياسة عدم الانحياز أصبحت مبادىء مستقرة في ضمير الشعوب الافريقية ولم يعد من الصعب اقرارها داخل هذا التجمع الافريقي الشامل.

ثانياً: أن هذا التجمع الشامل الذي قام فمن المؤكد أن القيادة فيه ستكون للدول الثورية فهي الأكثر قدرة على الحركة والتعبير عن أماني الشعوب الافريقية، كما أن عدد هذه الدول الثورية كان قد زاد باستقلال دول شرق افريقيا.

ثالثاً: أن قيام مثل هذه الجامعة الافريقية سيمكن افريقيا من أن تلعب دوراً هاماً ومؤثراً في السياسة الدولية وتحقيق السلام العالمي اللازم لتأمين سلامة دول العالم الثالث.

رابعاً: كان الصراع بين مصر وبين اسرائيل في افريقيا قد أصبح على أشده ووجد الرئيس عبد الناصر أن ارتباط مصر بجميع دول افريقيا في منظمة سياسية واحدة من شأنه أن يعطي مصر ميزة هامة في التغلب على اسرائيل ويمكن استغلال هذه الميزة في مقاومة التوسع الاسرائيلي في القارة الافريقية[١].

وانتهى مؤتمر القمة في اديس أبابا حاوياً لجميع المبادىء الأساسية التي

---

(١) محمد فايق «عبد الناصر والثورة الافريقية» دار الوحدة.

نادت بها الدول الثورية في افريقيا، بل ذهب الميثاق إلى حد انشاء لجنة تحرير افريقيا عرفت باسم «لجنة التنسيق» تألفت هذه اللجنة من تسع دول منها مصر بهدف تقديم كل المساعدات الممكنة لحركات التحرير الافريقية وتنسيق العمل العسكري وتنشيط حروب التحرير. وتقرر أن تساهم جميع الدول الافريقية في تمويل هذه اللجنة ونشاطها.

وكان معنى ذلك اطلاق يد الدول الثورية والتي تألفت منها لجنة التحرير في معظمها للعمل على تصفية الاستعمار وذلك باسم دول افريقيا كلها بل ومساهمتها ومشاركتها. واتخذت دار السلام مقراً لهذه اللجنة. ولا شك في أن هذه كانت خطوة كبيرة نحو تعزيز الثورة الافريقية فقد فتحت تنزانيا أبوابها لحركات التحرير واقامت المعسكرات باسم لجنة التحرير لتدريب آلاف الافريقيين.

وأقر ميثاق المنظمة سياسة عدم الانحياز وجعلها ركناً من أركان السياسة الخارجية للدول الافريقية.

ولا شك أن دخول افريقيا كلها في هذا النطاق، نطاق دول عدم الانحياز كان كسباً عظيماً لهذه السياسة.

وقد جاء ميثاق المنظمة مرضياً أيضاً لمجموعة دول منروفيا. فقد تضمن الميثاق الكثير من المبادىء الأساسية التي كانت محوراً لنشاط هذه المجموعة عندما اجتمعت في منروفيا ولاغوس من قبل والمقصود مبادىء عدم التدخل في الشؤون الداخلية واثارة الفتن في الدول الأخرى.

كما أقر الميثاق أيضاً مبدءاً هاماً في هذا الاتجاه، وهو احترام الحدود السياسية القائمة في افريقيا، حيث أن معظم الحدود بين الدول الافريقية قد قامت على أساس المصالح الاستعمارية فقط دون اعتبار حقيقي للأوضاع الجغرافية أو لتوزيع السكان، الأمر الذي جعل من النادر أن ترى دولة افريقية وقد خلت من مشاكل الحدود مع جيرانها. ولذلك فقد كان اقرار هذا المبدأ

ضرورياً لمنع التدخل في شؤون الغير ووقف أعمال التخريب واستضافة الدول لعناصر الهدم والتخريب من الدول الأخرى المجاورة.

وبقيام منظمة الوحدة الافريقية انتهى عمل منظمة الدار البيضاء وانتهى كذلك عمل مؤتمر كل الشعوب الافريقية وانتهت التكتلات السياسية من افريقيا التي قسمت القارة إلى كتلة الدار البيضاء وكتلة منروفيا.

أما المجموعة الفرنسية أو اتحاد افريقيا وملغاش .U.A.M فلم يكن حلها إلا في مارس/ آذار ١٩٦٤ في داكار. وقامت بدلاً منها منظمة غير سياسية أطلق عليها الاتحاد الافريقي الملغاشي للتعاون الاقتصادي وأعلن الرئيس الموريتاني وقتئذ مختار ولد داده «أن المجال السياسي يجب أن يترك لمنظمة الوحدة الافريقية». وأصبحت المنظمة هي الصيغة المعترف بها من جميع دول افريقيا والتي تعمل الوحدة الافريقية في اطارها. ولكن ذلك لم يعن انتهاء الصراع بين الدول التقدمية الثورية والدول المحافظة، فقد انتقل هذا الصراع إلى داخل المنظمة نفسها، فالمجموعة الأولى تريد أن تجذب افريقيا كلها من خلال المنظمة نحو الثورة الشاملة والتحرير الكامل. والمجموعة الثانية تريد أن تجعل من المنظمة قيداً للحد من اندفاع الثورة. وكان هذا هو الذي دفع بعض التنظيمات المعارضة وخاصة في دول المجموعة الفرنسية إلى مهاجمة فكرة التقاء الدول الثورية بالدول المحافظة خوفاً من أن يكون ذلك على حساب الثورة الافريقية نفسها.

وقد كتب هاماني ديوري مقالاً [١] قال فيه: «وأخيراً يجب ألا تصبح الوحدة الافريقية نوعاً من الاتحاد النقابي لرجال السلطة يبتغون تأييد بعضهم البعض لمقاومة التيارات الشعبية».

أما داخل المنظمة نفسها فقد أمكن اتخاذ قرارات ثورية في جميع القضايا

---

(١) هاماني ديوري رئيس حزب سوابا Swaba (الكلمة بلغة الهوسا معناها أرض الوطن) «الوحدة الثورية» نشر في جريدة الثورة الجزائرية فبراير ١٩٦٣.

الافريقية الخاصة بالاستعمار والاستعمار الجديد والتفرقة العنصرية. ووصل الأمر إلى حد اتخاذ قرار بقطع العلاقات الدبلوماسية مع المملكة المتحدة لمسؤوليتها عن اعلان النظام العنصري في روديسيا للاستقلال من جانب واحد وعدم تدخل بريطانيا عسكرياً لمنع ذلك (وكان ذلك في نوفمبر سنة ١٩٦٥) ورغم أنه لم يستطع تنفيذ هذا القرار سوى عشر دول افريقية فقط منها (مصر، والسودان، والجزائر، وكونغو برازافيل، وغانا، وغينيا، ومالي، وموريتانيا، وتنزانيا، علاوة على الصومال التي كانت قد قطعت علاقاتها من قبل لأسباب أخرى)، إلا أن مجرد اتخاذ هذا القرار داخل المنظمة كان يعكس المدى الذي وصلت إليه سيطرة الاتجاهات الثورية على منظمة الوحدة الافريقية وقراراتها.

وعندما عادت أزمة الكونغو من جديد واندلعت الثورة مرة أخرى لم تتردد الدول الثورية وفي مقدمتها مصر في تأييد الثوار الكونغوليين بكل قوة. ولم تكن دول الدار البيضاء هذه المرة وحدها فقد انضم إليها ـ في هذا التأييد ـ دول جديدة مثل تنزانيا وأوغندا وكينيا وموريتانيا وكونغو برازافيل والصومال وبورندي وزامبيا والسودان ووصل الأمر إلى حد منع تشومبي وكان رئيساً لوزراء الكونغو من حضور اجتماعات المنظمة في القاهرة عام ١٩٦٤ وذلك بموافقة أغلبية أعضاء المنظمة.

وعقد أول اجتماع لمجلس رؤساء منظمة الوحدة الافريقية في القاهرة في يوليو سنة ١٩٦٤ فكان هذا تأكيداً لدور مصر الفعال والمؤثر في العمل من أجل تحقيق الوحدة الافريقية[١].

(١) رجعنا في هذا البحث إلى ما كتبه محمد فايق «عبد الناصر والثورة الافريقية» دار الوحدة.

الفصل الثاني

العرب في افريقيا
عبر التاريخ

العرب هم مجموعة القبائل التي انصهرت في أمة وكانت تسكن الجزيرة العربية وظلت لغتهم تلك اللغة المؤثرة الخالدة التي نزل بها القرآن الكريم هدى للناس كافة.

ومنذ عصور ما قبل الإسلام، والعرب يعرفون طريقهم إلى افريقيا من أجل التجارة أساساً، بينما جذبت الأرض الافريقية كثيراً من الهجرات العربية لتستقر هناك وتتزاوج مع العنصر الزنجي. ولعل أبرز ما كتب عن التواجد والتزاوج العربي الافريقي قديماً هو كتاب «الكشاف البحري» الذي كتبه في القرن الأول الميلادي مؤلف ورحالة اغريقي مجهول، مؤرخاً لهذه الحالة من العلاقات القديمة بين العرب والأفارقة، خاصة في شرق افريقيا رغم ما يفصلهم من مياه البحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي. كما رصد المؤرخ الاغريقي ذاك، سفن العرب الراسية على الساحل الشرقي لافريقيا ولقوافلهم التجارية التي تجيء لسكان الساحل الأفارقة بالتجارة، وتحمل من بلادها الصحراوية الأسلحة اليدوية وتعود محملة بأثمن ما في المنطقة خاصة العاج والجلود النادرة والأخشاب. على أن المؤرخ الاغريقي رصد ظاهرة أنثروبولوجية أكثر أهمية في ذلك الوقت المبكر من التاريخ المدون، وهي ظاهرة التزاوج العربي الافريقي والاختلاط والامتزاج العرقي بينهما، وبالتالي بروز إنسان عربي ـ افريقي ممتزج مترابط منذ فجر التاريخ، وجد أرضاً خصبة في الساحل الشرقي لافريقيا المواجهة للجزيرة العربية، فاستقر هناك

وتكيف وانتقل من مرحلة الرعي والبداوة إلى مرحلة الرعي والزراعة.

وتشير الكتب السماوية والكتب التاريخية على السواء إلى شواهد كثيرة تثبت انسياب الهجرات العربية ذات الأصل السامي[1] من الجزيرة وفلسطين وما بين النهرين إلى شمال شرق افريقيا، أي إلى مصر وإلى شرق افريقيا نفسها، ، فسفر التكوين في إصحاحه الثاني عشر يتحدث طويلاً عن هجرة إبراهيم إلى أرض مصر[2] قادماً من فلسطين، التي أصابها الجدب والقحط الشديدان، فعمت المجاعة إذ يقول الاصحاح: (وحدث جوع في الأرض، فانحدر ابرام (ابراهيم) إلى مصر ليتغرّب هناك لأن الجوع في الأرض كان شديداً).

ويؤكد سفر التكوين مرة أخرى استمرار الهجرات من الجزيرة العربية وفلسطين إلى شمال شرق افريقيا وإلى مصر، بسبب القحط الذي تعرضت له هذه المناطق بفعل الجفاف، وهي الهجرات التي ضمت «اليهود» في مقدمهم إلى مصر، كما ضمت الغساسنة الذين اتجهوا من الجزيرة العربية شمالاً إلى شرق الأردن و«اللخميين» الذين خرجوا بدورهم شرقاً إلى مياه الفرات العذبة في العراق.

ويؤكد الدكتور أحمد سوسة في كتابه التاريخي «العرب واليهود في التاريخ»[3] أن علماء الآثار أثبتوا أن الهجرات من جزيرة العرب لم تقتصر على سوريا وفلسطين والعراق، بل تعدتها إلى مصر حيث يعتقد بأن جماعات نزحت من الجزيرة إلى وادي النيل، ومنه إلى شرق وغرب ووسط افريقيا حيث استقرت فيه في حدود الألف الرابعة قبل الميلاد. . وجاءت هذه

---

(١) السامية نسبة إلى سام وهو ابن نوح عليه السلام.

(٢) يرجح بعض المؤرخين ان ابراهيم هبط أرض مصر في القرن العشرين قبل الميلاد خلال حكم الأسرة الثانية عشرة الفرعونية.

(٣) أحمد سوسة «العرب واليهود في التاريخ» دار العربي للاعلان والنشر والطباعة ـ دمشق ١٩٧٢.

الجماعات المهاجرة عبر برزخ السويس شمالاً أو عن طريق جنوب الجزيرة عبر مضيق باب المندب، وحملت معها حضارتها القديمة لتتزاوج في أرض المهجر بالحضارات القائمة، كما أدخلت معها صناعات المعادن وخاصة النحاسية وجاءت كذلك بالديانات الوثنية العربية وفنونها ونظمها الاجتماعية والسياسية[1] كما أن هؤلاء العرب الساميين نشروا في مصر لغتهم كما هو ظاهر في بعض النقوش المصرية القديمة.

وهكذا تذهب الوثائق التاريخية إلى بعيد في الربط الوثيق والقديم بين الهجرات العربية إلى الساحل الافريقي، خاصة في شماله الشرقي عند مصر وبين الامتزاج والارتباط بين الوافدين الجدد والسكان الأصليين، حيث لعبت الأحوال الجوية والمناخية دوراً أساسياً في تحريك موجات الهجرة، بالإضافة إلى تأثير العوامل السياسية والدينية.

*** طريق البر.. وطريق البحر بين الفرعونية والعروبة:**

يمكن القول إن الاتصال العربي الافريقي الذي تم منذ القدم قد جرى من خلال طريقين أساسيين: طريق البر عبر سيناء مصر في شمال شرق القارة الافريقية، وطريق البحر في شرق القارة إلى المنطقة التي أصبحت تعرف بالقرن الافريقي والتي تضم أساساً الصومال وأريتريا وأثيوبيا.

أما بالنسبة إلى البحر الأحمر ـ الفاصل بين الشاطىء الغربي للجزيرة العربية والشاطىء الشرقي لافريقيا ـ فلم يكن يمثل عقبة أمام الاتصال الواقعي بين العرب والأفارقة، فعبوره في كل جزء من أجزائه لم يكن في يوم من الأيام أمراً صعباً. وكانت بلاد اليمن وما يليها إلى الجنوب والشمال مصدراً لهجرات عديدة، أثرت تأثيراً بالغاً في الهضبة الحبشية وأعالي النيل الأزرق وعطبرة وأريتريا وسواحل السودان الشرقية. وكانت المؤثرات السامية تتدفق من الجزء الجنوبي لجزيرة العرب أكثر من تدفقها من وسطه، وذلك لوفرة

---

(١) د. محمد عزة دروزة ـ «تاريخ الجنس العربي» ـ الجزء الثاني.

سكان اليمن من جهة، ولبراعتهم في الملاحة من جهة ثانية[1].

ومن المعروف تاريخياً أن عرب اليمن قد هاجروا إلى هضبة الحبشة ـ وما جاورها ـ ونشروا فيها الثقافة العربية في وقت يرجع إلى عهد بعيد[2]، وفي الحق لقد كانت نقطة الانطلاق في تاريخ أثيوبيا تتصل اتصالاً وثيقاً بجنوب الجزيرة العربية، إذ تدفق الساميون من هناك، غزاة أحياناً وتجاراً أحياناً أخرى، على جبال أثيوبيا المنيعة وسهولها الواسعة وطوروا مع الوقت الحضارة الأثيوبية، فاضافوا إليها من حضاراتهم سمات كثيرة، وأقدم آثارهم المخطوطة نحتاً ترجع إلى القرن الرابع ق .م. وإذا كان هذا التأثير العربي قد وصل إلى حدود السودان كما نعرفه الآن فهل وقف هذا التأثير عند تلك الحدود؟ وهل كان مقصوراً على القبائل اليمنية؟؟

من الصعب تصور أن هذا التأثير لم يتناول غير الحبشة. . وأن اليمن وحدها هي التي كانت مصدراً لتلك الهجرات. . إن سكان الحجاز في أوائل عهد الإسلام كانوا يعرفون الحبشة تمام المعرفة، ومن ثم كانت الهجرة الإسلامية الأولى إليها، عندما خرج إليها «جعفر بن أبي طالب» وصحبه هروباً بالإسلام من بطش قريش في بداية الدعوة المحمدية، وقبل هجرة الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام إلى المدينة. ثم إن غير قليل من الممالك التي انتشرت حول بحيرة تشاد غرب السودان مثل (كانم وبرنو) ينتسب رجالها إلى «سيف بن ذي يزن». ومن الصعب أن نجد سبباً يدعو إلى الحكم ببطلان هذا الزعم، وأن هجرة يمنية لم تؤثر على الأقل في الطبقات الحاكمة في تلك الأقطار قبل ظهور الإسلام بكثير[3].

بل ان الذي يزيد الاقتناع العلمي بدخول الموجات العربية إلى أكثر من

---

(١) العلاقات العربية الافريقية (دراسة صادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) ـ راجع بحث الدكتور محمد عبد الغني سعودي ـ القاهرة ١٩٧٨.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) المصدر السابق.

مكان في افريقيا شمالاً وشرقاً هو ملاحقة حركة الهجرات السامية التي نزحت من قلب الجزيرة العربية، منتشرة شمالاً وشرقاً ثم غرباً، فقد كانت موجة «الانباط أو النبطيين»[1] وهم من القبائل السامية البدوية، بدأت نزوحها في القرن السادس قبل الميلاد من الجزيرة العربية قاصدة بادية شرق الأردن الحالية حيث احتلت مناطق الكنعانيين والآراميين. . . ثم امتد انتشارهم شرقاً حتى نهر الفرات، وغرباً حتى سواحل البحر الأحمر. . وبذلك ضمت ممالكهم سهول البقاع والشام وشرق فلسطين وجنوبها وحوران ومدين. بل ان بعضهم وصل إلى دلتا النيل والمناطق الخصبة الواقعة على ساحل البحر المتوسط، واقاموا في كل هذه المساحات حضارة متميزة.

وهكذا كانت العوامل الجغرافية والمناخية من ناحية والعوامل التجارية والبحث عن الرزق من ناحية أخرى والعوامل الدينية في ظل الإسلام من ناحية ثالثة ثم العوامل السياسية في ظل الخلافة الإسلامية من ناحية رابعة كانت كلها هي الدوافع التقليدية لموجة الهجرات العربية القديمة التي نشرتها الجزيرة العربية شرقاً حتى قلب آسيا، وغرباً حتى قلب افريقيا عبر الطريقين الأساسيين طريق سيناء فمصر شمالاً وطريق البحر إلى افريقيا وبخاصة إلى شرقها.

والذي لا شك فيه أن مصر كانت منذ القدم هي مفتاح العرب ـ قديمهم وحديثهم ـ إلى قلب القارة الافريقية. . . فعبر البوابة المصرية انتشرت الموجات العربية القديمة منها والإسلامية إلى شمال افريقيا والصحراء الكبرى التي كانت خصبة مروية حتى الألف الرابعة قبل الميلاد. . وعبر نفس البوابة ذهب العرب عن طريق وادي النيل إلى السودان وما في غربه وشرقه على السواء حتى الحبشة والصومال وكلاهما استقبل هجرات عربية أخرى عبر البحر من اليمن والجزيرة العربية. وقد كان طريق مصر الفرعونية إلى قلب افريقيا ماراً بالسودان معروفاً منذ أكثر من ثلاثة آلاف عام قبل الميلاد، حيث

(١) د. أحمد سوسة «العرب واليهود في التاريخ».

وصلت الحملات العسكرية والقوافل التجارية المصرية إلى مناطق غرب السودان عبر النوبة وإلى شرقه كذلك عند الحبشة، والثابت أن «البخور» لاهميته في الطقوس الدينية عند الفراعنة قد لعب دوراً سياسياً وتاريخياً في العلاقة بين حضارة الفراعنة في وادي النيل ومناطق أعالي النيل بخاصة بحر الغزال والنيل الأزرق. وقد كان الملك «ساحو رع» ٢٥٥٣ـ ٢٥٣٩ق .م. هو أبرز من أرسل أساطيله إلى بلاد «نبط»[1] لجلب البخور والعطور اللازمة للطقوس الدينية في المعابد الفرعونية، بالإضافة إلى المعادن النفيسة خاصة الذهب والفضة والأخشاب النادرة مثل الأبانوس.

وإذا كانت حملات الأسرة السادسة (٢٤٢٣ ـ ٢٢٤٢ ق .م) وعلى رأسهم الملك (بيبي الأول) قد اتجهت عبر النوبة جنوباً إلى قلب افريقيا كما فعل (حوف خور) أحد ولاة فراعنة هذه الأسرة عندما قام بأربع حملات إلى قلب القارة[2] فإن حملات الملكة حتشبسوت وخليفتها تحتمس الثالث إلى بلاد نبط في شرق القارة اتخذت طريقاً آخر هو طريق البحر من برزخ السويس حيث كانت الترسانة التي تبنى فيها السفن ثم تتجه جنوباً في البحر الأحمر حتى سواحل نبط، ثم تعود محملة من نفس الطريق.

*** المحاولة الأولى للدوران حول افريقيا:**

هكذا لعب البحر الأحمر دوره التاريخي في الربط بين الحضارات العربية والمصرية القديمة وافريقيا.

«لقد لعب البحر الأحمر دوره كحلقة وطيدة سواء بين شبه جزيرة العرب والعالم الافريقي، أو بين شمال الصحراء وجنوبها في افريقيا فبصرف النظر

(١) هناك خلاف حول التحديد الجغرافي الدقيق لبلاد نبط، فبعض الباحثين يرى انها كانت تضم الأراضي الواقعة على السواحل الجنوبية للبحر الأحمر وهي التي تعرف الآن بالصومال وأريتريا، بينما يرى آخرون انها الساحل الممتد في شرق افريقيا فقط من مصوع إلى قلب الصومال الحالي.

(٢) د. أحمد فخري ـ مصر الفرعونية ـ القاهرة ـ ١٩٧١.

عن القناة التي كانت تصل بين النيل وخليج السويس كانت هناك عدة طرق للقوافل تبدأ من ثنية قنا (موقع طيبة) حيث يقترب النيل المعمور أكثر ما يقترب من البحر، فضلاً عن الأودية الجافة كوادي الحمامات، التي يمكن الحصول على المياه في قيعانها. . . وكانت منطقة الخطورة عند منطقة «رأس محمد» حيث تهب الرياح الجنوبية التي تجذبها الأعاصير، فتدفع السفن شمالاً في خليجي السويس والعقبة، لذلك تحاشى المصريون القدماء هذه المنطقة قدر الامكان. . واستفادوا من ثنية النيل والأودية الجافة للوصول للموانىء القديمة مثل: هورمز وكيلوس ليمن وبرنيس وعيذاب، وهذه الطرق أسهمت في ايجاد علاقات مع افريقيا جنوب الصحراء على غرار ما فعلته طرق سيناء في ايجاد روابط بين شمال جزيرة العرب وافريقيا الشمالية»[1].

وفي هذا الصدد لعب شرق افريقيا دوراً أساسياً تماماً كما فعل شمال افريقيا ـ خاصة مصر ـ فعن طريق شرق افريقيا عرفت البشرية لأول مرة رحلة للدوران حول افريقيا. . وعن طريق شمالها عرفت البشرية بعد ذلك ثاني رحلة للدوران حول القارة من الغرب.

فأول محاولة للدوران حول افريقيا بدأت في عهد الفرعون المصري «نكاو» أو «نخاو». . أحد ملوك الأسرة السادسة والعشرين الذي شق قناة بين النيل والبحيرات المرة للوصول إلى البحر الأحمر، وعن طريقها بعث بأسطوله تحت قيادة أحد الملاحين الفينيقيين المعروفين بالمهارة في الملاحة، للدوران حول افريقيا.

وفي تسجيله لهذه الرحلة الأولى من نوعها يقول المؤرخ الاغريقي «هيرودوت» بعد الرحلة بمائة عام «نحن نعرف أن افريقيا ـ وكانت تسمى ليبيا في ذلك العصر ـ محاطة بالبحار من جميع الجهات ما عدا الجهة التي تتصل فيها بآسيا ـ يعني سيناء ـ وهذا الكشف يرجع إلى نكاو ملك مصر الذي

---

(١) د. محمد عوض محمد ـ «السودان الشمالي» ـ القاهرة ١٩٥١

أرسل سفناً يقودها فينيقيون بادئين من القناة التي حفرت بين النيل وبرزخ السويس، ليصلوا إلى أعمدة هرقل ـ جبل طارق الحالي ـ والعودة إلى مصر عن طريقها، فأخذت الرحلة طريقها من مصر عن طريق البحر الأريتري ـ الأحمر ـ إلى المحيط الجنوبي، وعندما حل الخريف اتجهوا إلى الساحل ويذروا الأرض بالذرة، وظلوا حتى نضج المحصول، وفي السنة الثالثة من بدء الرحلة وصلوا إلى أعمدة هرقل ومنها واصلوا رحلة عودتهم إلى مصر. . ويذكرون أنهم لاحظوا أثناء دورانهم حول افريقيا أن الشمس كانت تظهر على يمينهم»[1].

ولعل أشهر الرحلات التي حاول الفينيقيون فيها الدوران حول افريقيا عن طريق البحر الأبيض المتوسط، عكس رحلة الفرعون المصري نكاو، هي رحلة الملاح الفينيقي «هانو» ويرجح انها تمت حوالى ٤٢٥ ق .م.

وهكذا تتكامل المحاولات البشرية الأولى لاستكشاف افريقيا «نكاو» فرعون مصر حاول ذلك عبر شرق افريقيا و«هانو» الفينيقي حاول الشيء نفسه عبر غربها. . . وكلاهما فتح الطريق واسعاً بعد ذلك لنمو هذه البدايات الأولى لربط العرب بالأفارقة، وإن كانت الرحلتان لا تنفيان المحاولات الأخرى لاختراق افريقيا عبر الصحراء الكبرى ونشوء علاقات قديمة بين حضارات النيل وشواطىء البحر الأبيض المتوسط وبين تلك التي نشأت في جنوب الصحراء ـ كما قال هيرودوت ـ وهي علاقات تبلورت حتى قبل وصول العرب والمسلمين إلى الأرض الافريقية بمراحل زمنية سحيقة.

وإذا كانت البوابة المصرية عبر صحراء سيناء قد ساعدت على تدفق القوافل والهجرات العربية القادمة من الشرق لتأخذ طريقها إلى ساحل شمال افريقيا ثم إلى غربها وإلى افريقيا جنوب الصحراء فإن اطلال الجزيرة العربية على البحر الأحمر من ناحية وعلى المحيط الهندي من ناحية أخرى قد ساعد

---

(١) Hall R. Discovery of Africa - London 1970.

على فتح طريق التجارة البحري بينها وبين شرق افريقيا، ولقد لعب اليمنيون والحضارمة دوراً أساسياً في ريادة هذا الطريق عبر البحر العربي بواسطة القوارب الخشبية الصغيرة ذات المجاديف، منذ القرن الثاني قبل الميلاد، بحثاً عن التجارة بين الساحلين العربي والافريقي. وتتحدث بعض الكتابات الاغريقية عن اثر الجفاف في الحالة الاجتماعية والاقتصادية التي سادت المنطقة مثل ما حدث في وادي حضرموت.

وإذا كانت سواحل تنجانيقا وزنجبار[1] هي التي كانت أكثر سواحل شرق افريقيا جذباً للهجرات العربية وللتجارة الذاهبة والعائدة فيما بين سواحل الجزيرة العربية وافريقيا، فإن ساحل القرن الافريقي نفسه المواجه من الغرب للساحل اليمني بلا فاصل مائي واسع ـ حيث يضيق الشاطىء الآسيوي ليقترب من الشرق إلى أبعد مدى مع الشاطىء الافريقي من الغرب يشقهما مضيق باب المندب ـ كان هو الآخر منطقة جذب شديدة للهجرات العربية القديمة حيث تكونت هناك «بيئة» عربية قديمة ربما تكون قد بدأت على الأرجح فيما بين القرنين العاشر والسابع قبل الميلاد.

ففي هذه الفترة هاجرت من جنوب الجزيرة العربية موجات متلاحقة قوامها الأساسي من قبيلة «حبش» العربية القديمة حيث استقرت في شمال القرن الافريقي واختلطت بسكان الساحل من الأفارقة الوطنيين، فشكلوا معاً بيئة بشرية جديدة تعتمد على تهجين العرب بالأفارقة... وأقاموا حضارة متميزة أيضاً ترتبط عبر البحر الأحمر بسواحل الجزيرة العربية خاصة باليمن استخدمت لهجة عربية قديمة هي أصل اللغة الحبشية التي تكونت فيما بعد.

* جسور اللغة والدين بين الأفارقة والعرب:

لقد أعطى ظهور الإسلام لانتشار الهجرات العربية إلى افريقيا بشكل خاص بعداً جديداً تماماً.

---

(١) تنزانيا الحالية.

وعندما بدأت الدعوة الإسلامية ببدء الرسول الكريم دعوته في مكة، حمل الدعاة الأوائل دعوتهم وخرجوا بها من مكة إلى حيث الأمن، ولذلك كان من الطبيعي أن يقتفي الدعاة الأوائل أثر هجرات أجدادهم القدامى فساروا على نفس الطريق وخاصة عبر البحر إلى شرق افريقيا، ومن ثم فليس غريباً أن تخرج الهجرة الإسلامية الأولى إلى ساحل افريقيا الشرقي قبل أن تكون الهجرة إلى المدينة المنورة.

ومنذ ذلك الحين تدفقت الهجرات العربية المتتالية لا تحمل التجارة وحدها، ولا تبحث عن المرعى والكلأ فقط. . لكنها هذه المرة كانت تحمل دعوة دينية أحدثت انقلاباً هائلاً في المنطقة بأسرها. . ولما كان القرآن الكريم دستور الإسلام قد أنزل باللغة العربية فقد تلازم الدين واللغة. . وهاجرت اللغة العربية تحمل القرآن والحديث النبوي وطرق أداء أركان الإسلام إلى المجتمعات الجديدة.

وهكذا. . . كان للإسلام فضل آخر غير دفع الهجرات العربية، هو فضل التأكيد على «تعريب» كثير من البلاد التي ذهبت إليها الهجرات ودخلها الإسلام، وظهر ذلك جلياً في الشمال الافريقي والوسط والشرق كذلك.

«والواقع أن مدلول كلمة «العرب» تطور خلال العصور وخاصة في العصور الوسطى، فكان يقصد بهم قبل الإسلام سكان الجزيرة العربية وفي صدر الإسلام وطوال العصر الأموي استعمل لفظ «عرب» للدلالة على المسلمين أبناء الجزيرة العربية، تمييزاً لهم عن سكان البلاد التي امتد إليها الإسلام، ولكن منذ القرن التاسع الميلادي اندمج أبناء الجزيرة مع بقية السكان. . وظهرت حضارة خاصة، أمدها الإسلام بأهم طاقاتها، وأسهم فيها كل أبناء الدول الإسلامية من عرب وفرس وأتراك وشارك فيها المسلمون وغير المسلمين، وأصبحت اللغة العربية هي اللغة الغالبة. . واكتسبت كلمة «عرب» معنى ثقافياً وحضارياً فأصبحت تدل على سكان الوطن العربي الذين

يتحدون في اللغة العربية والتاريخ والثقافة العربية بصرف النظر عن دينهم أو أصلهم»[1].

ولقد وضح هذا المدلول وضوحاً شديداً في حالة شرق افريقيا بوجه عام والحبشة بوجه خاص، التي تبادلت مع الجزيرة العربية المؤثرات الحضارية بجوانبها الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. والظاهرة الأولى الملفتة للنظر هو أن «الهجرة الإسلامية الأولى إلى الحبشة رغم محدوديتها قد وجدت «حضانة» في أرض الحبشة والساحل الشرقي لافريقيا، حيث كانت المسيحية هي السائدة هناك، خاصة في ظل مملكة «اكسوم» في الحبشة التي كانت تحتضر سياسياً... كما أن الظاهرة الثانية الملفتة أيضاً هي أن الأحباش الذين كانوا يحملون موجة الهجرة المضادة من بلادهم في افريقيا إلى الجزيرة العربية، خاصة في مكة سواء أولئك الذين اغرتهم التجارة بالذهاب إلى الجزيرة، أو الذين جاؤوا إليها في ظل تجارة الرقيق، كانوا من أوائل الساعين للدخول في الدين الإسلامي الجديد والإيمان بالدعوة المحمدية خاصة انها كانت بشيراً لهم بالتسامح والعدل والانعتاق من العبودية الظالمة التي كانت سائدة في ذلك العصر».

على أن الأهم أن الرسول (ﷺ) لم يأمر صحابته الأوائل بالهرب بالدعوة الإسلامية من مكة إلى الحبشة، لمجرد الهروب، لكنه بالتأكيد اختار هذه الأرض لأسباب سياسية ودينية طمأنته على أن صحابته سوف يلاقون الحماية، ومن ثم فسوف تظل بذور الدعوة الإسلامية في مأمن من قريش، ذلك أنه قال لهم آمراً بالهجرة الأولى: «لو خرجتم إلى أرض الحبشة، فإن بها ملكاً لا يظلم عنده أحد، وهي أرض صدق حتى يجعل الله لكم فرجاً مما أنتم فيه»[2]، وهذا يثبت أن النبي (ﷺ) قد اختار الحبشة بوجه خاص لما فيها من أرضية عربية مهاجرة من ناحية، وملك عادل يحمي صحابته من

(١) د. محمد أمين «العلاقات العربية الافريقية».

(٢) سيرة النبي ﷺ لابن هشام.

ناحية أخرى، وقد تبادل ملك الحبشة والذي وافق على استقبال الهجرة الإسلامية الأولى الرسائل مع الرسول الكريم، في محاولة لمعرفة الدين الجديد والنبي الجديد. وهنا يقول «ابن كثير»: «إن النجاشي بعث وفداً من الحبشة إلى النبي (ﷺ) ليسمعوا كلامه ويروا صفاته، وكان عددهم اثني عشر، وقيل خمسين، وقيل بضع وستين، وقيل سبعين رجلاً، سبعة منهم قساوسة وخمسة من الرهبان، وقيل العكس».

ولا شك أن الرسالة التي عاد بها الوفد المسيحي إلى نجاشي الحبشة كان لها أكبر الأثر في تدفق الهجرة العربية الإسلامية إلى هذه البلاد.

وتقول المصادر التاريخية الموثوقة بأن المرجح أن أعضاء الهجرة الإسلامية الأولى قد مكثوا بالحبشة حوالى ١٤ عاماً بزعامة جعفر بن أبي طالب وهي فترة طويلة كفيلة باحداث مؤثرات فعالة في جعفر وأصحابه، ووفد مع مهاجري الصحابة وفد من زعماء الحبشة اختلفت المصادر في تقدير عدده ومنهم من بقي بجوار الرسول ﷺ وتطوع لخدمته ومنهم «ذو مخمر» ابن أخي النجاشي نفسه الذي لازم النبي ﷺ ملازمة كلية[1].

وهكذا بدأت البذور الأولى لنمو علاقات قوية بين الدين الإسلامي.. الجديد والرسول العربي من ناحية وبين الدين المسيحي الذي كان سائداً في الحبشة، حتى نزلت عدة آيات قرآنية كريمة تحض المسلمين على توثيق علاقاتهم بالنصارى، وتؤكد الثناء عليهم مثل ما جاء في سورة المائدة: ﴿ولتجدن أقربهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا انا نصارى ذلك بأن منهم قسيسين ورهباناً وانهم لا يستكبرون. وإذا سمعوا ما انزل إلى الرسول ترى أعينهم تفيض من الدمع مما عرفوا من الحق﴾[2].

---

(١) د. عبد المجيد عابدين (بين الحبشة والعرب) نقلاً عن جواهر الحسان للقنائي.

(٢) آية ٨٢، ٨٣.

وقد نقل عن «عطاء بن أبي رباح» أن ما ذكر الله به النصارى من الخير في القرآن الكريم فإنما يراد به النجاشي وأصحابه.

والدلالة الأساسية من كل ذلك أن الإسلام عندما جاء قد ساعد على توثيق العلاقة القديمة بين العرب والساحل الشرقي لافريقيا والتي بدأت قبل ظهور الإسلام بعصور سحيقة، وان الإسلام بتسامحه قد أتاح للعرب المسلمين أن ينموا من قوتهم واستقرارهم، خاصة وان مملكة اكسوم القوية كانت قد بدأت في التدهور خلال الفترة الموافقة لصدر الإسلام.. ورغم بذر البذور الأولى للإسلام في بيئة مسيحية في الحبشة أو وثنية في معظم الساحل الشرقي، فإن العلاقة العربية الافريقية تميزت في صدر الإسلام بعدة ميزات.. أهمها: أن الدين الإسلامي قد بدأ يثبت ركائزه في الساحل الافريقي من ناحية، وان التجارة العربية قد ازدادت نمواً وازدهاراً حتى أن المراكز التجارية الإسلامية فيه كانت هي المتحكمة في التجارة مع افريقيا تماماً كما كانت المراكز التجارية في الجزيرة العربية هي المتحكمة في التجارة مع الهند والصين شرقاً ومع مصر وشمال افريقيا غرباً.

وكان لقيام المراكز العربية الإسلامية اثر كبير في توطيد علاقة العرب بالحبشة، إذ كانت هذه المراكز هي حلقة الوصل بين الأحباش في الداخل وبين العرب، فقد توطدت علاقتها بشبه الجزيرة العربية عن طريق التجارة والحج وانتقال طلاب العلم للدراسة في المدينة ومكة ودمشق وبغداد والقاهرة[1]، وذلك كله يثبت حقيقة تاريخية أن العلاقة القديمة بين الساحل العربي والساحل الافريقي لم تنقطع يوماً.. ولم تتوقف الهجرات البشرية المتبادلة وان كان معظمها هجرات عربية إلى الساحل الافريقي، ولم تتدهور العلاقات الحضارية بين المنطقتين بظهور الإسلام داعياً الجميع - بمن فيهم

---

(١) العلاقات العربية الافريقية - مرجع سابق - والذي نسب هذا الرأي إلى كتاب تحفة النظار لابن بطوطة.

من النصارى إلى الدخول فيه ـ بل على العكس ساعد ظهور الإسلام على دفع دماء جديدة في شرايين هذه العلاقات التي شهدت ازدهاراً ملموساً في صدر الإسلام حتى ان ممالك إسلامية قد تكونت في الحبشة والساحل الافريقي فيما بعد جاورت الحكم المسيحي وتعايشت معه[1]، بل ان هناك علاقة أخرى (لها طابعها الديني أساساً) توطدت من ناحية أخرى بين الساحل الافريقي بصفة عامة والحبشة على وجه الخصوص وبين الشمال الشرقي الافريقي ـ مصر ـ أي الرباط الديني بين الكنيسة المصرية (كرازة الاسكندرية وسائر افريقيا) وبين الكنيسة الحبشية القبطية.

ومثلما تدفقت روافد النيل من الهضبة الحبشية مندفعة إلى الشمال حتى دلتا مصر، تدفقت التجارة والمعرفة عائدة من مصر إلى الحبشة وجاراتها. ومثلما تدفق أبناء الحبشة وساحل افريقيا الشرقي إلى مصر بشكل خاص يطلبون العلم، تدفق من مصر إلى الحبشة كثير من الرهبان والقسس لتعزيز دور الكنيسة الحبشية. وليس ذلك غريباً إذ انتشرت المسيحية في الحبشة على أيدي المصريين، حتى أن أول أسقف للكنيسة الحبشية في تاريخها هو «فروفتيوس» كان مصرياً[2]، وقد أصدر قراراً بتعيينه بطريرك الكنيسة المصرية في عام ٣٣١ ميلادية. ومنذ ذلك التاريخ ظل البطريرك المصري هو الذي، يعين مطراناً من كنيسة الاسكندرية ليرئس الكنيسة الحبشية ولكن بعد أن يتم تنصيبه على يد البطريرك المصري.

وبهذا كان الأنبا كيرلس الذي توفي عام ١٩٥٠ آخر مطران مصري على رأس الكنيسة الحبشية، كما كان البطريرك باسيليوس أول أثيوبي يخلفه.

وفي الوقت نفسه شهدت العلاقات بين البلدين ازدهاراً على الجانب

---

(١) ابراهيم طرخان «الإسلام والممالك الإسلامية في الحبشة».

(٢) د. مراد كامل «العلاقة بين الكنيستين المصرية والحبشية» مقال نشر في مجلة السياسة الدولية ـ ١٩٦٧.

الديني الآخر، فقد اجتذب الأزهر الأفارقة من طلاب شرق افريقيا عبر سنوات طويلة، حتى أصبح لهم أروقة مستقلة في صحن الجامع الأزهر، هي أروقة الأحباش والجبرتية كأروقة المغاربة وذلك بعد أن انتشر الإسلام في الصومال واريتريا وزنجبار مقابل تمركز المسيحية في الحبشة.

ولقد ساعدت هذه العلاقات الدينية ـ الإسلامية المسيحية ـ على توطيد العلاقات العربية عامة والمصرية بصفة خاصة بهذه المنطقة من العالم التي تعرف بالقرن الافريقي.

ومن اللافت للنظر أن دوافع الهجرة العربية تداخلت، فقد كانت التجارة هدف الهجرات العربية الأولى إلى ساحل افريقيا الشرقي ثم أصبح الهدف بالإضافة إلى التجارة، الدعوة الدينية ونشر الإسلام، ثم أضيف دافع آخر فيما بعد عندما تعرضت «الدولة الإسلامية نفسها لصراع الخلافات السياسية وأصابها التمزق فقد كانت الهجرات العربية إلى الساحل الشرقي لافريقيا في العصور الوسطى نتيجة لعوامل متعددة أبرزها النزاعات الدينية والسياسية التي ثارت بين المسلمين (خاصة في عهد الدولتين الأموية والعباسية) ومن الطبيعي أن تنقل هذه الهجرات العربية معها من سواحل شبه الجزيرة العربية، صوراً من الحضارة العربية الإسلامية إلى افريقيا».

وتروي أحداث التاريخ أن أولى الهجرات العربية الجماعية في العصور الوسطى إلى ساحل شرق افريقيا كانت في عهد الخليفة الأموي عبد الملك ابن مروان (٦٥ ـ ٨٦ هجرية)، وذلك على أثر اتباع سياسة البطش والتنكيل بالحركات المناوئة للحكم الأموي.. فخرجت هجرات عربية باعداد كبيرة إلى ساحل شرق افريقيا، وانضمت إلى من سبقها. وتذكر بعض الروايات أنه عندما علم الخليفة الأموي بأخبار هذه الهجرات، أرسل أخاه إلى شرق افريقيا، حيث مد نفوذ الأمويين هناك. وفي رواية أخرى أن ابنه هو الذي هاجر إلى شرق افريقيا وحكم في منطقة «كيوابو» جنوب مقديشو في أرخبيل

لامو.. وفي لامو هذه تأسست أقوى امارة عربية إسلامية في الساحل[1].

وهكذا ظلت الهجرات العربية تتدفق على ساحل شرق افريقيا طوال العصور الوسطى، سواء كان ذلك هرباً من الاضطهاد السياسي والديني.. أو طلباً للتجارة والاستقرار، أو رغبة في التوسع السياسي، لكن النتيجة النهائية هي ذلك التزاوج الدائم والمستمر بين العرب والأفارقة في الصومال والحبشة واريتريا وزنجبار، وحتى موزمبيق جنوباً. وتركت هذه الموجات المتلاحقة من الهجرة العربية وتزاوجها المستمر بالأفريقيين الوطنيين آثاراً بعيدة المدى في تدعيم العلاقات العربية الافريقية على مر العصور.

*** الاستعمار الأوروبي يقسم:**

منذ بداية القرن السادس عشر الميلادي تعرض المد الحضاري العربي وتزاوجه الناجح في الساحل الشرقي لافريقيا لجزر شديد قلص انتشاره حيث ظهرت في الأفق قوى سياسية أخرى بدأت تمد أطرافها إلى كل مكان في العالم في الوقت الذي أخذت فيه القوة العربية في التدهور الحضاري وكانت هذه القوى السياسية الجديدة هي الأمبراطوريات الأوروبية الناشئة، وهكذا بدأ العصر الاستعماري الذي قسم العالم إلى مناطق نفوذ وكانت افريقيا وآسيا والوطن العربي أساساً هي «الكعكة» التي قسمت.

في البداية نقول إن من الملاحظ أن ارتباطاً واضحاً قد حدث بين التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدتها المنطقتان: القرن الافريقي كجزءٍ من القارة الافريقية، والوطن العربي الذي يحتل المساحة العظمى من الشرقين الأوسط والأدنى، ويمكن القول إن فترات التلازم والترابط قد وضحت من خلال عدة مراحل هي:

---

(١) د. محمد أمين ـ العلاقات العربية الافريقية.

١ ـ المرحلة الأولى:

وهي التي بدأت باقامة جسر العلاقات والترابط بين العرب والساحل الشرقي لافريقيا منذ الهجرات الأولى التي خرجت في فجر التاريخ من الجزيرة إلى هذا الساحل، وصاحبتها هجرات مماثلة طرقت الدروب الافريقية عبر مسلكين آخرين، مسلك مصرُ ووادي النيل صعوداً إلى السودان فوسط افريقيا، ومسلك مصر فالمغرب العربي ثم جنوباً عبر الصحراء الكبرى إلى غرب افريقيا.

٢ ـ المرحلة الثانية:

وهي التي بدأت في نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن السادس عشر، عندما نجح المستكشفون البرتغاليون في اكتشاف الطريق البحري الدائري عن طريق رأس الرجاء الصالح، وأقاموا لهم مراكز تحكم على سواحل افريقيا وبخاصة الشرقية، وبذلك نجحوا في تحويل تجارة الشرق من طريقها التاريخي عبر الوطن العربي إلى أوروبا، وصارت تجارة الشرق تأتي من الهند والصين إلى المحيط الهندي ثم عبر رأس الرجاء الصالح ملتفة حول افريقيا إلى القوى السياسية الناشئة والصاعدة في أوروبا.

٣ ـ المرحلة الثالثة:

وهي المرحلة التي يمكن أن تسمى بعصر «التنوير» في البلاد العربية والتي بدأت مع بداية القرن التاسع عشر ومدت أشعتها وتأثيراتها إلى القارة الافريقية وإلى سواحلها الشرقية.

ورغم أن الاستعمار الأوروبي نجح إلى حد كبير في تمزيق العلاقات العربية الافريقية خلال المرحلة الثانية (من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر) وفي تشويه الأثر العربي في القارة الافريقية مستغلاً تُهْمَتَي الاستغلال التجاري وتجارة الرقيق، إلا أن عنصر الاستنارة الذي بدأه محمد

علي في مصر مع بداية القرن التاسع عشر قد امتدت آثاره إلى الوطن العربي مثلما امتدت إلى افريقيا خاصة إلى وسطها وشرقها حيث بدأت هناك بشائر عصر استنارة مماثل وان لم يطل كثيراً.

المرحلة الرابعة:

وقد بدأت في القرن التاسع عشر نفسه الذي شهد مولد عصر التنوير في الوطن العربي وافريقيا، عندما أحس الاستعمار الأوروبي بخطورة ترك هذا التنوير الحضاري يتنامى وينضج، فقرر ممثلوه على الفور ضرب بؤرة الاستنارة في مصر، فمزقوا أسطولها في موقعة «نافارين» وسحقوا جيشها وقلصوا تأثيرها وحاصروها داخل حدودها الاقليمية، حتى لا تعود تلتحم بالعرب والأفارقة من جديد.

المرحلة الخامسة:

وهي تلك التي شهدها منتصف القرن العشرين، وفيها نضجت القوى الوطنية العربية والأفريقية، وشهدت البلاد العربية والأفريقية في تلازم وتتابع زمني وتحت تأثيرات متبادلة ثورات الاستقلال والتحرر، ويمكن القول انه في خلال عشرين عاماً تقريباً ما بين عامي ١٩٤٥ و١٩٦٥ استقل أكثر من ٩٠٪ من البلاد العربية والافريقية وكانت ثورات التحرر الوطنية مثل شرارة اللهب تنتقل بسرعة خاطفة بين العرب والأفارقة، ناقلة شعلة الاستقلال والتحرر بين شعوب ارتبطت في الماضي وتعارفت وتعاونت قروناً طويلة.

المرحلة السادسة:

وهي المرحلة التي نشهدها حالياً والتي بدأت بانحسار موجات المد الاستعماري الأوروبي التقليدي عن الوطن العربي وافريقيا وحلول عصر الاستقلال الوطني والتحرر القومي وبروز منظمات سياسية اقليمية مثل الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية وتقسيمات مثل الفرانكوفون (الناطقون

بالفرنسية) في غرب افريقيا، والانجلوفون (الناطقون بالانجليزية) في وسط وشرق افريقيا والعربفون (الناطقون بالعربية) في شرق وشمال افريقيا.

وفي هذه المرحلة السادسة، الظاهرة الخطيرة هي عودة الاستعمار الجديد بزي جديد عبر خبراء ومدرّبين وجواسيس وعملاء. وفي هذه المرة كان المتصارعان الأساسيان هما الاتحاد السوفياتي (روسيا لاحقاً) ممثلاً للمعسكر الاشتراكي، والولايات المتحدة الأميركية ممثلة للمعسكر الرأسمالي الغربي، وكانت مناطق الصراع الأساسية الساخنة ثلاثاً هي:

١ ـ افريقيا.

٢ ـ الشرق الأوسط.

٣ ـ جنوب شرق آسيا.

المهم، هو أن القرن الافريقي تعرض منذ القرن السادس عشر لحركة استقطاب بين توسع الامبراطوريتين البرتغالية والعثمانية، فبينما تطلع الحكم المسيحي في الهضبة الحبشية إلى الامبراطورية البرتغالية، تطلعت الإمارات والممالك الإسلامية المحيطة بالهضبة والممتدة على الساحل الصومالي الأريتري إلى الامبراطورية العثمانية.

وكان كل طرف من هذين الطرفين المحليين يبحث عن حماية ودعم ضد الطرف الآخر باسم الدين وتحت رايته، لكنه بالتأكيد كان «صراع قوى» تستقطبه قوى أكبر جاءت من خارج المنطقة تبحث عن النفوذ والسيطرة والتوسع، وبينما كان هدف الحكم المسيحي في الهضبة الحبشية القضاء على الامارات الإسلامية المحيطة به مستعيناً بالدعم البرتغالي، كان هدف هذه الامارات الإسلامية التوسع إلى داخل الحبشة نفسها مستعينة بالدعم العثماني في المقابل[1].

---

(١) صلاح الدين حافظ «صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي».

وقد كانت ثورة الأمير «جرانيا» وهو الإمام أحمد بن إبراهيم أمير هرر (إحدى مقاطعات الصومال الغربي المسمى بالأوغادين حالياً) ضد نجاشي الحبشة في النصف الأول من القرن السادس عشر هي أبرز نتائج حركة الاستقطاب. فقد نجح هذا الإمام في غزو الهضبة الحبشية نفسها، وطارد النجاشي (لبناد نقل) الذي سارع بعقد حلف مع البرتغال، لمواجهة الدعم العثماني لأمير هرر، وقد ظل الصراع بين الطرفين حتى قتل الإمام جرانيا في عام ١٥٤٢ بأيدي قوات الحملة البحرية البرتغالية التي سارعت لنجدة النجاشي.

ولقد ظلت منطقة الساحل الافريقي خاضعة لحركة الاستقطاب هذه فترة طويلة تحت الستار الديني في معظم الأحيان، نتيجة لانتشار الدين المسيحي في معظم الهضبة الحبشية، والدين الإسلامي في بعض أجزاء الهضبة وفي معظم الامارات المحيطة بها وعلى طول الساحل.

والثابت تاريخياً أن هذه الامارات والممالك العربية والإسلامية قد رسخت دعائم الحضارة والثقافة التي جاءت بها من الجزيرة العربية قديماً ثم من مصر حيث الجامع الأزهر فيما بعد، ولقد كان للعلاقة الخاصة التي نشأت منذ القرن السابع عشر حتى القرن التاسع عشر بين مسلمي هذه الامارات وبين مصر أثر كبير في مساعدة الجيش المصري في الانتشار في الساحل الشرقي لافريقيا وقيام الحكم المصري في هرر وزيلع والساحل الصومالي، وهو الحكم الذي استمر حتى عام ١٨٧٧ عندما هزم الجيش المصري، ومع هزيمته تداعت هذه الامارات وانهارت، وبخاصة على يد امبراطور الحبشة «منليك» (١٨٨٩ ـ ١٩١٣) الذي بزغ نجمه بمساعدة الامبراطوريات الأوروبية، وإليه يعود الجهد الحبشي في التوسع ومد سيطرة الامبراطورية الحبشية بحدودها القائمة الآن.

على أنه لم يبق من الامارات العربية والإسلامية في القرن الافريقي سوى

سلطنة «جما» التي بقيت قائمة حتى ثلاثينات القرن العشرين عندما نجح هيلاسلاسي آخر امبراطور حبشي في ضمها بالقوة إلى امبراطوريته[1] والثابت تاريخياً أيضاً أن اليقظة المصرية التي بدأت ببناء الدولة العصرية منذ أوائل القرن التاسع عشر، قد مدت اشعاعها إلى افريقيا كلها وخاصة إلى شرق ووسط القارة، وهو الاشعاع الحضاري الذي بلور لأول مرة في العصر الحديث حقيقة الدور المصري الافريقي كدور رائد في الحضارة والمدنية والثقافة في القرن التاسع عشر ثم في التحرر والاستقلال في القرن العشرين.

وسواء كان الهدف المصري في القرن التاسع عشر هو تحقيق مزيد من الاستكشافات خاصة لأعالي النيل، ونشر المدنية والحضارة الحديثة بين الشعوب الافريقية، ام كان هدفاً سياسياً بحتاً يرمي إلى تحقيق التوسع للامبراطورية المصرية ولحماية أطرافها ومواجهة الاستعمار الأوروبي، فإن من المؤكد أن الوجود المصري قد بلغ أوسع انتشاره في عصر الخديوي اسماعيل الذي كانت له سياسة محددة ومعلنة في افريقيا حيث قام الوجود المصري في منطقة البحيرات الاستوائية والسودان في وسط القارة الافريقية، وفي بعض الاقاليم الحبشية، والصومال وعلى طول ساحل البحر الأحمر، الأمر الذي حول مصر إلى امبراطورية لها ممالك كثيرة ومتسعة في افريقيا، خاصة في الشرق، وأصبحت السياسة المصرية في افريقيا عاملاً مؤثراً في موازين السياسة الدولية، وكانت نتيجة لذلك احدى العقبات الأساسية التي واجهتها القوى الاستعمارية الأوروبية الحديثة (خاصة بريطانيا) حين بدأت توسعها وبسط نفوذها في افريقيا بعد تقسيمها.

ثم اضطرت مصر إلى سحب وجودها من افريقيا الوسطى والشرقية تحت عدة ضغوط أهمها:

أولاً: تصاعد النفوذ الأوروبي وقوته الغلابة، في مواجهة قوة محدودة

(١) يوسف أحمد «الإسلام في الحبشة».

كانت تمتلكها مصر، وقد استطاعت انكلترا بالذات ان تضغط على الخديوي اسماعيل حتى اجبرته على وقف سياسته الافريقية وتقليص نفوذه وبالتالي سحب جيوشه.

ثانياً: لم تستطع مصر أن تستمر في سياستها الافريقية هذه بسبب الأزمة المالية الخانقة التي تعرضت لها في عهد الخديوي اسماعيل بالذات، الأمر الذي أدى تقريباً إلى افلاسها وتحجيم نشاطها الواسع ووقف سياستها الخارجية خاصة فيما يتعلق بدور مصر الافريقي.

ثالثاً: ان مصر نفسها سقطت في يد الاحتلال البريطاني منذ عام ١٨٨٢ الأمر الذي أنهى الوجود المصري الفعال في شرق افريقيا أولاً، ثم في وسطها خاصة في السودان الذي كان قد شهد قيام الثورة المهدية هو أيضاً[1].

ولقد أدى الانسحاب المصري من شرق افريقيا ووسطها إلى قيام فراغ ضخم في هذه المناطق، وكان مقصوداً بالطبع الوصول إلى مرحلة هذا الفراغ، حتى تستطيع الامبراطوريات الأوروبية الحديثة ان تمد نفوذها وترث المنطقة وتعيد تقسيمها، وهكذا شهد القرن التاسع عشر موجة جديدة من الاستعمار الأوروبي تهب بعنف على الأراضي الافريقية عامة وشرقها خاصة.

* الانسحاب المصري أمام الهجوم الأوروبي ـ الحبشي:

لقد كان للوجود المصري في شرق افريقيا أثره البالغ في تعطيل الزحف الاستعماري الأوروبي على المنطقة، لكنه لم يستطع أن يوقفه ويحد من توسعه.

وبعد أن استولت بريطانيا على عدن عام ١٨٣٩ مدت بصرها التوسعي إلى

(١) صلاح الدين حافظ «صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي».

الساحل الغربي المقابل لعدن عبر مضيق باب المندب وهو الساحل الصومالي حتى ذلك الوقت.

ولم تكن بريطانيا وحدها في هذا الاتجاه، بل إن ايطاليا وفرنسا شاركتاها في السباق في السيطرة على شؤون افريقيا. فقد كان لايطاليا وجود مباشر في اريتريا وسواحل الصومال الجنوبية، وفي نفس الوقت كانت اطماعها تمتد عبر أراضي الحبشة ذاتها، بينما أظهرت فرنسا اهتمامها هي الأخرى بالمنطقة منذ عام ١٨٣٠، خاصة انها لم تكن ترغب في أن تبقى أسيرة القوات البريطانية في عدن المتحكمة في تموين أساطيلها المتجهة إلى مستعمراتها في مدغشقر وفي الهند الصينية أيضاً.

ولقد جاء مؤتمر برلين ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥ ـ ليضع خريطة تقسيم القارة الافريقية ويقنن السباق الاستعماري الأوروبي، ويحدد لكل دولة من هذه الدول الاستعمارية حدود مستعمراتها الجديدة، بالإضافة إلى أنه اعترف لأول مرة بقوة محلية افريقية أخرى ـ هي الحبشة ـ وأعطاها نصيباً من التوسع الاقليمي على حساب الأراضي الصومالية.

وعلى هذا جاءت نهاية القرن التاسع عشر لتشهد ثلاثة مظاهر أساسية في المنطقة:

(١) خروج القوات المصرية من هرر والسواحل الشمالية للصومال تحت الضغط البريطاني والافلاس المالي.

(٢) تقسيم أراضي الوطن الصومالي الكبير إلى ثلاثة أجزاء بين ثلاث امبراطوريات أوروبية هي بريطانيا وايطاليا وفرنسا.

(٣) بروز الدور الحبشي الذي ساهمت الامبراطوريات الأوروبية في دعمه وإهدائه المناطق الداخلية من الصومال خاصة اقليم الصومال الغربي وأبو.

واهتمت بريطانيا بمحاولة اكتساب شرعية مظهرية عن طريق عقد اتفاقيات

حماية مع زعماء المناطق التي سقطت تحت سيطرتها في الفترة من ١٨٨٤ ـ ١٨٨٦، وكانت أبرز هذه الاتفاقيات، تلك التي وقعتها مع زعماء قبائل ساحل الصومال الشمالي والتي نصت فيها على:

ـ اخراج القوات المصرية من هذه المناطق.

ـ موافقة زعماء القبائل على حماية بريطانيا لأراضيهم الصومالية.

وسرعان ما سارت فرنسا في الطريق البريطاني.. طريق البحث عن الشرعية بتوقيع الاتفاقيات غير المتكافئة، فعملت على توقيع اتفاقية، مماثلة بينها وبين الصوماليين والدناكل سكان المناطق التي وقعت تحت سيطرتها هي الأخرى.

ولم تكن ايطاليا كذلك بعيدة في هذا الاتجاه، فقد وصل الايطاليون في عام ١٨٨٩ إلى سواحل جنوب الصومال، وابرموا اتفاقيات حماية مماثلة مع الحكام والسلاطين المحليين، فتمكن الايطاليون من السيطرة على كل ساحل «بنادر» في عام ١٨٨٩ من منطقة تقع جنوب السودان وحتى مدينة كسمايو، وواجهوا مقاومة عنيفة من الصوماليين، لكنهم تمكنوا حتى عام ١٨٩١ من عقد اتفاقيات الحماية هذه مع زعماء أوغادين في الصومال الغربي.

وأصبح هم الدول الاستعمارية الثلاث تثبيت مناطق نفوذها في الصومال الذي أصبح عملياً ممزقاً إلى أربعة اقسام تخضع لبريطانيا وايطاليا وفرنسا والحبشة، ومن أجل ذلك وقعت هذه الدول اتفاقيات فيما بينها لتحديد مناطق النفوذ، مثل اتفاقية بريطانيا وفرنسا التي حددت الخطوط الفاصلة فيما بينهما، وأصبحت زيلع بداية الخط الذي يمر شمالاً بكل من (بهباس وين) و(بپاقوبي) حتى يصل إلى هرر[١].

ثم توصلت بريطانيا إلى اتفاقية متشابهة مع ايطاليا، هدفها وضع خرائط الحدود وتقسيم الجسم الصومالي الكبير إلى مناطق نفوذ مشتتة.

(١) عبدي عوالة جامع «أساس مشكلة القرن الافريقي» ـ مقديشو ١٩٧٨.

دور الحبشة في تقسيم الصومال
(التقسيم الذي ما زال حتى اليوم بؤرة التوتر والعنف في القرن الافريقي)

في البداية كانت العاصمة الحبشية قبل تقسيم المنطقة عام ١٨٨٤ مدينة «اكسوم» في الشمال ثم نقلت إلى «جوندر» وأخيراً إلى اديس أبابا الحالية في عام ١٨٩٠، ذلك أن أراضي المملكة الحبشية حتى نهاية القرن التاسع عشر كانت محصورة في أراضي الأمهرة عند «كوجام» شمال اقليم «شوا» وجنوب اقليم «تجري». ومنذ نهاية القرن التاسع عشر، وفي ظل المساندة الاستعمارية الأوروبية التي كفلها مؤتمر برلين ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥ بدأ التوسع الحبشي جنوباً وشرقاً في أراضي الصومال الغربي وأبو، ولذلك تغير اسم الحبشة التاريخي القديم إلى الاسم الحديث «أثيوبيا» موحياً باتساع الامبراطورية لتشمل شعوباً أخرى لم تكن في السابق تحت الحكم الحبشي.

وعلى رغم عدم وجود خرائط مفصلة حول سيطرة الحكم الحبشي سنة ١٨٨٠ فانه كان من المعروف أن سلطة الحكومة لا تتعدى مائة ميل من مدينة أديس أبابا في ذلك الوقت، في حين كانت الأراضي شرق هذه المدينة وغربها وجنوبها ملكاً لشعوب أخرى وتحت سيطرتها الوطنية[1]، الأمر الذي يثبت أن الأراضي الصومالية لم تكن حتى ذلك الوقت جزءاً من الحكم الحبشي تاريخياً، بل هي تختلف عنها جغرافياً وبشرياً ودينياً وحضارياً، لكن التوسع الحبشي في تلك الأراضي تم بمساعدة مادية وسياسية مباشرة من القوى الأوروبية لكي تبرز إلى الوجود قوة حليفة تتفق سياسياً ودينياً وترتبط ثقافياً مع هذه القوى الأوروبية الصاعدة وهكذا برزت أثيوبيا[2].

ولأن الحبشة مملكة داخلية، ليس لها سواحل على البحر، فقد كان ملوك الحبشة يحلمون على مر التاريخ بالوصول إلى منفذ على البحر، ولقد كتب

(١) أرميري برهام في كتابها «حكومة أثيوبيا».
(٢) أثيوبيا.. اسم أصله يوناني ومعناه «الوجه الأسود».

الامبراطور «منليك» مهندس التوسع الأثيوبي إلى جمعية بريطانية يحضها على مساعدته قائلاً: «إن زيلع وعدن تقع تحت أيدي المسلمين ولا أستطيع الاقتراب منهما».

وبهذا أثبت منليك أنه كان يعمل للوصول إلى البحر الأحمر ليجد لامبراطوريته منفذاً ساحلياً يفتح الباب أمامه على العالم الخارجي.

من أجل هذا الهدف استخدم منليك كل مشاعر العنصرية الدينية في حملته التوسعية ليكسب تأييد ومساعدة الدول الأوروبية، فكان يقول لزعماء هذه الدول ولرؤساء كنائسها إنه يعيش في جزيرة مسيحية محصورة بين مسلمين ووثنيين، وسرعان ما وجدت هذه العبارة تجاوباً في الدوائر السياسية والكنيسة الأوروبية، ولقد لعبت الكنيسة دوراً أساسياً في الضغط على الحكومات الأوروبية لمساعدة منليك وتمكينه من التوسع، فحصل على الدعم السياسي والدعم المادي وبخاصة الأسلحة الحديثة التي حسمت الأمر لصالحه في نهاية الأمر.

واستطاعت الحبشة أن تستفيد إلى أقصى حد من تنازع الدول الأوروبية واختلاف أهدافها وتضارب سياساتها تجاه القرن الافريقي، ولعبت على القوى الأوروبية الثلاث المتواجدة بالمنطقة: بريطانيا وايطاليا وفرنسا، فكانت النتيجة ان تدفقت عليها المعونات والأسلحة وبخاصة من بريطانيا وفرنسا، تلك الأسلحة التي قهرت بها زعماء الصومال الغربي وأبو، شرق الحبشة، حيث كان هؤلاء الزعماء خلواً من الأسلحة الحديثة ومن التأييد السياسي الخارجي.. وهما عنصران لازمان لأي مجابهة متكافئة: امداد عسكري ودعم سياسي.

ولقد ركز منليك هجومه الأساسي آنذاك على «هرر» بعد أن تلقى دعماً ومساعدة ضخمة من الايطاليين الذين كانوا قد وقعوا معه اتفاقاً سرياً للاستيلاء على هرر بعد خروج الجيش المصري وانسحابه نهائياً منها، ورغم مقاومة حاكم هرر، استطاع منليك الاستيلاء على المدينة بفضل التفوق التسليحي

والمساندة الأوروبية الواسعة، وقد سارع منليك بعد اخضاع هرر بارسال الرسالة التالية إلى المقيم البريطاني في عدن على الضفة الأخرى من البحر:

«من منليك ملك شوا وكل الجالا في الحسن والسيّىء، كيف حالك؟ بمشيئة الإله نحن بخير، الأمير عبد الله لن يتعرض لمسيحي في بلده، لقد كان «جرى»[1] آخر، ولكن بفضل ومساعدة الرب حاربناه وحطمناه وهرب بحصانه، ولقد رفعت علمي فوق عاصمته، واحتلت قواتي المدينة. لقد كان خليفة جرى الذي مات منذ قرون».

وفي رسالة أخرى من منليك إلى رؤساء الدول الأوروبية بعث بها في عام ١٨٩١ يقول: «إذا كانت هناك قوى قادمة من الخارج تعمل على اقتسام افريقيا فلا يمكن أن أقف موقف المتفرج»[2].

الأمر الذي يؤكد اصرار منليك على أن تلعب الحبشة دوراً سياسياً بارزاً في التقسيم الاستعماري للمنطقة وفي ممارسة بسط النفوذ على أرض الآخرين كقوة محلية تمارس دور الشريك في حملة التقسيم والتوسع على حساب أراضي الوطن الصومالي.

وترسيخاً لهذا الاتجاه عقدت الدول الأوروبية عدة اتفاقيات مع الحبشة خاصة في ١٨٩٧ تتناقض تناقضاً أساسياً مع تلك التي عقدتها نفس هذه الدول مع الزعماء المحليين، وفي ظل هذه الاتفاقيات استطاع منليك الاستيلاء على أراضي صومالية جديدة بعد نجاحه في احتلال هرر.. ونلاحظ أن الاتفاقيات الفرنسية الحبشية الموقعة في ١٨٩٧ قد اختصرت عمق الحدود الفرنسية لصالح الحبشة، الأمر الذي قلص مساحة الأراضي الصومالية الواقعة تحت الاحتلال الفرنسي.

ويقول «رونل رود» رئيس البعثة البريطانية التي تفاوضت على معاهدة

---

(١) جرى هو الأمير أحمد ابراهيم جرى حاكم هرر الصومالي في القرن السادس عشر، حارب الحبشة في مواقع كثيرة قبل أن يتدخل البرتغاليون ضده.

(٢) راجع نص الرسالة في باب الوثائق.

١٨٩٧ : «الحقيقة ان الأراضي التي أعطيت للحبشة بموجب هذه المعاهدة لم تكن يوماً من الأيام أراضي حبشية لكنها أراض صومالية»[1].

وقد قال منليك أثناء تخطيط الحدود الجديدة: «ان البريطانيين الذين تمثلهم يتقدمون تجاه أبواب هرر، لكنني أجبته (أي ل، رونل رود) بأن الأحباش هم الذين تقدموا حتى وصلوا هرر، ولقد ورثنا هذه الأراضي عن المصريين، وعقدنا حلفاً مع السكان المحليين».

وأضاف «رونل رود».. لكن الامبراطور منليك قال لي: «ان هناك طموحات للامبراطورية الأثيوبية في هذه الأراضي» فاجبته: «وماذا يدري الصوماليون القاطنون في هذه الأراضي منذ قرون عن طموحات الامبراطورية الأثيوبية؟».

ومنذ ذلك التاريخ لم تتوقف بريطانيا عن اتاحة الفرصة للحبشة في التوسع وتسليمها أراضٍ صومالية جديدة، فبعد أن سلمتها هرر، سلمتها أيضاً «أوغادين» الصومالية طبقاً لمعاهدة ١٨٩٧. وفي عام ١٩٥٥ قامت بريطانيا بتسليم الحبشة منطقة «هود» الصومالية أيضاً.

ولقد كان من نتائج هزيمة الايطاليين في معركة «عدوة» ان عقدوا اتفاقية مع الحبشة تنازلوا بمقتضاها لهذه عن عدة أجزاء من منطقة الأغادين التي كانت خاضعة لهم، ثم وقعت الدولتان في مايو ١٩٠٨ معاهدة جديدة لتحديد الحدود بين الأراضي الصومالية التي وقعت تحت الاحتلال الحبشي، وبين الأراضي الصومالية الواقعة تحت الاحتلال الايطالي.

وفي هذا الصدد يجدر أن نلاحظ، روح التناقض البالغ بين الاتفاقيات أو معاهدات الحماية التي وقعتها الدول الاستعمارية الأوروبية مع سكان هذه المناطق الأصليين والتي كان هدفها المعلن هو «حماية» هؤلاء السكان من أي «عدوان» خارجي» وبين تلك الاتفاقيات التي وقعتها نفس الدول الأوروبية مع

---

(١) «رونل رود» هو رئيس البعثة البريطانية التي تفاوضت على معاهدة ١٨٩٧.

الحبشة، والتي بمقتضاها سلمت الأولى للثانية أراضي لا تملكها في الأصل، وكان الهدف المشترك هو تدعيم التوسع الامبراطوري الأثيوبي، وقد تجسد هذا الهدف تماماً في الاتفاق الذي وقع في عام ١٩٠٦، وشاركت فيه الدول الأوروبية، والذي نص صراحة على دعم ومساعدة الأمبراطورية الأثيوبية والمحافظة على كيانها وحدودها ـ الجديدة بالطبع ـ حيث أكدت الدول الأوروبية الموقعة (بريطانيا وايطاليا وفرنسا) في الفقرة الرابعة من الاتفاق، عن التزامها الكامل بالمحافظة على «وحدة الامبراطورية الأثيوبية» إذا ما تعرضت إلى أي تهديد(١).

وهكذا دخلت أثيوبيا شريكاً كاملاً ومباشراً في عملية التقسيم الأوروبي لافريقيا، وأصبح منليك الأثيوبي منشىء الامبراطورية الحديثة، يرتدي نفس الزي الاستعماري لملوك أوروبا، كما سار خليفته الامبراطور هيلاسلاسي في نفس الطريق وبنفس الأسلوب، ووضع نفسه في موضع زعماء أوروبا متحالفاً معهم في الحرب والسلم على السواء، فإذا كان منليك قد أرسل بجيشه فيما بين ١٩٠٠ و١٩٠٤ لمساعدة حليفته الاستعمارية (بريطانيا) في اخماد الثورة المهدية في السودان والثورة الصومالية بزعامة محمد عبد الله حسن الذي بدأ ثورته منذ ١٨٩٧، فان هيلاسلاسي تطوع بارسال بعض جنده أيضاً لمساعدة أميركا في الحرب الكورية، تعبيراً عن التضامن في «السيّىء والحسن».

وفي العام ١٨٩٧ عقدت الاتفاقية الفرنسية الحبشية والتي ضم بمقتضاها جزء آخر من الأراضي الصومالية الواقعة تحت الاحتلال الفرنسي للحبشة بالإضافة إلى الاتفاقية السرية الأخرى بين بريطانيا والحبشة في نفس العام ١٨٩٧ والتي تنازلت بريطانيا بمقتضاها عن أراض صومالية أخرى للحبشة ولقد ظلت أثيوبيا الامبراطورية تتمسك حتى اليوم بما حصلت عليه تحت الحماية الأوروبية من أراضي الصومال، وتسوق عدة مبررات تقول انها قانونية وتاريخية مثل:

---

(١) صلاح الدين حافظ «صراع القوى العظمى في القرن الافريقي» مرجع سبق ذكره.

* من الناحية القانونية فإن لأثيوبيا الحق في هذه الأراضي بمقتضى معاهدتها مع الدول الأوروبية السالفة الذكر، وان هذا رتب لها وضعاً قائماً، وان حقها هذا كان يجب أن يكتمل بحصولها على كل أراضي الصومال التي احتلتها الدول الاستعمارية الثلاث: بريطانيا وفرنسا وايطاليا، وأن هذه الدول لم تمكنها من ضم هذه الأراضي.

* ومن الناحية التاريخية يقول الأثيوبيون انهم وصلوا إلى بحيرة فكتوريا جنوباً بل حتى الخرطوم، بما فيه السودان الحالية وان حقوقهم تصل إلى هذا المدى.

وقد قال الأمبراطور منليك في رسالة وجهها عام ١٨٩١ إلى أصدقائه من ملوك أوروبا: «انه لو قدر له امتداد الحياة أكثر فإنه يرغب في ضم تلك الأراضي التي تصل به إلى الخرطوم وبحيرة فكتوريا جنوباً...».

أي أن «الجنوب» هنا يعني ضم أراضي كينيا الحالية وليس الصومال فقط لكي يطل على بحيرة فكتوريا، بينما الحقائق التاريخية تقول ان الأحباش لم يكن الجنوب بالنسبة لهم يصل حتى نهاية القرن التاسع عشر إلا لتخوم مملكة «اكسوم» بالقرب من حدود اريتريا شمالاً، بل ان اديس أبابا العاصمة الحالية نفسها لم تكن لهم إلا في أواخر ذلك القرن، وهي الفترة التي توسعوا فيها جنوباً تحت الحماية والتشجيع الأوروبي. وحيث كانت الأصول الصومالية تقطن السهول المتاخمة للمرتفعات الحبشية القديمة لاكسوم، ولم تكن هناك أدنى علاقة بين هذه الأصول الصومالية وبين الأحباش.

وهنا، فإن الثابت ان هذه الأصول الصومالية كانت تشكل قومية مميزة الأسس العرقية واللغوية والدينية والحضارية، بينما لم تكن «للامبراطورية» الأثيوبية نفس تلك الأسس[1].

---

(١) ملاحظة: لقد رجعت في هذا البحث إلى ما كتبه الأستاذ صلاح الدين حافظ في كتابه «صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي».

القرن الافريقي
والسياسات العربية ـ الإسرائيلية

تعود العلاقات التاريخية بين العرب وشعوب شرق افريقيا إلى عهود موغلة في القدم سبقت المسيحية والإسلام وربما تكون قد بدأت في ما بين القرنين العاشر والسابع قبل الميلاد[1]، ولا شيء يمنع من الاعتقاد بأن الوجود العربي في ساحل القرن الافريقي قديم قدم الوجود الافريقي نفسه، وذلك بالنظر إلى القرب المكاني والسبق الحضاري الذي حققه العرب على الطرف المقابل وخاصة في بلاد اليمن، فالبحر الأحمر مضيقه الجنوبي «باب المندب» ومجموعة الجزر المتناثرة في جنوب البحر لم تكن يوماً تشكل عائقاً أمام العرب العابرين بل جسر تواصل ما انقطع، تدفقت عبره الهجرات الأولى التي استقرت على السواحل الشرقية وبخاصة سواحل القرن الافريقي قبل أن تنتشر من هناك إلى السفوح الهضبية المجاورة في ما يعرف اليوم ببلاد اريتريا والصومال وسواحل كينيا وتنجنيقا وزنجبار (تنزانيا اليوم) وبالإضافة إلى اليمنيين والحضارمة، شق عرب كثيرون طريقهم إلى تلك السواحل كالعمانيين والبحرانيين والحجازيين، وظلت التجارة تشكل الرابطة التقليدية بين عرب الجزيرة والأفارقة الشرقيين حتى ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي وقد طبع الوجود العربي بصماته بعمق على الشريط الساحلي والسفوح الهضبية من خلال التزاوج الذي أنجب عرقاً «خلاسياً» مميزاً في خصائصه العرقية واللغوية

(١) صلاح الدين حافظ «صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي» سلسلة عالم المعرفة ١٩٨٢ ص (٣٢).

في هذا الجزء من افريقيا[1].

ومن جهة أخرى وسعت الأقطار العربية واسرائيل الصراع بعد أن كان في البحر الأحمر إلى القرن الافريقي، مضيفة بذلك بعداً جديداً إلى التنافس الاستراتيجي بينها وإلى الصراعات القائمة في المنطقة، ليصبح بعد ذلك، القرن الافريقي عاملاً في الاستراتيجيات العربية والاسرائيلية في البحر الأحمر. وأدت العوامل السياسية والاقتصادية والعقائدية إلى تصعيد التنافس العربي ـ الاسرائيلي ليكتسب أبعاداً متعددة في منطقة القرن. وكان ان ركزت السياسة الاسرائيلية على تقليل النفوذ الاستراتيجي العربي على صعيدها مع السعي إلى تحقيق مصالح اسرائيل السياسية والاقتصادية والاستراتيجية فيما تمثل الشاغل الرئيسي للسياسة العربية في استبعاد النفوذ الاسرائيلي والأثيوبي.

وفي سعي العرب نحو تحقيق استراتيجيتهم وجدوا أنفسهم وهم لا يواجهون اسرائيل فحسب بل يواجهون أيضاً أثيوبيا. وثمة شرط مسبق لاحراز السياسة العربية يتمثل جزئياً في استبعاد تأثيرات وصراعات اسرائيل وأثيوبيا والأطراف الدولية الأخرى في البحر الأحمر بما في ذلك القرن الافريقي. على أن الأقطار العربية ما برحت تواجه تلك التأثيرات في السودان وأثيوبيا واريتريا والصومال.

١) السودان

لعب السودان دوراً مهماً في تشكيل الاستراتيجية العربية في البحر الأحمر وفي القرن الافريقي عام ١٩٧٧ بمعارضته أثيوبيا لذلك تلقى السودان المزيد من الدعم العربي في سبيل تنمية شؤونه الداخلية ودفاعه الوطني في إطار مواجهته. ومن مواقع التوتر التي شابت أيضاً العلاقات بين السودان وأثيوبيا، كان هناك الحركة الانفصالية في جنوب السودان من جهة، وحركة تحرير

(١) عباس قاسم «المستقبل العربي» العدد ١٧٤ آب ١٩٩٣.

أريتريا من جهة أخرى. وعندما جاء الرئيس السوداني السابق جعفر نميري إلى السلطة عام ١٩٦٩ فتح خطاً لدعم جبهة تحرير أريتريا.

وكانت معونة السودان إلى جبهة تحرير أريتريا تتوازن مع ما قيل عن استخدام الطائرات الأثيوبية لامداد حركة انيانيا (Anyanya) الانفصالية في المديرية الاستوائية في السودان(١)، كما أن أثيوبيا واسرائيل والولايات المتحدة كان تقدم العون إلى عناصر جنوب السودان، فان الدعم العربي للسودان كان يتولاه أساساً في ذلك الوقت كل من مصر وليبيا(٢). من هنا اصطبغ الصراع المحلي بصبغة دولية: «كانت واشنطن تسمح بصمت (إن لم تكن تشجع) على تقديم المساعدات الأثيوبية والاسرائيلية لقضية السودانيين الجنوبيين في أواخر الستينات وأوائل السبعينات فيما كانت موسكو تقدم المستشارين والطيارين المختصين بالمقاومة إلى سلطات الخرطوم(٣)».

وعرضت أثيوبيا وقف المساعدات الاسرائيلية إلى الانفصاليين السودانيين في مقابل تخفيف السودان مساندته لجبهة تحرير أريتريا، وباشراف الأمبراطور هيلاسلاسي وقع السودان والانفصاليون الجنوبيون في اديس أبابا آذار/ مارس ١٩٧٢، على اتفاق ينهي التمرد الذي استمر خمسة عشر عاماً.

وفي تموز/ يوليو ١٩٧٢ توصل السودان إلى اتفاق ودي مع أثيوبيا بعد توقيع الطرفين على تسوية لنزاع الحدود(٤). وحتى العام ١٩٧٦ ظل السودان يحاول التوسط بين أثيوبيا والأريتريين، لكن التوتر السوداني ـ الأثيوبي عاد إلى الحياة بعد ثورة ١٩٧٤ وما أعقبها من استيلاء النظام الماركسي على حكم أثيوبيا، الذي شكل تهديداً للسودان وصعد هجماته العسكرية ضد الأريتريين

---

(١) «Civil wars in Africa» in: IISS. Strategic survey 1970 (london IISS. 1971) p.p. 52-53.

(٢) المصدر نفسه ص ٥٣.

(٣) Crocker «the African Setting» p.19.

(٤) Bell, the Horn of Africa: Strategic Magnet in the Seventies P.22.

الذين هرب الآلاف منهم عبر الحدود إلى السودان وبلغ مجموعهم حوالى ١٤٠ ألفاً خلال ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦[١]. واتهم نميري نظام أثيوبيا بأنه لعب دوراً في محاولة الانقلاب التي دبرت ضده عام ١٩٧٦ وبأنه ساعد القوى المعادية لنميري في السودان. وفي أوائل ١٩٧٧ زاد نميري من دعمه للمحاربين الأريتريين ودعا علانية إلى استقلال أريتريا كرد فعل من جانبه على مساعدات أثيوبيا للانفصاليين الجنوبيين وعلى النفوذ السوفياتي المفاجىء في أثيوبيا والبحر الأحمر[٢].

ويتمثل موقف السودان الحالي من الصراع في أريتريا في وجوب حله بالمفاوضات، فيما يصر النظام الأثيوبي القائم على حل عسكري، وبعد هجوم أثيوبيا على أريتريا (١٩٧٨) أغارت أيضاً على القوى السودانية الجنوبية في صيف العام ١٩٧٩ وضاعفت طلعات طيرانها الاستطلاعية فوق الحدود الجنوبية للسودان، فضلاً عن زيادة تحركاتها العسكرية قرب حدودها مع السودان ربما لاغراض الردع[٣]. ويقول تقرير إذاعة جبهة تحرير أريتريا ـ الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا من مكتبها في الخرطوم إن الطائرات الأثيوبية هاجمت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩ قريتين سودانيتين قرب مدينة كسلا على الحدود السودانية التي تبعد ٣٥٠ كيلومتراً شرقي الخرطوم. ويشير هذا التقرير إلى أنه في ٧ كانون الثاني/ يناير (١٩٨٠) هاجمت الطائرات الأثيوبية أيضاً قريتين سودانيتين على بعد (٢٠٠) كيلومتر شمال شرق كسلا، كما أن التحركات العسكرية استمرت على طول الحدود الأثيوبية ـ السودانية مع أريتريا[٤]. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ زار اللواء عبد المجيد حامد

(١) Nimrod Novik. On the Shores of Bab al-Mandeb: Soviet Diplomacy and Regional Dynamics Monograph 26 (Philadelphia Penn: Foreign Policy Ressearch Institute 1979) P.26.

(٢) Legemand, Conflict In the Horn of Africa P.15.

(٣) القرن الافريقي: «السلاح الأميركي يعيد التوازن الأثيوبي ـ الأريتري» ص ٣١ .

(٤) «Ethiopian jets attak Sudan border Villages» P.3.

خليل نائب رئيس الجمهورية ووزير الدفاع السوداني أديس أبابا واتفق مع المسؤولين الأثيوبيين على العمل معاً للقضاء على المشاكل القائمة بين البلدين. وأعقب ذلك اجتماع لوزيري خارجية أثيوبيا والسودان أفضى بدوره إلى اجتماع بين نميري ومانغستو في الخرطوم في السودان بين ٢٤ ـ ٢٨ أيار/ مايو ١٩٨٠. واتفق نميري ومانغستو على تحسين العلاقات السودانية ـ الأثيوبية وتعزيز مجالات التعاون بين البلدين بما في ذلك مجالات الدفاع والأمن (في أيار/ مايو ١٩٨٠ كان هناك ٣٠٠ ألف لاجىء أريتري يعيشون في المخيمات السودانية)[١].

ومن ناحية أخرى، شكل التغلغل السوفياتي في البحر الأحمر عن طريق النظام الماركسي في أثيوبيا تهديداً أمنياً جديداً للسودان مما أدى جزئياً إلى طرد نميري السوفيات من السودان، متهماً اياهم بتهم كثيرة منها تدبير انقلاب ضده. وقد شرع نميري في العام ١٩٧٧ بانتقاد موقف أثيوبيا وأريتريا والصومال معتبراً أنه موقف استعماري. وفي أول أيام زيارة نميري إلى الصين في أيار/ مايو ١٩٧٧ أصدرت موسكو تحذيراً مباشراً إلى السودان وغير مباشر إلى قوى «الامبريالية الدولية» مؤداه أن كل هذه القوى انما تلعب بالنار إذا ما تولت القيام بدور خطير في الاستعدادات لتدمير نظام أثيوبيا التقدمي[٢]. ورد نميري على ذلك في اجتماع لقمة الوحدة الافريقية في ليبرفيل ـ غابون (٢ تموز/ يوليو ١٩٧٧) بادانة غير مباشرة للوجود السوفياتي في افريقيا على انه «استعمار اشتراكي» جديد يهدد بتحويل افريقيا ساحة للصراعات الدولية[٣]. وبعد انهيار العلاقات السوفياتية ـ السودانية بادرت أقطار عربية كمصر وسورية والسعودية إلى عرض مساعدات عسكرية ومالية

(١) «Joint Communique: Ethiopia Sudan Urge Red Seapeace» Arab News (31 May 1980) P.4.

(٢) «اتساع الثقة بين السودان وموسكو» الرياض ١٤/٦/١٩٧٧ ص ٥ .

(٣) Johnathan C. Randal «Sudanese: Moscow is imperialist» Washington Post (3 July 1977).

على السودان في حال تعرضه لغزو أثيوبي مؤيد من قبل السوفيات.

وكانت جهود قد بذلت في العام ١٩٧٦ لتمكين السودان من التخفيف من اعتماده على الاتحاد السوفياتي. وبعد محاولة انقلاب عام ١٩٧٦ ضد نميري والتي تورطت فيها أثيوبيا والاتحاد السوفياتي، وقع السودان ومصر (١٥ تموز/ يوليو ١٩٧٦) حلفاً دفاعياً مشتركاً لتبادل المساعدات إذا ما أحدق الخطر باحدهما. وخلال فترة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ تركزت جهود السودان الدبلوماسية على أمن البحر الأحمر المرتبط بأمن السودان نفسه. ومضى السودان أيضاً مشاركاً في جهود مصر المختلفة الرامية إلى اقامة تكامل شامل بين البلدين وإن كانت العلاقات بينهما قد قطعت بحكم الرابطة التي أنشأها السادات مع اسرائيل. وقد أعرب السادات عن قلقه من احتمال تعرض السودان لغزو مدفوع من السوفيات فقال خلال زيارة له إلى واشنطن في آب/ أغسطس ١٩٧٧ «لا أريد أن استيقظ ذات صباح لاجد أن ما قامت به انغولا ضد زائير قد قامت به أثيوبيا ضد السودان»[١]. ولكي تحل السعودية محل الاتحاد السوفياتي كمصدر للأسلحة فقد مولت جزءاً من الأسلحة الأميركية المقدمة إلى السودان بقيمة ٥٠٠ مليون دلاور بعد انهيار العلاقات السوفياتية ـ السودانية[٢].

ولعبت اسرائيل أيضاً دوراً في النشاطات الانفصالية في جنوب السودان، واستخدمت مركزها الذي كانت تتمتع به في أثيوبيا لكي تضيق الخناق على السودان بدعم حركة انيانيا الانفصالية في جنوب السودان. وقد بدأت اسرائيل مساعدتها للانفصاليين الجنوبيين في الستينات، وانطلقت في ذلك من رغبتها في تحويل الحكومة السودانية عن جهودها المناهضة لاسرائيل على صعيد

---

(١) «Legun and lee, Conflict in the Horn of Africa PP. 7-8.

(٢) المصدر نفسه.

منطقة الشرق الأوسط وافريقيا فضلاً عن النيل من سمعة السودان ووحدته[١].
وقد لاحظ منصور خالد وزير خارجية السودان الأسبق ان اسرائيل كعدو، لا تستطيع استخدام البحر الأحمر سلمياً، وتلك حقيقة لا بد من أن يضعها العرب في الاعتبار[٢].

٢) أثيوبيا

ان نقطة الانطلاق في تاريخ أثيوبيا تتصل اتصالاً وثيقاً بجنوب الجزيرة العربية، فالأحباش ينتسبون إلى قبيلة «حبش» العربية القديمة[٣] التي استقرت في شمالي القرن الافريقي، واختلطت مع غيرها من القبائل العربية المهاجرة بالأفارقة الوطنيين، وشكلوا معاً بيئة بشرية جديدة، ارتبطت على الدوام عبر البحر الأحمر وخليج عدن بسواحل الجزيرة العربية وبخاصة بلاد اليمن، وانشأوا عدة ممالك من أهمها مملكة «اكسوم». ويقول المؤرخون لتاريخ الحبشة: ان مملكة اكسوم قامت على يد «منليك الأول» ابن النبي سليمان الحكيم من زوجه بلقيس ملكة سبأ اليمنية، لذلك تكون مملكة اكسوم معاصرة لمملكة سبأ التي قامت في بلاد اليمن بالفترة ما بين ٩٥٠ ـ ١١٥ ق .م، قبل أن يؤول أمرها إلى ملوك حمير الحضرميين (١١٥ ق. م ـ ٥٢٥ م). ومع انهيار دولة سبأ قوي نفوذ مملكة اكسوم الحبشية التي حاولت السيطرة على الجزيرة العربية. وابتداء من القرن الرابع الميلادي عرفت مملكة اكسوم عصرها الذهبي ودخلتها المسيحية عن طريق وادي النيل[٤] وقوي نفوذ حاكمها الملقب بالنجاشي (ملك الملوك) واندفع الأحباش ينشرون المسيحية

---

(١) Howell «Horn of Africa: Lessons from the Sudan Conflict» PP. 430-431.

(٢) «منصور خالد ـ لمجلة الحوادث: الصراع سيتصاعد في القرن الافريقي» ص ٢٩ .

(٣) صلاح الدين حافظ «صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي» سلسلة عالم المعرفة ١٩٨٢ ص ٣٣ .

(٤) المصدر نفسه ص ٤١ ـ ٤٢.

في الشطر الثاني من البحر الأحمر ولقوا مقاومة عنيفة من ملوك اليمن الحميريين الذين اعتنقوا بدورهم اليهودية[1]، وهكذا اتخذ الصراع على جانبي مضيق باب المندب طابعاً دينياً دموياً انهك الفريقين وقد مهد ذلك لانتصار الإسلام سلمياً في القرن السابع الميلادي. وقد ساهم الدور الإسلامي في تعزيز الوجود التاريخي للعرب في القرن الافريقي وأمد هذا الوجود برافد العقيدة الجديدة، ووطد لعلاقات ايمانية سلمية بين الإسلام والمسيحية.

لقد استمرت الهجرات العربية باتجاه الطرف الافريقي واتخذت في هذه المرحلة بعداً جديداً هو البعد الديني الإسلامي، وما لبثت أن تكثفت في العصر الأموي وشهدت موجات نزوح جماعية لاجئة لأسباب أمنية وسياسية[2]. ومع تعاظم الوجود البشري الإسلامي في سواحل القرن الافريقي، كان الأحباش المسيحيون يعتصمون بالمرتفعات الهضبية الغربية، في المنطقة الممتدة في جنوبي اريتريا من «اكسوم» إلى «شوا» وبخاصة في حوض بحيرة «تانا» أعالي النيل الأزرق وعطبرة المنحدرين باتجاه الشمال الغربي إلى منخفض السودان.

وفي هذه البقعة تكونت قومية أثيوبية ذات حضارة زراعية ورعوية مستقرة وعقيدة مسيحية شرقية «قبطية» بقيت على صلاتها الوثيقة بالكنيسة القبطية المصرية، وفي القرن السادس عشر تعرض التعايش السلمي الإسلامي - المسيحي في القرن الافريقي إلى تصدع عميق بظهور قوتين عظميين على مسرح الأحداث العربية والافريقية، هما الامبراطورية العثمانية التي اخضعت الوطن العربي لسيطرتها، والامبراطورية البرتغالية التي اجتاحت بغزواتها البحرية سواحل افريقيا الشرقية وجنوب الجزيرة العربية، وقد استخدم كل منهما الدين ذريعة لتبرير التوسع ومد النفوذ، وحولتا الصراع الجيوبوليتيكي

(١) كارل بروكلمان «تاريخ الشعوب الإسلامية» ترجمة منير بعلبكي ونبيه أمين فارس (دار العلم للملايين ١٩٦٠) ص (١٤).

(٢) حافظ، المصدر نفسه ص (٤٣).

بينهما إلى صراع مزيف ذي شعارات دينية. ونتيجة ذلك حدث نوع من الاستقطاب في القوى المحلية، وسادت منطقة القرن الافريقي حال حرب دينية بين الإمارات الإسلامية التي انتظمت على السواحل وقد استقوت بالعثمانيين، وملوك الحبشة المسيحيين الذين استنجدوا بالبرتغاليين. ودخل على خط الصراع حكام مصر من أسرة محمد علي، وحاولوا في القرن التاسع عشر أن يرثوا النفوذ العثماني في الجزيرة العربية والقرن الافريقي، وتوسعوا في مجال حيوي جيوبوليتيكي ظاهره استكشاف أعالي النيل، وحقيقته السيطرة الكاملة على حوض هذا النهر في منابعه العليا في الهضبة الاستوائية والهضبة الحبشية وتأسيس امبراطورية النيل. وفي المقابل حاول المستعمرون الجدد البريطانيون والفرنسيون والايطاليون أن يرثوا نفوذ البرتغال، وكان لسقوط الامبراطورية المصرية في ثمانينات القرن التاسع عشر أثره الحاسم في بروز العهد الامبراطوري الأثيوبي على يد منليك الثاني (١٨٤٤ ـ ١٩١٣) الذي استفاد من الفراغ الكبير الذي أحدثه الانسحاب المصري وفرض نفسه كشريك على القوى الاستعمارية المتصارعة في القرن الافريقي، وجاء مؤتمر لندن (١٨٨٤ ـ ١٨٨٥) يؤكد هذه الشراكة باعترافه بالحبشة كقوة محلية وحيدة ذات كيان سياسي مستقل بزعامة منليك، وعلى هذا الأساس تقاسمت معه الدول الاستعمارية الخريطة السياسية[1].

وبموجب الترخيص الاستعماري الذي حصل عليه الملك الحبشي مد نفوذه جنوباً وشرقاً، فضم «هرر» و«أوغادين» و«أبو» و«سيدامو» الصومالية، واختار «اديس أبابا» عاصمة لامبراطوريته الحديثة التي أسماها «أثيوبيا» وبات يتحكم بمعظم أجزاء الهضبة الحبشية ومجاريها المائية المنحدرة إلى وادي النيل في الشمال الغربي، أو المنحدرة إلى سواحل الصومال (شيبيل وجوبا) في الجنوب الشرقي، أو المنحدرة إلى بحيرة رودولف في كينيا جنوباً. وعلى الرغم من هذه السيطرة المطلقة على الموارد المائية للقرن الافريقي، ظل

(١) الموسوعة السياسية (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٤٧) ص (٦٤).

الامبراطور الأثيوبي يتطلع إلى مجال حيوي أوسع يمتد في الشمال الشرقي إلى البحر الأحمر عبر أريتريا، وفي الجنوب الشرقي إلى المحيط الهندي عبر الصومال وفي الشمال الغربي إلى الخرطوم ملتقى أنهار النيل، وفي الجنوب إلى بحيرة رودولف في كينيا، وبهذا المجال يمكنه أن يتحكم بمجمع البحار (البحر الأحمر، والبحر العربي، والمحيد الهندي) في مضيق باب المندب، وبمجمع الأنهار في الهضبة الحبشية. وقد كتب منليك رسالة إلى أصدقائه ملوك أوروبا في العام ١٨٩١، أبدى فيها رغبة شديدة في ضم تلك الأراضي المحققة للمجال الجيوبوليتيكي المطلوب[١]، وبعد موت منليك حقق أباطرة الحبشة جزءاً من هذا الحلم الجيوبوليتيكي، عندما قررت الأمم المتحدة (عام ١٩٥٢) اعتبار أريتريا اقليماً إدارياً ملحقاً باتحاد فدرالي مع أثيوبيا، ما لبثت أن ضمته هذه الأخيرة إلى مناطق احتلالها عام (١٩٦٢)[٢].

والواقع أن الولايات المتحدة الأميركية هي التي مهدت الطريق للكيان الصهيوني إلى أثيوبيا، إذ أن هذه الأخيرة كانت في مطلع الخمسينات تخضع للوصاية الأميركية، وقد أقامت الولايات المتحدة قاعدة عسكرية في جزيرة «كانيو» بالقرب من مدينة أسمرة. وهي تعتبر أكبر محطة ارسال تمتلكها أميركا خارج أراضيها، وأول موطىء قدم أميركي في القرن الافريقي[٣].

كما شرع الامبراطور هيلاسلاسي منذ مطلع الخمسينات أبواب بلاده أمام الاسرائيليين فتأسست الشرطة الأثيوبية على غرار الشرطة الاسرائيلية ثم صار الجيش الاسرائيلي يشرف اشرافاً كاملاً على تكوين الجيش الأثيوبي وتدريبه منذ عام ١٩٥٧. كما أقام الكيان الصهيوني مدرسة عسكرية في مدينة «دمتي

(١) حافظ، المصدر نفسه ص (٧٢).
(٢) عباس قاسم «المستقبل العربي» العدد ١٧٤ ـ آب ١٩٩٣.
(٣) «استراتيجية الصهيونية واسرائيل تجاه المنطق العربية والحزام المحيط بها» منشورات مكتب الاعداد الحزبي في دمشق، ص ١٥٤ ـ ١٥٥، ومجلة (الحوادث اللبنانية) ٣/ ٢/ ١٩٧١.

امحري» لتدريب الأثيوبيين على حرب العصابات، كما أدار الخبراء الاسرائيليون مركز التعليم العالي لقوى الأمن في اديس أبابا.

كما حصل الكيان الصهيوني على وجود عسكري في بعض الجزر المطلة على البحر الأحمر كمجموعة جزر دهلك ثم في جزيرتي فاطمة وحالب عام ١٩٧٠ عبر قاعدة «رواجبات» وقاعدة «مهكلاي» للاستخبارات في منطقة أسمرة. ثم احتل عام ١٩٧٣ جزيرة «زطير» على مقربة من باب المندب وأقام فيها قاعدة عسكرية، وقدم في المقابل عدداً من السفن الحربية الصغيرة وشبكة من أجهزة الرادار البحري والجوي يتولى تشغيلها خبراء اسرائيليون. وبعدها تكررت زيارات المسؤولين الاسرائيليين إلى أثيوبيا حيث زارها اسحق رابين وحاييم بارليف وموشي دايان وأبا ايبان وشيمون بيريز وغيرهم[(١)]، وكان هم اسرائيل همًّا استراتيجيًا وأمنيًا وسياسيًا وعسكريًا يتمحور حول ضرورة احكام الطوق على ست دول عربية هي: مصر والسودان والصومال وجيبوتي والسعودية واليمن من جهة والسيطرة على السوق الأثيوبية ومن خلالها على السوق الافريقية من جهة ثانية. ولهذه الغاية انشئت في اديس أبابا شركة اسرائيلية اطلق عليها اسم «اميران» للاشراف على العلاقات الاقتصادية والتجارية والفنية مع أثيوبيا وهذه الشركة هي فرع لشركة «كور» ومقرها امستردام تشرف على تجارة الكيان الصهيوني مع افريقيا وهي بدورها فرع لشركة «بالتون» ومقرها «تل أبيب» يضاف إلى ذلك، وجود طائفة اليهود الفلاشا في أثيوبيا، حيث عمل المسؤولون الاسرائيليون على تهجيرهم إلى فلسطين المحتلة أواخر عام ١٩٨٤ تحت اسم «عملية موسى» وكذلك في أيار ١٩٩١ تحت اسم «عملية سليمان» ليصبحوا بمثابة المتراس الأول في وجه العرب انطلاقاً من جنوب لبنان. ومقابل ذلك فقد قدم الكيان الصهيوني إلى أثيوبيا مساعدات عسكرية منها ١٥ طائرة كفير ومعدات أخرى بينها قنابل عنقودية وقطع غيار للأسلحة، بالإضافة إلى انشاء نقاط مراقبة اسرائيلية في

(١) د. صالح زهر الدين «مشروع اسرائيل الكبرى» ص (٢٥٤ ـ ٢٥٥).

البحر الأحمر[1].

هكذا يبدو أن التسلل إلى القرن الافريقي يعني بمواصفات «اسرائيل الكبرى» مشروع حرب دائمة ضد العرب. . . يتولى العنكبوت الصهيوني نسج خيوطها على ايقاع شهية مفرطة للافادة من منابع النيل والبحر الأحمر والقواعد العسكرية[2]. ومعنى ذلك أن الكيان الصهيوني سيقوم بدور مزدوج في تلك المنطقة عبر وجوده المتنوع. إذ سيزيد في أتون الحرب المشتعلة أولا وتلك الخامدة في نقطة ملتهبة في شرق افريقيا ثانياً وهذا ما يتجاوز عربياً حدود «القلق» إلى حدود «الخطر الحقيقي». ومن المعروف أنه في عام ١٩٥٦ انشأ الكيان الصهيوني قنصلية في اديس أبابا حيث كان «شموئيل دينون» أول قنصل اسرائيلي تستقبله العاصمة الأثيوبية. وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات بين الجانبين لم تنقطع رغم طرد البعثة الإسرائيلية المعتمدة في اديس أبابا عام ١٩٧٨، وبالرغم من الصبغة الماركسية للرئيس الأثيوبي منغستو هيلا مريام، إلا أنه لم يتوان عن مد يد العون لأميركا واسرائيل بعد تقويض العلاقات السوفياتية الأثيوبية. وفي هذا السياق أرسل منغستو شقيقه إلى الكيان الصهيوني ليكون على اتصال دائم مع مركز القرار وبرفقته وزير العدل الأثيوبي وهو الرجل الذي نظم خروج اليهود الفالاشا من أثيوبيا[3] وفقاً للصفقة الأميركية الاسرائيلية الأثيوبية السودانية (بمساعدة جعفر النميري).

٣) أريتريا

أريتريا شريط ساحلي يمتد سبعمائة ميل تقريباً من السودان شمالاً إلى

---

(١) عبد الستار اللاز «أثيوبيا ثغرة موت في دول الحزام» مجلة الشاهد عدد ٦٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠ ص (٢٨ ـ ٣٠).

(٢) سعيد الشحات «الذراع الصهيونية في القرن الافريقي» الشاهد عدد ٥٩ ـ ٦٠ تموز ـ آب ١٩٩٠ ص (٣٦).

(٣) سعيد الشحات ـ المرجع نفسه ص (٤٠).

جيبوتي جنوباً ولقد ظل موقعها يجتذب قوى مختلفة عبر التاريخ. ومنذ الحرب العالمية الثانية ما برحت المنطقة تستأثر باهتمام قوى عدة منها أثيوبيا والولايات المتحدة واسرائيل ومؤخراً روسيا. وبعد سلسلة من الحكم الأجنبي وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢ كانون الأول (ديسمبر ١٩٥٠) على ما اقترحته الولايات المتحدة الأميركية من انشاء اتحاد فيدرالي بين أثيوبيا وأريتريا[١]، في حين عارضته الأقطار العربية وأصبح الاتحاد ساري المفعول في ١٥ أيلول(سبتمبر ١٩٥٢). وفي أعقاب اضراب عام في أريتريا في شباط/ فبراير ١٩٥٨، اتخذت الحكومة الأثيوبية اجراءات قمعية ضد الأريتريين، والغي العلم الأريتري في العام ١٩٥٩، كما حلت اللغة الأمهرية رسمياً محل العربية والتيغرية اللتين يتكلمهما السكان.

وتحت ضغوط من اديس أبابا صوت برلمان أريتريا في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٢ على الاندماج الكامل ضمن الامبراطورية الأثيوبية لتصبح أريتريا الأقليم الأثيوبي الثالث عشر. وقبل سنة من هذا الضم (أيلول ١٩٦١) شكل الأريتريون جبهة تحرير أريترية ومعظمها من المسلمين لمعارضة مشروع الاندماج الكامل. وتلقى أفراد الجبهة تدريباً عسكرياً في مصر ثم شنوا إولى عملياتهم العسكرية ضد أثيوبيا داخل أريتريا في نهاية عام ١٩٦١[٢].

ومنذ حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ ارتبطت الأهداف المعلنة للجبهة بصورة أوثق وأعمق بالتطلعات نحو الوحدة العربية والعداء للصهيونية بما في ذلك المطالبة بجعل البحر الأحمر بحيرة عريقة[٣]. ومن العوامل التي

---

(١) نبيل أحمد حلمي «أمن البحر الأحمر والقرن الافريقي» السياسة الكويتية، السنة ١٤ العدد ٥٤ (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٨) ص (٨٢).

(٢) David. E. Albright «The Horn of Africa and the Arab- Israel Conflict» (in Roberto Freedman ed. World Politics and the Arab- Israel Conflict Pergamon Policy Series 31 P. 150.

(٣) John Franelin Campbell «Rumblings a long the Red Sea. the Eritrean Question» Foreign Affaire vol 48 No 3 (April 1970) P. 544.

أسهمت في ربط جبهة تحرير أريتريا بالعرب، كانت الضغوط الأثيوبية والتحالف الأثيوبي ـ الاسرائيلي ضد استقلال أريتريا. ومع تزايد عدد المسيحيين الذين التحقوا بجبهة التحرير، انقسمت الجبهة في العام ١٩٦٩ إلى جبهة تحرير أريتريا المجلس الثوري والجبهة الشعبية لتحرير أريتريا التي تنحو منحى ماركسياً، إلا أن الجبهة ـ المجلس الثوري، والجبهة الشعبية لتحرير أريتريا وافقتا في ٣١ أيار/ مايو ١٩٧٧ وتحت ضغوط عربية داعية إلى الوحدة وخوفاً من الغزو الأثيوبي المحتمل، على العمل معاً ضد الأثيوبيين ومنذ البداية عارض الأريتريون الاتحاد الفيدرالي وما تبعه من اندماج مع أثيوبيا بسبب الحكم القمعي «الذي مارسه الأمبراطور هيلاسيلاسي، الذي حاول تدمير التراث القومي لشعب أريتريا ودرج على استخدام القمع العنيف الذي أدى في النهاية إلى قيام الحركة في أريتريا»[1]. ثم أجر هيلاسيلاسي قاعدة كاغنيو العسكرية في أسمرة بأريتريا إلى الولايات المتحدة، وسمح لاسرائيل بأن تؤسس وجوداً لها في أريتريا. وفي نهاية عام ١٩٦٩ شنت جبهة تحرير أريتريا حملة معادية للولايات المتحدة واسرائيل بسبب تقديمهما المساعدات لأثيوبيا.

على أن مساعدات العرب لجبهة تحرير أريتريا تضاعفت في السبعينات وبخاصة بعد التدخل السوفياتي لصالح أثيوبيا عام ١٩٧٧. وكان السودان يساعد الأريتريين في أوائل الستينات ولكنه أوقف المساعدات في أواخر الستينات بسبب قيام الحركة الانفصالية في جنوب السودان ذاته. بعد ذلك جاء اهتمام ليبيا بحركة الثورة الأريترية حيث بعد ثورة ١٩٦٩، تبنت ليبيا الحركة الأريترية وزودتها بالسلاح الذي كان يرسل إلى ما كان يسمى سابقاً باليمن الديمقراطي ثم يشحن عبر البحر الأحمر إلى الحركة الثورية الأريترية ولكن بعد تدهور علاقات ليبيا مع السودان في العام ١٩٧٦ وبعد استيلاء نظام موال للسوفيات على مقاليد الأمور في أثيوبيا، حولت ليبيا موقفها إلى

---

(١) Legum and lee, Conflict in the Horn of Africa P. 7.

النقيض من مساندة أريتريا إلى مساندة أثيوبيا. وقد تولى الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي شرح هذا التحول في السياسة يوم ١٦/أيار/ مايو ١٩٧٧ فقال إن بلاده ساعدت أريتريا في الماضي بسبب وجود نظام هيلاسيلاسي الاقطاعي الرجعي. ولأن الثورة الأثيوبية غيرت الأوضاع، فلم تعد العوامل الدينية ولا العرقية لتسوغ مطالب أريتريا في الاستقلال[١].

ويربط الأريتريون قضيتهم بقضية الأقطار العربية إذ خلال اجتماع الجامعة العربية في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٧ طالبت جبهة التحرير الأريترية ـ الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا بمركز المراقب في الجامعة بسبب الروابط القائمة بين العرب والأريتريين[٢]، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧ أرسلت جبهة تحرير أريتريا مذكرة إلى الجامعة العربية تؤكد فيها على أن انتصار أريتريا واستقلالها عاملان مهمان لضمان السلم والاستقرار والأمن في القرن الافريقي وللحيلولة دون التغلغل من جانب اسرائيل أو القوتين العظميين في منطقة البحر الأحمر[٣]، من هنا كانت خطة العرب لتحويل البحر الأحمر بحيرة عربية إنما تتوقف على استقلال أريتريا عن أثيوبيا وبحصول أريتريا على الاستقلال يوضع البحر الأحمر بصورة رئيسية تحت السيطرة العربية.

٤) الصومال

إن سياسة العرب في مساندة الصومال انطلقت من حقيقة كون الصومال دولة عضواً في جامعة الدول العربية ودولة مسلمة، كما انها تدور في دوامة الصراع مع أثيوبيا وما كان يسمى بالاتحاد السوفياتي الذي يود العرب احتواء نفوذه في المنطقة ولم يكن ممكناً قبل العام ١٩٧٧ أن تصبح المصالح العربية الاستراتيجية في البحر الأحمر عاملاً مباشراً في دعم العرب للصومال.

---

(١) Legum and Shaked, Middle East Contemporary Survey P. 174.

(٢) الطيب «الصحوة والفعل.. وحمامات الدم في القرن الافريقي» ص (٣).

(٣) «مذكرة جبهة تحرير اريتريا إلى مؤتمر وزراء الخارجية العرب» الندوة ١٥/١١/١٩٧٧. ص (٣).

ومنذ بداية الاستقلال، اتبع الصوماليون سياسة تحرير الأراضي الصومالية فطرحوا مشكلة أرض أوغادين على منظمة الوحدة الافريقية في أيار/ مايو ١٩٦٣ في اديس أبابا ولكنها استبعدت من جدول الأعمال بغالبية صوت واحد، ثم بقيت العلاقات الصومالية ـ الأثيوبية منذ العام ١٩٦١ علاقات صراع في الأساس. وقد ظل الاتحاد السوفياتي (سابقاً) يبني جسوراً مع الصومال حتى العام ١٩٧٧، عندما دخل هذا الاخير في مواجهة عسكرية مع أثيوبيا حول اقليم أوغادين. ومنذ العام ١٩٧٧ تلقت أثيوبيا مساعدات ضد الصومال من الاتحاد السوفياتي وكوبا واسرائيل وليبيا وكوريا الجنوبية وكوريا الشمالية وألمانيا الشرقية[١].

على أن كلاً من تلك الدول ساعدت أو ما زالت تساعد أثيوبيا لأسباب مختلفة. فالاتحاد السوفياتي وكوبا واسرائيل تنطلق جزئياً، من الرغبة في قطع الطريق على السياسات الاستراتيجية العربية وبالذات في القرن الافريقي. وخلال الجزء الأول من العام ١٩٧٧ كان جانب من هدف الاستراتيجية السوفياتية والكوبية والأثيوبية هو كسب الصومال من المعسكر العربي، أي ادخالها ضمن الاتحاد الفيدرالي مع أثيوبيا وما كان يسمى سابقاً اليمن الجنوبية المدعوم من السوفيات (روسيا حالياً).

وعلى رغم أن الدعم العربي للصومال بدأ فور حصولها على الاستقلال إلا أن معظم الأقطار العربية كانت غير راضية عن النفوذ السوفياتي الذي كان متنامياً في البلاد، وبخاصة بعد انضمام الصومال إلى الجامعة العربية في شباط/ فبراير ١٩٧٤. وفي اطار الجهود العربية الفعالة التي بدأت في أوائل ١٩٧٧ لتخفيف ظواهر النفوذ السوفياتي والأثيوبي والاسرائيلي في البحر الأحمر، قامت الأقطار العربية بحملة دبلوماسية تهدف إلى اجتذاب الصومال إلى المعسكر العربي، وذلك من خلال تقدمة المساعدات المالية والأسلحة، كما دان وزراء الخارجية العرب مجتمعين في مجلس الجامعة العربية في

---

(١) David. B. Ottaway «Revolutionary Ethiopia is 3 years old» Washington Post (8 october 1977) P.A.13.

القاهرة في ٢٩ آذار/ مارس ١٩٧٨، العدوان الذي قامت به القوات الأجنبية (سوفياتية وكوبية) ضد الصومال، ودعوا إلى الانسحاب الفوري لتلك القوات وإلى التوصل إلى تسوية سلمية في المنطقة. وأعلن وزراء الخارجية العرب أيضاً قرارهم بتقديم معونات إلى الصومال[١]. وفي سبيل تخفيف التوتر في العلاقات الصومالية - الكينية حاول العرب التوصل إلى اتفاق حول التعاون العربي - الكيني. وزار الرياض في المملكة العربية السعودية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧ نائب الرئيس الكيني دانييل آراب موا (Daniel Arap Moi) وناقش مع المسؤولين السعوديين المسائل المتعلقة بالقرن الافريقي. وفي ختام الزيارة أعلن وزير الخارجية السعودي أن البلدين توحدهما مصالحهما المشتركة[٢]. لكن ثمة عاملاً كان يحول دون تحسين العلاقات العربية - الكينية ألا وهو نزاع الحدود بين الصومال وكينيا التي اندفعت في العام ١٩٦٣ إلى توقيع اتفاق دفاع متبادل مع أثيوبيا يرمي إلى كبح جماح الصومال لئلا تقوم في المستقبل بهجمات عسكرية ضد البلدين. ومن شأن تحسين العلاقات العربية - الكينية أن يدعم السياسات العربية في القرن الافريقي، اذ أن ذلك قد يؤدي إلى تقليص علاقات كينيا مع اسرائيل فتصبح مصدر قوة يمكن التعويل عليه في مواجهة التحالف الثلاثي الذي يضم الاتحاد السوفياتي وكوبا وأثيوبيا في منطقة البحر الأحمر. إلا أن سحب الصومال لقواتها النظامية من أوغادين في آذار/ مارس ١٩٧٨ ترك جبهة تحرير غرب الصومال تقاتل الجيش الأثيوبي الذي كان يتلقى مساعدات تتمثل بمستشارين وقوات كوبية وألمانية شرقية وسوفياتية[٣].

(١) «Arabs Criticize Horn Meddling» Christian Science Monitor (30 March 1978). P.9.

(٢) «Kenyan Leader Saud vieu Relations» Arab News (21 December 1977). P.4.

(٣) «A Nasty Little War» News Week (3 December 1979) P.81.

وانظر الدكتور عبد الله عبد المحسن سلطان «البحر الأحمر والصراع العربي - الاسرائيلي» مركز دراسات الوحدة العربية.

سياسة إسرائيل
في القرن الافريقي

باشرت اسرائيل جهوداً مكثفة منذ ١٩٥٧ لتعزيز علاقاتها مع الدول الافريقية، ولا سيما أثيوبيا التي تملك منفذاً (أريتريا) على البحر الأحمر وفيما تتمثل مصالح اسرائيل الكبرى في القرن الافريقي بتأمين وصولها إلى آسيا وافريقيا عن طريق البحر الأحمر، فقد ساندت أثيوبيا على أريتريا منذ العام ١٩٥٢ عندما أعلن موشي دأيان أن أمن أثيوبيا وسلامتها يشكلان ضمانة لاسرائيل[١]. وادراكاً من اسرائيل بأن العرب لن يستطيعوا اغلاق البحر الأحمر في وجه اسرائيل بصورة فعالة دون حصول أريتريا وجيبوتي (قبل ١٩٧٧) على الاستقلال، فقد ساندت اسرائيل تجميد الوضع القائم في القرن الافريقي في وجه تفكيك أثيوبيا واحتمال ضم الصومال إلى جيبوتي. ومن أجل الحصول على مزايا اقتصادية وسياسية وعسكرية صعدت الصراعات في منطقة البحر الأحمر لاعاقة تعريبها[٢]. وفي سبيل انشاء علاقات مع الدول الافريقية وبخاصة في شرق افريقيا، عرضت مساعدات لتنزانيا وأثيوبيا على الصعيد الزراعي والتنموي والاقتصادي كما تبنت سياسة مناهضة في العلن لجنوب افريقيا.

وهكذا جهدت اسرائيل في اكتساب تأييد الدول الافريقية أو على الأقل تحييدها في شأن الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وعندما قطعت الدول الافريقية

---

(١) النفيسي «اريتريا: شأن جزيري عربي» ص (٧١).

(٢) حلمي «أمن البحر الأحمر والقرن الافريقي» ص (٨٣).

علاقاتها مع اسرائيل بعد الحرب العربية ـ الاسرائيلية عام ١٩٧٣ جهرت اسرائيل بتعاونها الديبلوماسي والاقتصادي والعسكري مع النظام الحاكم في جنوب افريقيا[١]. تلك العوامل التي انتهزتها اسرائيل لبناء علاقاتها مع الدول الافريقية تحوي افتقار الدول الافريقية الجديدة للخبرة السياسية، واعتراف اسرائيل بتلك الدول وعرضها تقديم مساعدات غير مشروطة في مجالات المال والاقتصاد، فضلاً عن افادة اسرائيل من علاقات تلك الدول وروابطها بالقوى الاستعمارية بعد حصولها على الاستقلال[٢]. وقد بدأت الرابطة الاسرائيلية ـ الأثيوبية في أوائل الخمسينات بتعاون نما أساساً بينهما بعد قرار أثيوبيا في العام ١٩٥٣ توقيع معاهدات عسكرية مع الولايات المتحدة.

وعلى رغم أن العلاقات الأثيوبية ـ الاسرائيلية كانت وثيقة، إلا أن أثيوبيا لم يكن لها سفارة في اسرائيل ولم تعترف قانونياً باسرائيل إلاّ في العام ١٩٦١، وبعدها أقامت اسرائيل سفارتها في اديس أبابا وظلت تعمل حتى العام ١٩٧٣، وعندما أعلنت مصر يوم ٢٢ أيار/ مايو ١٩٦٧ اغلاق خليج العقبة في وجه اسرائيل، استدعى هيلاسيلاسي بعد يومين من ذلك التاريخ السفراء السوفياتي والمصري والاسرائيلي للاعراب عن قلقه حول اسرائيل والموقف العام في المنطقة وبخاصة حول خليج العقبة ومضايق تيران[٣]. وعندما اشتعلت الحرب في الشهر التالي، اهدى هيلاسيلاسي (١٥٠٠٠) رأس من الماشية إلى اسرائيل، وعندما انتهت اشترى أسلحة مصرية من صنع سوفياتي كانت قد استولت عليها اسرائيل من العرب، ليبيعها بدوره إلى دول افريقية[٤].

---

(١) أحمد يوسف أحمد «الصراع العربي في البحر الأحمر: سياسات البحر الأحمر والعلاقات العربية الافريقية» السياسة الدولية. السنة ١٦، العدد ٥٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠.

(٢) الشبيبي «الصهيونية والبحر الأحمر وافريقيا» ص (٥٧).

(٣) Ledeen, Ibid. PP. 46- 47.

(٤) المصدر نفسه ص (٩٣ ـ ٩٤).

وقد ظلت اسرائيل منذ الخمسينات تزود أثيوبيا بمختلف أشكال المعونات العسكرية ومن العوامل المهمة لتلك المساعدات هي في امكان أن تصبح أريتريا معادية لاسرائيل في حال حصولها على الاستقلال. وحتى بعد قطع أثيوبيا علاقاتها مع اسرائيل بعد حرب ١٩٧٣ على نحو ما فعلت معظم الدول الافريقية، استمرت اسرائيل في تورطها في العمليات التي واجهت الثورة في اريتريا[١]. كما زادت اسرائيل بدورها مساعداتها العسكرية السرية (١٩٧٥ ـ ١٩٧٨) التي شملت القوات الأثيوبية وتزويد أثيوبيا بالأسلحة[٢].

وقد انكرت كل من اسرائيل وأثيوبيا تقديم اسرائيل المساعدات العسكرية إلى أثيوبيا، لكن الانكار تبدد في ٦ شباط/ فبراير ١٩٧٨ عندما كشف موشي دايان وزير خارجية اسرائيل الأسبق علانية عن أن اسرائيل كانت تزود أثيوبيا بالأسلحة في حربها ضد الصومال وأريتريا، وطرح دايان تبريره لذلك قائلاً: «ان أثيوبيا كانت الدولة غير العربية الوحيدة الواقعة على البحر الأحمر الاستراتيجي»[٣].

على أن مساعدة اسرائيل العسكرية للنظام الماركسي في أثيوبيا جعل منها امام الآخرين ولو بشكل غير مباشر، حليفاً للاتحاد السوفياتي في القرن الافريقي[٤]. لذلك كانت اسرائيل تدعم أثيوبيا عسكرياً على رغم أن أثيوبيا في تلك الفترة كانت تحت طائلة الحظر الأميركي للأسلحة. وكان ذلك يتم بمعرفة الولايات المتحدة وموافقتها. وكان المبرر أن حكومة الولايات المتحدة لا تثق في نيات الصومال تجاه الغرب وان انتصاراً صومالياً على أثيوبيا من شأنه أن يغير ميزان القوى في القرن الافريقي ويزيد من متطلبات

(١) Albright «The Horn of Africa and the Arab- Israel Conflicts» P. 157.

(٢) المصدر نفسه ص (١٥٧ و١٦٠).

(٣) «Horn of Africa» An- Nahar. Arab Report and Memo (14 February 1978) P.2.

(٤) H.D.S. Green Way «Dayan Diseloses Israel is Selling Amst Ethiopia» Washington Post (7 February 1978) P. A1.

الصومال الاقليمية في المنطقة. ورداً على تصريحات دايان أمر النظام الأثيوبي العاملين العسكريين الاسرائيليين بمغادرة البلاد[١].

وقد ظلت شبكة الاستخبارات الاسرائيلية عاملة بنشاط في أثيوبيا ولا سيما فوق الساحل الأريتري، وبموافقة من أثيوبيا بالطبع، وأكثر من ذلك، بنت اسرائيل قواعد في أثيوبيا بعد زيارة دايان لها عام ١٩٦٥[٢]. كذلك شيدت اسرائيل بموافقة أثيوبيا، قاعدتين عسكريتين قرب الحدود بين اريتريا والسودان[٣]. وقد لعبت اسرائيل على الوتر الديني حيث أن أثيوبيا جزيرة مسيحية وسط بحر إسلامي تعارضه اسرائيل، وان كلا البلدين (أثيوبيا واسرائيل) مهدّدان بالقدر نفسه إذ تحدق بهما بحار من المسلمين، كما استخدمت نفس العامل الديني في أوغندا لكي تحول الدول الافريقية غير المسلمة ضد الأقطار العربية.

---

(١) John K. cooley «Egypt takes a Cautions Active interet in Horn of Africa» Christian science, Monitor (2 march 1978). P.22.

(٢) نعناعة، «اسرائيل . . . والبحر الأحمر» ص (٩٩).

(٣) النفيسي «أريتريا: شأن جزيري عربي» ص (٧٤).

أسباب.. وأهداف.. وتوجهات
العلاقات الاسرائيلية ـ الافريقية

يمكن تقسيم العلاقات الاسرائيلية الافريقية إلى ثلاث فترات: الفترة الأولى من ١٩٥٦ـ ١٩٧٣ وتم فيها اقامة علاقات رسمية بين اسرائيل والدول الافريقية. . أما الفترة الثانية فتبدأ منذ ١٩٧٣ ـ ١٩٨٢ أو التي انقطعت فيها هذه العلاقات الدبلوماسية بصورة مفاجئة وظلت الاتصالات السرية مستمرة، بينما تبدأ الفترة الثالثة من ١٩٨٢ وقد تميزت هذه الفترة بعملية استئناف العلاقات على نحو بطيء مشوب بالحذر مع عدد من البلدان الافريقية.

والواقع أن «التسلل الاسرائيلي» إلى افريقيا، وان كان قد بدأ من جانب اسرائيل بهدف بناء «شرعية وجودها» بمزيد من الاعتراف بها على مستوى «العالم الثالث» والخروج من الهامشية التي كانت تهدد وجودها في هذا العالم منذ حاصرتها الحركة العربية وعزلتها عن مؤتمر باندونج ومؤتمر الشعوب الآسيوية ـ الافريقية وبدايات الدعوة لعدم الانحياز. . . إلا أن الاعتبار الأمني كان قد تصدر السياسة النشطة لاسرائيل في افريقيا خاصة مع أواخر الستينات. لذا كان الالتفاف حول حوض النيل بأنشطة سياسية وعسكرية وأمنية مكثفة أحد ملامح النشاط الاسرائيلي لاحتواء دول حوض النيل من خارج الحوض (في الستينات) أو من داخله (في الثمانينات) ذلك أن حوض النيل يشكل العمق الاستراتيجي لمصر، بالاضافة إلا أنه يشكل نقطة التقاء حوالى عشر دول افريقية ذات وزن سياسي أيضاً.

لا شك أن الحديث عن التوجهات والأهداف الاستراتيجية للسياسة

الاسرائيلية في افريقيا لا بد من أن يتبادل العديد من المفردات التي تؤكد على أهمية هذه الأهداف وضرورة تلك التوجهات بالنسبة إلى اسرائيل. . من هذه المفردات مشكلة موارد المياه وسياسة التهجير اليهودي ومسألة الملاحة في البحر الأحمر[1].

ولكن. . . ترى. . كيف يمكن أن تحقق اسرائيل كم الاستفادة التي تبتغيها من خلال علاقاتها الافريقية لجهة تلك المفردات؟ وكيف يمكن أن تمثل تلك المفردات النقيض الفعلي للاطار الذي تتحرك فيه اسرائيل تجاه افريقيا عامة ومنطقة القرن الافريقي وحوض النيل والبحر الأحمر على وجه الخصوص؟

أولاً: اعادة الحسابات والتركيز على مصر

ان الهدف الذي لا بد وان يحظى بالأولوية المطلقة لدى مخططي السياسة الاسرائيلية اليوم هو محاصصة مصر العربية في مياه النيل، وسحب هذه المياه عبر القناة إلى النقب مروراً بسيناء.

وبالرغم من أن الطموح الاسرائيلي في مياه النيل هو طموح قديم[2] إلا أن الملفت للنظر أن دوائر البحث الاسرائيلية ما تزال ترى في نهر النيل المصدر الذي سيحلّ مشكلتها المائية في المستقبل، الأمر الذي يجعلها تولي عناية خاصة بكل من مصر وأثيوبيا في هذا المضمار، بل انها ترى في نفسها أنها صاحبة دور أساسي بسبب امتلاكها لتقنيات عالية في مجال تكنولوجيا المياه لا يملكها الآخرون.

وفي منتصف السبعينات ظهرت عدة مقالات في الصحف الاسرائيلية

---

(١) حسين معلوم «الاستراتيجية الاسرائيلية في افريقيا» الوحدة العدد ٩٧ (أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٢) ص (٥٤ ـ ٦٢).

(٢) د. حسن البكر «المنظور المائي للصراع العربي الاسرائيلي» ومجلة السياسة الدولية العدد ١٠٤ (ابريل/ نيسان ١٩٩١) ص (١٣٩).

توضح هذه الفكرة، بل وتدعو إلى «مشروع شراء مياه النيل وتحويلها إلى النقب» وهذه الدعوة تحولت إلى مقترحات محددة على أيدي مدير «هيئة تخطيط المياه الاقليمية» حول ضرورة شراء اسرائيل مليار متر مكعب من مياه النيل سنوياً وذلك عقب مبادرة السادات الشهيرة، وقد شملت مقترحاته نقل المياه عبر انفاق اسفل قناة السويس بالتنسيق مع المشروع المصري لدى سيناء بمياه النيل. ووفقاً لهذا المشروع يتم تحويل ٨٥٠ مليون متر مكعب لمشروعات الري في النقب، ويتم تحويل ١٥٠ مليون متر مكعب للري بقطاع غزة.

وقد رأى الخبراء الاسرائيليون أن هذا المشروع يمثل أفضل المشروعات لتأمين احتياجات اسرائيل من المياه، وذلك بمقارنة تكلفته بمشروعات تحلية مياه البحر، كما انه افضل من حيث ضمان التدفق وحل مشكلات التخزين التي تعترض المشروعات الأخرى المقترحة للتعاون مع الأردن بشأن مياه اليرموك أو مع لبنان بخصوص مياه الليطاني[١].

وبتاريخ ١٩٧٨/٩/٢٧ قامت صحيفة «معاريف» الاسرائيلية، بنشر مشروع المهندس اليشع كلى (الذي يعمل مع شركة تاهال المنوطة بتخطيط ودراسة المشروعات المائية منذ العام ١٩٤٨) حول نقل مياه النيل إلى صحراء النقب. وقد جاء في المشروع المنشور: «ان الهدف هو نقل المياه بواسطة أنابيب تحت قناة السويس بجانب الاسماعيلية، وفي الجانب الآخر تصب المياه في قناة مبطنة بالخرسانة، تقع في الشمال الغربي من طريق العريش ـ القنطرة ومن هناك تسير بمحاذاة طريق غزة ـ العريش حتى خان يونس، وهناك، يتشعب مجرى المياه إلى جزءين، واحد لقطاع غزة، خان يونس بكل تفرعاتها حوالى ٢٥٠ كيلومتر».

---

(١) محسن عوض «الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلدان العربية» (مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٨) ص (٧١ ـ ٧٤).

وبمناسبة مؤتمر «ارماند هامر» للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط، والذي افتتح في جامعة تل أبيب في العام ١٩٨٦، وبعد حوالى ثماني سنوات عادت الفكرة مرة أخرى إلى الصحف الاسرائيلية، التي قامت بنشر احدى الأوراق المقدمة في المؤتمر والتي تقوم أيضاً على مشروع نقل مياه النيل من مصر عبر صحراء سيناء إلى قطاع غزة وصحراء النقب[1].

أمّا التحرك العملي التنفيذي فيتمثل في النشاط الاسرائيلي الدؤوب في دول حوض النيل بمنطقة شرق افريقيا، لا سيما في أثيوبيا التي تحصل مصر على نسبة ٧٥٪ من مياه النيل الآتية من مرتفعاتها المعروفة بالهضبة الأثيوبية.

ثانياً: التعاون الاستراتيجي مع أثيوبيا

منذ تصريح وزير الدفاع الاسرائيلي الراحل موشي دايان عام ١٩٥٢ بأن «أمن أثيوبيا وسلامتها هو ضمان لاسرائيل» تنبهت اسرائيل إلى أهمية التعاون مع أثيوبيا ومنذ ذلك الحين واسرائيل تعد أثيوبيا أهم بلد يتصل بأمنها في البحر الأحمر. وفي المقابل وجدت أثيوبيا في اسرائيل حليفاً طبيعياً نظراً لأنهما «من منطلق جيوسياسي» كانتا تواجهان السياسة الاستراتيجية العربية في البحر الأحمر بحكم خشية أن يصبح هذا الأخير «بحيرة عربية».

هذا التقارب الاستراتيجي أفضى بهما في الماضي إلى اقامة أشكال مختلفة من التنسيق والتعاون. فمن ناحية، اشتركت أثيوبيا واسرائيل في مصالح حدت بهما إلى كبح جماح الاريتريين الذين تلقوا مساندة عربية والذين بحصولهم على الاستقلال قد يعمدون إلى الانضمام إلى العرب لاحكام سيطرتهم على باب المندب. كذلك الأمر، فقد اسفرت جهود العرب في احتضان جيبوتي وفي السعي إلى استقلال اريتريا، إلى إثارة المخاوف الاسرائيلية في شأن حرية ملاحتها في البحر الأحمر، كما خلقت لدى أثيوبيا

---

(١) د. حسن البكر «المنظور المائي للصراع العربي ـ الاسرائيلي» ص (١٤١).

شعوراً بالعزلة عن منطقة البحر الأحمر[1].

ومن ناحية أخرى، تلاقت المصالح الأثيوبية والاسرائيلية على هدف خلق المتاعب للسودان من خلال مساندة الانفصاليين (حركة أنيانيا) في الجنوب. وفي الوقت الذي كان هدف اسرائيل من هذه المساندة هو رغبتها في تحويل الحكومة السودانية عن جهودها المناهضة لاسرائيل على صعيد منطقة الشرق الأوسط وافريقيا، فقد كان الهدف الأثيوبي في حده الأقصى يعني تكوين دولة في جنوب السودان ذات انتماء افريقي وعزل ما بين الشمال العربي وأثيوبيا، وفي حده الأدنى المقايضة على مشكلة أريتريا، اضافة إلى الوتر الذي لعب عليه الاسرائيليون تجاه أثيوبيا وبخاصة خلال حكم هيلاسيلاسي، وهو أن أثيوبيا جزيرة مسيحية وسط بحر إسلامي تعارضه اسرائيل، وان كلا البلدين مهددان بالقدر نفسه إذ تحدق بهما بحار من المسلمين[2]. مما حدا بأثيوبيا إلى السعي الدائم إلى اقامة تحالف افريقي مسيحي غربي في مواجهة الامتداد العربي الإسلامي في افريقيا. اضافة إلى أن اختيار اديس أبابا مقراً لمنظمة الوحدة الافريقية عزز من المكانة السياسية لأثيوبيا في افريقيا. فقد سعت إلى اقامة تحالف كيني في مواجهة الصومال، حيث وقع الطرفان عام ١٩٦٣ اتفاقية التعاون العسكري بينهما والتي لا يزال مفعولها سارياً حتى الآن[3].

وبالرغم من «التحول الافريقي» عن اسرائيل إبان حرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣، والذي أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين اسرائيل والغالبية العظمى من الدول الافريقية ومن بينها أثيوبيا، إلا أنه وبعد حوالى ستة عشر عاماً، عادت العلاقات بين أثيوبيا واسرائيل في العاشر من نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٨٩ حيث بررت أثيوبيا عودة العلاقات هذه، بأن مصر، التي

---

(١) حسين معلوم (المعرفة) العدد ١٣- ص (٢٦).

(٢) عبد الله عبد المحسن سلطان «البحر الأحمر والصراع العربي الاسرائيلي» مركز دراسات الوحدة العربية - ١٩٨٨ - ص (٢٣٤).

(٣) د. عبد المنعم سعيد «العرب ودول الجوار الجغرافي» - مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٧ ص (٩١).

أقامت علاقات دبلوماسية مع اسرائيل قد عادت للجامعة العربية واستعادت علاقاتها الدبلوماسية مع الغالبية الساحقة من الأقطار العربية رغم استمرارها في إقامة العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل.. وبالرغم من المنطق القوي الذي ينطوي عليه هذا التبرير الأثيوبي، إلا أنه لا يتضمن سوى دفاع أثيوبي أمام العرب عن اعادة العلاقات مع اسرائيل دون أن يتطرق للعوامل الموضوعية التي دفعت أثيوبيا لذلك والتي تتركز في أن أثيوبيا تحتاج إلى خبراء عسكريين لتدريب قواتها بعد انسحاب الكوبيين منها. وبما أن الأقطار العربية التي يمكنها أن تقوم بذلك غير مستعدة للقيام به، فإن اسرائيل تطرح نفسها بالنسبة للدول الافريقية وخاصة أثيوبيا، باعتبارها صاحبة خبرات عسكرية وزراعية كبيرة لا تمانع في ضخها إليهم[1].

وقد شهدت العلاقات الأثيوبية ـ الاسرائيلية تطورات هامة تمثلت في:

١ ـ تطوير التعاون في المجالات كافة.

حيث منحت اسرائيل أثيوبيا في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ معونة اقتصادية.

٢ ـ محاولات تهجير اليهود الفلاشا إلى اسرائيل.

بدأت في العام ١٩٨٤[2] وهذا ما أكده اسحاق شامير رئيس وزراء اسرائيل في ١٦/١/١٩٩٠ بقوله إن عملية تهجير الفلاشا مستمرة بين اسرائيل وأثيوبيا، وان ثمانية آلاف منهم وصلوا إلى اسرائيل حتى عام ١٩٩٠، وقبل نهاية العام أعلن رئيس إدارة الهجرة في الوكالة اليهودية في ٢٤/١١/١٩٩٠ بأنه من المتوقع أن يصل حوالى ١٠٠٠ يهودي أثيوبي إلى اسرائيل حتى نهاية عام ١٩٩٠ ليصل بذلك عدد الذين هاجروا خلال العام ٢٠٠٠ يهودي.

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٩ (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الاهرام ١٩٩٠) ص (١٢١ ـ ١٢٣).

(٢) Jhon Harkakis. Ethiopia: Anatomy of a traditional Polity (Addis Ababa, New York: Oxford- university press 1975- 1978).

٣ ـ إقامة مشاريع مائية على النيل الأزرق بمساعدة اسرائيلية، الأمر الذي سوف يؤثر قطعاً على موارد مصر والسودان من المياه. وقد أشارت صحيفة «الأندبندانت» البريطانية في ١٩٩٠/١/٩ إلى هذا الأمر، حيث أشارت إلى أن (٤٠٠) خبير اسرائيلي وصلوا من اسرائيل إلى أثيوبيا لمساعدتها على بناء ثلاثة سدود على النيل الأزرق وهو ما حاول نفيه رئيس وزراء اسرائيل[1].

وهكذا، يتضح أنه بالرغم من دوافع كل من أثيوبيا وإسرائيل للتقارب والتعاون بين كل منهما، إلا أن هذا التقارب يحقق مصالح مشتركة للطرفين.

فمن وجهة النظر الاسرائيلية، تعتبر أثيوبيا، الدولة الوحيدة غير العربية التي لها شواطىء على البحر الأحمر، الذي يعتبر الوسيلة التي لا غنى عنها لاسرائيل للتغلغل في القارة الافريقية، من ناحية أخرى، تضمن اسرائيل بتطوير علاقاتها مع أثيوبيا تهجير الفلاشا للقضاء على الهاجس الاسرائيلي بالتفوق الديموغرافي العربي في اسرائيل مستقبلاً هذا إضافة إلى التعامل مع مصر والسودان من منطلق الضغط بشأن توصيل مياه النيل إلى صحراء النقب عبر سيناء.

ومن وجهة النظر الأثيوبية، تحقق العلاقات مع اسرائيل امكانية قيام هذه الأخيرة بدور في تحسين علاقات أثيوبيا بالولايات المتحدة والحصول على مساعدات عسكرية اسرائيلية تمكن النظام الحاكم من مواجهة حركات التمرد الداخلية.

وجاء عقد التسعينات ليشير إلى أن العلاقات الاسرائيلية ـ الافريقية إنما تشتد وتقوى منذ ثمانينات هذا القرن، لتعود أقوى مما كانت عليه في سنوات الستينات... بل إن هذه العلاقات تسجل المزيد من الانجازات لصالح زيادة «النفوذ» الاسرائيلي في افريقيا وبالتالي، المزيد من التهديدات للبلدان العربية الافريقية بصفة خاصة، والأمن القومي العربي على وجه العموم.

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٠ (القاهرة ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٩١) ص (١٣٢ ـ ١٣٣).

ولم يتوقف التغلغل الاسرائيلي عند حدود نقل اليهود الفلاشا من أثيوبيا عبر السودان (النميري) إلى اسرائيل، كما لم يتوقف عند حد تلغيم البحر الأحمر واشاعة حالة عدم الاستقرار والقلق في حوضه وعلى أطرافه ولدى دول عديدة تقع عليه ناصبتها اسرائيل العداء لموقفها. . بل وصل إلى حد التورط الاسرائيلي في الصراع الذي مزق تشاد في الحرب الأهلية التشادية التي احتدمت لأكثر من عشر سنوات، ذلك الصراع الذي كان يدار بأطراف عديدة على رأسها اسرائيل والتي لعبت دور المحرض والمسلح والداعم من أجل ضمان استمرارية الصراع على حدود ليبيا الجنوبية من جهة، ومن جهة أخرى تشغل مصر والسودان. وفي نفس الوقت تفتح على السودان جبهة الانفصاليين الجنوبيين بعد أن زودتهم بالسلاح ودعمتهم بالمرتزقة وأمدتهم بالأموال[1].

---

(١) رجعنا في هذه الدراسة إلى دراسة الأستاذ حسين معلوم ـ العلاقات الاسرائيلية ـ الافريقية ـ (المعرفة ـ عدد ١٣).

الاستراتيجية الاسرائيلية
تجاه افريقيا

منذ أواخر القرن التاسع عشر اتجهت نظرة زعماء الصهيونية إلى هذه القارة. ففي عام ١٨٩٧، انعقد أول مؤتمر صهيوني عالمي في «بازل» بسويسرا ضم قادة الحركة الصهيونية بزعامة تيودور هرتزل لانشاء وطن قومي يجمع شتات اليهود في جميع أنحاء العالم. ولتحقيق هذا الهدف، فكر زعماء الصهاينة ضمن أهدافهم الاستعمارية في أوغندا. وفي عام ١٩٠٣ انعقد المؤتمر الصهيوني الرابع في لندن برئاسة هرتزل حيث عرضت الحكومة البريطانية على المنظمة الصهيونية أن تعطيها مستعمرة كينيا في شرق افريقيا. وعندما انعقد المؤتمر الصهيوني السابع في يوليو ١٩٠٥، تقرر نهائياً رفض مشروع شرق افريقيا.

وفي عام ١٩٥٥، عندما عقد مؤتمر «باندونج» لعدم الانحياز والذي رفض فيه عضوية اسرائيل في المؤتمر لا كدولة افريقية ولا كدولة اسيوية، اعتبر العام الذي بدأ فيه توجيه الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه دول العالم الثالث حيث انه في أعقاب مؤتمر باندونج بدأت اسرائيل في وضع مخطط كامل وطويل المدى للتغلغل في القارة الافريقية حيث كان لفتح خليج العقبة أمام الملاحة الاسرائيلية أثر عدوانها عام ١٩٥٦ على مصر، أكبر العوامل تأثيراً في التغلغل الاسرائيلي في افريقيا.

والرجوع إلى حديث رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق ديفيد بن غوريون

في الكنيست الاسرائيلي يوضح لنا أهمية افريقيا بالنسبة لاسرائيل وذلك عام ١٩٦٠ حيث قال:

«الصداقة الاسرائيلية ـ الافريقية تهدف في حدها الأدنى إلى تحييد افريقيا في الصراع العربي ـ الاسرائيلي، كما تهدف في أحسن حالاتها إلى ضمان مساندة افريقية للموقف الاسرائيلي»[1].

وكانت انطلاقة اسرائيل في افريقيا منذ ذلك الوقت حتى عام ١٩٧٠ حيث بدأ التدهور في العلاقات بين اسرائيل والدول الافريقية في اكتوبر عام ١٩٧٣ حيث قطعت ٢٩ دولة افريقية علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل. ومن ثم تركزت الجهود الاسرائيلية بعد ذلك لعودة اسرائيل من جديد إلى افريقيا. وهذا ما أظهره البيان الوزاري الذي عرضه رئيس وزراء اسرائيل على الكنيست في سبتمبر عام ١٩٨٤ لنيل الثقة حيث ركز فيه على أهمية استئناف العلاقات مع الدول الافريقية، مؤكداً أن حكومته تعطي هذه المسألة الأولوية وستسعى من أجل اعادة علاقاتها مع جميع الدول الافريقية وليس مع زائير التي أعادت علاقاتها مع اسرائيل عام ١٩٨٢ وليبيريا فقط والتي اعادت علاقاتها مع اسرائيل عام ١٩٨٣[2].

* الاهتمام الاسرائيلي بافريقيا

يرجع إلى عدة عوامل:

١ ـ موقع اسرائيل الجيوبوليتيكي يخلق لها اهتمامات بافريقيا.

٢ ـ مكانة اسرائيل الدولية.

---

(١) د. محمد رضا فودة ـ دراسة عن التوغل الاسرائيلي في افريقيا ـ مجلة استراتيجيا/ نوفمبر ١٩٨٩. ص (٣٥ ـ ٣٨).

(٢) دار الجليل للنشر والخدمات الصحفية ـ تقرير رقم ٦٢١ في ٢٧/١/٨٤ ص (٣)، ومجلة المجلة ٢١/٧/١٩٨٩ ص (٣٢ ـ ٣٤) وهآرتس الاسرائيلية في ١٨/٩/١٩٨٤ ص (١ ـ ٣).

ونظراً لعلاقتها الوطيدة مع الدول الغربية، فإن اسرائيل تحاول اقناع الدول الافريقية بقدراتها لاقامة مشروعات تنموية بتمويل من الدول الغربية مما كان يدفع الدول الافريقية إلى سرعة اقامة علاقاتها مع اسرائيل وكسب ودها وكذلك كانت تفعل اسرائيل هي أيضاً من أجل كسب تأييدها، ومناصرتها لقضيتها علاوة على التسهيلات التي وفرتها الدول الكبرى أمام اسرائيل من أجل الحفاظ على مصالح مشتركة في افريقيا.

٣ ـ انتشار الجالية اليهودية في افريقيا.

الذي يدفع اسرائيل لتدعيم نفوذها السياسي في افريقيا عن طريق جاليتها المنتشرة في دول القارة والتي تساعد في المنطق الدعائي لاسرائيل في افريقيا والجالية اليهودية تتمتع بنفوذ كبير وقوي في أوساط الأنظمة الحاكمة في دولهم الافريقية[١].

٤ ـ ثقل افريقيا السياسي دولياً.

تتمتع افريقيا بحوالى ثلث الأصوات في الأمم المتحدة وعلى الرغم من أن عدد سكان افريقيا لا يتجاوز ١٠٪ من سكان العالم إلا أنها تتمتع بقوة تصويت تتجاوز قوتها الحقيقية[٢].

٥ ـ افريقيا كميدان للصراع العربي ـ الاسرائيلي.

خاصة مع وجود المجموعة العربية الافريقية التي كان لها تحركها المؤثر في منظمة الوحدة الافريقية ودورها الرئيسي في التعاون العربي الافريقي على الرغم من وجود بعض الخلافات في وجهات النظر حيال الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

٦ ـ ابعاد ومؤثرات داخلية في اسرائيل منها الوضع الاقتصادي والوضع الديمغرافي وعجز السياسة الاسرائيلية.

(١) التغلغل الاسرائيلي في افريقيا ـ جريدة الأنباء الاسرائيلية في ٤/٧/١٩٨٤ ص (١٩).
(٢) د. عبد الملك عودة ـ السياسة والحكم في افريقيا ـ القاهرة ١٩٥٩ ص (٣٧).

أهداف التحرك الاسرائيلي في افريقيا:

ويتلخص في:

١ ـ كسر الحصار العربي المفروض عليها حيث المنفذ الوحيد لها هو ساحل البحر الأبيض المتوسط وميناء ايلات المطل على البحر الأحمر.

٢ ـ كسب مزيد من العلاقات ومحاولة فرض حصار مضاد وتهديد حول الدول العربية ويظهر ذلك من توطيد علاقاتها مع دول الجوار مثل أثيوبيا في الجنوب ودول حوض النيل الأخرى.

٣ ـ اثبات اسرائيل للدول الغربية بأنها خير وريث لها يرعى مصالحها في القارة الافريقية.

استراتيجية اسرائيل في افريقيا

١ ـ الاستراتيجية السياسية

وضعت اسرائيل استراتيجيتها السياسية تجاه افريقيا بما يخدم كافة المجالات خاصة الاستراتيجية العسكرية والاقتصادية مستغلة تفكك الدول العربية فيما بينها وضعف التعاون العربي الافريقي والذي يظهر لنا ذلك كالآتي:

أ ـ محاولة اعادة العلاقات الدبلوماسية التي قطعتها الدول الافريقية قبل حرب عام ١٩٧٣ بهدف كسب تأييد الدول الافريقية مرة أخرى في المحافل الدولية.

ب ـ استغلال الدول الافريقية التي أعادت علاقاتها مع اسرائيل في القيام بدور الوسيط مع الدول الافريقية الأخرى لاعادة العلاقات معها.

ج ـ محاولة بث الفرقة بين الدول العربية والافريقية والحد من فاعلية التعاون العربي الافريقي واحباط محاولاته الوحدوية ومجالات التعاون بينهما.

وقد كانت اسرائيل وراء الأحداث الأخيرة التي حدثت بين موريتانيا

والسنغال وذلك لابعاد السنغال عن التيار الإسلامي[١].

د ـ مساعدة الدول الغربية الكبرى في تنفيذ سياستها خاصة مع الدول الافريقية التي ذات علاقات متوترة مع الدول الكبرى مثل أثيوبيا وقت انحيازها إلى المعسكر الشيوعي وذلك بهدف اثبات لدى الدول الغربية أهمية الوجود السياسي لاسرائيل في افريقيا.

هـ ـ التعاون المستمر مع دولة جنوب افريقيا لما يجمع بينهما من قواسم مشتركة شتى[٢] أهمها السيطرة على الدول المجاورة واحداث التوتر الدائم في مناطقهما من أجل الحفاظ على التواجد الأجنبي المستمر وحاجة دول المنطقة الدائم للارتباط المتزايد مع الدول الغربية.

٢ ـ الاستراتيجية الاقتصادية

وتتلخص في:

أ ـ فتح الأسواق الافريقية أمام الصادرات الاسرائيلية ومحاولة حصر تعاملها مع الدول العربية في نفس الوقت وهو ما توضحه أرقام التبادل التجاري بين اسرائيل والدول الافريقية بالمقارنة مع التبادل التجاري لاسرائيل مع دول مثل زائير وليبيريا عن اجمالي الميزان التجاري لدولة عربية مثل مصر مع الدول الافريقية مجتمعة.

ب ـ الحصول على المواد الأولية من الدول الافريقية.

ج ـ زيادة اعتماد الدول الافريقية على اسرائيل اقتصادياً وذلك من خلال تقديم الخبرة الفنية والتكنولوجيا الملائمة لاستخراج واستغلال المواد الأولية والزراعة والري خاصة مع ما يتردد عن وجود حوالى أربعة آلاف خبير اسرائيلي حالياً في الدول الافريقية.

---

(١) مجلة المجلة ـ العدد ٤٨٢ في ١٩٨٩/٥/٩ ص (٣٥).

(٢) د. محمد رضا فودة ـ ص (٣٧).

د ـ إقامة المشروعات الاستثمارية مع تقديم التسهيلات والمساعدات المالية سواء من اسرائيل أو من خلال الاقتراض من المؤسسات المالية الغربية بفوائد منخفضة مع استغلال تلك القروض في استيراد سلع اسرائيلية. وهناك العديد من الشركات والمؤسسات الاسرائيلية المتخصصة والتي انشأت لهذا الغرض بل انه حتى في فترة قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول الافريقية واسرائيل ظلت مباني سفاراتها في الدول الافريقية تعمل كعادتها.

٣ ـ الاستراتيجية العسكرية

وتتلخص في:

أ ـ تنمية صناعاتها الحربية عن طريق تنشيط مبيعاتها إلى الدول الافريقية خاصة مبيعات الأسلحة الخفيفة المستخدمة لدى قوات الأمن وبعض الأسلحة المتقدمة مثل الطائرة المقاتلة (كفير).

ب ـ تطوير علاقاتها العسكرية مع القوات المسلحة للدول الافريقية ذات الارتباط الوثيق بدولة اسرائيل خاصة في مجال التسليح والتدريب والامداد بالذخائر وقطع الغيار واعمال الصيانة والاصلاح وهو ما يساعدها على التأثير في الفكر العسكري لدى الدول الافريقية ويعتقد أن لاسرائيل علاقات عسكرية مع حوالى عشرين دولة افريقية حتى الآن(١).

ج ـ تأمين الوجود العسكري في البحر الأحمر خاصة أن منطقة القرن الافريقي تعتبر المدخل الشرقي لافريقيا والحصول على التسهيلات البحرية فيها، كذلك استخدام قواعدها في شن هجمات على الدول العربية ومعارضة تحويله إلى (بحيرة عربية) عن طريق وجودها في بعض الجزر الافريقية المطلة على البحر الأحمر وتكثيف وجود عملائها في جيبوتي.

هذا ويرجع الاهتمام الاسرائيلي بالبحر الأحمر إلى عدة أسباب يدور

---

(١) أمل الشاذلي ـ الاطماع الاسرائيلية في القرن الافريقي ـ دراسة منشورة في مجلة السياسة الدولية ـ العدد ٥٤ أكتوبر ١٩٧٨ ص (٥١).

محورها كما هو ثابت من تصريحات قادتها على اظهارها قوة اقليمية لها اليد العليا في القضايا المرتبطة بأمن البحر الأحمر، شريانها البحري الحيوي، وقد اتمت تنفيذ مشروع خط أنابيب ايلات ـ عسقلان ومهدت الطريق البري بين ايلات وشمال اسرائيل لضمان حصولها على البترول بعيداً عن قناة السويس ولضمان استمرار ملاحتها في البحر الأحمر، هذا بالاضافة إلى حصولها على تسهيلات منذ مدة في جزيرتي حالب وفاطمة المتواجدتين على بعد ٨٠ كلم من مضيق باب المندب هذا بخلاف تسللها أيضاً في مجموعة جزر جاينس وجزيرة زقر وجزيرة أبو عيل. وتشير التقارير إلى أن الاسرائيليين الموجودين في هذه الجزر يرتدون ملابس المدينة ويتحدثون العربية بلهجة أبناء اليمن خصوصاً في جزيرة أبو عيل[١].

د ـ تهديد أمن الدول العربية خاصة المعتمدة على مياه نهر النيل (مصر والسودان) من خلال تكثيف الوجود العسكري في دول المنبع عن طريق الخبراء العسكريين وصفقات الأسلحة وإثارة مشاكل الحدود وتحريض الأقليات في الدول الافريقية خاصة المجاورة لدول عربية منها حركات التمرد في جنوب السودان.

فبالنسبة لأثيوبيا يعلن عن قيامها بتنفيذ ٣٣ مشروعاً مائيًا لتوليد الكهرباء والري على النيل الأزرق والسوباط وأجزاء من نهر عطبرة بتمويل أميركي وتخطيط من ايطاليا ومساعدات للتنفيذ من اسرائيل وذلك من أجل[٢]:

ـ تقديم اسرائيل مساعدات عسكرية لمواجهة كفاح شعب أريتريا لمنع استقلالها إلا أن ذلك كله باء بالفشل ونجحت أريتريا من الحصول على الحكم الذاتي مؤخراً.

ـ سماح أثيوبيا لباقي يهود الفلاشا بالهجرة إلى اسرائيل وهو ما تم فعلاً

---

(١) اللواء الركن خضر الدهراوي ـ دراسة عن الأهمية الاستراتيجية للممرات البحرية ـ مجلة استراتيجيا ـ العدد ١٠١ السنة التاسعة ـ يوليو/ أغسطس ١٩٩٠ ـ ص (٤٤).

(٢) السياسة الكويتية ٢٩/٣/١٩٩٠ ص (٢٠).

للغالبية العظمى منهم أثر الاطاحة بالرئيس الأثيوبي السابق منغستو خلال شهور قليلة.

وربما تهدف اسرائيل من وراء ذلك إلى ابعاد أخرى[1] قد تكون وسيلة للضغط على مصر من أجل بيع حصة من مياهها إلى اسرائيل أو على الأقل امداد قطاع غزة بالمياه التي تعاني من نقص حاد من المياه والملوحة العالية في مياهها حالياً. ولا شك أن اسرائيل تعطي هذا الموضوع أهمية خاصة وانها نجحت في توطيد علاقاتها مع عدة دول من دول المنبع وهي أثيوبيا، كينيا، زائير، وأوغندا مؤخرا.

أما بالنسبة للسودان، فالجهود الاسرائيلية منصبة تجاه فصل الجنوب السوداني عن شماله، فكافة الأسلحة الموجودة لدى قوات جون غارانغ غالبيتها من صنع اسرائيلي وتدعم حركة انفصاله كل من زائير وأثيوبيا وكينيا بدافع من اسرائيل نفسها، هذا وتدعم اسرائيل قوات غارانغ بكافة الوسائل العسكرية والاقتصادية والخبراء والمستشارين، وقد أرسلت له عدة دعوات لزيارة اسرائيل ولا يستبعد أنه قام بزيارتها سراً علامة على السماح له بارساله عناصر من قواته للتدريب في اسرائيل[2].

هـ ـ استخدام الدول الافريقية كقاعدة للتجسس على الدول العربية ولضرب حركات التحرر الموالية للعرب في القارة.

٤ ـ الاستراتيجية الأمنية

ويتولى الجزء الأكبر منها جهاز الموساد الاسرائيلي من خلال تنمية العلاقات مع المسؤولين الأفارقة وتجنيد العملاء وتغذية عناصر الفرقة بين الدول العربية وافريقيا.

---

(١) اللواء/ الدكتور جمال مظلوم ـ مجلة المعرفة العدد ١٣.

(٢) جريدة الرأي العام ـ الكويت ـ العدد ٩١٨١ ـ الصادرة في ٢/٧/١٩٨٩ ص (٢٦).

اسرائيل وأثيوبيا

عند قيام اسرائيل عام ١٩٤٨، لم يكن في افريقيا سوى ثلاث دول افريقية مستقلة هي جنوب افريقيا وليبيريا وأثيوبيا (الحبشة في ذلك الوقت) وقد اعترفت جنوب افريقيا وليبيريا فوراً باسرائيل، إلا أن الحبشة بقيت حتى عام ١٩٥٦ عندما انشأت اسرائيل أول قنصلية لها في اديس أبابا. وتعتبر أثيوبيا مدخلاً لاسرائيل نحو شرق افريقيا، والتي تمثل أهمية استراتيجية لاسرائيل بسبب انها منطقة تطل على البحر الأحمر ومداخله الذي يمثل أهمية حيوية بالغة لاسرائيل. وحقيقة العلاقات الاسرائيلية الأثيوبية تبرز في:

أولاً: العلاقات بين البلدين قبل الاعتراف الأثيوبي باسرائيل

بدأت العلاقات التجارية والاقتصادية ضعيفة جداً بادىء الأمر بين اسرائيل وأثيوبيا ثم أخذت تتسع تدريجياً حتى تم انشاء قنصلية اسرائيلية في اديس أبابا عام ١٩٥٦. وقد أصبح القنصل العام الاسرائيلي في اديس أبابا (ساموئيل رينون) يملك من النفوذ والمكانة الاجتماعية ما لم يحظ به سفراء الدول الكبرى. ومهمته الأساسية كانت العمل على تحسين العلاقات الاسرائيلية بأثيوبيا والتغلغل في أرجاء افريقيا عن طريقها حيث تجد في أسواق افريقيا منطقة خصبة لتصريف منتجاتها وبالتالي لتحسين اقتصادها الذي الحق به الحصار الاقتصادي العربي ضرراً وخصوصاً سد قناة السويس في وجه البواخر الاسرائيلية.

وإضافة إلى العامل الاقتصادي كان هناك العامل الشخصي الذي ساعد في تحسين العلاقات وهو تولي هيلاسيلاسي السلطة في أثيوبيا منذ عام ١٩١٦

حتى عام ١٩٧٤ والذي يعتبر نفسه من سلالة عريقة في الملك تنحدر من أصل يهودي(١).

ثانياً: الاعتراف الأثيوبي باسرائيل عام ١٩٦١

في بداية العام ١٩٦١ تم الاتفاق بين البلدين على استئناف العلاقات التي كانت قد توقفت مؤقتاً بعد محاولة انقلاب عام ١٩٦٠ ضد هيلاسيلاسي حيث حصل تمرد في قيادة حرسه الامبراطوري بينما كان هو في الأرجنتين، وعلى اثر ذلك اتصل باسرائيل لمساعدته على العودة إلى الحكم، فقامت المخابرات الاسرائيلية بقمع التمرد وقد توج الاتفاق باعتراف أثيوبيا باسرائيل عام ١٩٦١.

ثالثاً: استئناف العلاقات الدبلوماسية بين اسرائيل وأثيوبيا عام ١٩٦٣:

حيث وافقت أثيوبيا على تبادل التمثيل الدبلوماسي مع اسرائيل بدرجة سفارة.

رابعاً: قطع العلاقات بين البلدين عام ١٩٧٣ وعودتها عام ١٩٨٩:

لقد استمرت العلاقة وطيدة بين اسرائيل وأثيوبيا وكانت اسرائيل تدعم سياسة أثيوبا في البحر الأحمر ومنطقة القرن الافريقي، وكانت أثيوبيا تأخذ موقف الانحياز إلى جانب اسرائيل في الصراع العربي الاسرائيلي بسبب السياسة العربية المؤيدة لاريتريا والصومال في مواجهة أثيوبيا، وقد استمر ذلك الوضع حتى عام ١٩٧٣ واندلاع حرب أكتوبر حيث أعلنت أثيوبيا قطع علاقاتها مع اسرائيل وذلك لرفض هذه الأخيرة الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧. وفي الواقع ان قرار قطع العلاقات من جانب أثيوبيا مع اسرائيل لم يكن يعبر عن قناعة أثيوبيا أكثر من أنه جاء في اطار قطع عدة دول افريقية علاقتها مع اسرائيل، خاصة وأن أثيوبيا هي مقر منظمة الوحدة الافريقية.

---

(١) زواج ملكة سبأ بالملك سليمان اسفر عن انجاب «منليك» الذي يعتبر هيلاسلاسي نفسه من أحفاده.

خامساً: البحر الأحمر وعلاقة اسرائيل بأثيوبيا

لقد بدأت الاستراتيجية الاسرائيلية، حيال البحر الأحمر عام ١٩٤٩ بعد تأسيس الوجود الاسرائيلي في خليج العقبة وبهدف الاتصال مع العالم الخارجي عن طريق البحر الأحمر. وفي الواقع ان اسرائيل كانت تخشى من أن ينجح العرب في تحويل البحر الأحمر إلى «بحيرة عربية»، ومن ثم يفرضون حصاراً على الضفة الاسرائيلية. ونظراً للأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر لاسرائيل، فانها أولت أهمية كبرى لشرق افريقيا، وهنا انشأت صلات وثيقة مع أثيوبيا بالذات على الصعيدين الاقتصادي والعسكري.

ولقد بدأت الرابطة الاسرائيلية الأثيوبية في مجال التعاون بين سياستيهما في البحر الأحمر في أوائل الخمسينات بتعاون ما بينهما بعد قرار أثيوبيا في عام ١٩٥٣ توقيع معاهدات عسكرية مع الولايات المتحدة الحليف لكليهما.

وجاءت نقطة التحول الأساسية في هذه العلاقات بعد قيام اسرائيل في عام ١٩٥٦ باحتلال سيناء، فأصبحت اسرائيل بعدئذ قادرة على الملاحة من ايلات عبر مضيق تيران، ومن ثم قدمت أثيوبيا موانيها كمحطات توقف للسفن والرحلات الجوية الاسرائيلية في طريقها إلى تسينيا وجنوب افريقيا وجنوب شرق آسيا. ومنذ ذلك التاريخ واسرائيل تدعم وجودها البحري في البحر الأحمر، وتقوم باستئجار الجزر من أثيوبيا، وتنسق مع أثيوبيا في سياستها في البحر الأحمر لمواجهة السياسة العربية فيه. وفي عام ١٩٦٧ ازدادت أهمية البحر الأحمر بالنسبة لاسرائيل وذلك بسبب مصالحها التجارية والاستراتيجية، فبات البحر الأحمر طريقاً استراتيجياً ليس في وسع اسرائيل أن تخسره حيث من خلاله تصدر اسرائيل منتجاتها إلى الأسواق الافريقية والآسيوية.

وقد اعتمدت استراتيجية اسرائيل على أساس الوجود البحري في البحر الأحمر والتحكم فيه وكانت العلاقات مع أثيوبيا هي أحد مرتكزات تلك الاستراتيجية.

وبعد حادثة ناقلة النفط التي تستأجرها اسرائيل[1] قام رئيس الأركان الاسرائيلي وقتئذ حاييم بارليف بزيارة سرية في سبتمبر ١٩٧١ إلى أثيوبيا حيث عرض ترتيب محطات للرادار على الساحل الأريتري، لرصد عملية تهريب الأسلحة من ما كان يسمى بجمهورية اليمن الديمقراطية إلى ثوار أريتريا، ودعم أثيوبيا بقوات خفر السواحل وصواريخ أرض أرض.

سادساً: القرن الافريقي وعلاقة اسرائيل بأثيوبيا

ظلت سياسة اسرائيل في القرن الافريقي امتداداً لسياستها في البحر الأحمر الرامية إلى منازلة الأهداف الاستراتيجية العربية وانشاء «عمق استراتيجي» خاص بها في المنطقة، وبسبب الرابطة العضوية بين هذا «العمق الاستراتيجي» وأمن اسرائيل وبين قدرتها على التوسع، باشرت اسرائيل جهوداً مكثفة منذ ١٩٥٧ لتعزيز علاقاتها مع الدول الافريقية ولا سيما أثيوبيا التي تملك منفذاً (اريتريا) على البحر الأحمر ولأن مصالح اسرائيل الكبرى في القرن الافريقي تتمثل في تأمين وصولها إلى آسيا وافريقيا عن طريق البحر الأحمر، فقد ساندت سيطرة أثيوبيا على أريتريا منذ عام ١٩٥٢، عندما أعلن موشي دايان أن أمن أثيوبيا وسلامتها يشكلان ضمانة لاسرائيل. وقد بنت اسرائيل قواعد في أثيوبيا بعد زيارة دايان لها عام ١٩٥٦ واضافة إلى قواعدها العشرين على الجزر الأريترية وبخاصة قرب باب المندب، شيدت اسرائيل بموافقة أثيوبيا قاعدتين عسكريتين قرب الحدود بين أريتريا والسودان.

وأما عن جنوب السودان فان اسرائيل تمد الانفصاليين في الجنوب السوداني بالأسلحة وذلك لصرف انتباه السودان ومنع مساهمته في حسم الصراع العربي الاسرائيلي، وعلاقة اسرائيل بأثيوبيا في هذا الاطار وطيدة حيث يتخذ المتمردون في الجنوب أراضي أثيوبيا وأوغندا وبسلاح اسرائيلي

---

(١) حادث اطلاق النار على ناقلة (كورال سي) التي تستأجرها اسرائيل وكانت ترفع العلم الليبيري وذلك من قبل عناصر فدائية فلسطينية، حينئذ كانت هناك قوارب اسرائيلية في جزيرة حالب الأريترية.

لمواجهة الحكومة السودانية وذلك تخطيطاً لاقامة دولة انفصالية في الجنوب.

سابعاً: الفلاشا وعلاقة اسرائيل بأثيوبيا

إن العامل الديموغرافي هو من أهم العوامل الحاسمة في مستقبل الصراع العربي الاسرائيلي ولذلك فان اسرائيل تحرص كل الحرص على تهجير يهود العالم إليها. وإلى جانب ذلك فهناك هدف آخر لتشجيع هجرة يهود العالم إلى اسرائيل، هو موازنة أو تعويض حركة الهجرة اليهودية من اسرائيل إلى غيرها من دول العالم، وفي هذا الاطار كانت اسرائيل تعمل على توطيد علاقاتها منذ انشائها بالجالية اليهودية في أثيوبيا وجعلها أداة لتنفيذ سياستها ليس فقط في أثيوبيا وشرق افريقيا بل في افريقيا كلها حيث حرصت كل الحرص على ضرورة تهجير اليهود الأثيوبيين «الفلاشا» إليها وأخذت تضغط على النظام الأثيوبي في اديس أبابا وذلك باستخدام ورقة المساعدات الاقتصادية والعسكرية لدعم النظام الأثيوبي في مواجهة المتمردين والحركات الانفصالية، وكذلك ضغطت اسرائيل على أثيوبيا بورقة تحسين العلاقات بين أديس أبابا وواشنطن مقابل ترحيل الفلاشا إليها. وبالفعل تم التخطيط لذلك، فكانت الحركة الأولى من عام ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ والتي أسفرت عن هجرة ١٤ ألف يهودي أثيوبي إلى اسرائيل والتي عرفت بعملية «موسى»، وجاءت الحركة الثانية في مايو ١٩٩١ والتي عرفت «بعملية سليمان» والتي أسفرت عن هجرة ١٨ ألف يهودي أثيوبي. وفي واقع الأمر أن هجرة اليهود الأثيوبيين إلى اسرائيل تعد حافزاً لتوطيد التعاون بين كل من اسرائيل وأثيوبيا.

ثامناً: مياه النيل وعلاقة اسرائيل بأثيوبيا

ان مسألة المياه بالنسبة لاسرائيل هي مسألة حياة أو موت ومنذ صدور وعد بلفور عام ١٩١٧، بدأ الصهاينة يتحدثون بصوت عال عن حلمهم باسرائيل الممتدة من النيل إلى الفرات. لذلك عملت اسرائيل على العبث بمياه النيل وذلك للضغط على الدول العربية وخاصة مصر لأن ٨٥٪ من مياه

مصر تأتي من أثيوبيا لذلك فهناك ثمة مصلحة مشتركة في التنسيق بين البلدين في مجال المشروعات المائية في مياه النيل، ولذلك فان مساهمة اسرائيل في بناء السدود على منابع النيل كانت أحدى أدوات الضغط على أثيوبيا لتهجير الفلاشا إلى اسرائيل[1].

(١) عدنا في بحثنا هذا إلى ما كتبه «عمر عز الرجال» في مجلة «المعرفة ـ رقم ١٣» مركز الفالوجا للدراسات والنشر.

تركيبة نظام الحكم في السودان

مر السودان عبر تاريخه الحديث بألوان مختلفة من الحكم تميزت في الغالب بوصول العسكر إلى سدة السلطة وإدارة دفة الحكم، ما عدا فترات سادها حكم الأحزاب أو ما أطلق على تلك الفترة اسم الفترة الديمقراطية. منذ الفريق ابراهيم عبود كان الوصول إلى قصر الرئاسة يتم على ظهر دبابة وكان الذي يخشاه من يصلون على ظهر الدبابة هو انتفاضات الشوارع وخاصة شوارع الخرطوم وذلك لأن شوارع الخرطوم وبفعل المتغيرات صارت تمثل معظم الشعب السوداني نتيجة اللجوء إلى الشمال هرباً من مناطق القتال في الجنوب وطلباً للرزق وخوفاً من الجفاف والتصحر. لهذا فقد أصبحت الخرطوم وما يحيط بها خليطاً أو تمازجاً لشرائح شعبية تمثل الشعب السوداني في مناطقه التي تتوزعها ٢٧ ولاية.

وعلى مر التاريخ السياسي تميزت العلاقة بين القوى السياسية والأحزاب بالتسامح وقوة العلاقات الاجتماعية والشخصية خاصة.

ان هذه الأحزاب خاصة تلك التي جذورها شعبية تحولت من زعامات دينية إلى قوى سياسية كالمهدية والختمية اللتين توزعتا النفوذ السياسي في الشمال السوداني. . الصادق المهدي ورث الزعامة الدينية قبل أن يرث الزعامة السياسية وهو الذي طورها وأعطاها أبعادها السياسية التي تتلخص بوجود سودان مستقل سيد.

بينما الختمية التي تزعمها الميرغني والتي أيضاً تحولت إلى زعامة سياسية تعطي للعلاقة مع مصر اهتماماً أكبر بل وتربط مصير السودان بعلاقاته مع مصر ومستقبل مصر.

الأحزاب الأخرى الكبيرة أصابها الشلل منذ ضرب الحزب الشيوعي على أيدي نظام حكم جعفر النميري الذي امتاز بالفضائح العديدة خاصة تلك التي لها علاقة بتسهيل هجرة يهود الفالاشا مع متمولين عرب ويهود ونزولاً عند رغبة الرئيس الأميركي جورج بوش.

والجديد في نظام الحكم القائم حالياً في السودان الذي تقوده «جبهة الانقاذ» ان التمهيد له والتهيئة للوصول إليه أخذا الوقت الكافي للاعداد والبرمجة والتخطيط، كل ذلك عبر الجبهة القومية الاسلامية بزعامة الدكتور حسن الترابي.

والطريف أن الرئيس البشير عندما استلم مقاليد الحكم جمد النشاط الحزبي واعتقل معظم قادة الأحزاب ومن بينهم الترابي زعيم الجبهة القومية الإسلامية بحجة أن الأحزاب أوصلت البلاد إلى حالة من الفوضى والتخبط وهددت البلاد بالتفكك. وبعد حين اطلق سراح الترابي ليتبين للجميع أن الجبهة القومية الإسلامية، الحزب الذي حضر لكل شيء تقريباً وان حادثة اعتقال الترابي كانت من مقتضيات الاخراج.

الجبهة القومية محلولة رسمياً وكل كوادرها وأعضائها، كما بعض الأحزاب التي ارتضت ذلك مؤتلفة ضمن جبهة الانقاذ التي تتولى الحكم. «جبهة الانقاذ» أعادت تنظيم هيكلية الدولة على أساس الاعتماد على تنظيم الحزب أي جبهة الانقاذ.

كان البشير في سدة الرئاسة وحسن الترابي خارج السلطة مستفيداً من رحابة التحرك التي تتيحه مسألة عدم الارتباط بترتيبات المسؤوليات والسلطات حيث أعطى معظم وقته وجهده في اعادة النظر في الهيكلية القائمة وليستمر في إعادة البناء.

وعندما جاء وقت انخراطه في السلطة كانت كل الأمور قد تهيأت وكان دخول السلطة عن طريق البرلمان حيث تزعمه كزعيم للأغلبية في البرلمان كما في الانقاذ.

للسلطة جيشها وأمنها وشرطتها وولاياتها ومجلس وزرائها والرئاسة. ولجبهة الانقاذ ميليشياتها المسلحة التي تبدأ من مستوى لجان الحي إلى لجان القرى والبلدات والمدن. . ميليشيات مسلحة في المدارس وحتى الجامعات إلى جانب تشكيل كتائب الجهاد من الفتيات وكتائب الجهاد من الشباب ومعظم هؤلاء من عناصر الجبهة القومية الإسلامية أصلاً، والكل يحمل اسم «جبهة الانقاذ» كما في الجيش والأجهزة الأخرى كذلك في الاتحادات والنقابات والهيئات العمالية والمهنية والنوعية الأخرى، فان «جبهة الانقاذ» تجهد على أن تكون المواقع المؤثرة هي مواقع خاصة لكوادر «جبهة الانقاذ» هذه الهيكلية التنظيمية والقوى النقابية إلى جانب الميليشيات المسلحة ونفوذ «جبهة الانقاذ» لم تشهدها أنظمة الحكم السابقة بل لم تعتمدها أصلاً لأنها لم تكن مهيأة لذلك. أما جبهة الانقاذ فتبدو انها درست امكان تجارب الأنظمة السابقة لتخرج بتجربتها والأصول التي تريد أن تحكم اعتماداً لها ولضمان استمرار أطول واستقرار أكثر.

د. حسن الترابي يصفه الذين يعرفونه عن قرب بأنه متمهل يدرس بعناية كل القضايا التي تطرح عليه أو تجابهه وكان المرحوم الشهيد الدكتور فتحي الشقاقي يصفه بأنه أكبر مجتهد سني في عصره، فيما لو انصرف للاجتهاد والفكر الإسلامي، وهذا ينطبق على الطريقة التي تم فيها مؤخراً انخراطه في الهيكلية العامة للنظام فهو لم يستعجل الخطى بالنسبة إلى شخص بل آثر تهيئة الظروف لتثبيت الدعائم وارساء ما أقرته الجبهة ثم كان الدخول عبر البرلمان رغم أن نفوذه واحترامه قبل الانخراط وبعده لم يتغير قط.

الرئيس البشير يدير السلطة عبر «جبهة الانقاذ» ويمثلها بالرئاسة وبالجيش ويتمتع بثقة الجبهة القومية الإسلامية وبالتالي جبهة الانقاذ.

الدكتور غازي صلاح الدين الأمين العام لأمانة المؤتمر الوطني السوداني من الشخصيات التي عملت بجهد في ارساء قواعد احكام اعتماد الهيكلية الجديدة للنظام في السودان.

اللواء زبير محمد صالح يلي الرئيس البشير نفوذاً وثقة واحتراماً والجديد في نظام «جبهة الانقاذ» في السودان أن هيكلية الحكم لا تستقر بيد شخص واحد.

بعض العارفين يذكرون ما يمكن أن يسمى مجلس الأربعين أو أن هناك حوالى ٤٠ شخصية مدنية، عسكرية، دينية، أكاديمية، سياسية ترجع إليها الأمور في الملمات، هذا المجلس أو هذه التسمية قد تكون غير واردة في الهيكلية أو لا تستخدم في التداول الاعلامي لكنها حقيقة قائمة خلف التسميات وهؤلاء يتوزعون المفاصل الرئيسية في إدارة البلاد وارساء قواعد واستقرار حكم جبهة الانقاذ.

وقد تكون تلك احدى اضافات الجديد الذي يحكم السودان.

ما المقصود من كل ذلك؟

إنه دلالة على أن النظام ثابت ومستقر لا تسقطه تحرشات حدودية ولا ينهزم الرأس عندما تهب العواصف عبر الحدود.. فالنظام اعتمد تنظيماته واتحاداته وتياره الديني الواسع، مع إعادة مستمرة لهيكلية القوات المسلحة خاصة الجيش التي اعتمدت على ضباط «جبهة الانقاذ».

ضربات الحدود تقوي النظام وتحشد حوله وتعجل من الالتفاف والتأييد وتزيد من تماسك أركانه ومؤسساته وتهز من صورة الآخرين.

الصادق المهدي عندما كان في الخرطوم بين الاقامة الجبرية أو المعتقل والحرية كان يتمتع باحترام جماهيري من مؤيديه وغير مؤيديه، الذين يحترمون بقاءه وآراءه. لكن عندما خرج من السودان وخاصة عندما تحالف مع الجنرال جون غارانغ بدأت صورته بالاهتزاز خاصة وان الأخير معروف بارتباطاته المشهورة منذ أن كان يقود التمرد حتى أثناء تولي الصادق المهدي رئاسة الوزراء في السودان[١].

---

(١) فضل شرورو ـ صحيفة السفير ١٩٩٧/٣/٨.

وكل عمل من خارج الحدود لا يؤثر التأثير الفاعل على السودان، على نظام «جبهة الانقاذ» بل على العكس يقويها ويمدها بالمؤيدين.

السودان والحدود

يأخذ الحديث عن الحدود أولوية خاصة في الأزمة السودانية لأن الحدود هنا هي بوابة الآتي أو الذي يعد. .

* يحد السودان من الشرق:

١ ـ أريتريا: التي تسعى منذ فترة للاضطلاع بدور اقليمي في افريقيا ودول البحر الأحمر، تريد أن تكبر بسرعة ودون المرور بقوانين النمو والنضوج. ولهذا نجدها مرة تجابه اليمن وتارة أخرى مركزاً ومقراً للمعارضة السودانية وتبدي الاستعداد لتكون محل تهيئة للقيام بمهمات كلها لها مقامات سياسية دولية أولى.

٢ ـ أثيوبيا: دولة ذات تاريخ عريق لكنها ممزقة نتيجة الانقلابات وتبدل التوجهات الأيديولوجية والسياسية والتي تحاول البحث عن دور بعد غياب المجد التليد، كما تعتبر المركز والممر والمعسكر لكل الحشد الجديد الذي يحاول أن يجمع كل ألوان الطيف السياسي المعارض لنظام جبهة الانقاذ المعارضة القديمة المستجدة.

* ويحد السودان من الجنوب:

١ ـ كينيا: وتعتبر أقل البلاد رغبة في توتير العلاقات مع السودان، بل هي تبدو منهمكة في حل مشاكلها ولا تريد زيادة هذه المشاكل.

٢ ـ أوغندا: وهي تعتبر تاريخياً مع جارتها الغربية الحاضن لحركة التحرر التي يقودها الجنرال جون غارانغ.

٣ ـ زائير: وهي تعتبر مركز التجمع والحشد لحركة «جون غارانغ»

والمعارضة المسلحة. هذه المعارضة المسلحة التي لم تنشأ الآن لمواجهة نظام جبهة الانقاذ أو حكم البشير، بل كانت منذ الرئيس جعفر النميري وبعده، وتنامت في عهد الأحزاب وتولي الصادق المهدي لرئاسة الوزراء.

* يحد السودان من الغرب:

افريقيا الوسطى وتشاد وان كانت الأولى منشغلة عن الخلافات الحدودية، فان نشاط تشاد ينشط ويخبو حسب الجو العام وحيث يكون ولاء حكومتها المركزية.

* يحد السودان من الشمال:

يحد السودان من الشمال الجماهيرية العربية الليبية ومصر، وهذه لها مع نظام جبهة الانقاذ ملفات، لا يكاد الواحد منها يغلق حتى يفتح الثاني مباشرة، فقضية «حلايب» تلاها اتهام النظام السوداني بإيواء من حاول اغتيال الرئيس مبارك في أثيوبيا أثناء توجهه لحضور القمة الافريقية في ٢٦/٦/١٩٩٥، والملف المفتوح هو تدريب المتطرفين وتهريب السلاح لهم إلى داخل مصر وتبقى جبهة الشمال الشرقي المفتوحة على البحر الأحمر، منفذ السودان الوحيد.

والسودان يقع رغم مساحته الواسعة جداً بين حدود تسعة لم يكن يوماً عبر تاريخه يتمتع بعلاقات حسن الجوار معها كلها فمن الصعب أن ترضى وفي الوقت نفسه تسعة أطراف لكل منها توجهاته وارتباطاته وسياسته وطموحاته أيضاً وعبر هده الحدود تهب العواصف السياسية فتحمل اللاجئين حيناً والغزو أحياناً وعبر هذه الحدود تهدد وحدة التراب الوطني السوداني وعبرها أيضاً تأتي التدخلات الأجنبية والتدخلات السياسية.

إن حراسة حدود هذا التنوع وهذا الامتداد تحتاج إلى جيش مؤلف من

ملايين الجنود أو احدث الأجهزة العسكرية وأسراب عديدة من الطائرات ونقاط الانذار المبكر[1].

لكن الجيران لا يزالون في القياس في المعدل العام نفسه من التطور العسكري ما عدا الشمال الذي من حسن الحظ يشتمل على مصر والجماهيرية.

(١) السفير ١٩٩٧/٣/٨ ـ فضل شرورو.

ولاية النيل الأزرق

ولاية النيل الأزرق هي سهل زراعي خصب، شرقي السودان، حيث يمر الخط الفاصل بين الشمال العربي والمسلم والجنوب ذي الغالبية المسيحية والأرواحية.

وتبلغ مساحة الولاية ١٤ ألف كيلومتر مربع وتعيش في شماليها بالقرب من الدمازين والروصيرص، عرقيتا الفونج والهمج العربيتان المسلمتان، أما إلى الغرب حول التلال الغنية بالكروم، بالقرب من كركر فيعيش الانقسنا وهم من غير العرب ويعتنقون الأرواحية ويربون الخنازير.

وإلى الجنوب في منطقة الكرمك والكيلي فيعيش البورون والبرتا، الذين يدين معظمهم بالإسلام، مع الاحتفاظ بعادات أرواحية. أما في أقصى الجنوب في اتجاه شيلي فيعيش الأدوك الذين تحولوا إلى المسيحية. ويعيش (٥١٠) آلاف نسمة في هذه الولاية المجاورة لأثيوبيا التي انشئت في ١٩٩٤ في اطار الاصلاح الإداري ويقيم خمس السكان في المدن والباقي في المناطق الريفية ويتحدثون أربع لغات وخمسين لهجة، وفي السهل المحاط بالتلال، تطورت منذ السبعينات زراعة السورغو (الذرة البيضاء) والسمسم الممكننة، وتبلغ مساحة الأراضي المزروعة في الولاية (٢٠٠) ألف هكتار يملكها تجار من الشمال وشخصيات من المنطقة وجمعيات أجنبية، وغالباً ما أدى هذا الموضوع إلى نشوب نزاعات مع العرقيات التي تعتمد على زراعة مساحات صغيرة لتلبية احتياجاتها عند سفح التلال وعلى تربية الماشية بعد اغلاق الممرات الضيقة التي كانت تسلكها القطعان عبر تلك الأراضي المزروعة.

ويتولى ستة آلاف من جنود المشاة وكتيبة مدرعة حماية الدمازين والروصيرص المجاورة لها كما توجد في المنطقة قاعدة جوية، وتنشأ أهمية الروصيرص من السد الذي انشىء في العام ١٩٧٢ ومحطته الكهربائية التي تزود الخرطوم بثمانين في المئة من احتياجاتها من الطاقة والواقعة على بعد / ٥٠٠/ كيلومتر من العاصمة. كما تزود أقنية الري المتفرعة من السد حقول قصب السكر الواقعة إلى الغرب وحقول السورغو إلى الشرق.

والتحرشات الحدودية الأخيرة، كذلك تمركز قوى المعارضة المسلحة في الآونة الأخيرة استهدفت ولاية النيل الأزرق، وسميت الولاية بهذا الاسم لأنها معبر نهر النيل الأزرق الذي ينبع من الهضبة الأثيوبية. اختيرت هذه الولاية لتكون موقع التحرش والهجوم المسلح والمعارضة لعدة أسباب:

ـ ان مدنها حدودية، فمدينة «الكرمك» التي قيل عن احتلالها واسترجاعها هي أصلاً مدينة حدودية لا تفصلها عن الحدود إلا مراكز الجمارك والهجرة والأمن العام.

ـ لأن هذه الولاية تقع في خاصرة السودان الشرقية ـ الشمالية، وهي الأقرب إلى الشمال، أي إلى الخرطوم.

ـ عاصمة الولاية هي مدينة «الديمازين» التي يمر عبرها النيل الأزرق ويصل معدل أمطاره الموسمي ١٠٠٠ م ٠م. وتشتهر بجبال «ابحسنا» التي توجد فيها مناجم للمرمر والرخام.

ـ تشكل هذه الولاية مركزاً استثمارياً بدأ في التنامي بوجود شركات صينية، أوكرانية، ومؤخراً كندية.

ـ تحتوي الولاية على مناجم ذهب لم تحدد بعد كميات انتاجها وجدواها الاقتصادية وتبشر بانتاج واعد.

ـ الولاية منذ القديم هي مركز عبور لاجئين، سواء من اريتريا أو من

أثيوبيا هرباً من الحروب أو المظالم أو الاختلاف القبلي أو طلباً للعمل.

ـ تشكل الولاية عقدة الطريق المعبدة الجنوبية وهي الطريق الثانية بعد الطريق المعبدة الشمالية، اللتين تربطان السودان شماله بجنوبه عبر الخرطوم العاصمة[1].

لهذه الأسباب استهدفت ولاية النيل الأزرق وعاصمتها الديمازين وثرواتها ومراكز استثماراتها الواعدة التي بدأت بعض الدول تتجرأ وتقدم على بوادر استثمارات مالية في السودان. ولا شك أن التحرش الحدودي الذي اختار هذه المنطقة بالذات، يعرف أهميتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعرف ما إذا كانت ستسفر عنه النتائج فيما لو نجح التحرك المسلح في احكام السيطرة على ولاية النيل الأزرق.

(١) فضل شرورو «السودان: تركيبة نظام الحكم والتحديات».

القرن الافريقي: معاناة السودان
فصل جديد في نار قديمة

تأتي أحداث السودان اليوم لتطرح بشكل حاد مسألة الوجود العربي في افريقيا من الوجهة الاستراتيجية، سواء لجهة المصالح العليا للمكون العربي الافريقي، أم لجهة الدور المطلوب لعبه من قبل افريقيا. ان معظم الوضع الافريقي لا يزال يطغى عليه طابع الصراع، وهنا تتلاقى أبعاد داخلية وخارجية، فهناك الموروث من الحقبة الكولونيالية وهو يشجع عموماً النزاعات القبلية والاتنية وهناك التهميش الاقتصادي البالغ الذي تعانيه القارة على المستوى العالمي وهناك بالطبع الحسابات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأميركية في هذه المرحلة بعد انتهاء ما دعي الحرب الباردة.

في القرن الافريقي تلتقي هذه العوامل جميعاً وهي تتكثف في السودان الذي عانى عبر تجارب حكم مختلفة «ديمقراطية» و«عسكرية» النزاعات الداخلية الاتنية تردفها تدخلات أجنبية معروفة عبر دول الجوار و«اهتمامات» اسرائيلية غير منقطعة رغماً من غسل الاسرائيليين أيديهم ظاهرياً من هموم القرن الافريقي باعتبار انه لم يعد هناك «ضرورة للتورط» بعد ابرام اتفاق سلام مع مصر[1] لكن لا يمكننا أن نقرأ ما يجري في شرق السودان بمعزل عن المخطط الاسرائيلي القديم في القرن الافريقي والبحر الأحمر، سواء من خلال ما رأيناه في جزيرة حنيش ومروراً بالنفوذ الصهيوني في اريتريا والحبشة

---

(١) الأسبوع العربي ـ ٢٧ يناير ١٩٩٧ ـ السودان: حروب الاستنزاف.

وصولاً إلى كينيا وأوغندا، عدا عن دوره في اثارة الاضطرابات القبلية حول البحيرات الكبرى بما يهدد أمن منابع نهر النيل أيضاً. لقد وضع بن غوريون في الخمسينات «استراتيجية النقب والتوجه صوب الجنوب» موضحاً أن ايلات المطلة على البحر الأحمر أهم بالنسبة إلى مستقبل اسرائيل من القدس، ويومها بدأت اسرائيل اتصالاتها بقيادات سودانية معارضة بشدة لوحدة وادي النيل، وجرت لقاءات في لندن وأنقرة.

ففي حديث مع السفير السوداني في باريس الدكتور التجاني فضيل قال انه «ينبغي ألا يغيب عن ذهننا البعد الاستراتيجي للاستهدافات الاسرائيلية في القرن الافريقي وهو معروف جيداً ولا مجال للتساؤل بصدده. ومعروف أيضاً أن أثيوبيا وأريتريا ركيزتان في التوجه الاسرائيلي إلى المنطقة التي هي في صميم الاستراتيجية الاسرائيلية الهادفة إلى التوغل في البحر الأحمر». ويضيف «إلى ذلك رصدنا التحركات الاسرائيلية الأخيرة في المنطقة وتوفرت لدينا أدلة حسية قاطعة على اتصالات كثيفة بين اسرائيل من جهة وأثيوبيا وأريتريا من جهة أخرى، فضلاً عن مؤشرات عديدة منها تكثف عمل الخبراء العسكريين الاسرائيليين مؤخراً وامدادات عسكرية للحكم في أديس أبابا وأسمرة».

ماذا يقول الاسرائيليون؟

وفي مقال طويل عن التطورات الأخيرة في السودان عادت صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية إلى التذكير بحادثة تفجير مخزن للذخيرة على الحدود الأريترية ـ السودانية مؤخراً معتبرة هذه الحادثة «دليلاً حياً» على «أن ترتيبات تجري لاطاحة النظام السوداني».

وبعد عرض مختصر وواضح للاهتمامات والتدخلات الإسرائيلية في منطقة البحر الأحمر منذ الخمسينات، رأت «هآرتس» أن التغلغل الاسرائيلي السابق إلى حد التدخل المباشر في الحرب السودانية لم يعد له مبرراته حالياً

بالنسبة إلى المصالح الاسرائيلية، بمعنى أن مصر «لم تعد عدوة» وأن عملية تهجير يهود أثيوبيا قد انتهت «ولم يعد هناك ضرورة للاستعانة بخدمات الموساد السرية». وفي الوقت ذاته عددت «هآرتس» تاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٩٩٧، ما اعتبرته المآخذ الأميركية على الحكم السوداني وأهمها «مسيرة التقارب مع ايران»، والاستعانة بحراس الثورة الايرانيين ضد المتمردين في الجنوب، فضلاً عن استضافة «ارهابيين» مثل كارلوس، وأسامة بن لادن وتمويله «منظمات إسلامية ارهابية». وترى الصحيفة الاسرائيلية أن اريتريا ردت على هذه الخطوات السودانية بدعم تجمع للمعارضة السودانية، في الأراضي الأريترية، غير أنها أشارت إلى التباين بين أطراف هذا التجمع المعارض. ومع أن الصحيفة الاسرائيلية تشير إلى خطوات «لتعزيز المصالحة» أقدم عليها الحكم في الخرطوم، فانها تشير إلى «عدم الثقة بالحكم السوداني في هذا المجال»[١].

ولكن باستطاعتنا أن نتساءل: هل سقط أيديولوجياً واستراتيجياً شعار من «النيل إلى الفرات» على أساس منطقة نفوذ لاسرائيل على أقل تقدير؟ والجواب عن هذا السؤال يأتي عبر التحركات الاسرائيلية في المنطقة ومنها (احتلال جزيرة حنيش عبر أريتريا) ليس في صالح الادعاء الاسرائيلي. حيث أن التدخل الصهيوني يأخذ مداه، عندما أرادت اسرائيل أن تحمي ملاحتها، حيث قامت باحتلال تلك الجزر الصغيرة ذات الموقع الاستراتيجي في الجزء الجنوبي، إما مباشرة أو بالاعارة والتأجير من أثيوبيا أو عن طريق التنسيق مع الولايات المتحدة، وتشمل هذه الجزر ـ مالي ـ ودهلك ـ وحنيش الكبرى والصغرى، كذلك جزيرتي ذقر وأبوعيل.

السودان في مرحلة مفصلية

ان الغزو الخارجي الذي يتعرض له السودان من أراضي جيرانه بدعم من

---

(١) صحيفة «هآرتس» الاسرائيلية تاريخ ٢٠ يناير / كانون الثاني ١٩٩٧.

الولايات المتحدة واسرائيل، هو غزو يمكن في حال نجاحه أن يهدد بتقسيم السودان وتهديد الوجود العربي في القارة الافريقية، إذ أن عملية الشروع بتقسيم السودان يعود إلى عقود عديدة وان كانت الخطط في هذا المجال قد وضعت على نار حامية منذ العام ١٩٨٥ بعد تخلي اللواء عبد الرحمن سوار الذهب عن الحكم واقامة حكومة ائتلافية منتخبة برئاسة الصادق المهدي.

وإذا رجعنا إلى العام ١٩٨٨ نرى أن دبلوماسياً غربياً رفيع المستوى في بيروت كان قد أعرب عن اقتناعه بأن السودان في طريقه للتقسيم لكن ليس إلى دولتين بل إلى أربع أو خمس دول تحكمها اثنيات قبلية في غالبيتها. في تلك الفترة بالذات كادت قوات المتمردين بقيادة جون غارانغ أن تنجح في الوصول إلى الخرطوم. واللافت أن تلك الفترة كانت بقيادة الصادق المهدي، الذي بادر مؤخراً بعد فراره من الخرطوم إلى زيارة مصر لاقناعها بالقبول بحق تقرير المصير لجنوبي السودان، وهو ما يفي اقناع مصر بالقبول باحتمال انفصال الجنوب، الأمر الذي يبدو أن مصر رفضت التجاوب معه لأسباب تتعلق بأمن مصر، إذ أن التقسيم سيعني تسليم مياه النيل في جنوبي السودان إلى دولة أثنية قبلية معادية للعرب ومتحالفة طبيعياً مع اسرائيل وغيرها من أعداء العرب.

إن ما يجري في السودان هو نتيجة تحالف واسع بين أطراف داخلية سودانية وأطراف خارجية ترى قي تقسيم السودان تحقيقاً لمصالحها، ومنها الصادق المهدي الذي ربما رأى في هذا التقسيم خلاصاً للشمال من المشكلة الجنوبية وتحولاً لجماعة الأنصار وحزب الأمة إلى القوة الغالبة في الشمال. وربما كان التحالف الحالي بين المهدي وغارانغ تقاسماً فعلياً للسودان بصيغة من الصيغ[١].

إن التقاسم يحظى صراحة بدعم من الولايات المتحدة التي كانت قد

---

(١) غسان مكحل ـ السودان في مرحلة مفصلية (السفير) ١٩٩٧/١/١٥.

أعلنت قبل أشهر من أنها قدمت مساعدات عسكرية إلى جماعات المعارضة السودانية الموجودة في دول على حدود السودان منها أريتريا وأثيوبيا وأوغندا.

لذلك جميع المؤشرات، من الموقف الأميركي تجاه السودان، إلى موقف الدول الحليفة للولايات المتحدة (أريتريا، أوغندا، أثيوبيا) تدل بأن السودان يعيش مرحلة مفصلية: فإما التعرض للانقسام أو التفتت، وإما فشل الغزو والغزاة والدخول في مرحلة الاستقرار.

الحرب في السودان

١ ـ موقف الحكومة السودانية السياسي

نجحت الحكومة السودانية في تجريد المعارضة من ورقة العمل في الداخل، وتالياً افقدتها نوعاً من الشرعية الوطنية وجعلت من السهل اتهام المعارضين بانهم مجرد «زمر» تتعامل مع دول «مشبوهة» في علاقاتها مع اسرائيل وأميركا مثل أريتريا وأثيوبيا وأوغندا، وسهل هذا الأمر تحركها السياسي الخارجي، وجعلها تصور أن ما يجري في السودان على انه «مؤامرة» تستهدف توجهاتها الإسلامية والعروبية وموقفها المعارض لعملية السلام، وغايتها منع السودان من النهوض والافادة من خيراته الكبيرة. ومثل هذا الخطاب لقي تأييداً ومؤازرة من بعض الدول والأحزاب والتيارات الشعبية في المنطقة وهو أيضاً دفع بعض الدول إلى محاولة التوسط لوقف القتال وفتح حوار بين السلطة والمعارضة[١].

إلى ذلك فإن النظام السوداني ما زال يمتلك أوراقاً قوية في اللعبة الاقليمية فهو يستطيع تحريك آلاف المعارضين الأريتريين والأثيوبيين والأوغنديين الذين يأويهم منذ زمن في مواجهة أنظمتهم، علماً أن الأنظمة في الدول الثلاث هي أنظمة اقلية تحكم أكثرية، فالنظام الأثيوبي هو نظام تحكمه أقلية التيغري في مواجهة ثماني قوميات إخرى ليست على وئام مع حكومة أديس أبابا، وفي شمال أوغندا تعيش قبائل سودانية تشكل غالبية سكانية ما

---

(١) أمين قمورية «شؤون الأوسط» آذار/ مارس ١٩٩٧.

زالت حتى الآن تحتفظ بعلاقات ود مع الخرطوم، إضافة إلى وجود مقرات «الجيش الالهي» المعارض لكمبالا في الأراضي السودانية. أما أريتريا التي يتساوى فيها المسلمون والمسيحيون ديموغرافياً، فانها أيضاً تعاني من وضع حساس للغاية ذلك أن الحكم يقوم فقط على فصيل واحد من الفصائل التي شاركت في حرب التحرير والاستقلال وهو على علاقة سيئة مع هذه الفصائل التي يتخذ بعضها السودان مقراً له.

*** الخرطوم تستعد لحملة ديبلوماسية لمواجهة احتمال تعرضها لحظر جوي**

وافقت لجنة العلاقات الخارجية برئاسة الرئيس السوداني عمر حسن البشير يوم ١٩٩٦/٨/٦ على الخطة المتعلقة بالحملة الديبلوماسية تحسباً لأي حظر جوي قد يفرضه مجلس الأمن على السودان الذي يطالب المجلس حكومته بتسليم إسلاميين مصريين متهمين بالتورط في محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في حزيران ١٩٩٥ في اديس أبابا. وصرح وزير الخارجية السوداني علي عثمان محمد طه عقب اجتماع اللجنة للعلاقات الخارجية أن هذه اللجنة أحيطت باتصالات مع الدول الاعضاء في مجلس الأمن ومع «دول صديقة» موضحاً أن الاتصالات أجريت لشرح موقف الخرطوم من مشروع قرار في مجلس الأمن يقترح فرض حظر جوي على السودان، وأضاف أن «المرحلة المقبلة ستشهد تحركات رسمية وشعبية مكثفة في هذا الصدد» مشيراً إلى أن وزير الدولة للشؤون الخارجية مصطفى عثمان اسماعيل بدأ جولة في أندونيسيا والصين وماليزيا «في اطار الحملة الدبلوماسية»، واتهم مصر بأنها «وراء مشروع القرار الذي قدمته بوتسوانا» وقال: إن القاهرة تعتمد أكثر المواقف تشدداً لدعم هذا الاقتراح. وكان مصدر مصري مأذون له أفاد أن مصر ودول عدم الانحياز ستتقدم إلى مجلس الأمن مشروع قرار ينص على فرض حظر على الرحلات الدولية التي تقوم بها شركة الخطوط الجوية السودانية. وتعتبر القاهرة أن الخرطوم لم تمتثل بعد لقراري مجلس الأمن

١٠٤٤ و١٠٥٤ اللذين يطلبان خصوصاً منها تسليم الإسلاميين الثلاثة. وكان مجلس الأمن قد فرض اعتباراً من ١٠ أيار الماضي عقوبات دبلوماسية على السودان وأعلن أنه سينظر في «تدابير جديدة» إذا لم تستجب حكومته لمطالبه.

*** الخرطوم ترفض قرار الحظر الجوي**

رفضت الحكومة السودانية القرار الذي أصدره مجلس الأمن بفرض حظر على نشاط شركة الخطوط الجوية السودانية مشددة على أن المشتبه بهم بمحاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك ليسوا متواجدين على أراضي السودان معتبرة أن مجلس الأمن تحول إلى منبر لتصفية الحسابات.

وقال وزير الخارجية السودانية علي عثمان طه إن السودان بذل كل الجهود الممكنة للعثور على المشتبه بهم والقاء القبض عليهم وأظهر تعاوناً كاملاً مع الأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع متهماً مصر بأنها تقف وراء قرار المجلس قائلاً: «ان السودان فوجيء بأن القاهرة اختارت طرح موضوع ثنائي اتفقت الدولتان على تسويته في ما بينهما في منتدى دولي (وكانت مصر قد تزعمت حملة استصدار القرار ورعته بوتسوانا وغينيا بيساو).

وأضاف طه ان «مجلس الأمن صار منبراً لتصفية الحسابات السياسية» وأصبح «يستخدم لخدمة المصالح الثنائية والاقليمية والدولية» لبعض الدول. وأضاف: انه لا يمكن التوصل إلى تفاهم متبادل بممارسة الضغط أو استخدام القوة مشيراً إلى أن العقوبات لن تضر السودان فحسب وإنما منطقة شرقي افريقيا كلها على مستوى الاقتصاد والأمن، كما ناشد مجلس الوزراء السوداني مجلس الأمن باعادة النظر بالقرار.

*** أنباء سودانية عن استسلام معارضين**

وفي ١٩٩٦/٨/١٤ بثت إذاعة أم درمان السودانية، أن عدداً من أعضاء المعارضة المسلحة السودانية المتمركزين في أريتريا استسلموا إلى السلطات

المحلية في كسلا شرق السودان. وقالت ان هؤلاء تسللوا عبر الحدود السودانية ـ الأريترية فراراً من مخيمات قوات التحالف في أريتريا. كذلك أشارت صحيفة «الانقاذ الوطني» الحكومية إلى عمليات الفرار في تحقيق لها من كسلا على مسافة ٤٥٠ كيلومتراً شرق الخرطوم قرب الحدود الأريترية، ونقلت عن حاكم الولاية عبد القاسم ابراهيم محمد أن القوات المسلحة السودانية «مستعدة للرد على أي اعتداء يستهدف الأرض، وهي قادرة على حماية الحدود من أي انتهاكات قد تحدث» داعياً سكان المنطقة إلى «توخي اليقظة تجاه المحاولات التي تجري على الحدود».

*** الخرطوم: اعتقال معارضين في بور سودان**

أوضح المتحدث باسم القوات المسلحة السودانية ١٩٩٦/٨/١٩ الفريق محمد السنوسي أحمد أن السلطات رصدت أخيراً تحركات («خدام» طوعتهم المعارضة السودانية في المنفى للقيام بأعمال تخريبية) في بور سودان أكبر مرافىء السودان. وفي بيان وزعه يوم ١٩٩٦/٨/١٩، أشار الفريق أحمد إلى «اعتقال عناصر شاركوا في التخطيط لهذه الأعمال» وأضاف: «تفيد العناصر الأولية للتحقيق الذي اجري معهم انهم كانوا يستهدفون منشآت استراتيجية في بور سودان لشل الحركة التجارية».

ونقلت صحيفة «الانقاذ الوطني» الرسمية عن حاكم ولاية البحر الأحمر بدوي الخير أن الموقوفين كانوا يعدون لـ «محاولة هدامة هدفها تخريب منشآت حيوية وشل النقل التجاري وقطع خطوط التموين» وأكد أن «السلطات الحكومية جاهزة للدفاع عن البوابة الشرقية للسودان في مواجهة الخارجين على القانون وأولئك الذين تتلاعب بهم القوى الأجنبية المعادية للبلاد» وأشار إلى أن السلطات كانت تراقب «العناصر المتآمرة» منذ وقوع الانفجار الأخير في منطقة توكر في شرق البلاد وحوادث أخرى على طريق بور سودان، الأمر الذي «أتاح احباط المخططات قبل تنفيذها».

*** الخرطوم: مصر أخطأت بتأييد العقوبات**

وفي ١٩٩٦/٨/٢٥ أكد وزير الخارجية السوداني علي عثمان محمد طه بأن مصر ارتكبت «خطأ كبيراً» بتأييدها قرار مجلس الأمن الذي يفرض عقوبات على السودان. ونقلت عنه صحيفة «السودان الحديث» أن «مصر وقعت في الفخ الدولي بمعاداتها السودان» وأن قرار فرض العقوبات على الخرطوم هو «خطأ استراتيجي كبير» موضحاً أن بلاده «تسعى إلى تأسيس علاقات مع مصر بالمنطق والحجة» لأن تدهور العلاقات المصرية ـ السودانية «يخدم مصالح أجنبية».

وفي ١٩٩٦/٩/٢٣ أفاد مصدر في الشرطة السودانية أن أكثر من ٣٢٠ من أعضاء المعارضة، التي تتخذ أريتريا مقراً لها، استسلموا أخيراً إلى السلطات المحلية السودانية في كسلا على مقربة من الحدود مع أريتريا. وأوضح أن هؤلاء «زودوا السلطات السودانية معلومات مهمة عن المعارضة وكذلك عن المؤامرات على السودان التي تدبرها السلطات الأريترية».

*** البشير يتعهد منع العودة إلى التعددية الحزبية ويتهم المعارضة ببيع أنفسهم إلى اريتريا**

وفي ١٩٩٦/١١/٢٩ أكد الرئيس السوداني الفريق عمر حسن أحمد البشير أن حكومته لن تسمح بعودة الأحزاب السياسية إلى الحكم.

وقال في خطاب ألقاه في احتفال أقيم في ذكرى الجنود الذين سقطوا في الحرب الأهلية في جنوب السودان منذ ١٩٨٣، إن «راية الإسلام التي دافع عنها الشهداء لن تنكس» وان «الحكومة ستتذكر دائماً الشهداء الذين ضحوا بحياتهم من أجل الأمة والإيمان».

واتهم البشير قادة أحزاب المعارضة السودانية بأنهم «باعوا أنفسهم» للرئيس الاريتري أسياس أفورقي ولزعيم المتمردين الجنوبيين الكولونيل جون

غارانغ «بحفنة من الدراهم» وأقسم على أن «التعددية الحزبية والتعصب لن يعودا أبداً إلى السودان».

* **الرئيس السوداني: الأولوية للسلام في الجنوب**

في ١/١٢/١٩٩٦ أكد الرئيس السوداني عمر حسن البشير أن تحقيق السلام في جنوب البلاد يشكل أولى الأولويات بالنسبة لحكومته ونقلت صحيفة «الانقاذ الوطني» الحكومية عن البشير قوله إن «الشعب السوداني بأكمله يتطلع إلى السلام». وذكرت أن الرئيس السوداني تلقى توصيات من المجلس الأعلى للسلام في ختام مؤتمر استمر ثلاثة أيام نظمه المجلس. وأكد البشير أن هذه التوصيات ستتحول إلى برامج عمل لتحقيق السلام في السودان. ودعا المجلس في توصياته إلى تحويل الميثاق السياسي الذي اتفق عليه بين الحكومة وبعض الفصائل المتمردة في نيسان في الخرطوم، إلى اتفاق سلام وطالب المؤتمر أيضاً بتكثيف الاتصالات والمفاوضات لانهاء الحرب الأهلية الدائرة في الجنوب منذ العام ١٩٨٣.

وعلى أثر فرار رئيس الوزراء السوداني السابق الصادق المهدي من السودان ولجوئه إلى أسمرة في أريتريا، قال الرئيس السوداني الفريق عمر حسن أحمد البشير في ١٢/١٢/١٩٩٦، إن حكومته لا تشعر بالقلق لفراره. ونقلت وكالة الأنباء السودانية «سونا» عن البشير قوله أمام خمسة آلاف جامعي مجندين في قوة الدفاع الشعبي التي تشكلت عام ١٩٨٩ لمساعدة القوات الحكومية في قتالها الثوار الجنوبيين، ان انضمام المهدي إلى المعارضة في الخارج لن يثير روع البلاد ولن يؤثر على تمسكها بأحكام الشريعة الإسلامية.

وفي الخرطوم، نشرت صحيفة «الوان» أن الحكومة السودانية ستحاكم غيابياً مسؤولين عدة في المعارضة يقيمون في المنفى «لقيامهم بنشاطات تخريبية واثارتهم الاضطرابات» موضحة ان النيابة العامة ستعد في الأيام المقبلة محاكمات «لكل الشخصيات التي تدعم النشاطات التخريبية بحجة أنها معارضة لنظام الخرطوم».

وفي ٢٠/١٢/١٩٩٦ ذكر حاكم ولاية كسلا السودانية اللواء أبو القاسم ابراهيم محمد «ان القوات المسلحة قضت على مجموعة من المتمردين حاولت التسلل عبر جبال همشكوريب في أقصى الحدود الجنوبية الشرقية للسودان». وقال إن الجيش السوداني يجري حالياً عملية تمشيط للمنطقة للبحث عن فلول التمرد. وندد ما أسماه «الأساليب الرخيصة» التي لجأت إليها المعارضة بزرعها الألغام وسرقة العربات الحكومية ووصفها بالجبن مؤكداً عدم قدرة زعيم «الجيش الشعبي لتحرير السودان» الجنوبي المتمرد جون غارانغ على المواجهة والقتال شرقي السودان. وتابع القول بأن الذين يجتمعون ضد السودان في أسمرة «لا يجتمعون على حق» مؤكداً أن «الشعب السوداني يقف بصلابة في وجه محاولاتهم ولن يرضى أن يقوده أمثال هؤلاء المخربين» وأضاف أن فرار رئيس الوزراء السابق الصادق المهدي سيضعف المعارضة الخارجية و«يحرمه من فرصة في الداخل».

*** صد للمعارضة قرب الحدود الأريترية**

في ٣١/١٢/١٩٩٦، أكد وزير الثقافة والشؤون الاجتماعية في ولاية كسلا شرق السودان محمد الختم عبد الله أن الجيش صد هجوماً شنته المعارضة بدعم من القوات الأريترية في الولاية وقتلت «عدداً كبيراً» من المهاجمين وجرحتهم. ونقلت صحيفة «الانقاذ الوطني» عن الوزير أن الجيش الذي كان يقوم «بدورية عادية» في المنطقة طارد «مجموعة خارجة على القانون تدعمها القوات الأريترية» وأجبر عناصرها على «العودة إلى الأراضي الأريترية بعد قتل أو جرح عدد كبير منهم». وأضاف أن القوات الحكومية «تسيطر تماماً على الوضع على الحدود الأريترية». وكان ناطق باسم «التحالف الوطني الديمقراطي» الذي يضم المعارضة الشمالية ومتمردي الجنوب أعلن يوم ٣٠/١٢/١٩٩٦ أن قواته هاجمت تاريخ ٢٨/١٢/١٩٩٦ قوات حكومية في منطقة تقع بين كسلا وبور سودان وعلى بعد حوالى ٨٠ كلم من الحدود مع أريتريا وانها قتلت ٨٥ عسكرياً وأصابت ١٢٩ آخرين

بجروح وأسرت أربعة ضباط. كما كانت المعارضة قد أكدت مسؤوليتها عن اطلاق النار الذي أدى يوم ١٩٩٦/١٢/٢٩ في المنطقة ذاتها إلى اسقاط مروحية للجيش السوداني قتل أفراد طاقمها الثلاثة.

وفي ١٩٩٧/١/٨ وصف وزير الدولة في وزارة الخارجية السودانية مصطفى عثمان اسماعيل ما يجري على الحدود الشرقية للسودان بأنه مخطط يهدف إلى ربط السودان بحلف أريتري ـ اسرائيلي. وان الهدف من هذا المخطط الضغط على السودان لتغيير سياساته والانضمام إلى هذا الحلف أو السعي لزعزعة الاستقرار فيه. وأضاف أن «اريتريا تتلقى الدعم من قوى صهيونية واسرائيلية وانها تشكل رأس الحربة لهذا المخطط». إلى ذلك أعلن وزير العدل السوداني عبد الباسط سيدرات أن بلاده ستخطر المنظمات الاقليمية والدولية كافة بالدور الذي تلعبه أريتريا ورغبتها في اقامة دولة في المنطقة تشابه دولة «اسرائيل الكبرى» مشيراً إلى أن لدى أسمرة مزاعم سرية تدعي فيها ملكيتها بعض أراضي السودان واليمن وجيبوتي.

*** البشير يقلل من أهمية التوتر مع أريتريا**

وفي ١٩٩٧/١/١٢ قلل الرئيس السوداني عمر حسن البشير من أهمية التوتر مع أريتريا مؤكداً أن الوضع لا يستدعي التحرك، وفي مقابلة أجرتها معه صحيفة «القدس العربي» الصادرة في لندن، قال البشير إن السودان سيحاول «التزام ضبط النفس بقدر الامكان ولكن إذا وجدنا أنفسنا مضطرين إلى معاملة أريتريا بالمثل، فلدينا الامكانات والوسائل للرد» ورأى «أن تسلل عناصر المعارضة السودانية المسلحة من اريتريا إلى داخل الحدود ليس بالخطر الكبير»، وكانت المعارضة السودانية التي تتخذ من أريتريا مقراً لها أعلنت مسؤوليتها عن اسقاط مروحية في التاسع والعشرين من شهر كانون الأول ١٩٩٦ عند الحدود الأريترية قتل أفرادها الثلاثة. وقطعت أريتريا علاقاتها الدبلوماسية مع السودان في العام ١٩٩٤ ومنحت التحالف الوطني

الديموقراطي السوداني المعارض وللمتمردين الجنوبيين ملجأ لهم على أراضيها.

تعبئة عامة لـ«الجهاد» ضد «الغزاة الأثيوبيين»

وفي ١٣/١/١٩٩٧ دعا الرئيس السوداني عمر حسن البشير إلى تعبئة القوات المسلحة والميليشيا المدنية لـ«الجهاد» في سبيل «الدفاع عن الوطن ودحر أعداء الإسلام والإنسانية». واتهمت الخرطوم أثيوبيا بالعدوان المباشر على أراضيها ونبهت إلى أن هذا العدوان «الذي يأتي ضمن مخطط مستشار الأمن القومي الأميركي السابق انطوني لايك.. هو جزء من مخطط لمحاصرة الأمة العربية وتهديد أمنها القومي». كما اتهمت الحكومة السودانية، المعارضة السودانية في الشمال (الجيش الشعبي لتحرير السودان) والذي يساعد القوات الأثيوبية بالهجوم على مدينتي الكرمك وقيسان السودانيتين الحدوديتين داعية السودانيين إلى التوجه إلى الجبهة لرد العدوان. كما أصدرت الرئاسة السودانية بياناً أعلنت فيه التعبئة العامة وحالة الطوارىء للأجهزة الرسمية والشعبية من أجل «حماية العقيدة والوطن ولردع أعداء الإسلام والإنسانية».

كما وجهت الحكومة السودانية عبر سفيرها لدى القاهرة أحمد الطيب الكردفاني رسالة رسمية إلى الأمين العام للجامعة العربية عصمت عبد المجيد «تضمنت الاعتداءات الأثيوبية بمساعدة فصيل جون غارانغ والمعارضة السودانية في الشمال على بعض المدن السودانية».

* الخرطوم تقرع طبول الحرب

أخذت الجهود الدبلوماسية والسياسية الرامية إلى تهدئة الوضع في جنوبي السودان وشرقه المكان للمدفع بحسب ما أعلن في ١٤/١/١٩٩٧ الرئيس السوداني عمر البشير الذي حصر الخيارات المتاحة أمام السودان في مشكلاته مع المتمردين والدول المجاورة «بالشهادة أو النصر» وبذلك قرعت الحكومة

السودانية طبول الحرب لمواجهة من أسمتهم «أعداء الوطن» بعد المواجهات العسكرية في المناطق الحدودية مع أثيوبيا والتي أدت بحسب زعماء الخرطوم إلى سقوط ثلاث مدن في أيدي المعارضة السودانية بمساعدة أثيوبية.

وأبلغ الرئيس السوداني عمر حسن البشير إلى متظاهرين احتشدوا أمام مقر القيادة العامة للقوات المسلحة السودانية استنكاراً «للاعتداءات على شرق السودان»، ان بلاده سترد بقوة على العدوان الأثيوبي على منطقتي قرمق وكيسان وقال «ان المعركة ستكون في هذه المرحلة فاصلة مع أعداء الوطن» وأضاف: «قررنا وقف جميع الأعمال الدبلوماسية والسياسية والكلمة الآن للمدفع»، وشدد على أن السودان سيلقن «الخونة والغزاة والمتمردين والعملاء درساً لن ينسوه أبداً». وأضاف: «انها المعركة الأخيرة فاما النصر واما الشهادة».

وأضاف «ان القنوات الدبلوماسية والسياسية قد اغلقت ولم يبق غير الحوار عبر فوهة البندقية كما اختارت ذلك أثيوبيا وعملاؤها بانتهاكهم السافر للأراضي السودانية واستفزاز المسلمين في حرمة شهر رمضان المعظم» ودعا المواطنين إلى «الانخراط في كتائب الجهاد للدفاع عن العقيدة والوطن ورد الظلم والعدوان».

واغلقت جامعة الخرطوم أبوابها ليتسنى للطلاب التطوع في صفوف القوات المسلحة والتوجه إلى الجبهة والانضمام إلى قوات الدفاع الشعبي شبه العسكرية من «أجل مواجهة العدوان الأثيوبي» وبثت إذاعة أم درمان الرسمية أن فرقة من قوات الدفاع الشعبي شبه العسكرية كانت تستعد لمغادرة الخرطوم في اتجاه المدن التي سقطت في الهجوم والواقعة في مديرية النيل الأزرق التي تبعد (٦٠٠) كلم جنوب شرق الخرطوم. واعترف رئيس المجلس الوطني السوداني الدكتور حسن الترابي بسقوط ثلاث مدن صغيرة على الحدود السودانية - الأثيوبية. واتهم القوات الأثيوبية بدعم المهاجمين متوعداً بدعم

المعارضة الأثيوبية والأريترية بالسلاح لمحاربة أنظمتها ولم يستبعد صداماً مسلحاً مع قوات الدولتين.

*** شكوى الخرطوم إلى مجلس الأمن**

تقدمت الخرطوم تاريخ ١٩٩٧/١/١٤ بشكوى إلى مجلس الأمن الدولي ضد أثيوبيا التي اتهمتها باحتلال المدن، وأعلن وزير الاعلام السوداني اللواء الطيب ابراهيم محمد خير خلال مؤتمر صحافي عقده، بأن الشكوى جاءت في رسالة وجهها وزير الخارجية علي عثمان محمد طه إلى رئيس مجلس الأمن حيث طالب السودان مجلس الأمن بعقد اجتماع طارىء لبحث الشكوى وتوجيه أمر إلى الجنود الأثيوبيين بالانسحاب من المواقع المحتلة.

*** الترابي: سنرد بالمثل ونفتح حدودنا للمعارضين الأثيوبيين والأريتريين**

أكد الترابي في حديث لـ«اذاعة فرنسا الدولية» يوم ١٩٩٧/١/١٥ أن «مشكلات قومية بدأت تنتاب أثيوبيا بين التيغري الذين يشكلون ٧ في المئة والأمهرة الذين كانوا يحكمون البلاد والآرومو والصومال والعفر وغيرهم، وهي تريد أن تقيم بين هذه القوميات والسودان منطقة عازلة حتى تمنع المعارضين من الاستعداد للعودة، لكن الحدود واسعة جداً ولن يستطيع أحد مراقبتها، ولم يكن للسودان على تلك الجبهة قوات كبيرة وانما بضع وحدات تعمل على منع تهريب البضائع السودانية، ولم نكن نتوقع من أثيوبيا أن تفعل ما فعلته. ونحن نؤكد اليوم أن السودان لن يدخل بقوته إلى داخل أثيوبيا ولكنه سيعاملها بالمثل وسيجعل تلك الحدود مفتوحة أمام المعارضة الأثيوبية والأريترية التي تبلغ مئات الآلاف بينما كنا نمنعهم سابقاً حتى من النشاط السياسي وليس العسكري فقط».

وأكد أن «الولايات المتحدة الأميركية تقف وراء أثيوبيا، ودليلنا على ذلك متعدد المصادر، نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما نشرته الصحف الأميركية في الأيام الأخيرة من أن مبلغاً من المال تم تحويله إلى أثيوبيا

وأريتريا، وهذا طبعاً لم يكن من أجل التنمية وإنما للعمل ضد السودان، كما أن التصريحات الأميركية الرسمية تفيد بأن واشنطن تجهد من أجل قطع العلاقات حول السودان، ولذلك فإذا غضبت أميركا على أحد يصبح من العسير على عربي أو افريقي أن يصلح ذات البين».

وفي رد على سؤال عما إذا كان البيان الرئاسي السوداني الذي تحدث عن «مؤامرة تشارك فيها دول مجاورة» ضد السودان يعني مصر، قال الترابي «طبعاً، لأن لكل القوى (المعارضة) مكاتب وصحفاً في مصر، والمسؤولون المصريون يستقبلون المهدي والميرغني والشيوعيين والجنوبيين، لكن الموقف المصري الرسمي بدأ يضطرب حيال التعامل مع السودان، إذ إن مصر تخشى أن يؤدي أي اضطراب في السودان إلى تهديد مصادر المياه، ولذلك فهي لم تعد تعرف هل تقف مع النظام السوداني أم ضده».

وأوضح أن زيارة نائب الرئيس السوداني إلى القاهرة تندرج في اطار رغبة السودان في الابقاء على الحوار «حتى ولو اننا نخشى أن تكون الكلمات عن الحوار هي كلمات الختام مع مصر». واعتبر ان فرار المهدي «ربما جاء بناء على معلومات لديه بأن شيئاً سيحدث في السودان، فأراد أن ينجو وان يكون هناك حتى تناط به بعض منجزات ضرب السودان».

وأكد ضلوع اسرائيل في إثارة التوترات الحالية، خصوصاً مع أريتريا، فقال: «نحن نعرف من يقود أريتريا، فهو (أي الرئيس الحالي) بقي معنا بضعة وعشرين عاماً، وكان ماركسياً من مدرسة ماو ولم تكن له أي صلة بالبلاد العربية على عكس القوى الأريترية الأخرى، لكن بعد الاستقلال وصل صلاته باسرائيل التي تريد السيطرة على البحر الأحمر ولها حالياً وجود كثيف كما لها وجود مماثل في أثيوبيا عبر الفالاشا وهي تسعى لمحاصرة العرب عبر البلدين».

وأعلن الترابي أن السودان «يدفع حالياً بقواته نحو الجبهة لاستعادة

السيطرة (على المناطق التي احتلتها المعارضة) ولفتح الطريق أمام من يريد أن يدخل أثيوبيا لمعاملتها بالمثل، والسودان قادر ليس فقط على حماية نفسه وإنما المعاملة بالمثل ولا سيما انه يضم مئات آلاف اللاجئين الأثيوبيين والأريتريين المعارضين لأنظمتهم. وللسودان قوات عسكرية كبيرة ولن يجد مشكلة في مد نفسه بالسلاح لأن (المعركة) لا تفترض سلاحاً معقداً. هذا بالرغم من اننا لم نكن نحبذ الوصول إلى هذه الأوضاع التي تبدد الطاقات الافريقية وتضرب السود بالسود في الجنوب بينما الغرب يتفرج علينا على شاشات التلفزة».

*** الخرطوم تتجاوز الخلافات مع القاهرة**

وتطلب دعمها لمواجهة المعارضة:

تحركت الخرطوم يوم ١٩٩٧/١/١٥ باتجاه مصر سعياً وراء «المساعدة في مواجهة الاعتداءات الأثيوبية على شرقي السودان» التي ازدادت خطورة أبعادها مع انفتاح جبهة الحدود مع أريتريا حيث شنت قوات المعارضة هجوماً باتجاه ولاية كسلا الشرقية، في وقت تتخوف الحكومة السودانية من انفتاح وشيك لجبهة الحدود الجنوبية مع أوغندا.

وقد وصل النائب الأول للرئيس السوداني الفريق الزبير محمد صالح إلى القاهرة في زيارة مفاجئة لاطلاع كبار المسؤولين المصريين على حقيقة التطورات وأعلن وزير الخارجية المصرية عمرو موسى أن زيارة نائب الرئيس السوداني «تهدف إلى عرض الموقف في السودان في ضوء الأحداث والعمليات العسكرية في شرق البلاد» وأضاف: «سيتم اجراء محادثات مع نائب الرئيس السوداني تتناول هذه الأحداث حتى نطلع على حقيقة ما يجري اضافة إلى أية أمور أخرى يود المسؤول السوداني طرحها».

وأكد وزير الاعلام السوداني الطيب ابراهيم محمد خير أن الخرطوم لم تتلق أي رد من الدول العربية والافريقية التي أبلغها بالتطورات الأخيرة. وقال

إن على مصر تحديداً الاستشعار بأنها معنيّة أكثر من غيرها «لأن أي تهديد للسودان ستكون له انعكاسات على مصر» ولا سيما إذا تعرضت محطة توليد الطاقة الضخمة في ديمازين لهجوم لأن ذلك سيسبب ضرراً للنيل.

وفي ١٥/١/١٩٩٧ وجه وزير الخارجية السوداني علي عثمان طه، رسالة «عاجلة» إلى الأمين العام للجامعة العربية عصمت عبد المجيد هي الثانية منذ الأحد الماضي ١٢/١/١٩٩٧ دعا فيها «الدول العربية كافة إلى مساندة السودان في مواجهة الاعتداءات الأثيوبية على شرقي البلاد، والتي أدت إلى احتلال مدينتي الكرمك وقيسان جنوبي ولاية النيل الأزرق».

*** نائب الرئيس السوداني يختتم زيارة للقاهرة بلقاء مبارك**

والخرطوم تأمل دعماً من مصر ينسجم مع موقفها الاستراتيجي

بعد استقبال الرئيس المصري صباح يوم ١٦/١/١٩٩٧ نائب الرئيس السوداني الفريق الزبير محمد صالح والاطلاع منه على وجود أدلة سودانية على اشتراك قوات أثيوبية في المعارك، أكدت مصادر سودانية، غير معارضة في القاهرة بأن الرئيس المصري حسني مبارك والقيادة السياسية المصرية منزعجان بشدة من هذه التطورات وقالت ان مبارك أكد للزائر السوداني أن الخلافات بين القاهرة والخرطوم لا يمكن أن تغير موقف مصر المبدئي الرافض العبث بمقدرات السودان ووحدة شعبه وأرضه. وأضافت المصادر بأن الوفد السوداني حصل من المسؤولين المصريين على تأكيدات بأن القاهرة لم تقدم أي مساعدات عسكرية أو فنية أو مادية للمتمردين، وانها ترفض اتجاه المعارضة السودانية إلى حل أزمتها مع الحكم عسكرياً. ومن ثم غادر الوفد السوداني القاهرة بعد ظهر يوم ١٦/١/١٩٩٧ حيث أكد وزير الدولة مصطفى عثمان اسماعيل الذي رافق صالح بأن السودان «يتوقع من مصر كعادتها أن تدعم وحدة السودان وتقف معه وترفض أي انتهاك لسيادته أو المساس بوحدة أراضيه».

وأضاف الوزير السوداني أن بلاده تتوقع الحصول على دعم من مصر «باعتبار أن هذه القضية قضية استراتيجية وان مصر بقيت حتى في ظل العلاقات المتوترة على موقفها الاستراتيجي الواضح جداً من دعم وحدة السودان» كما أكد وزير الاعلام السوداني بأن «السودانيين والمصريين شعبان من شعوب وادي النيل، تجمعهما مصالح مشتركة ولهما تصور مشترك في مواجهة التهديدات الوشيكة».

*** وزير الخارجية السودانية : «استعدنا المبادرة الميدانية على الحدود مع أثيوبيا»**

وفي يوم ٩٧/١/١٦ أكد وزير الخارجية السودانية علي عثمان طه أن «التحرك نحو مصر جاء في اطار حملة دبلوماسية لاطلاع الرأي العام في الجوار الافريقي والإسلامي والعالم، على مجريات الأمور. وهذه التطورات تكتسب أهمية خاصة لكونها تأتي من قبل أريتريا وأثيوبيا اللتين تتناقض مصالحهما واستراتيجيتهما ودورهما الاستراتيجي المرسوم في هذه المرحلة مع مصالح مصر الحيوية، خاصة في ما يتعلق بمياه النيل والمصالح الاقتصادية التي يمثل السودان حلقة مهمة فيها» ولذلك كان طبيعياً أن يتجه السودان نحو مصر لاطلاعها على هذه التطورات، وطبيعي أن تتجاوب مصر لحماية مصالحها في المقام الأول معنا إضافة إلى واجبها القومي والوطني لأن تلعب دوراً ايجابياً لإحداث التوازن المطلوب.

وأضاف «كنا منذ البدء نرى أن المسائل التي اندفعت إليها السياسة المصرية في مرحلة ما كانت مسائل ثانوية وفرعية لا تؤثر على طبيعة العلاقات الاستراتيجية بين البلدين، وكنا دوماً حريصين على احتواء هذه التناقضات الثانوية بما يخدم مصالح بلدينا. وهذا ما دفع السودان دائماً إلى اعتماد سياسة الحكمة وضبط النفس والسعي إلى تقديم كل الشواهد التي تقنع الاخوة في مصر بأن المصلحة الاستراتيجية القومية تقتضي مراجعة صادقة لطبيعة العلاقات بدلاً من اللجوء إلى التصعيد على الأصعدة الدولية».

ورداً على سؤال عما إذا كانت التطورات العسكرية مرشحة للتصعيد خصوصاً أن مجلس الأمن لم يأخذ بالاعتبار الشكوى السودانية ضد أثيوبيا وأريتريا قال طه: «نحن نحتاط لكل الاحتمالات والطوارىء وندرك أن المخطط طموح ويستهدف في النهاية تشويه صورة السودان الحالية وتبديل الخريطة السياسية والديموغرافية، ومن ثم فاننا ندرك أن هذه المعركة ليست مجرد جولة واحدة ولكنها معركة متعددة الحلقات والأصول ونأخذ لها أهميتها. وإذا كان مجلس الأمن قد تراجع تحت التأثير الأميركي فاننا نرى انه داخل المشاورات برز صوت، كصوت فرنسا، يدعو لأن يمارس مجلس الأمن صلاحياته ويتقصى أسباب النزاع. ونحن نتساءل كيف يجري الحديث عن بعض الشواهد على العدوان الأثيوبي والعالم كله مدرك أن القوات التي دخلت المدن الحدودية السودانية انطلقت من داخل الأراضي الأثيوبية ونحن نطلب من وكالات الأنباء في العالم ومن الدول التي تتحدث عن أصول الأدلة التي تبعث المصورين والمراسلين لينظروا الآن إلى من هم الموجودون داخل الأراضي السودانية».

وكان مجلس الأمن قد أجرى يوم ١٥/ ١/ ١٩٩٧ مشاورات سرية غير رسمية بشأن الاتهام السوداني ورد في رسالة طه إلى رئيس المجلس هيساشي أوادي (ياباني) لأثيوبيا بالعدوان على أراضيه. وأدرج طه في رسالته «أعمال الاستفزاز والعدوان» التي قامت بها أثيوبيا. وقال أوادي بعد هذه المشاورات إن أعضاء المجلس أدلوا ببعض التعقيبات «لكن في الوقت الراهن هناك شعور بأنه لا توجد معلومات كافية عما يحدث وقررنا مواصلة الاطلاع على التطورات في الوقت الراهن».

ومن جهة أخرى أعلن الرئيس السوداني عمر حسن البشير يوم ١٦/ ١/ ١٩٩٧ أن «معركة حاسمة ضد المعتدين الأثيوبيين» قد بدأت على الجبهة الشرقية للبلاد. وخاطب الأثيوبيين قائلاً: «اننا دائماً في خدمتكم عندما جئتم

إلينا جوعى أطعمناكم وعندما جئتم تهددوننا هدأنا من روعكم والآن عندما تأتوننا غازين سنلقنكم درساً لن تنسوه».

كما أعلن رئيس البرلمان السوداني حسن الترابي في ١٦/١/١٩٩٧ أن الهجوم عبر الحدود الأثيوبية كان «حقاً مفاجأة» للجيش السوداني. وأضاف في حديث لـ «رويتر» أنه مقتنع بأن الأثيوبيين هم الذين يقاتلون وأضاف «الناس الذين فروا من القرى قالوا انهم تيغريون، لكن البعض قال ان طائرات تنقل الآن جنوبيين (سودانيين) إلى أديس أبابا ليحلوا محل التيغريين»[١].

وأشار الترابي ان بين القضايا التي كلف الوفد السوداني بحثها مع المسؤولين المصريين السماح لزعماء المعارضة باستخدام القاهرة قاعدة لهم «وهل من الصواب التعامل مع جماعة تهاجم السودان من أثيوبيا في انتهاك للقانون الدولي» وقال الترابي ان «مصر قلقة على مصير السودان وبالأحرى على مياه النيل، وأن المصريين يعتقدون أنه إذا قامت دولة في الجنوب فستكون معادية لهم».

*** الخرطوم نفت سقوط مابان في أيدي الثوار وطلبت توسط نيجيريا في النزاع مع أثيوبيا**

وفي ١٧/١/١٩٩٧ نفت الحكومة السودانية سقوط مدينة مابان في أيدي الثوار «ثوار التحالف الديمقراطي الوطني» في الجبهة الجنوبية لمنطقة النيل الأزرق وطلبت وساطة نيجيريا في النزاع بينها وبين الحكومة الأثيوبية».

وصرح الناطق باسمها العميد الطيب ابراهيم محمد خير في مؤتمر صحافي في الخرطوم أن الوضع في منطق النيل الأزرق هادىء وليست هناك تحركات في جانب العدو. ونقلت عنه صحيفة «الانقاذ الوطني» الحكومية ان القوات السودانية قتلت ٦٣ جندياً أريتريا واستولت على كميات كبيرة من

(١) التيغريون هم سكان اقليم تيغري في شمالي أثيوبيا ويؤلفون عماد الحركة التي أطاحت بنظام منغستو هلامريام في العام ١٩٩١، وتحكم أثيوبيا الآن.

الأسلحة في ولاية كسلا في شرق البلاد والتي كانت المعارضة قد أعلنت عن احراز تقدم فيها.

واتهم الرئيس السوداني عمر حسن البشير، المعارضة الشمالية بالتورط مع المتمردين الجنوبيين في «مخطط اسرائيلي ـ أثيوبي ـ أريتري» يستهدف الوصول إلى بلدة الديمازين الاستراتيجية ومنها إلى الخرطوم لاكمال الحملة الهادفة إلى «إزالة الإسلام في السودان».. وفيما يقترب السودان من استحقاق دولي موعده ٢٢ كانون الثاني الحالي، حيث يبحث مجلس الأمن رفع مستوى العقوبات المفروضة عليه، عمدت أثيوبيا وأريتريا وأوغندا إلى تصعيد حملة الضغط الدبلوماسي متهمة الحكم السوداني بأنه «مصدر تهديد للسلام والاستقرار» في المنطقة.

وفي خطاب أمام أئمة المساجد قال الرئيس السوداني عمر حسن أحمد البشير إن «المعركة الفاصلة بين الحق والباطل بدأت الآن، في هذا الشهر المقدس (رمضان)... وتجمع الأعداء في كل من أسمرة واديس أبابا كان مخططاً له من أجل إزالة الإسلام في السودان».

وأضاف أن «الهجوم الأول على حدودنا الشرقية نفذته قوات أثيوبية من دون مشاركة أي من القوات المخزية (للمعارضة) وهدفه النهائي مساعدة المتمردين وجون غارانغ للوصول إلى ديمازين ومن هناك إلى الخرطوم... هذا مخطط اسرائيلي ـ أثيوبي ـ أريتري» وأكد البشير «اننا سنتعرض لمحاكمات وسنواجه حرباً وهي مرة بالنسبة لنا، لكنها في التحليل الأخير ستكون الحرب التي ستمكننا من ارساء مسار الحضارة في السودان وسيكون النصر النهائي للشعب المكافح والشجاع».

أما نائب الرئيس السوداني محمد صالح نور فقد أعلن بعد عودته من زيارته للقاهرة والتي قابل خلالها الرئيس المصري حسني مبارك، ان مصر تؤيد وحدة السودان وتساعد الخرطوم من أجل ذلك، وأضاف انه أبلغ مبارك

بالتطورات بعد «الغزو الأثيوبي والمؤامرات الأريترية» وانه لمس وضوحاً لدى القيادة المصرية في تقييم ما يتعرض له السودان وان وجهات النظر متطابقة.

وفي ١٨/١/١٩٩٧ نفى متحدث باسم الجيش السوداني عن تدخل سلاح الجو السوداني في المعارك قائلاً: ان سلاح الجو لم يتدخل بعد وان الطائرات التي أقلعت قامت فقط برحلات استطلاعية، واتهمت الخرطوم القوات الأثيوبية مباشرة بأسر محافظ مدينة الكرمك، كما أكد وزير الحكومة الفيدرالية السودانية علي الحاج محمد أن «بين أسرى الحرب، محافظ ولاية الكرمك يعقوب حسين والأمين العام الإقليمي للمؤتمر الوطني (منظمة حكومية) اسماعيل محمد. وأوضح الوزير أن «القوات الأثيوبية المحتلة، اقتادت الأسرى إلى جهة مجهولة». وقال انها أسرت ما بين ٧ و١٧ شخصاً أثناء هجومها على الكرمك الأحد الماضي ١٢/١/١٩٩٧، كما أكد ومن ناحية أخرى «ان الطائرات الحربية الأثيوبية تنقل حالياً القوات المتمردة التابعة لجون غارانغ من أوغندا وأريتريا إلى العاصمة الأثيوبية أديس أبابا»، كما «يتم بعد ذلك نقل هؤلاء المقاتلين (من جيش تحرير السودان) جواً إلى المواقع السودانية التي احتلها الجنود الأثيوبيون كي يحلوا محلهم ويتمكن الأثيوبيون من الانسحاب». ونفى الوزير محمد سقوط مدينة مابان كما أعلنت المعارضة وقال «ليس هناك من مدينة تحمل هذا الاسم، فهو اسم لقبيلة أو منطقة في النيل الأعلى».

*** تحرك سوداني باتجاه السعودية وسوريا بعد سقوط الرهان على مصر وتصريحات الرئيس المصري عن عدم حصول تدخل أثيوبي وأريتري.**

وسط تأكيدات «للتحالف الوطني السوداني» المعارض أن هجومه على القوات الحكومية في جنوب السودان وشرقه مستمر، تستعد الخرطوم لشن هجوم مضاد في منطق الديمازين الاستراتيجية لاستعادة المواقع التي استولت عليها قوات المعارضة في الأيام الأخيرة في أخطر تحد لنظام الرئيس السوداني عمر حسن أحمد البشير منذ توليه السلطة عام ١٩٨٩. وقد بدأت

السودان تحركاً ديبلوماسياً مكثفاً لحشد التأييد العربي لموقف حكومة الخرطوم في مواجهة ما تؤكد انه «مؤامرة تحاك ضد السودان من قبل أريتريا وأثيوبيا» وهو الموقف الذي صب عليه الرئيس المصري حسني مبارك «ماء بارداً» باعلانه «براءة» أسمرة واديس أبابا من التطورات السودانية واصفاً إياها في اطار «شأن داخلي» وبالتالي لا يهدد المصالح الاستراتيجية المصرية، فاسقط بذلك رهاناً حيوياً للخرطوم على دعم من القاهرة. وسارعت عندئذ المعارضة السودانية إلى تجيير موقف مبارك لمصلحتها مؤكدة أن قواتها تحقق تقدماً على الجبهة الشرقية باتجاه بلدة الديمازين ذات الأهمية الاستراتيجية. ورفض وزير الاعلام السوداني الطيب ابراهيم محمد خير تصريحات للرئيس المصري حسني مبارك أدلى بها يوم ١٨/١/١٩٩٧ وجاء فيها أن لا دخل لاريتريا وأثيوبيا في المعارك الدائرة حالياً في شرق السودان. وأكد خير أن السودان «يملك أدلة دامغة على تورط أثيوبيا على مستوى التخطيط للعدوان وتنفيذه».

مبعوث إلى السعودية

وفي ١٩/١/١٩٩٧ وصل محمد صالح المبعوث السوداني إلى الرياض للبحث مع المسؤولين السعوديين في المعارك الدائرة في جنوب السودان وشرقه. وأفادت وكالة الأنباء السعودية «واس» أن الملك فهد بن عبد العزيز استقبل في مكتبه في قصر اليمامة في الرياض المبعوث السوداني والوفد المرافق له الذي نقل اليه رسالة من البشير.

وكان الترابي قد صرح أن محمد صالح سيزور الرياض من أجل «عرض المؤامرة التي تحاك ضد السودان» وان وفوداً سودانية ستزور الدول العربية الأخرى للغاية ذاتها.

حسن الترابي

أوضح رئيس البرلمان السوداني حسن الترابي في حديث لقناة «الجزيرة»

القطرية مساء السبت ١٨/ ١/ ١٩٩٧، أن نائب الرئيس السوداني استهل جولته العربية بزيارة مصر «لكونها تؤوي المعارضة السودانية بمركزها السياسي والاعلامي وللتوضيح في الوقت ذاته ان الخرطوم ستضطر، في حال تطور الأحداث، إلى سحب أعداد كبيرة من قواتها من الجنوب إلى الجبهة الشرقية، الأمر الذي سيعرض مصادر المياه هناك للخطر وهذه قضية حساسة بالنسبة لمصر» وأمل الترابي أن تقدر «مصر المصالح الاستراتيجية بين البلدين وتتجاوز التوترات السياسية بينهما».

الجولة السودانية:

*** نائب الرئيس السوداني في دمشق بعدما لقي «تفهماً» من الملك فهد في السعودية**

وفي ٢٠/ ١/ ١٩٩٧ انتقل نائب الرئيس السوداني الزبير محمد صالح من الرياض إلى دمشق، بعد محادثات مع الملك السعودي فهد بن عبد العزيز أكد مسؤول سوداني انها كانت «ايجابية وجيدة» وأظهرت «تجاوباً وتفهماً من القيادة السعودية مع موقف الحكومة السودانية إزاء التطورات العسكرية في شرقي السودان وجنوبه» يرافقه وزير الخارجية علي عثمان طه ومدير الاستخبارات الخارجية مهدي القطبي حيث كان في الاستقبال نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام ووزير الخارجية فاروق الشرع. وإلى ذلك وصل وزير العدل السوداني عبد الباسط سيدرات فجر ٢٠/ ١/ ١٩٩٧ إلى عمان حيث قال مصدر رسمي إن الملك حسين شدد خلال استقباله سيدرات على «عدم المساس بأمن السودان أو سيادته أو سلامة أراضيه».

كما اتهم سيدرات «قوى أجنبية ذات اطماع بتنفيذ عملية التمرد وتسليح المتمردين واستخدام أراضي أريتريا وأثيوبيا منطلقاً لهجومها بقصد تفتيت السودان» مشيراً إلى «مخطط أريتري لاقامة دولة تضم أجزاء من السودان

وجيبوتي وأثيوبيا تكون شوكة في خاصرة الأمة العربية في منطقة البحر الأحمر» وقال الوزير السوداني ان بلاده «ستؤكد للعالم قريباً» تورط أريتريا وأثيوبيا «حين سنعرض الأسرى على شاشات التلفزيون».

كما نسبت صحيفة «أخبار اليوم» السودانية إلى الرئيس السوداني المخلوع جعفر نميري قوله: إن ما يحدث في شرقي السودان خطير وستكون له انعكاسات على دول المنطقة بأسرها لأنه قد يقود إلى تقسيم السودان وتحويله إلى دويلات متناحرة متهماً الأميركيين بمساندة التمرد.

وفي ٢١/١/١٩٩٧ توعد وزير الاعلام السوداني الطيب ابراهيم محمد خير «بمعاقبة أثيوبيا على خرق الاتفاقات الدولية» و«قتل مدنيين في الكرمك» وكانت صحيفة «السودان الحديث» نشرت مطلع الأسبوع الجاري أن جنوداً أثيوبيين قتلوا «عدداً كبيراً» من التلامذة من أصل (١٦٠) تلميذاً أسروا في ١٢ كانون الثاني لدى احتلال الكرمك. ووصفت أثيوبيا هذه الاتهامات بأنها «اختلاق محض».

* البشير يتهم «دولاً أخرى» بدعم أثيوبيا وأريتريا

ويوم ٢٢/١/١٩٩٧ أعلن الرئيس السوداني في اجتماع حاشد في قاعة الصداقة في الخرطوم أن «الأثيوبيين بدأوا هذه الحرب والحكومة الأريترية تقول للجميع انها ستفتح أراضيها لمن يريد اسقاط الحكومة».

وقال «نحن في طريق الحق» مؤكداً ان بلاده ستقف في وجه الاعداء في مجلس الأمن الدولي المتوقع ان يفرض الشهر المقبل حظراً على الرحلات الخارجية لشركة الخطوط الجوية السودانية، وأشار إلى أن الدول التي تسيطر على الأمم المتحدة ومجلس الأمن تستخدمهما من أجل اسقاط الحكومة السودانية وقال ان ما يحدث هو جزء من مؤامرة أجنبية في المنطقة لتقويض العالم العربي.

على الصعيد السياسي:

واصلت الحكومة السودانية تحركها الديبلوماسي فأوفدت وزير شؤون مجلس الوزراء السوداني صلاح الدين محمد أحمد كرار إلى أبو ظبي وقابل رئيس دولة الامارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الذي أبلغ اليه استعداد بلاده للتوسط في الصراع الدائر في السودان.

كما وصل النائب الثاني للرئيس السوداني اللواء جورج كونغور أروب إلى نجامينا حاملاً رسالة من البشير إلى الرئيس التشادي إدريس ديبي.

وفي ٢٣/١/١٩٩٧ كررت الحكومة السودانية اتهام الولايات المتحدة الأميركية بالوقوف وراء ما يجري في شرق السودان. وقال وزير الاعلام السوداني، اللواء الطيب ابراهيم محمد خير إن واشنطن «جندت أثيوبيا وأريتريا ودولاً أخرى مجاورة للسودان من أجل قلب النظام الإسلامي فيه» كما قال الرئيس السوداني عمر حسن البشير إن الولايات المتحدة «أعلنت بوضوح انها ستدعم الدول المجاورة للسودان في محاولة لقلب حكومة الخرطوم» وأضاف أمام اتحاد الطلاب أن «السودان يواجه ضغوطاً اقتصادية واعلامية كما توجه إليه اتهامات بالارهاب من أجل ارغامه على العودة عن توجهاته الإسلامية». ولكن «لن نستسلم أمام المؤامرة التي تستخدم فيها أثيوبيا وأريتريا من أجل اعادة تقسيم المنطقة». وإلى ذلك وصف وزير الاعلام السوداني النداء الذي وجهه زعيم المعارضة الشمالية رئيس الوزراء السابق الصادق المهدي إلى الشعب والجيش لقلب النظام بأنه «سخيف» قائلاً: «ان الشعب السوداني لا يتلقى تعليمات من أحد».

*** الرئيس السوداني : مصر طرف في الخلاف وليس همّنا الآن إغضابها أو استرضاءها**

موقف مصر يدعو «للأسف» موقف السعودية «ايجابي بقدر التوقع». أما سوريا فهي «كالعهد بها سباقة إلى كل موقف قومي كبير».

هكذا يحدد الرئيس السوداني عمر حسن البشير في رده على أسئلة مكتوبة[1] مواقف زوايا المثلث العربي الذي بات أساس الإسناد لأي موقف من قضايا كبرى تواجه الوطن العربي.

يأسف البشير لأن الرؤية المصرية لم تتجاوز الآني إلى المدى الاستراتيجي. لذا فان السؤال عن قدرتها على رعاية مصالحة سودانية ما زال سابقاً لأوانه. لكن ماذا عن المصالحة نفسها؟ يجيب: لا نرفض المصالحة مع أحد لكن ليس بأي ثمن وخاصة وحدة البلاد وخياراتها الأساسية.

المعارضة الشمالية مجرد واجهة تجميل «للحركة العنصرية المعادية للعروبة والإسلام والمتحالفة مع اسرائيل» غارانغ «لا يساوي شيئاً». «من الأهداف الأميركية ايقاد الحرب الأهلية لتقسيم السودان. وما يجري الآن هو تمهيد للهيمنة الاسرائيلية على الاقليم بأسره وتهميش وتفكيك الكيانات الكبرى في المنطقة العربية».

هذه مفاصل كلام البشير «ونحن بذلك نضع الجميع أمام المسؤولية التاريخية للحفاظ على الأمن القومي العربي» وفي الختام تأكيد أن «قواتنا تتهيأ الآن لتحرير الأرض.. كل شبر من الأرض».

ما هي الأسئلة المكتوبة؟

---

(١) صحيفة «السفير» ١٩٩٧/١/٢٤ ـ فؤاد حطيط.

الهدف الأميركي اسقاط السلطة المركزية ليبدأ التقسيم:

■ **ما تعليقكم على اعلان الرئيس المصري حسني مبارك أن ما يحدث الآن لا علاقة لأثيوبيا وأريتريا به؟**

□ فخامة الرئيس المصري شاهد لم ير شيئاً، ويبدو أيضاً انه لم يقرأ «التايمز» و«واشنطن بوست» و«هآرتس» الاسرائيلية.

■ **يقول الرئيس مبارك انكم طلبتم المساعدة من مصر، لكن المصريين طلبوا منكم تنفيذ بعض المطالب «وبعدها نرى الموقف». ما هي المطالب المصرية؟**

□ للأسف، القيادة المصرية لم تتجاوز حتى الآن الرؤية الآنية إلى الموقف الاستراتيجي.

■ **تراهنون على ما يبدو على موقف مؤيد من مصر انطلاقاً من أن التطورات الحالية قد تهدد مصالح استراتيجية لمصر. هل يسقط كلام مبارك رهانكم هذا؟ وإلى أي مدى يمكنكم العمل لاسترضاء القاهرة؟**

□ الشعب السوداني يراهن أساساً على مقدرته الذاتية على دفع العدوان، وهو مدرك انه انما يفعل ذلك اصالة عن نفسه ووكالة عن الأمة العربية جمعاء. وليس في «اجندتنا» في الوقت الراهن اغضاب القاهرة أو استرضاؤها.

■ **كيف تقيمون الموقف المصري الحالي وانعكاساته؟**

□ نتمنى أن تكون القيادة المصرية قادرة على تقويم وتطوير مواقفها بما يتماشى مع أهمية التطورات التي تدور في منطقة البحر الأحمر كلها وليس السودان وحسب وارتباط ذلك بالتمهيد للهيمنة الاسرائيلية على الاقليم بأسره وتهميش وتفكيك الكيانات الكبرى في المنطقة العربية.

■ **تقومون بتحرك دبلوماسي على نطاق واسع، فهل تطلبون من الحكومات العربية التأييد الدبلوماسي فقط أم تريدون دعما مادياً وعسكرياً؟**

□ التحرك الدبلوماسي قصد إلى اطلاع الأشقاء العرب على صورة الموقف على الأرض والتطورات المتوقعة للمخططات الصهيونية في هذه المنطقة. ونحن بذلك نضع الجميع أمام المسؤولية التاريخية للحفاظ على الأمن القومي العربي، وفي ظننا أن قدراً كبيراً من التفهم قد صادف تلك الجهود المبذولة.

■ **تقولون إن التطورات الحالية تحمل خطراً على وحدة السودان، ألا ترون أن خطراً كهذا يتطلب السعي وبأي ثمن تحقيق مصالحة جدية مع المعارضة الشمالية لضمان ابعادها عن تحكم المتمردين الجنوبيين بها؟ وهل تصلح القاهرة في رأيكم أن تكون راعية مصالحة كهذه؟**

□ المعارضة الشمالية ليست أكثر من واجهة لتجميل شكل الحركة العنصرية المعادية للعروبة والإسلام، والمتحالفة مع اسرائيل.

الحكومة لم تغلق في يوم من الأيام باب الحوار والمصالحات، لكن بعض السياسيين الانتهازيين حسبوا ان الارتماء في أحضان الحلف الصهيوني الاستكباري هو الورقة الرابحة.

نحن لا نرفض المصالحة مع أحد، لكننا لن نقبل المصالحة بأي ثمن إذا كان هذا الثمن يتعلق بوحدة البلاد أو خياراتها الأساسية.

والقاهرة وضعت نفسها طرفاً في الخلاف، بايوائها مجموعات المعارضة الارهابية، فاذا نفضت القاهرة ثوبها من هذه المجموعات عندها يمكن الاجابة عن سؤال كهذا.

■ **خلال هذه التطورات هل جرى بينكم وبين واشنطن أي اتصال، مباشر أو غير مباشر؟**

□ لم يجر أي اتصال مباشر.

■ **دأبتم على القول ان التطورات الأخيرة تأتي في اطار الحملة الأميركية ضد السودان، ما هو الهدف الأميركي اسقاط نظامكم أم تقسيم السودان؟**

□ يرمي التدبير الأميركي إلى تحقيق أهداف متفاوتة يخدم بعضها البعض الآخر، منها زعزعة النظام أو اسقاطه، وبذلك تسقط السلطة المركزية وتدخل البلاد مرحلة الحرب الأهلية. فواشنطن تعلم ان مئات الآلاف من المجاهدين لن يجعلوا رحلة احد إلى الخرطوم «نزهة». وايقاد نار الحرب الأهلية يهدف إلى تقسيم السودان وفق المخططات المعلنة والمنشورة في كل صحافة العالم. ومن شاء أن يراجع الصحافة الأميركية أو البريطانية فليفعل.

■ **من هي الدول الغربية والعربية التي ترون انها ستدعم السودان الآن؟**

□ إننا لا نسمي دولة بعينها، لكن العالم لا يخلو من دول ترفض استفراد أميركا بالوصاية على العالم.

أما الدول العربية فنحن لا نستثني أياً منها، لأننا نعلم أن ما يجري في السودان ليس شأناً داخلياً، هذا أمر بات واضحاً، فليسجل من شاء ما شاء من مواقف.

■ **ما تقديركم للموقفين السعودي والسوري؟**

□ الموقف السعودي كان ايجابياً بقدر التوقع وبحكم الوزن السعودي في المنطقة.

أما سوريا فهي، كالعهد بها، سباقة إلى كل موقف قومي كبير.

■ **تقول جماعة جون غارانغ إن الوضع الحالي هو نقطة تحول في الحرب المستمرة منذ زمن طويل. هل تعتقدون أن هذه هي الحملة الكبيرة ضد الحكم؟**

□ غارانغ لا يساوي شيئاً، ولا يستطيع أن يهدد أحداً، وقد هزم حيث ظن أنه لا يهزم، نحن الآن لا نواجه غارانغ بل نواجه تحالفاً ترقبه الصهيونية وتشرف عليه اشرافاً مباشراً.

نحن نرى اعداءنا الحقيقيين فنعد لهم ما استطعنا من قوة ومن حشد واستعداد للجهاد والاستشهاد.

■ **الحدود مع أثيوبيا وأريتريا باتت مفتوحة عسكرياً، هل تنتظرون تحريكاً وشيكاً من أوغندا لحدودها مع السودان؟**

□ نحن لا نستبعد فتح الجبهة مع أوغندا، لا سيما بعد اجتماع رؤساء هذه الدول الثلاث (أثيوبيا وأريتريا وأوغندا) في لندن يوم الخميس (١٧ كانون الثاني) الماضي للتنسيق ضد السودان.

وهناك حشود على الجانب الأوغندي من الحدود، لكننا لن نتحرك إزاء أوغندا ما لم تبدأ بالعدوان.

■ **ما هي صورة الوضع الميداني الآن؟**

□ الوضع الآن هو على الصورة الآتية: تم احتواء الهجمة الأولى من قبل القوات الأثيوبية والأريترية، وأوقفت قواتنا تقدم القوات المعتدية. والآن تتهيأ قواتنا بعد الاحتشاد للاندفاع إلى تحرير الأرض.. كل شبر من الأرض.

* اعلان سوداني لصد قوة أريترية وحشد وحدات في النيل الأزرق

صرح وزير الاعلام السوداني الطيب ابراهيم خير أن القوات السودانية صدت محاولة للقوات الأريترية لمهاجمة المنطقة الحدودية بين جماميت وتوجان في شمال شرق ولاية كسلا، ونقلت عنه صحيفة «السودان الحديث» أن الخسائر في صفوف القوات الأريترية كانت قتيلاً واحداً إضافة إلى عدد كبير من الجرحى. وقالت إن الكثير من «وحدات الجيش السوداني والميليشيا شبه العسكرية والشبان المتطوعين يحتشدون في ولاية النيل الأزرق لشن هجوم مضاد يستهدف قوات المعارضة التي احتلت جزءاً من هذه المنطقة» وأضافت أن «مسؤولين رفيعي المستوى وبعض حكام الولايات ووزير التعليم العالي ابراهيم أحمد عمر على رأس وحدات المجاهدين هذه».

وأكد «أن الشعب السوداني قادر على تحرير أرضنا». وشدد وزير المال في ولاية النيل الأزرق حسن سعد على «المعنويات المرتفعة» للمقاتلين وقال انهم «يعتزمون على دخول مدينتي الكرمك وقيسان» عند الحدود مع أثيوبيا. وكانت هاتان المدينتان قد سقطتا في أيدي قوات المعارضة. وأتاح الهجوم لقوات المعارضة أيضاً السيطرة على نحو ألفي كيلومتر مربع أي قرابة ١٥ في المئة من ولاية النيل الأزرق الواقعة على مسافة ٥٠٠ كلم جنوبي شرقي الخرطوم.

وبث التلفزيون السوداني الرسمي أن «كل الطرق المؤدية إلى الكرمك وقيسان والمناطق المحيطة بهاتين المدينتين هي تحت سيطرة القوات (الحكومية) في صورة تامة».

ونقلت صحيفة «الوان» السودانية غير الحكومية يوم ١٩٩٧/١/٢٤ عن المنشق عن المعارضة العوض محجوب قوله إن قوات المعارضة المتمركزة في أريتريا اصغر من أن تشكل خطراً على الجيش السوداني. وقال إن تعداد هذه القوات يبلغ (٢٧٤٤) رجلاً، وأوضح أن هذه القوة مقسمة إلى ألفي رجل من «الجيش الشعبي لتحرير السودان و٩٦ رجلاً من الحزب الديموقراطي الاتحادي و٤٠ رجلاً من جزب الأمة و٦٠٠ رجل من أفراد قوة العقيد عبد العزيز خالد وثمانية رجال من قوة الفريق فتيح أحمد علي (كان الفريق علي قائداً للجيش عندما استولى الرئيس الحالي عمر حسن البشير على السلطة في انقلاب عسكري عام ١٩٨٩ والعقيد خالد أحد المنشقين الآخرين من الجيش).

*** الخرطوم: غارانغ عاجز عسكرياً وقواتنا حققت تقدماً في الشرق**

وفي ١٩٩٧/١/٢٨ أكدت الحكومة السودانية أن قوات المعارضة عاجزة عسكرياً عن تحقيق انتصار على القوات السودانية التي تتقدم في شرق البلاد حيث أوضح الوزير محمد الأمين خليفة في حديث إلى صحيفة «البيان»

الاماراتية أن القوات المتمردة بقيادة قائد «الجيش الشعبي لتحرير السودان» العقيد جون غارانغ «عاجزة من الناحية العسكرية عن تحقيق أي انتصار على قواتنا المسلحة التي أعادت ترتيب صفوفها بعدما غدر بها العدوان الأثيوبي» مؤكداً أن القوات الحكومية «نجحت في هجماتها المضادة مما اضطر غارانغ إلى ارجاع خطوطه إلى الوراء» ورأى أن هذا التراجع «يثبت أنه لا يملك أرضية ينطلق عبرها إلى عمليات عسكرية في الجنوب إلا بدعم خارجي» وان غارانغ «بحكم وضعه الحالي في العمق الأثيوبي والأريتري بات معزولاً ويضطر إلى الحرب من الخارج».

وأعلن حاكم ولاية النيل الأزرق بوبكر جبر كابلو في ١٩٩٧/١/٢٨ أن القوات الحكومية تجبر القوات التيغرية (الأثيوبية) وقوات المعارضة على التراجع في هذه الولاية التي شهدت أعنف المعارك.

وكان وزير شؤون مجلس الوزراء السوداني العميد صلاح الدين كرار قد أعلن يوم ١٩٩٧/١/٢٧ في مؤتمر عقده في المنامة أن «العدوان ما كان ليحدث لولا مساندة اسرائيل الكبيرة والفعالة لهذا العدوان المخطط له مسبقاً لأنه أكبر من أن ينفذ من قبل أريتريا وأثيوبيا». وأعتبر ان المعارك في شرقي السودان تهدف «إلى احتلال مدن جنوبي السودان لفصل الجنوب عن الشمال واعلان قيام دولة انفصالية تعترف بها الدول المساندة للعدوان وهي أريتريا وأثيوبيا وأوغندا واسرائيل».

*** الخرطوم: الموقف الأميركي يفتقر للموضوعية ولا يمهد لحوار**

في بيان نشر يوم ١٩٩٧/١/٢٨ انتقدت وزارة الخارجية السودانية الموقف الأميركي الذي ينفي تورط أثيوبيا وأريتريا في المعارك. وقالت ان بيان السفارة الأميركية «يفتقر إلى الموضوعية لأنه ينفي أي تدخل أجنبي في الاعتداء الأثيوبي والأريتري على حدودنا الشرقية» وأضافت ساخرة «كما لو أن المعتدين هبطوا على الكرمك وقيسان من الفضاء».

واعتبرت أن بيانات كهذه «لا تسهم في خلق أجواء مؤاتية لاقامة حوار ولن تردع بلادنا عن الاستمرار في انتهاج سياسة مستقلة مهما كانت التضحيات المطلوبة».

من جهة ثانية، وفي حديث نشرته صحيفة «أخبار اليوم» السودانية ٢٩/ ١/ ٩٧ أكد رئيس فرع التدريب في الجيش السوداني اللواء محمد كامل عبد الله، ان القوات السودانية استولت على كميات كبيرة من الأسلحة الاسرائيلية الصنع خلفتها وراءها القوات الأثيوبية المتراجعة في جبهات القتال في ولاية النيل الأزرق.

وفي ٣٠/ ١/ ١٩٩٧ أعرب وزير الخارجية السودانية علي عثمان محمد طه في حديث لصحيفة «الرأي العام» الكويتية، عن قلق بلاده من الحشود الأوغندية على الحدود وقال انه على الرغم من تأكيد أوغندا بأن هذه القوات تهدف إلى مواجهة المعارضة الأوغندية في شمالي البلاد «إلا اننا قلقون».

كما أعلن وزير الاعلام العميد الطيب إبراهيم محمد خير يوم ٢٩/ ١/ ٩٧ أن «الحوار» مع الزعيمين المعارضين الصادق المهدي ومحمد عثمان الميرغني «لن يكون ممكناً إلا إذا وافقا على قيام دولة إسلامية في السودان».

ونفى المتحدث باسم الجيش السوداني الفريق محمد السنوسي أحمد يوم ٣٠/ ١/ ٩٧ ما أعلنه المتمردون يوم ٢٩/ ١/ ١٩٩٧ عن تقدم قواتهم إلى مسافة ٣٠ كيلومتراً من الروصيرص.

ومن جهة أخرى أكد الأمين العام للمؤتمر الوطني السوداني، الحكومي، غازي صلاح الدين العتباني في حديث لصحيفة «أخبار اليوم» السودانية يوم ٢٩/ ١/ ١٩٩٧ أن الخرطوم ترفض أي وساطة أجنبية. وأضاف: «ان أي وساطة أجنبية ليست موضع بحث في الوقت الراهن.. والحل الوحيد للمعارك الدائرة هو عدم تدخل الدول الأجنبية لا سيما أثيوبيا وأريتريا المدعومتين من الولايات المتحدة في شؤون السودان الداخلية».

كما اتهم اللواء محمد كامل عبد الله المكلف تدريب القوات السودانية، اسرائيل بتزويد أثيوبيا أسلحة تستخدمها أديس أبابا في المعارك الدائرة على حدوده الشرقية. وقال ان الجيش السوداني استولى على «كميات كبيرة من الأسلحة المصنوعة في اسرائيل والتي يملكها الجيش الأثيوبي».

وفي ٢/ ٢/ ١٩٩٧ أكد النائب العام السوداني عبد الرحمن ابراهيم في حديث لصحيفة سودانية، أن الحكومة ستحيل زعماء المعارضة إلى المحكمة. وقال: «يجري اعداد الدعاوى ضد زعماء التمرد وأعضاء الطوائف الدينية والأحزاب السياسية التي تم حلها» أي غارانغ والميرغني والمهدي بالإضافة إلى الفريق عبد العزيز خالد، أحد أبرز القادة العسكريين المنشقين وأضاف: «اننا جادون للغاية في متابعة هذه القضية وسنواصل اقامة الدعاوى ضد المتهمين لمحاكمتهم طبقاً للقانون وسيمثلون امام المحكمة أو يحاكمون غيابياً بتهمة التحريض على الحرب والتمرد والتعامل مع العدو».

وفي ٤/ ٢/ ١٩٩٧ نقلت وكالة الأنباء السودانية عن متحدث حكومي في الخرطوم قوله إن أثيوبيا تحتجز ١٥ ألف من اللاجئين السودانيين الذين اخرجتهم المعارك الأخيرة من منازلهم في شرقي وجنوبي السودان وتمنع وصول مساعدات الاغاثة إليهم.

*** وزير الاعلام السوداني: لا رد رسميًا بعد بشأن الوساطة الاماراتية**

وفي ٥/ ٢/ ١٩٩٧ نفى وزير الاعلام السوداني الطيب محمد خير أن تكون حكومة الخرطوم قد أعطت رداً رسمياً على وساطة الامارات العربية حيث أعلن أن الحوار هو «حجر الزاوية في سياستنا» لكن «الأولوية حالياً لصد الغزو الأثيوبي واستعادة الأراضي المحتلة». وقال خير: «اننا مشغولون بما يجري في ولاية النيل الأزرق، بعد تحرير كسلا من الوجود المعادي» وكرر الاتهام لأثيوبيا وأريتريا بالتورط في المعارك في شرقي البلاد، إلى جانب قوات المعارضة الشمالية والمتمردين الجنوبيين المنضوين حالياً في اطار «التجمع الوطني الديمقراطي».

وأشار إلى حشود للمتمردين على الجانب الأوغندي من الحدود المشتركة استعداداً للمرحلة الثانية من الهجوم وعلق خير في مؤتمره الصحافي اليومي في ٥/ ٢/ ١٩٩٧ على المعلومات عن احتمال بدء حوار للمصالحة في اطار مبادرة رئيس دولة الامارات، فوصفها بأنها «مجرد تقارير صحافية». وعن مواقف سودانية رسمية سبق أن أكدت الترحيب بالوساطة الإماراتية أجاب «ليس هناك سوى متحدث واحد باسم الحكومة وحتى الآن لم تعط الحكومة أي رد رسمي بهذا الشأن».

*** استقبال وفد للمعارضة المصرية**

أكد الأمين العام للمؤتمر الوطني السوداني صلاح الدين العتباني لدى استقباله وفداً للمعارضة المصرية أن «حكومة السودان وشعبه على استعداد لتجاوز الخلافات ومناقشة مشاريع مشتركة لاستغلال ثروات النيل والبحر الأحمر وضمان أمن الأمة العربية والإسلامية في مواجهة التهديدات الاسرائيلية». وأضاف: «أن أمن السودان مرتبط بأمن مصر والحرب الحالية تستهدف مصر أولاً لأن السودان يشكل العمق الاستراتيجي لمصر» وأكد عضو الوفد المصري الأمين العام لحزب الأحرار رجب حميدة أن الوفد سيسعى إلى التوسط بين الحكومة والمعارضة السودانيتين.

*** الخرطوم لا ترفض وساطة الامارات**

وفي ٧/ ٢/ ١٩٩٧ صرح وزير الدولة السوداني للشؤون الخارجية مصطفى عثمان اسماعيل أن بلاده «لا ترفض محاولات الوساطة وخصوصاً وساطة دولة الامارات العربية المتحدة بين المعارضة والحكومة السودانية».

وفي ٨/ ٢/ ١٩٩٧ تفقد الرئيس السوداني عمر البشير المواقع العسكرية على الجبهة الجنوبية مشيداً «بالموقف المتين» لجيشه «في مواجهة مؤامرات قوى الشر على الأمة».

* الخرطوم تنفي وجود خبراء ايرانيين

وفي ١٨/ ٢/١٩٩٧ نفى وزير الاعلام السوداني الطيب ابراهيم محمد خير انباء نشرتها صحيفة «الانقاذ الوطني» السودانية عن جسر جوي بين ايران والسودان لنقل العتاد الحربي ووجود ٢٥ خبيراً ايرانياً في قاعدة عسكرية قرب الخرطوم وقال: «ان هذه الادعاءات نسج من الأكاذيب التي تهدف إلى تعريض علاقات السودان مع ايران للخطر وكذلك علاقاته مع دول أخرى صديقة تكون تحالفاً مزعوماً» وكان «التجمع الوطني الديمقراطي» قال إن الخبراء الايرانيين وصلوا أخيراً إلى قاعدة وادي سيدنا العسكرية في أم درمان واتهم طهران بنقل مدرعات وأسلحة كيميائية جواً إلى القوات السودانية.

* البشير يرفض أي مصالحة مع المعارضة

في افتتاح المؤتمر الثالث عشر لاتحاد العمال السودانيين في ١٩/ ٢/ ١٩٩٧ رفض الرئيس السوداني عمر حسن البشير أي مصالحة مع المعارضة السودانية مؤكداً أنه «لن يكون مكان بيننا للخونة المقيمين راهناً في فنادق أسمرة والقاهرة ولندن والذين دعموا الاجتياح» ونسبت الوكالة السودانية للأنباء «سونا» إلى حاكم ولاية النيل الأزرق العقيد بكر جابر كابالو أن جاسوساً أريتريًا اعتقل في الولاية وعلم منه أن قوات أريترية تقاتل ضد الجيش السوداني في المنطقة على مسافة ٣٥٠ كيلومتراً جنوب الحدود وان الروح المعنوية عند القوات المهاجمة سيئة.

* الخرطوم تحاكم زعماء المعارضة

أعلن الخرطوم عن عزمه على تقديم تسعة من زعماء المعارضة بينهم رئيس الوزراء السابق زعيم حزب الأمة الصادق المهدي إلى المحاكمة غيابياً بتهمة شن حرب على الدولة بمساعدة دول معادية هي أثيوبيا وأريتريا وأوغندا.

ونقلت الوكالة السودانية للأنباء «سونا» عن المدعي العام السوداني عبد

الرحمن ابراهيم الخليفة أن زعماء المعارضة سيواجهون أيضاً اتهامات بالتورط في أعمال اجرامية وارهابية. وقال ان ٤٥٤ دعوى جنائية أقيمت على الزعماء التسعة وبينهم زعيم «الجيش الشعبي لتحرير السودان» العقيد جون غارانغ وزعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي محمد عثمان الميرغني وثلاثة وزراء سابقين وثلاثة من كبار ضباط الجيش السابقين. ويترأس الخليفة لجنة الفتها الحكومة للتحقيق في جرائم مزعومة ارتكبت في الهجمات.

واتهم تقرير رسمي وزعته «سونا» «أثيوبيا بارتكاب أعمال سلب واغتصاب وقتل في مدينتين يقول السودان إن الأثيوبيين استولوا عليهما الشهر الماضي».

*** الترابي: لا حوار قبل تحرير الأراضي المحتلة**

نقلت صحيفة «الانقاذ الوطني» عن رئيس البرلمان السوداني حسن الترابي قوله للمصلين في صلاة الجمعة إنه ينبغي تأجيل محادثات السلام حتى تتم استعادة جميع الأراضي التي يحتلها المتمردون، مضيفاً أن السودان يسعى لتحقيق سلام مستبعداً قيام حوار قبل تحرير الأراضي التي تحتلها «قوات أجنبية». وأضافت الصحيفة أن رئيس البرلمان السوداني استبعد أي مفاوضات قبل تحرير جميع الأراضي التي يسيطر عليها المتمردون في شرقي وجنوبي السودان.

*** الخرطوم تنفي تلقيها أسلحة عبر اليمن**

بعد تصريح قائد الجناح العسكري لـ«التحالف الديمقراطي الوطني» الفريق فتحي أحمد علي أن سفينة اسمها «الأبيض» وقبطانها يدعى ناجي عاصم مكي محملة أسلحة عراقية مخزنة في اليمن وصلت الأسبوع الماضي إلى بور سودان لحساب الحكومة، نفى الناطق باسم الحكومة وزير الثقافة والاعلام العميد الطيب محمد خير يوم ١٩٩٧/٣/٢ قائلاً انها معلومات لا أساس لها من الصحة وتأتي في اطار التضليل الاعلامي للمعارضة السودانية لخداع الرأي العام العالمي.

*** السودان يطلب دعم الجامعة العربية**

وفي ٩/٣/١٩٩٧ طلب السودان رسمياً من الجامعة العربية إدراج موضوع «الاعتداءات الأثيوبية والأريترية على شرقي السودان» على جدول أعمال المجلس الوزاري للجامعة المقرر عقده في ٣٠ آذار الحالي. وجاء في المذكرة الرسمية التي سلمها المندوب السوداني لدى الجامعة العربية أحمد الطيب الكردفاني أن «السودان يتعرض لمؤامرات لفصل الجنوب كما يتعرض لاعتداءات من أريتريا وأثيوبيا مما يؤثر بشكل خطير على الأمن السوداني والأمن القومي العربي».

*** زيارة الرئيس السوداني إلى العاصمة الكينية**

في اطار ترتيب التحالفات في المنطقة قام الفريق البشير بزيارة مفاجئة إلى العاصمة الكينية نيروبي (١٠/٣/١٩٩٧) حيث التقى الرئيس دانيال اراب موي، ومع أن الزيارة لم تستغرق سوى ساعات لكنها كانت مهمة باعتبارها الزيارة الأولى للبشير خارج السودان بعد احداث النيل الأزرق. وقد أكدت مصادر مطلعة أن زيارة البشير إلى كينيا جاءت تقديراً للموقف الكيني والذي تعتبره الحكومة الأوغندية مؤيداً للحكومة السودانية. لكن المصادر المطلعة نفسها أكدت أن أهم أسباب الزيارة كانت مطالبة البشير الرئيس موي بالقيام بمبادرة سلام خارج مبادرة دول «الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف» (ايغاد) برغم أن كينيا الآن هي الرئيس الدوري للهيئة، وأن تكون المفاوضات السلمية فقط بين الحكومة السودانية وبين «الحركة الشعبية لتحرير السودان» بقيادة غارانغ. وأكد البشير لموي أن حكومته مستعدة للحوار مع غارانغ لكنها تشترط لذلك انسحاب الأخير من المدن الشمالية ومن «التجمع الوطني الديمقراطي السوداني» المعارض.

*** الخرطوم تنفي استيلاء الثوار على مدينة يي الاستراتيجية**

تضاربت الأنباء عن الوضع في جنوب السودان بين اعلان الثوار السيطرة

على مدينة يي الاستراتيجية ونفي السلطات السودانية ذلك حيث أكد وزير الاعلام السوداني العميد الطيب ابراهيم خير أن مدينة يي الاستراتيجية في ولاية بحر الجبل لم تسقط في أيدي الثوار موضحاً في مؤتمر صحافي أن ما ادعاه «الجيش الشعبي لتحرير السودان» في هذا الشأن هو «مجرد افتراء» وان «يي لا تزال متماسكة» وأضاف أن «المواقع التي أعلنت القوات المعادية الاستيلاء عليها في جنوب السودان هي نقاط اعاقة وتعطيل فقط».

وأفاد الوزير السوداني أن مناطق «يي ولوكا ولانيا تمثل الآن جدران صد للاعتداء الخارجي» وان القوات الحكومية «دمرت ثماني دبابات في معارك لوكا وكايا القريبتين من يي التي تستهدفها القوات المعادية للحكومة» وقال ان القوات الحكومية «صدت أربع هجمات في منطقة لوكا، الذي قتل قائد حاميتها وكذلك قائد حامية لانيا، ودمرت عدداً من الدبابات وانزلت خسائر في الأرواح واستولت على كميات من السلاح والذخائر والمعلبات والبسكويت وهي أميركية الصنع»، ولمح إلى تورط الولايات المتحدة في المعارك قائلاً إن «أوغندا ليست لديها الامكانات اللازمة لتحريك الدبابات والمعدات الثقيلة في مناطق بعيدة ممّا يعني استخدام طائرات لا يملكها الجيش الأوغندي»، وكرر اتهام أريتريا وأثيوبيا وأوغندا «باستخدام قوات التجمع الوطني الديمقراطي ذرائع يحققون من خلفها نياتهم العدوانية».

*** الخرطوم: بدء تنفيذ مخطط التقسيم**

أكد الرئيس السوداني عمر حسن البشير يوم ١٦/ ٣/ ١٩٩٧ أن القوات السودانية استعادت بلدة صغيرة بالقرب من الحدود الأثيوبية في تطور ميداني وصفه البشير بانه «مجرد بداية لمعركة ستستمر حتى تحرير كل شبر من الأراضي المحتلة» وأضاف بأن القوات الحكومية استعادت بلدة تشالي الفيل في ولاية النيل الأزرق على بعد ثلاثين كيلومتراً من الحدود الأثيوبية وعلى بعد خمسين كيلومتراً من مدينة الكرمك.

وأكد البشير أن «المعركة بدأت ولن تتوقف إلا بعد تحرير كامل ترابنا» من «عملاء الاستعمار الذين باعوا أنفسهم لأعداء السودان» وأضاف أن سكان ولاية الخرطوم «وكل الشعب السوداني هبوا لمحاربة الغزاة (. .) نحن ندافع عن استقلالنا حتى آخر رجل والاعتداء لن يغير سياستنا التي تستند إلى الشريعة التي يريدون منا التخلي عنها (. .) بدأت المعركة ويلزمنا مزيد من الرجال، سنفتح معسكرات جديدة لتدريب الشباب واعدادهم للقتال».

وشارك في التجمع الجماهيري آلاف السودانيين الذين رددوا هتافات تنادي بسقوط الصهيونية وبالتضحية بمليون شهيد من أجل الدفاع عن الإسلام وهاجم الخطباء الولايات المتحدة وحملوها مسؤولية هجمات المتمردين الجنوبيين في المنطقة المجاورة للحدود مع أوغندا. واتهم وزير الدولة في وزارة الخارجية السودانية مصطفى عثمان اسماعيل يوم ١٥/٣/١٩٩٧ الولايات المتحدة بأنها وراء الهجمات الأخيرة بهدف تحقيق فكرة تقسيم السودان، وهي فكرة «متسلطة» على واشنطن. ونقلت صحيفة «أخبار اليوم» عن اسماعيل قوله ان الهجوم في شرقي البلاد في كانون الثاني الماضي، كان حيلة لتشتيت انتباه الجيش السوداني عن الهجوم في الجنوب. وأكد اسماعيل «الفكرة المتسلطة على الإدارة الأميركية هي تقسيم السودان باستخدام قوات محلية واقليمية» واشار إلى أن خطة التقسيم واضحة ومدعومة تماماً من جانب دوائر دولية تقودها الولايات المتحدة وبريطانيا وباستخدام قوى اقليمية تقودها أوغندا. وكان المتمردون الجنوبيون قد بدأوا في التاسع من الشهر الحالي هجوماً واسع النطاق في الجنوب، وهم أعلنوا حتى الآن عن احتلال مدينة يي وخمس حاميات، على الحدود مع أوغندا وزائير، وذلك في سياق محاولة لاحتلال مدينة جوبا عاصمة الجنوب بهدف «إعلان دولتهم الانفصالية من هذه المدينة» حسب ما أكدت «أخبار اليوم». واعلنت الخرطوم يوم ١٥/٣/١٩٩٧ أن قواتها استعادت بلدة بوينج الصغيرة في ولاية أعالي النيل في اتجاه الجنوب.

ومن جهة ثانية اتهم وزير الخارجية السودانية علي عثمان محمد طه في ١٧/٣/١٩٩٧ أوغندا، بالاعتداء على أراضي السودان عن طريق تقديم دعم مباشر لحركة التمرد قائلاً ان «ذلك يقف عثرة أمام المفاوضات بين البلدين في اطار المبادرة الايرانية».

ونقلاً عن المتحدث باسم الجيش السوداني الفريق محمد السنوسي أحمد، احتجزت الأجهزة الأمنية السودانية طائرة تنقل مساعدات إنسانية من «يونيسف» إلى جنوبي السودان في مطار بور (١٣٠٠ كيلومتر جنوبي الخرطوم) لهبوطها من دون الحصول على إذن رسمي من الحكومة.

*** الطيران السوداني يقصف مطار يي والمعارك تتواصل في الطريق إلى جوبا**

تواصلت المعارك بين متمردي الجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة العقيد جون غارانغ والقوات الحكومية السودانية من أجل السيطرة على مدينة جوبا كبرى مدن جنوب السودان. وأعلن المتمردون في مدينة يي أنهم استولوا على جسر كاليبابا على بعد ٤٠ كيلومتراً من يي على الطريق المؤدية إلى جوبا، وقصف الطيران الحربي السوداني يوم ٢٠/٣/١٩٩٧ مطار يي فيما أعلن المتمردون عن اسقاط طائرة انطونوف. واستهدف مطار المدينة بخمس قنابل انفجرت في مكان قريب من المطار الذي يبعد خمسة كيلومترات عن المدينة من دون أن يسفر عن ضحايا. وكانت طائرة مدنية واحدة جاثمة على المدرج تنتظر مجموعة من الصحافيين أجرت مساء يوم ١٩/٣/٩٧ مقابلة مع غارانغ. كما حاولت طائرتا «ميغ» سودانيتان انطلقتا من جوبا على بعد ١٣٠ كيلومتراً من يي، ملاحقة الطائرة المدنية التي سرعان ما افلتت منهما. وكان غارانغ قد أعلن مساء يوم ١٩/٣/١٩٩٧ عن «انتهاء الحرب في الجنوب» لأن قواته باتت تسيطر «عملياً على الولايتين الاستوائية الغربية والشرقية». وقال مقربون من المتمردين في نيروبي إن طائرة سودانية اسقطت على بعد ستين كيلومتراً من جوبا بالقرب من الجبهة. وأوضح

المصدر أن الطائرة من طراز «انطونوف» وهذه هي المرة الأولى التي يتمكن فيها المتمردون من اسقاط طائرة، حيث لا يملكون حتى الآن للتصدي لها سوى صواريخ مضادة للطائرات.

*** البشير يطرح تطوير مبادرة الشيخ زايد**

اعترف الرئيس السوداني بنجاح «قوات أوغندية وبعض المرتزقة وحركة التمرد في الجنوب» في تحقيق بعض النجاحات في منطقة يي، لكنه أكد في مؤتمر صحافي عقده في أبو ظبي يوم ٢٢/٣/١٩٩٧ قبيل مغادرته إلى إسلام آباد في باكستان انه تم وقف القوات المعتدية وردعها.

وأضاف في مؤتمره الصحافي أن السودان يتعرض لغزو خارجي من الحدود الأوغندية والزائيرية بعد أن سيطر متمردو التوتسي على الأوضاع في منطقة الحدود مع السودان. ودعا البشير إلى توسيع المبادرة الإماراتية لتشمل المحاور الثلاثة وقال: «نحن على ثقة بأن الشيخ زايد مؤهل ومقبول داخل العالم العربي وخارجه» وان الإمارات لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى الأمر الذي يؤهلها للقيام بالمبادرة على أكثر من صعيد. وأكد البشير على وجود قواسم مشتركة مع المعارضة الشمالية التي تمثل الأحزاب السودانية وفي مقدمها الحزبان الاتحادي الديمقراطي والأمة تشمل الاتفاق على التوجه الإسلامي للحكم ووحدة السودان ونظام الحكم الاتحادي. وقال ان نقطة الخلاف الوحيدة مع أحزاب المعارضة هي «التعددية الحزبية».

*** البشير يدعو للمصالحة: لا نختلف إلا على التعددية الحزبية**

أبدى الرئيس السوداني الفريق عمر أحمد البشير عن استعداده للاستجابة لمبادرة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة لانهاء الحرب في السودان.

وكان الرئيس السوداني قد قال بعد لقائه نظيره الاماراتي في زيارة لأبو ظبي يوم الجمعة الواقع في ٢١/٣/١٩٩٧ استمرت يومين قبل توجهه إلى

إسلام آباد للمشاركة في قمة منظمة المؤتمر الإسلامي «اننا مستعدون لاجراء حوار مع المعارضة، ثمة قواسم مشتركة تجمع الحكومة والمعارضة، فنحن متفقون على التوجه الإسلامي وعلى وحدة السودان والحكم الاتحادي ونختلف على التعددية الحزبية». وأضاف انه ناقش والشيخ زايد المبادرة الاماراتية، وان رئيس دولة الامارات «مؤهل ومقبول لدى الجميع سواء داخل الدول العربية أو في الخارج وهو بالمعطيات التي يملكها قادر على التعامل مع قضية السودان بابعادها الثلاثة (..) الخلاف مع المعارضة الشمالية وقضية الثوار في الجنوب والعدوان الخارجي من أثيوبيا وأوغندا».

*** موقف البشير في القمة الإسلامية الاستثنائية في باكستان (إسلام آباد)**

عقدت القمة الإسلامية الاستثنائية في إسلام آباد يوم ١٩٩٧/٣/٢٣ ففي الذكرى الـ ٥٠ لانشاء دولة باكستان، انعقدت القمة الإسلامية ليوم واحد فقط تحت عنوان «تحديات العالم الإسلامي في القرن الحادي والعشرين» في حضور ١١ رئيس دولة وثلاثة أولياء للعهد و١١ رئيساً وستة رؤساء للحكومات من ١٠٥ وفود تمثل ٥٣ بلداً هي كل أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي.

وقد ندد الرئيس السوداني عمر حسن البشير «بالاعتداءات الخارجية الغاشمة التي يتعرض لها السودان» قائلاً، في اشارة إلى أوغندا، ان بين «القوى المعتدية دولة عضواً في منظمة المؤتمر الإسلامي» وطالب المؤتمر بموقف من هذه المسألة «يتطابق مع ميثاق المنظمة ومع مبدأ الدفاع عن أمن الدول الإسلامية»، والبيان الختامي للمؤتمر القومي العربي توقف «عند الاجراءات التي اتخذت لفرض الحصار على السودان ونوه بضلوع اياد أجنبية في مؤامرة تستهدف تقسيم السودان». كما أعرب البيان عن قلق المؤتمر إزاء تفاقم خطورة مشكلة الموارد المائية في الوطن العربي «لغياب آلية قانونية فعالة تكفل تقاسم عادل لمياه النيل بين الدول التي يمر بها» داعياً إلى تعامل عربي حازم مع هذه المخاطر.

* الخرطوم تعلن عن محادثات قريبة مع القاهرة

أكد وزير الدولة السودانية للشؤون الخارجية أن وزارتي الخارجية في السودان ومصر «بدأتا التحضيرات الرامية إلى حل الخلافات» بينهما تمهيداً لعقد اجتماع قريب للجنة الوزارية الثنائية التي شكلت في العام ١٩٩٣ لحل الخلافات.

* السودان يتهم أريتريا

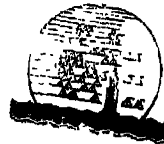
اتهمت الحكومة السودانية في ٢٦/٣/١٩٩٧ القوات الأريترية بقصف بلدات سودانية واقعة على الحدود المشتركة بين البلدين. حيث أعلن المتحدث باسم الجيش السوداني الفريق الركن محمد السنوسي أحمد «أن قوات أريترية ومعها مجموعة من المتمردين بدأت فجر ٢٦/٣/١٩٩٧ بقصف نقاط الانذار الحدودية في عانزبا و«أجارورا» في ولاية كسلا.

* المعارك تنتقل إلى شمال السودان

أكد الناطق باسم «الجيش الشعبي لتحرير السودان» ياسر سعيد عرمان أن قوات المعارضة السودانية استولت صباح ٢٧/٣/١٩٩٧ على مدينة قارورة على الحدود بين السودان وأريتريا وفتحت بذلك جبهة جديدة إلى الشمال في هجومها الواسع الذي بدأته في كانون الثاني في الشرق ثم في جبال النوبة في الوسط والجنوب.

وقال الناطق الآخر باسم «الجيش الشعبي» سامبسون كواغي: «أمرت قواتنا في الساعات الـ ٤٨ الأخيرة ببدء عملية تهدف إلى تعطيل المرور على طريق الخرطوم ـ بور سودان بحيث يتعذر استخدامه» وأضاف «لا أريتريين، والقوات التي تحارب هناك تابعة كلها للجيش الشعبي لتحرير السودان إضافة إلى قوات من التجمع الوطني الديقراطي».

أما على الجبهة الشرقية، أفاد ياسر سعيد عرمان أن قوات المعارضة



نصبت مكمناً يوم الأحد ١٩٩٧/٣/٢٣ لقافلة من القوات الحكومية مما أدى إلى تدميرها شمال ولاية النيل الأزرق. وقال إن «قوات المعارضة قتلت أكثر من مئتي جندي واستولت على عشر سيارات وشاحنتين صغيرتين مدرعتين وأربع شاحنات كبيرة» وأقر بمقتل ١٢ رجلاً وجرح ٢٦ آخرين في صفوف المعارضة.

*** الخرطوم: الجيش يسيطر تماماً على الحدود الشمالية**

أكد وزير الدفاع السوداني اللواء حسن عبد الرحمن أن الوضع على الجبهات الجنوبية «مطمئن جداً» وان الجيش يسيطر على الجبهات الشرقية. كما أضاف في مقابلة متلفزة ليل الخميس ـ الجمعة ٢٧ ـ ١٩٩٧/٣/٢٨، أن الجيش السوداني يستعد لبدء عملية لاستعادة المواقع البعيدة التي احتلها المتمردون بدعم خارجي.

وفي ١٩٩٧/٣/٢ دعا وزير الخارجية السودانية علي عثمان محمد طه، في كلمة في البرلمان السوداني، إلى وضع «آلية محددة» لتحسين العلاقات المتوترة بين الخرطوم والقاهرة. وقال الوزير السوداني: «يجب ايجاد آلية محددة وبذل المزيد من الجهود القائمة للحد من المواجهة الدبلوماسية والغاء أسباب التوتر في العلاقات السودانية ـ المصرية». وأضاف: أن العلاقات بين البلدين «ستبقى تحدياً يتعين على الاتصالات السياسية والدبلوماسية أن تزيله» لتخطي التوتر.

*** اتفاق سلام بين الحكومة السودانية وفصيلين جنوبيين**

أعلن رئيس المجلس الوطني السوداني الدكتور حسن الترابي في ٦/ ٤/ ١٩٩٧ بأن الحكومة ستوقع مع فصيلين جنوبيين منشقين عن حركة التمرد يوم الخميس المقبل الواقع في ١٩٩٧/٤/١٠، على اتفاق سلام يعطي الجنوب «حرية اختيار نظام حكومته».

ونقلت وكالة الأنباء السودانية يوم ١٩٩٧/٤/٦ عن الترابي قوله إن

التوقيع على اتفاق السلام مع الفصيلين الجنوبيين «سيتزامن مع الذكرى الأولى للتوقيع على الميثاق السياسي بين الحكومة والفصيلين اللذين يتزعمهما ريك ماشار وكاربينو كوانغ»، واعتبر الترابي ان «اتفاق السلام الذي سيليه اعلان دستور دائم سيحل كل مسائل الحكومة الاقتصادية والقضائية» وقال: «سيكون جنوب السودان حراً في اختيار حكومته في حين أن الدستور سيضمن الحرية لجميع المواطنين دون تمييز».

ويتزعم ريك ماشار «حركة استقلال جنوب السودان» ويقود كاربينو «حركة تحرير الشعب السوداني».

وأوضح النائب ابراهيم السنوسي المقرب من الترابي، أنه بفضل الاتفاق الجديد «ستطبق الشريعة الإسلامية فقط في الولايات في شمال البلاد، وتضمن حرية المعتقد لدى المسيحيين والمسلمين في الجنوب».

إلى ذلك نقلت الوكالة السودانية عن وزير ديوان الحكم الاتحادي علي الحاج محمد قوله إن أحد قادة المتمردين في مناطق أعالي النيل والبحيرات في الجنوب واسمه نكرونا مقارا شيك، انشق عن قيادة غارانغ وطلب الالتحاق بعملية السلام مع الحكومة. ووصف الوزير السوداني انشقاق اشيك بـ«الأمر المهم» باعتباره كان واحداً من القادة البارزين لحركة غارانغ وعمل مساعداً له للعمليات العسكرية وخاصة في مديرية غربي الاستوائية. لكن الوزير لم يشر إلى متى انشق أشيك.

من جهة ثانية توجه وزير الخارجية السودانية علي عثمان محمد طه إلى نيودلهي في ٦/ ٤/ ١٩٩٧ للمشاركة في اجتماعات وزراء خارجية دول حركة عدم الانحياز، حيث سيعرض «الأعمال العدوانية» التي تقوم بها أريتريا وأثيوبيا وأوغندا ضد أراضي السودان. كما حذر وزير الدولة للتخطيط اللواء حسن عثمان دحاوي منظمات الاغاثة التابعة للأمم المتحدة ودعاها إلى الابتعاد عن مناطق القتال والا غامرت باعتبارها مؤيدة للمتمردين. وقال

دحاوي إن أنشطة الاغاثة التي تقوم بها حالياً منظمة الأمم المتحدة المخصصة، مثل برنامج الغذاء العالمي وصندوق رعاية الطفولة والمنظمات التطوعية الأخرى، في مناطق العمليات العسكرية في الجنوب تعتبر انتهاكاً سافراً لسيادة السودان وللاتفاق الذي ينظم عمليات الاغاثة.

وفي ٦/ ٤/ ١٩٩٧ ذكرت صحيفة «الوان» السودانية أن وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت التقت جون غارانغ سراً خلال زيارتها إلى لندن بين ١٨ و٢٠ آذار ١٩٩٧. وقالت ان غارانغ اطلع أولبرايت على وضع قواته واحتياطاتها العسكرية وخططها المستقبلية. وأضافت الصحيفة بأن اللقاء كان بمثابة الضوء الأخضر لشن هجوم بدعم أوغندي كامل في الجنوب.

ويوم ٩/ ٤/ ١٩٩٧، أكدت صحيفة «السودان الحديث» أن قوات الدفاع الذاتي الشعبية شنت مؤخراً عملية واسعة وطهرت منطقة أو والانج الواقعة على بعد ٥٥٠ كيلومتراً جنوبي غربي الخرطوم في ولاية جنوبي كردفان من «عصابات التمرد».

ونسبت الصحيفة عن محافظ أو والانج أن قوات الدفاع الشعبي «مصممة على تحرير كل المدنيين الذين يحتجزهم المتمردون وتعد لهجوم جديد لطرد عصابات التمرد خارج جبال النوبة».

أضاف عثمان انه باستعادة هذه الجبال من المتمردين عادت قبيلة الكواليب إلى صف الحكومة وأصبحت منطقتا كرتالة وهبيلة أكثر أماناً.

*** السودان ينفي اتهامات أميركية بتدريب «ارهابيين»**

نفى السفير السوداني في واشنطن مهدي إبراهيم محمد يوم ١١/ ٤/ ١٩٩٧، اتهامات أميركية بأن بلاده انشأت مخيمات لتدريب «ارهابيين» وقال انه تم انشاء مخيمات في كل أنحاء البلاد لكنها تستخدم لأغراض الدفاع الذاتي. وتحدى المسؤولين الأميركيين زيارة هذه المخيمات وقال «دعونا نرى ما إذا كان هناك ارهابيون أم لا».

وأضاف ان السودان لا يدعم الارهاب الدولي لأنه ليس هناك ما يكسبه من نشاط كهذا.

وتطرق السفير محمد إلى النزاع في جنوبي السودان وقال ان الخرطوم قامت بخطوات كبيرة لانهاء النزاع الدائر هناك، من خلال معاهدة سلام تنص على تنظيم استفتاء يمكن من خلاله للجنوبيين الاختيار بين «سودان موحد أو دولة منفصلة».

وأضاف أن كل فصائل المتمردين في الجنوب وافقت على الخطة في ما عدا «الجيش الشعبي لتحرير السودان» بزعامة جون غارانغ والذي يشن حالياً هجوماً هدفه الاستيلاء على جوبا كبرى مدن الجنوب. وأعلنت الحركة من أجل استقلال السودان، المنشق عن الجيش الشعبي يوم ١١/٤/١٩٩٧ أنها ارسلت ثلاثة آلاف مقاتل إلى جوبا لدعم القوات الحكومية ضد هجوم قوات غارانغ.

إلى ذلك ذكرت صحيفة «ألوان» السودانية ان زعماء ١٣ قبيلة تنتمي إلى عشيرة الدنكا الكبيرة اشهروا إسلامهم أمام رئيس البرلمان السوداني حسن الترابي، وتقطن هذه القبائل ولاية كردفان في الجنوب التي يعيش فيها مسيحيون وأرواحيون.

ومن جهة أخرى، اتهم رئيس لجنة النقل والمواصلات في البرلمان السوداني محمد آدم القوات الأريترية بشن هجوم على مناطق شمالي شرقي البلاد واحتجاز أسرى.

وقالت صحيفة «أخبار اليوم» السودانية نقلاً عن آدم قوله ان الهجمات وقعت قرب الحدود مع أريتريا. وأضاف آدم أن القوات الأريترية ما زالت تحتجز عدداً كبيراً من المواطنين في المناطق الجبلية بين الحدود وبلدتي قرورة وحيبارنا. وقال إن القوات الأريترية التي هاجمت المناطق الشرقية

بدعم محدود من قوات المعارضة السودانية قامت بقتل بعض الشخصيات في المنطقة.

*** الخرطوم: اتفاق السلام في ٢١ نيسان**

على الجنوبيين تقرير الوحدة أو الانفصال

أكدت الحكومة السودانية في ١٣/٤/١٩٩٧ انها ستوقع في ٢١ نيسان الحالي على اتفاق سلام مع ٨٠ في المئة من الفصائل الجنوبية المتمردة ينص على هدنة لأربع سنوات يتبعها استفتاء عام ليقرر الجنوبيون التمسك بالوحدة أو الانفصال.

وقال وزير شؤون مجلس الوزراء السوداني العميد صلاح الدين محمد كرار، ان «الحكومة مقتنعة بانها ما عادت قادرة على الحفاظ على الوحدة مع الجنوب بعد حروب امتدت لأكثر من ٤٢ عاماً».

وأوضح كرار أن الاتفاق الذي سيتم التوقيع عليه ينص على هدنة لأربع سنوات وبعد استفتاء حول «تقرير المصير» لسكان الجنوب «ليقرروا ما إذا كانوا سيستمرون في وحدتهم مع الشمال أو الانفصال عنه».

ودعا الوزير السوداني الحكومة المصرية إلى ارسال ممثلين لحضور حفل التوقيع، معرباً عن أمله بأن تكون المناسبة فرصة جيدة لكسر الجليد بين الخرطوم والقاهرة.

وجدد كرار الاتهام لاسرائيل بدعم متمردي الجنوب وتدبير مؤامرات في أثيوبيا وأوغندا وأريتريا، ليدعو القاهرة إلى توحيد الجهود مع الخرطوم لمواجهة هذه الخطط.

*** البشير يخرق الحظر الجوي على ليبيا: متفائل بوساطة القذافي مع أوغندا**

تعرض الحظر الجوي الدولي على ليبيا لخرق «نوعي» باقدام الرئيس السوداني عمر حسن البشير على العودة إلى بلاده على متن طائرة تابعة

للخطوط الجوية الليبية، منهياً زيارة إلى ليبيا نجح خلالها العقيد معمر القذافي في جمعه مع وفد أوغندي رفيع المستوى خرج منه البشير متفائلاً «بخطوات ايجابية ستظهر خلال الأيام المقبلة».

وعرض التلفزيون الليبي صوراً للبشير وهو يصعد إلى الطائرة الليبية في مطار مدينة سرت الساحلية التي أقلته إلى الخرطوم مساء يوم ١٣/٤/١٩٩٧ في ختام زيارة استمرت ثلاثة أيام.

وهذا هو الخرق الأول من نوعه، من قبل رئيس دولة، في حين كانت الخروقات السابقة للحظر الدولي مقصورة على رحلات لنقل الحجاج وعلى رحلتين للعقيد القذافي إلى الخارج.

وخلال وجوده في ليبيا اجتمع البشير بالعقيد معمر القذافي مرتين، فيما أجرى القذافي اتصالاً هاتفياً مع الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني بأمل دعوته للقاء الرئيس السوداني في وساطة ليبية لتخفيف حدة التوتر بين البلدين، غير ان موسيفيني اعتذر عن ذلك، لانشغاله بمواعيد محددة سابقاً، لكنه أوفد وزير الخارجية ايريا كاتيغايا ووزير الدولة للدفاع اماما امبابازي.

وأجرى البشير والوزيران الأوغنديان محادثات بحضور أمين اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي عمر المنتصر في بلدة رأس أجدير على الحدود الليبية ـ التونسية.

وقالت وكالة الأنباء الليبية إن البشير أعرب عن ارتياحه لهذا الاجتماع الهادف إلى اعادة العلاقات مع أوغندا إلى طبيعتها بمبادرة من القذافي.

وأكد البشير «استعداد السودان لتسوية الخلافات مع أوغندا» وأعرب عن تقديره للقذافي وموسيفيني «للاستجابة السريعة لعقد هذا الاجتماع».

*** موفد للرئيس السوداني يطلع الأسد على وضع السودان**

وصل وزير شؤون رئاسة الجمهورية السودانية عبد الرحيم محمد حسين

يوم ١٤/٤/١٩٩٧ إلى دمشق لاطلاع الرئيس السوري حافظ الأسد على تفاصيل الاتفاقات والخطوات التي تمت بين الحكومة السودانية والمتمردين.

وقال حسين إن زيارته إلى سوريا تندرج في اطار «التشاور المستمر بين قيادتي» البلدين وتهدف إلى «اطلاع المسؤولين السوريين على مجريات الأحداث في السودان الذي يواجه عدواناً واسعاً وهجمة صهيونية تبدو مظاهرها في هذا العدوان».

*** تعديل حكومي قريب في الخرطوم**

أشارت تقارير في الخرطوم ١٥/٤/١٩٩٧ إلى أن الرئيس السوداني عمر البشير سيجري بعد عيد الأضحى تعديلاً وزارياً يقضي بدمج عدد من الوزارات وتعيين مجلس لإدارة شؤون الجنوب.

وأكدت صحيفة «ألوان» السودانية أن هذه التعديلات تترافق مع اعلان الحكومة السودانية عن قرب توقيع اتفاق لوقف اطلاق النار مع أربعة فصائل سودانية جنوبية معارضة، هي حركة استقلال الجنوب بزعامة رياك ماشار ومجموعة بحر الغزال المنشقة عن الجيش الشعبي لتحرير السودان بزعامة العقيد جون غارانغ وقوة الدفاع الاستوائية وفصيل بور.

وأضافت الصحيفة أن البشير سيشكل مجلساً تنسيقياً لإدارة شؤون الجنوب يضم ٣٥ عضواً هم ولاة الولايات الجنوبية العشر إضافة إلى ١٥ عضواً يعينهم الرئيس. وسيتولى المجلس الذي يتم تشكيله في سياق اتفاق وقف اطلاق النار، إدارة شؤون الجنوب لمدة أربع سنوات وهي فترة انتقالية ينبغي أن يتم في ختامها تنظيم استفتاء لتقرير مصير جنوبي السودان.

وينص اتفاق وقف اطلاق النار المتوقع أن يتم توقيعه الاثنين المقبل الواقع في ٢١/٤/١٩٩٧ على اعتبار الإسلام والشريعة المصدر الرئيسي للتشريع ومع السماح لمختلف الولايات بسن قوانينها الخاصة، وأيضاً على اعتبار اللغة العربية لغة رسمية تأتي بعدها اللغة الانكليزية.

أما في ما يتعلق بجبال النوبة في ولاية جنوبي كردفان، وهي منطقة تسودها اضطرابات أيضاً، فتسعى الحكومة إلى توقيع اتفاق سلام منفصل استناداً إلى اعلان مبادىء تم وضعه عام ١٩٩٦ في نيروبي من قبل ممثلين عن الحكومة ومحمد هارون كافي المنشق عن فصيل غارانغ.

وقال رئيس اللجنة النيابية للسلام في المجلس الوطني السوداني جوانغ توج في تصريح نقلته صحيفة «ألوان» أن الحكومة «لا تتجاهل مشكلة جبال النوبة» وهناك جهود تبذل لتحويل اعلان المبادىء إلى اتفاق سلام يمكن أن يعلن في الوقت نفسه مع الاتفاق الذي سيجري يوم ٢١/٤/١٩٩٧.

*** الخرطوم تعلن عن فتح جبهة على الحدود الأوغندية**

وتتحدث عن مقتل ٣٠٠ أثيوبي في النيل الأزرق

وفي ٢٦/١/١٩٩٧ بدأ ميزان القوى الميداني يميل لمصلحة الجيش السوداني بعد أن اكمل حشوده مدعماً بآلاف المتطوعين وأطلق عمليات استنزافية استعداداً لـ«هجوم كبير» لاستعادة بلدتي الكرمك وقيسان على الحدود الشرقية مع أثيوبيا، كما وسع دائرة عملياته باتجاه الحدود الجنوبية مع أوغندا معلناً عن توجيه ضربة وقائية هناك ضد تجمع لمقاتلي المعارضة. ونقل التلفزيون السوداني عن وزير الاعلام الطيب ابراهيم محمد خير أن القوات الحكومية هاجمت قاعدة للمعارضة قرب الحدود الجنوبية مع أوغندا لفتح جبهة جديدة للثوار. وقال إن القوات المسلحة قتلت عدداً من الثوار والحقت هزيمة بآخرين في القتال الذي دار في كوايا قرب بلدة توريت على مسافة ٧٥ كلم من الحدود الأوغندية «وضبط عدد كبير من الأسلحة الثقيلة والخفيفة».

وعلى الجبهة الشرقية نقلت وكالة الأنباء السودانية «سونا» عن والي النيل الأزرق العقيد بابكر جابر كبلو أن «معارك وقعت الأحد ٢٦/١/١٩٩٧ في قرية الياس في أثناء تقدم الجيش السوداني نحو مدينة قيسان مما أسفر عن

مقتل أكثر من ٣٠٠ جندي أثيوبي جميعهم من التيغري (العرقية الحاكمة في أثيوبيا) مما يشكل دليلاً على تدخل القوات الأثيوبية» في شرق البلاد.

وأكد أن «فرق الاستطلاع السودانية» فحصت جثث الضحايا وحددت هوياتهم مكرراً أن القوات السودانية تواصل استعداداتها لاستعادة مدينتي قيسان والكرمك المحتلتين منذ ١٢ كانون الثاني الجاري.

وسبق لمحافظ مدينة الروصيرص في ولاية النيل الأزرق علي مجيد أن صرح أن «عدداً كبيراً من الجنود الأثيوبيين قتلوا وفر الباقون إلى الجانب الآخر من الحدود» خلال مواجهة مع القوات الحكومية في منطقة أم درنة جنوب الروصيرص. وقال ان «الغارات الجوية على التيغري أدت إلى تقليص وجودهم على الجبهة».

*** البشير يتهم الأمم المتحدة بتشجيع العدوان الأثيوبي ـ الأريتري وتمويله**

وفي ١٩٩٧/١/٢٧، اتهم الرئيس السوداني، الأمم المتحدة والمنظمات المتفرعة منها، بدفع الدول المجاورة إلى الهجوم على السودان وتوفير التمويل اللازم، وذلك بعد أن «أصبح الخائن (جون) غارانغ غير قادر على تنفيذ مخططاتها».

وقال البشير: «اننا اليوم نوجه رسالة إلى كل الجبناء، بأننا سوف نقاتل حتى تحقيق النصر الذي نحن واثقون بشأنه». وأضاف أن «هذا العدوان من قبل بلدان مجاورة يهدف إلى اركاع حكومة السودان». وبالنسبة إلى الوضع على جبهات القتال، أكد البشير أن «معنويات أفراد القوات المسلحة السودانية عالية، وانهم على وشك خوض معركة حاسمة لالحاق الهزيمة بالمعتدين وتنظيف البلد من فحشهم» وقال ان كل شرائح المجتمع تدعم الجيش لتحقيق النصر في الشهر المقبل.

واتهم وزير شؤون مجلس الوزراء السوداني العميد صلاح الدين كرار يوم ١٩٩٧/١/٢٧، أوغندا بالتدخل كطرف ثالث في «مؤامرة لزعزعة الاستقرار

في السودان واستغلال حركة التمرد في الجنوب كواجهة لهذا التحرك».

واعتبر أن «خروج الصادق المهدي من السودان هو جزء من الخطة التي أعدتها قوة أجنبية تهدف إلى الزج بالمعارضة الشمالية، في المعارك. وقال الكرار في حديث نشرته صحيفة «الوطن» العُمانية، ان أوغندا «دخلت كطرف ثالث في التآمر لفتح جبهة في الوقت الحاضر».

وحول التحرك السوداني للحصول على تأييد عربي، أوضح كرار أن بعض الدول العربية «تفهم تماماً» موقف الخرطوم، لكن «بعضها لم يتجاوب بسبب تأثير وسائل الاعلام الغربية، خصوصاً عند الأخوة المصريين».

كذلك الأمر، أوضح وزير الاعلام السوداني الطيب ابراهيم محمد خير، ان التحرك الدبلوماسي السوداني «ليس المقصود منه الحصول على دعم فحسب وانما شرح العدوان الأثيوبي ـ الأريتري على السودان». نافياً ما أعلنته المعارضة عن اقامة ايران جسراً جوياً لنقل المساعدات العسكرية للجيش السوداني وقال: «هذه الانباء لا أساس لها، وإن كان السودان لا يجد غضاضة في أن يستعين بأي دولة، سواء ايران أو خلافها، ما دام انه واقع تحت عدوان أجنبي». وكرر خير اتهام أثيوبيا وأريتريا بالانخراط في المعارك قائلاً: «الدليل على ذلك هو حدوث الهجوم من الأراض الأثيوبية وهو ما يؤكد تورطها». وأعلن خير عن مقتل محافظ مدينة يعقوب حسي وقال: «لقد اغتيل من قبل قوات التيغري». كذلك أعلن خير عن اغتيال أسير ثان لدى «قوات التيغري» وهو الأمين العام لهيئة إسلامية حكومية (قمر الدين اسماعيل).

ونشرت صحيفة «السودان الحديث» بياناً لوزارة الخارجية السودانية، قالت فيه إن القوات الأثيوبية تحتجز نحو أربعة آلاف مدني كأسرى. وأعلن وزير العدل السوداني عبد الباسط سيدرات أن «الدعوة إلى صلاة عيد الفطر ستتم من مساجد الكرمك». وقال «تحرير أرضنا ليس المشكلة، إنما المشكلة الحقيقية في الحفاظ على وحدة السودان».

وفي ٢٩/١/١٩٩٧ اتهم وزير الخارجية السودانية علي عثمان محمد طه في حديث لاذاعة «مونتي كارلو» اسرائيل بتقديم دعم مادي وعسكري لأثيوبيا وأريتريا اللتين تدعمان المعارضة السودانية.

حشود أوغندية

وأعلن وزير الخارجية السوداني علي عثمان محمد طه في تصريح لصحيفة «الرأي العام» الكويتية «أنه تم رصد حشود كبيرة للقوات الأوغندية على الحدود مع السودان.. وانه على الرغم من تفهمنا للتفسير الذي قدمته كمبالا من أن هذه الحشود ناتجة عن وجود معارضة أوغندية مسلحة في شمالي البلاد على الحدود مع السودان فاننا مع ذلك قلقون وحذرون ومتهيئون لكل طارىء».

*** الخرطوم تتهم الرئيس الأوغندي بأنه «حصان طروادة» للاستعمار**

وصفت الخرطوم في ٣١/١/١٩٩٧ الرئيس الأوغندي يوويري موسيفيني بأنه «حصان طروادة» للاستعمار في افريقيا واتهمته بالتدخل في شؤونها الداخلية حيث قال الأمين العام لمجلس الأمة السوداني غازي صلاح الدين العتباني إن «موسيفيني هو حصان طروادة في افريقيا وأداة للاستعمار الغربي في رواندا وبوروندي وكينيا وجنوب السودان».

وفي تصريح نشرته صحيفة «أخبار اليوم» السودانية أكد والي الولاية الاستوائية قيصر بايا بأن «القوات الأوغندية حاولت شن هجوم على المواقع السودانية» بمشاركة قوات «الجيش الشعبي لتحرير السودان» التي يتزعمها جون غارانغ.

كما شنت الصحف الرسمية السودانية حملة على أوغندا، فاتهمت صحيفة «الانقاذ الوطني» موسيفيني «بمحاولة حل مشاكله الداخلية على حساب جيرانه» وقالت ان المعارضة الأوغندية التي يحركها «جيش الرب للمقاومة»

كثفت تحركاتها في شكل لا سابق له وان حركة جديدة للمعارضة ظهرت في جنوب أوغندا.

وعلى الجبهة الشرقية، نشرت صحيفة «السودان الحديث» أن قوات الدفاع الشعبي «سحقت» يوم الخميس الواقع ٣٠/١/١٩٩٧ وحدة استكشافية تضم جنوداً أثيوبيين ومقاتلين جنوبيين وتشن قوات «التجمع الوطني الديمقراطي» منذ ١٢ كانون الثاني ١٩٩٧ هجوماً على شرق السودان.

وفي ٦/٢/١٩٩٧ تحدث قائد منطقة البحر الأحمر في الجيش السوداني اللواء عباس السيد عثمان عن حشود أريترية على الحدود مع السودان متهماً أسمرة بالاعداد لهجوم على شرق البلاد. وقال في مقابلة مع صحيفة «السودان الحديث» الحكومية إن «هناك قوات برية أريترية وعربات مدرعة تحتشد عند الحدود الشرقية» للسودان وأضاف «ان هدف هذه الحشود معروف انهم يريدون فتح جبهة جديدة بعد فشل مخططاتهم المعادية على الجبهات الأخرى» وأوضح أن الجيش السوداني وميليشيات «الدفاع الشعبي» الموالية للحكومة «جاهزة لرد أي هجوم محتمل والدفاع عن الوطن والعقيدة».

وأعلنت الحكومة السودانية انها تستعد لشن هجوم مضاد لرد «القوات الغازية واستعادة مدينتي الكرمك وقيسان» اللتين احتلتهما قوات المعارضة السودانية، في بداية المعارك.

ومن جهة أخرى نشرت صحيفة «الانقاذ الوطني» السودانية الحكومية أن قوات المعارضة الأريترية قتلت نحو ٣٠ جندياً في سلسلة هجمات على قوات أسمرة التي قالت انها تواصل حشد قواتها على الحدود مع السودان.

من جهة أخرى نشرت صحيفة «الانقاذ الوطني» إن قوات المعارضة الأريترية قتلت أكثر من مئة من الثوار السودانيين خلال هجوم على معسكر هيكوتا التابع لعناصر «تخريب سودانية في أريتريا» وقالت انه وقع على اثر خلافات بين المعارضة في شمال البلاد والمعارضة الجنوبية التي يتزعمها قائد «الجيش الشعبي لتحرير السودان» غارانغ.

وجاء في التقرير انه نتيجة لهذه الخلافات سحبت السلطات الأريترية التي تشرف على المعسكر الأسلحة من الجانبين الأمر الذي مكن ثوار أريتريا من شن الهجوم.

وفي ١٦/٢/٩٧ اتهم الرئيس السوداني عمر حسن البشير الولايات المتحدة الأميركية واسرائيل بانهما تخوضان «بالوكالة» الحرب في بلاده عبر تقديم مساعدات عسكرية إلى أثيوبيا وأريتريا وأوغندا لكنه أبدى استعداده لاعادة علاقاته مع كمبالا إلى طبيعتها استجابة لوساطة ايرانية بين البلدين.

وقال في مقابلة صحافية ان «أوغندا وأثيوبيا وأريتريا تخوض حرباً بالوكالة في السودان بضغط من الولايات المتحدة الأميركية واسرائيل» وأضاف أن واشنطن زودت هذه الدول «معدات عسكرية وأسلحة حديثة تشمل المدرعات والدبابات والطائرات والمدفعية الثقيلة». وان «خبراء أميركيين واسرائيليين يقومون بتدريب جيوش هذه الدول على استخدامها». وأوضح أن أثيوبيا وأوغندا «زودتا أسلحة قادرة على حمل رؤوس نووية مصدرها أميركا» وهدد «بتسليم أسلحة إلى القوى المعارضة في أثيوبيا وأوغندا وأريتريا ما لم تكف هذه الدول عن تدخلها في الشؤون السودانية (..) من يقاتل يستخدم كل الأسلحة الموجودة لديه».

*** أثيوبيون قتلوا سبعة من حلفائهم السودانيين؟**

وفي ٢٣/٢/١٩٩٧ نشرت صحيفة «السودان الحديث» أن جنوداً أثيوبيين قتلوا سبعة من حلفائهم في المعارضة السودانية، وأوضحت أن القتال الذي دار في منطقة خور القنا في ولاية النيل الأزرق أسفر عن سقوط ٥١ قتيلاً «في صفوف القوات المعادية بينهم سبعة من المتمردين السودانيين الذين قتلهم الأثيوبيون خلال انسحابهم».

وكانت الصحيفة قد تحدثت يوم ٢٢/٢/٩٧ عن مقتل «أكثر من ٣٥

جندياً أثيوبياً ومعارضاً سودانياً إلى ثلاثة جنود سودانيين في المعارك في ولاية النيل الأزرق.

ونشرت صحيفة «الانقاذ الوطني» الحكومية أيضاً أن السلطات السودانية اعتقلت أثيوبياً كان يتجسس لحساب أثيوبيا في عهد منغيستو هايلي مريام ١٩٧٥ ـ ١٩٩١ قبل أن يصير عميلاً للحكومة الأريترية».

*** حكومة الخرطوم تبدأ حملة تجنيد واسعة وتكرر اتهامها لأوغندا بشن هجوم**

بدأت السلطات السودانية حملة واسعة في الخرطوم لتجنيد الشبان وارسالهم إلى معسكرات التدريب لاداء الخدمة العسكرية. ونشرت صحيفة «ألوان» المستقلة أن دوريات عسكرية تتولى توقيف السيارات على الطرق الرئيسية في العاصمة للتدقيق في هويات الركاب وارغام الشبان على الالتحاق بمعسكرات التدريب لاداء الخدمة العسكرية. ونقلت عن مركز الاحصاء المركزي أن جميع الشبان ما بين ١٨ و٢٥ سنة عدا الطلاب مطلوبون لتأدية الخدمة العسكرية لمدة ١٢ إلى ١٨ شهراً. وكان وزير الدفاع السوداني الفريق حسان عبد الرحمن علي قد أعلن أن المجندين يقومون بمهمات إدارية «ولا يرسلون إلى الجبهة إلا إذا رغبوا في ذلك».

ومن جهة ثانية اتهم رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان السوداني عنايت عبد الحميد، أوغندا بـ«شن هجوم على جنوبي السودان» ونقلت صحيفة «السودان الحديث» عن عبد الحميد (وهو آخر سفير لدى كمبالا قبل قطع العلاقات في نيسان ١٩٩٥) قوله إن «الهجوم استبق جولة كان من المقرر ان يقوم بها وزير الخارجية الايرانية إلى السودان وأوغندا، وزيارة كان مقرراً أن يقوم بها وفد حكومي سوداني إلى كمبالا». ولكن اللواء المنشق فتحي أحمد علي نفى وجود «تدخل أجنبي من جانب أوغندا أو دول أخرى مجاورة». أما المتحدث باسم الجيش الشعبي لتحرير السودان فوصف الاتهام

السوداني لأوغندا بأنه «محاولة ساذجة لتبرير الهزيمة» وقال «لا نحتاج إلى شن الهجوم من أراضي أوغندا لأننا نسيطر في الجنوب على مساحة تتجاوز مساحة عدد من الدول الافريقية».

*** البشير يعلن صد هجوم ويتهم أوغندا وأثيوبيا وأريتريا**

قال الرئيس السوداني عمر حسن البشير خلال لقائه مع ضباط متقاعدين في قصر الرئاسة يوم ١٢/٣/١٩٩٧ «إن القوات التي تحاربنا في الجنوب هي من التوتسي الأوغنديين والأريتريين والأثيوبيين وبعض المرتزقة من دول أخرى، الذين اعتقدوا انهم قادرون على تحقيق انتصار في الجنوب في ظل انشغالنا على الجبهة الشرقية، مع أثيوبيا وأريتريا حيث تدور معارك منذ ١٢ كانون الثاني الماضي، وأقر البشير بأن القوات المهاجمة احتلت «مواقع ونحن نعرف أنها مجرد حاميات ثانوية وليست مواقع دفاعية مهمة» وأضاف: «الموقع المهم هو في لانيا حيث لقنّا الخارجين على القانون درساً لن ينسوه» وأشار إلى أن قائدي حاميتي لانيا ولوكا قتلا في المعارك مؤكداً في المقابل أن «القوات السودانية دمرت نصف دبابات القوات المعادية». كما أكد البشير أن القوات الحكومية بدأت هجوماً مضاداً في الجنوب لاخراج الأعداء من الأراضي السودانية.

وفي ١٤/٣/١٩٩٧ نفى وزير الثقافة والاعلام السوداني ابراهيم محمد خير سقوط يي لكنه قال ان قتالاً عنيفاً يدور في المنطقة وأضاف أن الأسلحة التي يستخدمها الثوار في القتال متطورة في شكل يجعل من الصعب أن تكون أسلحة أوغندية مشيراً إلى أن أوغندا لا تملك مثل هذه الأسلحة المتطورة وليست لديها القدرة على شن الهجوم. كما نقلت إذاعة أم درمان الرسمية عن الناطق باسم الجيش الحكومي الفريق محمد السنوسي أن العتاد المستخدم أميركي بالتأكيد وكذلك المؤن التي يحوزها الثوار.

*** البشير يشكو أوغندا وأثيوبيا وأريتريا لـ«الوحدة الافريقية»**

توجه الرئيس السوداني عمر حسن البشير يوم ٢٥/٣/٩٧ إلى توغو لحضور قمة منظمة الوحدة الأفريقية، التي ستفتتح اليوم في ٢٦/٣/١٩٩٧ وذلك لبحث الأزمة الزائيرية، حيث من المتوقع أن يقدم خلالها شكوى رسمية ضد أوغندا وأثيوبيا وأريتريا التي تقاتل قواتها إلى جانب المتمردين السودانيين.

وكان البشير قد دعا زعماء المعارضة السودانية في المنفى إلى العودة إلى الوطن وتولي مناصب وزارية إذا امتنعوا عن التعاون مع من وصفهم بـ«أعداء الإسلام» وقال: «إذا تخلى (زعماء المعارضة) عن التعاون مع أعداء الإسلام ووافقوا على العودة، أي شخص يعود (منهم) سيلقى الترحيب نفسه الذي لقيه اللواء الهادي بشري الذي عين وزيراً في الحكومة الحالية». وتولى بشري الذي كان في صفوف الثوار منصب وزير الطرق والمواصلات. وأشار الرئيس السوداني إلى أن حكومته حاولت دوماً معاملة زعماء المعارضة بالحسنى حتى حين زجت بهم في السجن عقب انقلاب عام ١٩٨٩ لئلا يشعروا بالمرارة، بدليل أن حكومته وفرت لزعيم الحزب الاتحادي الديمقراطي محمد عثمان الميرغني مكيفاً للهواء خلال وجوده في سجن كوبر في الخرطوم عام ١٩٨٩.

*** الخرطوم تدعو إلى التعبئة العامة «ضد العدوان الأوغندي والأثيوبي والأريتري»**

دعت الرئاسة السودانية يوم ٢٧/٣/١٩٩٧ إلى «تعبئة عامة لصد العدوان الأوغندي والأثيوبي والأريتري على السودان». وأكدت الرئاسة في بيان أن «التعبئة باتت واجباً لأن العدوان يشن من شمالي شرقي السودان ضد مدينتي اجارورا وايتيربا في الجنوب ضد مدينتي كايا ويي».

ونقل عن برلماني سوداني في شرقي السودان قوله ان القوات الأريترية

تحتشد شرقي طوكر التي تبعد ١٠٠ كيلومتر شمالي شرقي أجارورا مع خطط لفتح جبهة جديدة على ساحل البحر الأحمر.

وفي الخرطوم نفى المسؤول في وزارة الخارجية السودانية مصطفى عثمان اسماعيل سيطرة المعارضة على البلدات الثلاث في الشرق وقال إن القوات الحكومية أوقعت خسائر كبيرة في صفوف المهاجمين الذين كان بينهم «جنود أجانب» لكنه اعترف بوقوع بعض الخسائر في صفوف القوات الحكومية. وأضاف اسماعيل ان «ثمن هذه الانتصارات الذي دفعته قواتنا المسلحة وهو استشهاد عدد من جنودنا سيعطي دفعاً كبيراً للمعركة الأخيرة التي نأمل ألا تكون طويلة».

وقال المتحدث باسم الجيش السوداني الفريق محمد السنوسي إن القوات الأريترية ومجموعة من المتمردين بدأت تقصف مواقع الجيش المتقدمة في قرورة وايتيربا منذ الساعات الأولى صباح ١٩٩٧/٣/٢٦ وأضاف أن القوات الحكومية تقاوم بضراوة وان القتال يدور في منطقة قرورة، وفي وقت لاحق أكد السنوسي ان الجيش احتوى التهديد في الجنوب حيث تشن قوات غارانغ هجوماً آخر باتجاه مدينة جوبا.

*** هجوم مضاد للقوات السودانية لطرد المتمردين من الشمال الشرقي**

استمرت يوم ١٩٩٧/٣/٣١ المعارك بين الجيش السوداني وقوات المعارضة والمتمردين في شمالي شرقي البلاد حيث أعلنت السلطات السودانية أنها شنت هجوماً لطرد القوات الأريترية والأثيوبية التي سيطرت على المناطق الحدودية في ولاية البحر الأحمر. وقال والي البحر الأحمر بدوي الخير إدريس في تصريحات نقلتها صحيفة «السودان الحديث» الحكومية إن «قواتنا بدأت السبت عملية لرد الهجوم الغادر لقوات جبهة التحرير الشعبية الاريترية والمتمردين (السودانيين) وقادة الأحزاب السياسية المحظورة» كما دعا الوالي أعضاء اللجان الشعبية إلى حمل السلاح والمشاركة في تموين

«مجاهدي» قوات الدفاع الذاتي ضد الهجمات التي تشنها المعارضة في شرقي السودان منذ كانون الثاني الماضي.

وقال محافظ طوكار عبد الرحمن بلال ان «القوات الأريترية المعادية اعتقلت مسؤولي المجلس المحلي لمدينة قارورة وقتلت عجوزاً في السبعين من عمره ونهبت المكاتب الحكومية والمخازن والنوادي».

أضاف بلال أن «رجال التيغري» في اشارة إلى الأريتريين، شاركوا في الهجوم على قارورة الذي شنته ثماني وحدات مدرعة. وتوقع استكمال تطهير المنطقة الحدودية خلال الأسبوع الأول من الشهر الرابع/ نيسان.

ويوم ١/ ٤/ ١٩٩٧ أوردت صحيفة «النصر» المتحدثة باسم الجيش السوداني ان ميليشيات مستقلة قتلت يوم ٣١/ ٣/ ١٩٩٧ (٧٠) من مسلحي «الجيش الشعبي لتحرير السودان» وأسرت ١٨ منهم في هجوم على المتمردين قرب منطقة أكوبو عند الحدود الأريترية. وكانت الخرطوم قد أعلنت في وقت سابق انها شنت هجوماً مضاداً لطرد القوات الأريترية والأثيوبية التي تدعم المتمردين. لكن وزير الاعلام السوداني الطيب ابراهيم محمد خير أكد أن عقيق ما زالت «تحت السيطرة التامة للجيش السوداني» وأضاف أن الجيش «تمكن من منع القوات الأريترية وقوات المتمردين منذ ستة أيام من التقدم بعد بلدة قارورة.. على الرغم من الأسلحة الحديثة التي استخدمها المهاجمون».

*** السودان يكبد الأريتريين خسائر فادحة**

أعلنت السلطات السودانية يوم ٧/ ٤/ ١٩٩٧ أن القوات الحكومية كبدت الجيش الأريتري الذي يقاتل مع المتمردين في شمالي شرقي البلاد خسائر فادحة، ونقلت صحيفة «السودان الحديث» الحكومية عن وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية في ولاية البحر الأحمر العميد محمد علي عبد الله قوله إن القوات الأريترية تكبدت الخسائر قرب بلدة عقيق.

وقللت الحكومة من أهمية مزاعم المتمردين بالسيطرة على عقيق واتهمت أريتريا وأثيوبيا بارسال قوات للقتال إلى جانب المتمردين في الشمال والشمال الشرقي، وأشار عبد الله إلى أن هجوم القوات السودانية المضاد أرغم القوات الأريترية على التقهقر وقال ان القوات الحكومية تطارد فلولها.

ومن جهة أخرى اتهم رئيس لجنة التعبئة في الجمعية الوطنية السودانية (البرلمان) موسى حسين ضرار، أريتريا بشن حرب نفسية ضد السودان بتحريك قوات داخل منطقتي قارورة وايتيربا.

وتابع ضرار القول بأن القوات الأريترية والأثيوبية تتولى القيام بالقسم الأكبر من الأعمال القتالية وقلة فقط من قوات المتمردين موجودة في ساحة القتال.

ومن ناحية ثانية، ذكر التلفزيون السوداني ليل ١٩٩٧/٤/٦، أن مجلس الوزراء أقر ميثاق سلام مع أربعة من فصائل المتمردين الجنوبيين مضيفاً بأن مجلس الوزراء يأمل بتحويل الميثاق إلى اتفاق بحلول العاشر من نيسان الحالي.

وقال بيان لمجلس الوزراء إن الاتفاق يشمل جميع الجوانب التي أدت إلى اندلاع الحرب في الجنوب ويضمن الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكافة المواطنين. والفصائل الأربعة كانت قد انشقت عام ١٩٩٢ عن «الجيش الشعبي لتحرير السودان» وانضمت إلى عملية السلام التي تتولاها الحكومة.

*** الخرطوم : سحقنا هجوماً للمتمردين**

أعلنت الخرطوم في ١٩٩٧/٤/١٦ أن قواتها سحقت هجوماً للمتمردين الجنوبيين تسانده قوات أريترية وأوغندية وقد أعلنت وكالة الأنباء السودانية، أن الجيش السوداني دمر خمس دبابات للمتمردين في معركة جرت في ولاية شرق الاستوائية، وأسر عشرات الجنود الأريتريين والأوغنديين، فيما قتل مئات من المهاجمين.

* الخرطوم تدعو إلى قمة طارئة لبحث الوضع في الجنوب

دعا السودان إلى عقد قمة عربية طارئة لمناقشة الاقتتال الدائر في جنوبه وقال وزير شؤون الرئاسة في السودان عبد الرحيم محمد حسين في تصريحات صحافية يوم ١٧/ ٤/١٩٩٧ أن السودان «يرحب بعقد قمة عربية» لمناقشة الأوضاع في جنوبي البلاد وأضاف انه نقل رسالة من الرئيس السوداني عمر البشير إلى الملك الأردني حسين كما اطلع ولي العهد الأمير حسن على «مضمون اتفاق سلام يعتزم السودان توقيعه في الحادي والعشرين من الشهر الحالي (نيسان) في ما يتعلق بالوضع في جنوبي البلاد».

اتفاق سلام مع الفصائل الجنوبية

تستعد الخرطوم للتوقيع اليوم ٢١/ ٤/ ١٩٩٧ على اتفاق سلام مع فصائل جنوبية في احتفال سيحضره مدعوون أجانب منهم رئيس جمهورية افريقيا الوسطى انج فيليكس والأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية سالم أحمد سالم ووزير داخلية تشاد نمير أحمد. ويمنح الاتفاق ولايات الجنوب العشر حكماً ذاتياً واسعاً من دون أن يشملها تطبيق الشريعة على أن يجري استفتاء بعد أربع سنوات لتحديد ما إذا كان الجنوبيون يريدون البقاء في اتحاد مع الشمال أم الانفصال.

ورأى محللون مستقلون أن اتفاق السلام يظهر أن بامكان الخرطوم أن تجد بعد حلفاء لها في الجنوب، لكنهم شككوا في أن يتغير هذا الاتفاق الواقع على الأرض حيث حقق أكبر الفصائل الجنوبية المتمردة «بزعامة جون غارانغ» مكاسب مهمة منذ مطلع العام بدعم من أثيوبيا وأريتريا حسب ما دأبت الخرطوم على التأكيد.

التوقيع على اتفاق بين الحكومة السودانية وفصائل جنوبية

شهدت الخرطوم يوم ٢١/ ٤/ ١٩٩٧ وبحضور العديد من الشخصيات السياسية الأجنبية حدثاً يؤسس في حال العمل على تطويره فرصة قد تكون الأهم منذ استقلال السودان في العام ١٩٥٦ لانهاء التمرد الجنوبي عبر تجاوز أسبابه المزمنة، المرتبطة باشكالات كيانية ودستورية ودينية ـ ثقافية، تمثل

بالتوقيع على اتفاق سلام بين الحكومة وبين أربعة فصائل جنوبية وفصيل نوبي اعتبره الرئيس عمر حسن البشير نقطة ابتداء «لتوحيد الجهود وبدء بناء بلدنا» ووقع نائب الرئيس السوداني اللواء الزبير محمد صالح مع قادة الفصائل الخمسة على اتفاق السلام الذي ينص في جوهره على قسمة السلطة وقسمة الثروة ويحدد مصدر التشريع بالشريعة الإسلامية في الولايات الشمالية الـ ١٦، والعرف في الولايات الجنوبية العشر، ويكفل الحقوق والحريات على أساس المواطنة من دون أي تمييز وديمقراطية المشاركة، مع اعتبار العربية اللغة الرسمية والانكليزية لغة ثانية على أن «تشجع الدولة الاهتمام باللغات الأخرى» ويدعو لانشاء مجلس تنسيقي يتولى إدارة شؤون الولايات الجنوبية خلال الفترة الانتقالية المحددة بأربع سنوات يجري بعدها استفتاء يحدد الجنوبيون فيه إرادتهم بالبقاء في اتحاد مع الشمال أو الانفصال.

وقال البشير بعد التوقيع «هذا اتفاق شامل سيحل كل المشكلات ويبني ركائز السلام» ودعا فصائل جنوبية أخرى إلى الانضمام. وينتقص من تاريخية هذا الحدث غياب الفصيل الأبرز في حركة التمرد الجنوبي وهو «الجيش الشعبي لتحرير السودان» بزعامة جون غارانغ الذي حققت قواته مكاسب ميدانية في الآونة الأخيرة مستفيداً من دعم مباشر من أوغندا وأثيوبيا وأريتريا حسب ما تدأب الخرطوم على التأكيد. وهللت الخرطوم للاتفاق معتبرة أنه بداية النهاية للحرب الأهلية الدائرة في جنوب السودان منذ ١٤ سنة ولكن ما دام «الجيش الشعبي» لا ينوي توقيع أي اتفاق مع السلطات، يبدو واضحاً أن الاتفاق لن يكون ذا تأثير يذكر.

كارتر

غير أن الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر، الذي يقوم بوساطة جديدة لاحلال السلام في السودان، رأى في أديس أبابا أن «الاتفاق يمكن أن يكون فاتحة لمزيد من محادثات السلام بين الحكومة السودانية والجيش الشعبي

لتحرير السودان وجماعات معارضة أخرى ودول حول السودان وتحديداً أثيوبيا وأريتريا وأوغندا في سبيل مفاوضات أكثر تفصيلاً بهدف الوصول إلى اتفاق شامل».

وكان كارتر قد زار الخرطوم وأجرى محادثات مع البشير ورئيس البرلمان السوداني حسن الترابي وغادر السودان يوم ١٩٩٧/٤/٢٠ إلى كينيا للانتقال من هناك للقاء غارانغ ناقلاً إليه رسالة من الرئيس السوداني حسب قول المتحدث باسم «الجيش الشعبي» سامسون كواجي.

وقال كواجي إن لقاء كارتر ـ غارانغ لم يتم لأن بلدة يي حيث كان مقرراً أن يتم فيها اللقاء تعرضت لقصف جوي من قبل طائرات عسكرية حكومية وقال كارتر في أديس أبابا إن «حالة الحرب» حالت دون توجهه إلى الجنوب.

واتهم الترابي الولايات المتحدة وبريطانيا بالعمل على تخريب عملية السلام واقناع المتمردين الجنوبيين بعدم الانضمام إلى الاتفاق. وقال الترابي للتلفزيوني السوداني: «ان حكومات غربية وسفراء معتمدين لدى بلدنا يحاولون بالاقناع اخافة الجنوبيين لابعادهم عن الاتفاق على أساس أن «لا ضمانات» بأن الحكومة ستلتزم شروطه.

حضور حفل التوقيع

حضر حفل التوقيع رئيسا تشاد ادريس ديبي وجمهورية افريقيا الوسطى انج فيليكس باتاسيه ووفود رفيعة المستوى من جنوب افريقيا وماليزيا وممثلون عن الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

أما الفصائل التي وقعت على الاتفاق فهي:

ـ حركة استقلال جنوبي السودان بزعامة ريك ماشار، والتي تمثل كل قبائل نمير.

ـ الحركة الشعبية لتحرير السودان (قطاع بحر الغزال) بزعامة كاربينو كوانين التي تمثل كل قبائل الدنكا في بحر الغزال.

ـ قوة الدفاع الاستوائية بزعامة كولوبولس اوشانغ.

ـ المجموعة المستقلة بزعامة كل من كواي مكاواي وأروك تون أروك والأخير هو مؤسس حركة التمرد قبل أن يتزعمها غارانغ وتنافس هذه المجموعة «الجيش الشعبي لتحرير السودان» على ولاء قبائل الدنكا في أعالي النيل.

وبعد التوقيع على الاتفاق مع الفصائل الجنوبية وقعت الحكومة على اتفاق مماثل مع مجموعة منشقة عن غارانغ في جبال النوبة هي اللجنة المركزية لقطاع أبناء جبال النوبة بزعامة محمد هارون كافي.

وسارعت المعارضة في الخارج إلى التقليل من شأن الاتفاق معتبرة أنه عاجز عن توفير مناخ ملائم لقيام نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب.

وقال المتحدث باسم «التجمع الوطني الديمقراطي» المعارض فاروق أبو عيسى إن التجمع يرى الاتفاق محاولة فاشلة من الحكم السوداني لكسر طوق العزلة التي يعانيها.

ووصف كواجي الاتفاق بأنه «زائف» فيما اشار مسؤول آخر في جماعة غارانغ غابريال مايثانغ إلى أن الفصائل التي وقعت على الاتفاق متحالفة أصلاً مع الحكومة.

مسيرة السلام في السودان تعبر إلى بر الأمان بتوقيع اتفاقية السلام

العهد الذي قطعته ثورة الانقاذ الوطني منذ تفجرها في يونيو/حزيران ٨٩ لوضع حل جذري لقضية جنوب السودان بدأته الثورة بخطى حثيثة فأقامت لذلك مؤتمرات الحوار الوطني ومؤتمرات السلام وجولات عديدة من المفاوضات مع فصائل وأطراف حركة التمرد داخل وخارج السودان فأثمرت هذه الجهود عن اتفاق بين الحكومة السودانية وفصائل متعددة من جنوب السودان هي حركة استقلال جنوب السودان بقيادة د. ريك مشار، مجموعة الحركة الشعبية لتحرير السودان (بحر الغزال) بقيادة كاربينو كوانيين، قوة دفاع الاستوائية بقيادة د . أوشانق اضافة الى المجموعة المستقلة بقيادة أروك طون أروك وكوانج مكوي وشوال دينق وآخرين.

نورد فيما يلي الملامح العامة لاتفاقية السلام بين حكومة السودان وفصائل متعددة من جنوب السودان:

تم بناء هذه الاتفاقية عبر ايقاعات مكثفة داخل وخارج السودان بدأت منذ سنة ١٩٨٩م شارك فيها مسؤولون حكوميون على مستوى عال وممثلون لحركات التمرد في جنوب البلاد بعضهم أصبح الآن جزءاً من هذه الاتفاقية وبعضهم لا يزال بالخارج وقد نشطت هذه المفاوضات في اديس أبابا ونيروبي وأبوجا وغيرها، كما شارك في تسهيلها مسؤولون من دول افريقية وأوروبية مثل نيجيريا، كينيا، يوغندا، المانيا، انكلترا، هولندا، والنرويج وغيرها.

في كل مرة التقى فيها المفاوضون كانوا يحققون تقدماً يبنون عليه اتفاقهم ولكن برامج السلام من الداخل التي ابتدرتها حكومة السودان في مؤتمر جوبا سنة ١٩٩٤م قد ساعدت في المسارعة بالمفاوضات إلى أن كللت باعلان الميثاق السياسي في ابريل ١٩٩٦م بين حكومة السودان من جهة وحركة استقلال جنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان مجموعة بحر الغزال من جهة ثم انضمت إلى الميثاق قوة دفاع الاستوائية. وكانت برامج السلام من الداخل قد شملت فصائل كثيرة من أبناء الدينكا والنوير والمورلي والأنواك والشلك والمنداري والفرتيت والتبوسا وغيرهم وقعت مواثيق سلام مختلفة مع حكومة السودان. لقد نص ميثاق السلام على ضرورة تطوير الميثاق إلى اتفاقية شاملة ومنذ ما يقرب من عام كامل ظلت حكومة السودان تحاور الفصائل الموقعة على الميثاق حتى تم بحمد الله التوصل لهذا الاتفاق.

استعراض بنود الاتفاقية:

تشمل الاتفاقية على ستة فصول تعالج أمرين اثنين:

الأمر الأول:

هو المسائل الدستورية والقانونية وضمانات الحريات والحقوق وقد نصت الاتفاقية على الآتي فيها:

أ/ قسمة السلطة:

تم توزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات بحيث احتفظت الحكومة الاتحادية بالسلطات السيادية وسلطات العلاقات الخارجية والدفاع والأمن والتخطيط الاقتصادي والاشراف الكلي على مسيرة الدولة بينما نزلت للولايات سلطات تنفيذية واسعة في مجالات التنمية الزراعية والصناعية والخدمات التعليمية والصحية والسياحية والإشراف على حسن الإدارة والأمن والنظام العام وأصبحت هذه السلطات سلطات أصلية لكل من الحكومتين

الاتحادية والولائية تحت مظلة الدستور والقانون.

ب/ قسمة الثروة:

بينما خصصت للولايات موارد كثيرة مالية وضريبية ذات طبيعة محلية أو ولائية أو استثمارية احتفظت الحكومة الاتحادية بالضرائب الاتحادية والجمارك وبإدارة الثروات القومية وثروات باطن الأرض على أن ينشأ صندوق قومي لتوزيع الايرادات الاتحادية على أن تخصص نسبة منها للولايات الأقل نمواً ونسبة أخرى للولايات التي توجد بها المنشأة القومية.

ج/ الشريعة الإسلامية والعرف مصدراً للتشريع ويجوز للولايات ذات الخصوصية سن تشريع مكمل للتشريع القومي في مجالات الخصوصية.

د/ ضمانات الحقوق والحريات:

نصت الاتفاقية على ضمان حريات التعبير والانتقال والاعتقاد.

نصت الاتفاقية على ضرورة زيادة مشاركة مواطني الولايات الجنوبية في المؤسسات والأجهزة الاتحادية وفق معايير الامانة والنزاهة والتجرد لما يحقق العدالة والتوازن بين أبناء الوطن.

الأمر الثاني:

وهو ما عالجت به الاتفاقية فترة الانتقال إلى حين قيام الاستفتاء وذلك بالترتيبات الآتية:

نصت الاتفاقية على بداية فترة الانتقال من تاريخ انشاء مجلس تنسيقي للولايات الجنوبية ولمدة أربع سنوات تتم فيها معالجات لاعادة تعمير المناطق التي دمرتها الحرب وإعادة النازحين والعائدين إليها وتأهليهم كما يتم فيها بناء النظام السياسي الديمقراطي في الولايات الجنوبية ويحصر فيها تعداد السكان ويجري فيها الاستفتاء.

ـ نصت على قيام مجلس التنسيق في الولايات الجنوبية في فترة الانتقال تكون مهام التنسيق بين الولايات والاشراف العام على مسيرة الحكم الاتحادي والتخطيط للتنمية في الجنوب وفق الخطة القومية والاشراف على برامج السلام وتنسيق الجهود التشريعية بالولايات الجنوبية وقد ضم المجلس رئيساً ونائباً للرئيس وثلاثة عشر وزيراً للتنسيق بالإضافة إلى ولاة الولايات الجنوبية العشر. ويتبع المجلس لرئاسة الجمهورية ويتولى مهام المجلس الأعلى للسلام.

ـ وضعت الاتفاقية ترتيبات أمنية لمقابلة حاجة قوات الفصائل الموقعة على الاتفاقية وستظل هذه القوات تحت قيادة قادتها أثناء الفترة الانتقالية بينما تشكل لجنة فنية عسكرية مشتركة لتنسيق العمل بينها وبين القوات المسلحة السودانية لأغراض الامداد والتدريب والتأهيل وغيره.. وستكون لجنة فرعية لمراعاة وقف اطلاق النار وللتنسيق العسكري.

ـ ونصت أيضاً على إعلان العفو العام فور التوقيع على الاتفاقية وعلى قيام لجان لمراقبة سريان إعلان العفو على الذين حملوا السلاح ثم عادوا للوطن.

ـ نصت الاتفاقية على قيام الاستفتاء في نهاية الفترة الانتقالية على أن تكفل فيه حرية الرأي لمواطني الولايات الجنوبية الذين يشكلون القوة الناخبة في الاستفتاء وسيجري الاستفتاء بين خيار الوحدة أو الانفصال.

خاتمة:

ستعرض الاتفاقية بعد التوقيع عليها على المجلس الوطني ليجيزها كقانون أساسي وتسري بعد مصادقة رئيس الجمهورية عليها وتعدل باقتراح يحظى بأغلبية الثلثين من مجلس التنسيق ليرفع للمجلس الوطني عن طريق رئيس الجمهورية وقد نصت الاتفاقية على أن تكون اللغة العربية هي لغة السودان بينما تكون اللغة الانكليزية لغة ثانية في البلاد.

* **البشير يدعو لتعزيز التعاون الافريقي**

دعا رؤساء السودان وجمهورية افريقيا الوسطى وتشاد في ١٩٩٧/٤/٢٢ إلى تعميق التعاون بين بلدانهم واعتماد هذا التعاون كنموذج يحتذى في افريقيا برمتها. وأكد الرئيس السوداني عمر حسن البشير في كلمته أمام القمة الثلاثية أن المناخ السياسي الراهن في القارة الافريقية يجعل التعاون الاقليمي أمراً ضرورياً، وتابع أن السودان «يبحث عن التعاون على جميع الأصعدة».

وشدد رئيس جنوب افريقيا انج ـ فيليكس على أهمية سعي الدول الافريقية إلى حل نزاعاتها بصورة سلمية.

وحضر القمة الرئيس التشادي ادريس ديبي.

كارتر

ومن ناحية ثانية، أوضح الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر في مؤتمر صحافي عقده في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا أن اتفاق السلام في السودان يفتح الباب أمام مفاوضات لاحقة تحت اشراف السلطة الاقليمية الحكومية حول التنمية «ايفاد». وأضاف أن هذه المحادثات يجب أن تحدد هدفاً لها وهو الوصول إلى «اتفاق شامل» بين جميع الأطراف المعنية «أي الحكومة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان ومجموعات المعارضة الأخرى والدول المجاورة أثيوبيا وأريتريا وأوغندا».

ومن ناحية ثانية نفى وزير الدولة السوداني للشؤون الخارجية مصطفى عثمان اسماعيل أن تكون قوات بلاده قد اشتبكت مع الجيش الأوغندي الذي اتهمه بشن هجوم على منطقتي يي وقايا في السودان وأسر عدد من الجنود السودانيين. ولم يحدد الوزير موعد الهجوم لكن أوغندا قالت الأسبوع الماضي إن جيشها قتل ٦٠ جندياً سودانياً وأسر أكثر من مئة آخرين داخل حدود أوغندا أثناء صد هجوم مشترك للجيش السوداني والمتمردين الأوغنديين.

*** البشير وزعماء جنوبيون يناشدون غارانغ الانضمام لعملية السلام واعادة البناء**

دعا الرئيس السوداني عمر حسن البشير وزعماء الفصائل الجنوبية التي وقعت على اتفاق السلام مع حكومة الخرطوم المتمردين المستمرين في القتال إلى القاء السلاح «والانضمام إلينا في مسيرة السلام هذه» وتعهد البشير في مهرجان شعبي في الخرطوم ٢٣/ ٤/ ١٩٩٧ «حشد كل الموارد وكل المال، لاعادة بناء الجنوب» وناشد زعماء الفصائل الجنوبية الخمسة الموقعة على اتفاق السلام باسم «جبهة الانقاذ الديمقراطي المتحدة لجنوبي السودان» زعيم «الجيش الشعبي لتحرير السودان» جون غارانغ الانضمام إلى الاتفاق باعتباره يلبي كل مطالب الجنوبيين ويلغي مبرر الاستمرار في القتال. وفي مؤتمر صحافي عقده لاحقاً اعتبر البشير أن تطوير الجنوب لا غنى عنه للحؤول دون وقوع الجنوبيين في اليأس وبالتالي عودتهم إلى القتال. وأوضح أن حكومته تتجه لاستغلال حقول النفط في الجنوب مما يوفر أموالاً لانفاقها على تنمية هذه المنطقة، ونشرت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية تاريخ ٢٤/ ٤/ ١٩٩٧ بياناً للجامعة العربية تشيد فيه باتفاق السلام باعتباره «خطوة باتجاه الحفاظ على وحدة السودان». وقال كاربينو كوانين، الذي يتزعم فصيل «الجيش الشعبي لتحرير السودان ـ قطاع بحر الغزال» ان «شركاء السلام» يرحبون «بانضمام غارانغ إلى عملية السلام في أي لحظة». وطالب ريك ماشار زعيم «حركة تحرير جنوبي السودان» جون غارانغ بالانضمام محذراً من انه «اذا استمرت الحرب فلن تكون بين الحكومة وحركة غارانغ بل بين الجنوب وغارانغ» ورأى تيوفولوس اوتشانغ لوتي زعيم «قوة الدفاع الاستوائية» ان الاتفاق كفيل باحلال السلام والاستقرار فيما اعتبر كواي ماكواي أن الاتفاق يؤسس «لبدء عملية اعادة بناء سودان جديد».

*** البشير يتهم قوى دولية بادامة الحرب**

قال الرئيس السوداني ٢٣/ ٤/ ١٩٩٧ إن «أكبر التحديات» التي تواجه

الخرطوم بعد توقيع اتفاق السلام مع فصائل جنوبية صغيرة متحالفة معها هو اعادة توطين أبناء الجنوب الذين نزحوا إلى مدن أخرى أو دول مجاورة واعادة اعمار ما دمرته الحرب. وقال ان هناك مشروعاً صهيونياً في منطقتي البحيرات العظمى والقرن الافريقي وان السودان جزء من هذا المشروع. واتهم قوى دولية بأنها تحارب الحكومة الحالية في السودان والعرب بالتعاون مع هذه القوى لتأمين استمرار الحرب في الجنوب السوداني واسقاط النظام الحاكم في الخرطوم. وكشف انه بعث برسالة إلى القيادة الأثيوبية مع مندوب السودان لدى الأمم المتحدة لتحسين العلاقات بين البلدين موضحاً أن المندوب عاد يوم ٢٣/ ١٩٩٧/٤ إلى الخرطوم وأشار إلى أن اتصالات السودان مستمرة مع كل دول الجوار على رغم القتال الدائر فيه.

على الصعيد العسكري

على عكس ما توقعت المعارضة السودانية، فقد أسهمت الأحداث العسكرية التي دخلت على خطها أثيوبيا وأريتريا وأوغندا واسرائيل في تثبيت شرعية الحكم السوداني في الداخل، رغم تمسك كل الأطراف الخارجية المتداخلة في الأزمة السودانية بشرعية المعارضة، خصوصاً بعد أن تمكنت الحكومة السودانية بشرعية المعارضة، من استعادة زمام المبادرة، وبدأت بهجومها المضاد باتجاه تحرير بلدتي «الكرمك» وقيسان المحتلتين. كما أن رهان المعارضة على «انتفاضة شعبية» لم يتحقق لأسباب اهمها الدعوات التقسيمية الواضحة للسودان التي تتبناها بعض أطراف المعارضة، والدعم الاسرائيلي المباشر أو غير المباشر لبعض آخر منها.

فالمعارضة الشمالية لم تكن قط الطرف الممسك بالقرار والقدرة العسكرية للمعارضة، كما هو حال حليفها «الجنوبي» بزعامة جون غارانغ الذي يقود منذ سنوات تمرداً غايته فصل جنوب السودان عن شماله، ويستهدف عروبة السودان وليس فقط وحدته. وهذا كله يعرفه شارع السودان كما ان الشارع

السوداني يعرف حق المعرفة أن لزعيم «المعارضة الشمالية» الصادق المهدي تجربة في حكم البلاد لم تكن أحسن حالاً من تجربة الحكومة الراهنة وكل ذلك يعني وباختصار أن الشعب السوداني لم ير في المعارضة «بديله المنشود» كما انه شك في انتمائها من حيث المبدأ.

في ١٩٩٦/١٢/١٢ نقلت صحيفة «أخبار اليوم» عن حاكم ولاية كسلا اللواء معاش أبو القاسم ابراهيم أن ثواراً جنوبيين ومن قبائل البجا تسللوا من أريتريا إلى شرق السودان وزرعوا ألغاماً في المنطقة وأدى انفجار احدها إلى مقتل ضابط وطالبين وجرح ١٩ في منطقة همنكوريب.

الباب الأميركي أوصد بوجه المسؤولين السودانيين

وفي ١٩٩٦/١/٢٣ قرر الرئيس الأميركي بيل كلينتون منع أعضاء الحكومة وأفراد القوات المسلحة السودانية من دخول الولايات المتحدة. وأعلن القرار في بورت دوغلاس في شمال شرق أوستراليا التي زارها الرئيس الأميركي أربعة أيام قبل انتقاله إلى الفيليبين.

وأوضح ناطق رئاسي أن الاجراء الذي يسري فوراً سببه رفض الحكومة السودانية تطبيق قراري مجلس الأمن ١٠٤٤ و١٠٥٤ اللذين صدرا في ٣١ كانون الثاني و٢٦ نيسان ١٩٩٦ واللذين يهددان الخرطوم بفرض عقوبات ما لم تسلم السلطات الأثيوبية ثلاثة متهمين بالمشاركة في محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في اديس أبابا في حزيران ١٩٩٥.

ولا يشمل قرار كلينتون زيارات المسؤولين السودانيين لنيويورك في اطار اعمال الأمم المتحدة.

وفي الخرطوم، نقلت صحيفة «الانقاذ الوطني» الرسمية عن مصدر ديبلوماسي انه «من المفاجيء أن يتخذ هذا القرار الأميركي في وقت باتت الدول كلها مقتنعة ببراءة السودان (. . .) كما يظهر من خلال تأجيل تنفيذ قرار (مجلس الأمن) الرقم ١٠٧٠ الذي يفرض حظراً جوياً على السودان».

وكان مجلس الأمن ارجأ شهراً واحداً اتخاذ قرار في شأن موعد بدء تطبيق الحظر الجوي، بطلب من روسيا وفرنسا وخلافاً لرغبة الولايات المتحدة.

وفي ١٩٩٧/١/١٢ أعلن المتحدث باسم «الجيش الشعبي لتحرير السودان» (حركة التمرد الجنوبي الرئيسية) في أسمرة أن المتمردين الجنوبيين استولوا صباح اليوم وبعد ثلاث ساعات من المعارك على مدن كورهوك وجازان وغوفا جنوبي منطقة النيل الأزرق وهم يتقدمون باتجاه مجمع الديمازين الذي يشكل مركزاً رئيسياً لتوليد الطاقة الكهربائية في السودان. وقال المتحدث الجنوبي إن قوات مشتركة للمعارضة الشمالية والمتمردين الجنوبيين سيطرت على قرى باكورا واغوتيرا ومانزا شمالي منطقة النيل الأزرق وقضت على أربعة ألوية حكومية واعتبر «انها معارك مصيرية للسلام والديمقراطية في السودان».

وفي ١٩٩٧/١/١٣ أكد بيان صادر عن «قوات التحالف السودانية» المنبثقة عن التجمع الوطني الديمقراطي المعارض أن هذه القوات «فتحت يوم ١٩٩٧/١/١٣ جبهة جديدة في منطقة النيل الأزرق حيث استولت على حاميات يامنزا وباقورا ويابشر الجنوبي شرقي الروصيرص وديمازين وعلى كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر في اطار العمليات المشتركة». ونقل مراسل وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية في الخرطوم عن مصادر مقربة من العمليات العسكرية أن عناصر الهجوم استغلت تركيز القوات الحكومية على الحدود الشرقية مع أريتريا طوال الفترة الماضية بعد ازدياد التوتر على تلك الحدود.

وفي ١٩٩٧/١/١٤ أكد وزير الاعلام السوداني اللواء الطيب ابراهيم محمد خير أن ستة آلاف جندي أثيوبي ترافقهم بعض «العناصر المتمردة» هاجموا المدن السودانية على جبهة تمتد (١٨٠) كيلومتراً تساندهم (٢٠) دبابة وقطع من المدفعية. واستبعد خير أن تكون المعارضة السودانية هي التي

شنت الهجوم مؤكداً أن هجوماً بهذا الحجم لا يمكن إلاّ لجيش نظامي أن ينفذه. واتهم خير أوغندا بحشد قواتها في الأجزاء الشمالية منها تمهيداً للهجوم على كاجو وموروبو ومدن أخرى في جنوبي البلاد. واعتبر أن «كل ذلك يشكل جزءاً من مؤامرة تحيكها الولايات المتحدة والصهاينة الذين جندوا أريتريا وأثيوبيا وأوغندا في صفهم».

وفي ١٩٩٧/١/١٥ صرح الناطق باسم القوات المسلحة السودانية الفريق محمد السنوسي أن «قوات أريترية ترافقها عناصر من المعارضة قصفت منطقة جدابيا، على مسافة سبعة كيلومترات من الحدود الأريترية ـ السودانية، شرق ولاية قضارف»، وان سبعة جنود قتلوا في حين «تكبد المعتدون خسائر فادحة في الأرواح والمعدات» وقال إن القوات السودانية تصدت في اليوم نفسه لمحاولتين أثيوبيتين للتقدم في منطقة شالي جنوب الكرمك في ولاية النيل الأزرق التي كانت استولت عليها الأحد وارغمتها على التراجع بعدما دمرت لها دبابتين وعربة مصفحة.

وفي العاصمة الأريترية أسمرة، أعلن الناطق باسم «الجيش الشعبي لتحرير السودان» ياسر عمران أن الثوار باتوا على مسافة ٨٠ كلم من ديمازين. وقال ان قوة مشتركة من الثوار استولت على حاميات جديدة تابعة للجيش شمال شرق بلدة كسلا ولا تزال تهاجم الحاميات القريبة. وأشار إلى أن التقدم يعد نقطة تحول في الحرب المستمرة منذ ١٣ سنة ضد الخرطوم وان «هذه العملية تهدف إلى تمكين الجماهير السودانية من شن انتفاضة على الحكم العسكري».

*** اعتقالات وتطورات ميدانية**

وفي ١٩٩٧/١/١٦ أعلن وزير العدل السوداني عبد الباسط سيدرات أن السلطات نفذت حملة اعتقالات في الخرطوم في الأيام الماضية «على علاقة بما يجري في الشرق».

ونقلت صحيفة «أخبار اليوم» السودانية عن سيدرات قوله إن أجهزة الأمن اعتقلت عدداً من المعارضين «للحصول على معلومات».

وأعلن وزير الاعلام أن القوات السودانية باتت الآن في «مرحلة تقوم خلالها برد الاعتداءات الجديدة وتستعد لخوض هجوم مضاد».

وفي المقابل، أكد مسؤول في التحالف الديموقراطي الوطني السوداني المعارض في أديس أبابا يوم ١٦/ ١/ ١٩٩٧، أن استراتيجية المعارضة «فتح المزيد من الجبهات لتسهيل قيام انتفاضة شعبية داخل البلاد». وأضاف أن المعارك بين القوات الحكومية السودانية وقوات المعارضة تتواصل قرب الحدود السودانية ـ الأثيوبية في منطقة كسلا عند الحدود السودانية ـ الأريترية، كما أن المعارك على الجبهة تتركز حالياً في منطقة داندوروا على بعد ٨٠ كلم من مدينة ديمازين. وقال إن المعارضين يركزون هجماتهم على منطقة كسلا بغية السيطرة على مخيم جدامايب العسكري آملاً باحراز تقدم نحو بلدة كوتينب حيث توجد حامية كبيرة للحكومة السودانية.

وفي ١٧/ ١/ ١٩٩٧ أفاد ثوار «الجيش الشعبي لتحرير السودان» أن القوات المشتركة لـ«التحالف الوطني الديمقراطي» استولت على مابان وانها تتقدم نحو الديمازين ومحطة لتوليد الطاقة بالقوى المائية الموجودة فيها. ومعلوم أن الديمازين تقع على مسافة ٤٨٠ كلم جنوب شرق الخرطوم وتمد العاصمة بنحو ٨٠٪ من حاجاتها من الكهرباء. وسبق «للتحالف الوطني الديمقراطي» أن أعلن سيطرته على مدينتي كرموك وقيسان على الحدود مع أثيوبيا.

ونقلت صحيفة الاذاعة البريطانية «بي بي سي» عن التلفزيون النيجيري أن السفير السوداني لدى أبوجا طلب من نيجيريا التوسط في النزاع الحدودي بين السودان وأثيوبيا.

وفي ١٨/ ١/ ١٩٩٧ وعلى صعيد سير المعارك، أكد المتمردون السودانيون أن الطائرات التابعة للقوات الحكومية، تقصف المناطق التي

سيطرت عليها قوات المعارضة السودانية أخيراً في مدينة «الكرمك» (شرق) وأكدت من جهة أخرى انها أسرت محافظ المدينة.

وفي أسمرة التي يتخذها التحالف الديمقراطي الوطني (تجمع المعارضة السودانية) مقراً ذكر ممثل حركة تحرير شعب السودان (حركة تمرد سودانية جنوبية) ياسر سعيد ارمان أن «طائرات انطونوف تواصل قصف المناطق المحررة» في ولاية النيل الأزرق.

وفي اديس أبابا، أكدت حركة معارضة أخرى هي تحالف القوى السودانية في بيان، أن طائرة واحدة على الأقل من طراز انطونوف قصفت ثلاث مدن قريبة من الكرمك. وكانت حركة تحرير شعب السودان، قد أعلنت في وقت سابق في أسمرة، أن محافظ الكرمك يعقوب حسين أسر خلال عملية استيلاء قوى التحالف الديمقراطي الوطني على المدينة في ١٢ كانون الثاني ١٩٩٧.

وفي ١٩/١/١٩٩٧ صرح ممثل «الجيش الشعبي لتحرير السودان» ياسر سعيد أرمان في أسمرة أن قوات «التحالف الوطني الديمقراطي» المعارضة، قتلت أكثر من (١٥٠) جندياً حكومياً سودانياً وانها استولت على تسع شاحنات في مكمن نصب بين الديمازين عاصمة ولاية النيل الأزرق والكيلي على مسافة نحو ٨٠ كلم جنوب الديمازين حيث محطة كهربائية تغذي الخرطوم بالطاقة.

وقال المتحدث باسم «الجيش الشعبي لتحرير السودان» الذي يتزعمه غارانغ رشيد بابكر ان منطقة الكيلي، التي تبعد ٨٠ كلم جنوبي الديمازين شهدت معارك طاحنة صباح ١٩/١/١٩٩٧ اسفرت عن مقتل «أكثر من ١٥٠ جندياً سودانياً وان قوات المعارضة تتحرك باتجاه الديمازين» وأضاف بابكر أن قوات المعارضة تواصل هجومها على الحدود الأريترية في ولاية كسلا وان المعارك «تدور حالياً حول الديمازين حيث تتوقع أن تلقى مقاومة كبيرة من جانب القوات الحكومية في هذه المنطقة الاستراتيجية»، واوضح أن الحكومة

السودانية اطلقت على عملياتها اسم «السيل الجارف» في حين تطلق المعارضة على عملياتها اسم «الثعلب الأسود».

وبث التلفزيون السوداني شريطاً لجنود وأفراد من ميلشيا قوات الدفاع الشعبي في الديمازين وهم يحضرون لهجوم مضاد لاستعادة الكرمك ومدينة قيسان القريبة منها ومناطق أخرى سقطت في أيدي قوات المعارضة. واتهم الوزير السوداني المكلف شؤون الحكومة الفيديرالية علي الحاج محمد في مقابلة مع صحيفة «أخبار اليوم» المستقلة، أثيوبيا باقامة جسر جوي مع أريتريا وأوغندا لنقل مقاتلين من «الجيش الشعبي لتحرير السودان» من أوغندا وأريتريا إلى أديس أبابا.

وتحدثت صحيفة «ألوان» السودانية المستقلة عن حشود أوغندية تتجه نحو مدينة توريت العاصمة السياسية السابقة «للجيش الشعبي لتحرير السودان» بهدف «تحقيق الحلم الذي يراود غارانغ في العودة إلى عاصمته الذي أخرجته منها القوات المسلحة السودانية، وقوات الدفاع الشعبي أوائل التسعينات».

وفي ١٩٩٧/١/٢٠ أعلن المتحدث باسم القوات المسلحة السودانية الفريق محمد السنوسي أحمد أن الجيش السوداني يعد هجوماً مضاداً، «لدحر القوات الأثيوبية التي تحتل مدناً حدودية». وذكرت صحيفة «السودان الحديث» أن الجيش السوداني وقوات الدفاع الشعبي حققا يوم ١٩٩٧/١/١٩ تقدماً ملحوظاً باتجاه الكرمك وقيسان اللتين اعترفت الخرطوم بأنهما سقطتا في أيدي «الغزاة». كما عرض التلفزيون السوداني صور وصول موكب للقوات الحكومية إلى مدينة «كسلا»، عاصمة الولاية التي تحمل الاسم نفسه، على الحدود مع أريتريا حيث تدور معارك أيضاً وعرض التلفزيون تظاهرات شعبية في المدينة ردد خلالها المتظاهرون هتافات أكدوا فيها تلبية نداء التعبئة العامة الذي وجهته السلطات قبل أسبوع من هذا التاريخ.

أما بالنسبة للمعارضة، فقد أوضح قائد «الجيش الشعبي لتحرير السودان»

الكولونيل جون غارانغ بأن الهجوم الذي تشنه المعارضة في الشرق يهدف إلى اعداد الشروط الملائمة لقلب نظام الحكم عبر انتفاضة شعبية تعم الخرطوم وبقية مدن البلاد. كما استبعد غارانغ أي انفصال للجنوب ذي الغالبية المسيحية والأرواحية عن الشمال ذي الغالبية المسلمة قائلاً: «لا الوحدة في السودان في خطر ولا الإسلام مهدد (..) اننا نقاتل من أجل سودان ديمقراطي موحد».

كما تحدث ممثل «الجيش الشعبي لتحرير السودان» ياسر سعيد عرمان وذلك من العاصمة أسمرة، عن مواصلة قوات «التحالف الوطني الديمقراطي» تقدمها حتى باتت على مسافة ٧٠ كيلومتراً من الديمازين. وقال «نبذل قصارى جهدنا، ويجري تنفيذ خطتنا بنجاح حتى الآن ونحن واثقون من قدرتنا على الوصول إلى الديمازين»[١].

ويوم ٢٢/١/١٩٩٧ تحدثت الخرطوم عن استعادة الجيش السوداني زمام المبادرة في شرقي البلاد وأعلنت شن هجوم واسع في هذه المنطقة التي حققت فيها قوات «التجمع الوطني الديمقراطي» المعارض تقدماً في الأيام الأخيرة. وللمرة الأولى منذ بدء المعارك في ١٢ كانون الثاني الجاري، قال الجيش السوداني انه شن هجوماً واسعاً على «الغزاة» في شرق البلاد.

ونشرت صحيفة «السودان الحديث» ان القوات الحكومية كبدت «المعتدين» خسائر فادحة في المعارك التي دارت على كل جبهات القتال مساء ٢١/١/١٩٩٧ وقالت إن «الحكومة السودانية وقوات الدفاع الشعبي (ميليشيا موالية للحكومة) قتلت وجرحت العشرات من المعتدين» الذين أرغمهم الجيش «على التقهقر بعد تلقيه تعزيزات كبيرة». وأوردت مجلة «المخبر» ان

---

(١) تقع الديمازين على مسافة ٤٨٠ كلم جنوب غرب الخرطوم وعلى مسافة ٩٠ كلم غرب الحدود مع أثيوبيا. ويمد سد الديمازين ومحطة الطاقة فيها العاصمة السودانية بما يصل إلى ٨٠٪ من حاجاتها من الطاقة.

القوات السودانية «دمرت ست دبابات للغزاة الذين كبدتهم خسائر فادحة» في حين قصف الطيران السوداني «مواقع العدو».

وصرح والي ولاية النيل الأزرق بابكر جابر كبلو لـ«السودان الحديث» ان القوات الحكومية تحقق تقدماً في المنطقة «مرغمة العدو على التراجع» وأضاف ان «آلاف المقاتلين المدججين بالسلاح» المقبلين من مختلف المناطق السودانية وصلوا إلى الجبهة «للمساهمة في المجهود الحربي».

كما تشهد جبهات القتال على الحدود الشرقية والشمالية الشرقية للسودان مع أثيوبيا وأريتريا، استرخاء ميدانياً منذ يومين تقريباً مرده على ما يبدو، استنزاف اختراق قوات المعارضة قوة دفعه، فيما أكملت الحكومة السودانية، تحصين دفاعاتها في بلدة الديمازين الاستراتيجية وهي تواصل حملة التعبئة للانطلاق من هذه البلدة في هجوم مضاد لاستعادة بلدتي الكرمك وقيسان في ما قد يكون تكراراً لسيناريو حصل في العام ١٩٩٢، وفيما لم تعلن المعارضة يوم ٢٢/١/١٩٩٧، وعلى غير عادتها اليومية منذ بدء هجومها في الثاني عشر من الشهر الحالي، عن تقدم جديد لقواتها، فإن الرئيس السوداني عمر حسن البشير أكد أن القوات الحكومية قادرة على الدفاع عن حدود البلاد وحذر من أن ما يتعرض له السودان هو جزء من مؤامرة أجنبية في المنطقة لتقويض العالم العربي.

إلى ذلك نقلت صحيفة «السودان الحديث» عن والي ولاية النيل الأزرق، المجاورة لأثيوبيا، بابكر جابر كبلو أن القوات الحكومية كانت تتقدم «مرغمة العدو على التراجع» وموقعة عشرات القتلى والجرحى في صفوف «المعتدين».

وأكد كبلو أن «آلاف المقاتلين المدججين بالسلاح الذين قدموا من مختلف مناطق السودان وصلوا إلى الجبهة للمشاركة في المجهود الحربي» معلناً «أن الاستعدادات كافة لتحرير بلادنا باتت جاهزة».

وعلى جبهة المعارضة قال «التجمع الوطني الديمقراطي» إنه تمكن من احتلال مدينتي الكرمك وقيسان على الحدود مع أثيوبيا في اليوم الأول للهجوم وأوقع (١٢٦٠) قتيلاً في صفوف القوات الحكومية وان قواته تقدمت ٢٠ كيلومتراً بعد سيطرتها على عدد كبير من الحاميات السودانية وباتت على مسافة ٦٠ كيلومتراً من الديمازين عاصمة النيل الأزرق التي فيها محطة تزود الخرطوم ٨٠ في المئة من حاجتها من الطاقة وتقع على مسافة (٥٠٠) كيلومتر منها تحميها قوة قوامها ستة آلاف جندي ولواء مدرع وقاعدة عسكرية.

وفي ٢٣/١/١٩٩٧ واصلت السلطات السودانية جهود التعبئة العامة لحشد مزيد من المقاتلين على الجبهة. وبث التلفزيون الرسمي شريطاً عن وصول قوات «الدفاع الشعبي» إلى ولايتي كردفان في الشمال والنيل الأبيض في الوسط والديمازين عاصمة النيل الأزرق حيث تدور المعارك منذ ١٢ كانون الثاني. وذكرت الاذاعة السودانية في تقرير لها من الديمازين ان القوات السودانية الحكومية «تتقدم نحو جبهات عدة» ونقلت عن مصدر رفيع المستوى قوله ان القوات الحكومية «مصممة على تحقيق النصر وتلقين الاعداء درساً لن ينسوه».

أما وزير الاعلام السوداني فقد أكد أن القوات السودانية، قتلت جندياً أريتريا وأسرت اثنين آخرين، ممّا يثبت تورط أريتريا في الهجمات الحدودية وأكد أن التلفزيون السوداني سيعرض قريباً صور الأسيرين متعهداً بأن الأريتريين لن يرتاحوا البتة طالما ظلوا في الأراضي السودانية.

*** الخرطوم تحشد قواتها على الجبهة الشرقية**

تواصل الحكومة السودانية حشد قواتها على الجبهة الشرقية في مواجهة قوات المعارضة متهمة أوغندا بالتدخل في أراضيها بعد أثيوبيا وأريتريا.

وبينما أكدت المعارضة السودانية أن الجبهة العسكرية كانت هادئة لليوم

الثالث على التوالي، واصلت القوات الحكومية الاستعدادات لشن هجوم مضاد في شرق البلاد. حيث استمر تدفق الشاحنات المحملة بالمقاتلين والمؤن إلى ولاية كسلا على الحدود مع أريتريا والنيل الأزرق وأعالي النيل على الحدود مع أثيوبيا وألف الرئيس السوداني عمر حسن البشير هيئة وزارية مكلفة الاشراف على التعبئة العامة برئاسة نائبه الفريق الزبير محمد صالح.

ومن جهة أخرى حذرت الخرطوم من حشود عسكرية على الجبهة الأوغندية من الحدود المشتركة ونقلت صحيفة «السودان الحديث» في ٢/ ٢/ ١٩٩٧ عن وزير الاعلام الطيب ابراهيم محمد خير أن حشوداً كبيرة من القوات الأوغندية والأريترية والأثيوبية تستعد لشن هجوم باتجاه جنوبي السودان انطلاقاً من داخل أوغندا.

وأشار إلى أن خبراء أميركيين وبريطانيين واسرائيليين موجودون حالياً في أوغندا لتدريب العسكريين الأوغنديين على استخدام تلك الأسلحة و«أن البريطانيين يدربون الجنود خصوصاً على استخدام المدافع من عيار ١٢٢ ملليمتراً».

*** جنوبيون متحالفون مع الخرطوم يقاتلون غارانغ**

وفي ٣/ ٢/ ١٩٩٧ برز تطور ميداني لافت للنظر بانخراط الفصائل الجنوبية التي سبق أن أبرمت اتفاقاً مع حكومة الخرطوم، في المعارك ضد المتمردين الجنوبيين الذين يتزعمهم جون غارانغ. وأكد مسؤول في «حركة استقلال جنوبي السودان» التي يتزعمها ريك ماشار أن قوات موالية لغارانغ، شنت هجمات في أقصى جنوبي ولاية النيل الأزرق في ولاية أعالي النيل، ولا سيما منطقة أكوبو التي تسيطر عليها الحركة بالقرب من الحدود الأثيوبية وكان ماشار المنشق عن «الحركة الشعبية لتحرير السودان» بزعامة غارانغ قد وقع في نيسان الماضي على اتفاق لوقف النار مع حكومة الخرطوم. وقال المتحدث باسم «حركة استقلال جنوبي السودان» أن قوات لغارانغ تحتشد في

مدينة غامبيلا الأثيوبية لمهاجمة بلدة جيكاو السودانية، في ولاية أعالي النيل، وأكد أن أثيوبيا «تعادي السودان لأنها تخشى من توجهه الإسلامي» في حين أن لأريتريا «مطامع توسعية». وأوضح المتحدث باسم ماشار أن قوات الحركة انضمت إلى القوات الحكومية «طبقاً للميثاق السياسي» الذي أبرم في نيسان الماضي ١٩٩٦ وينص على قيام الموقعين عليه بالدفاع عن الأراضي السودانية، «ضد أي هجوم داخلي أو خارجي». وذكرت صحيفة «الانقاذ الوطني» السودانية في ٣/ ٢/ ١٩٩٧ ان ماشار أكد في اجتماع شعبي في ميلوت على بعد / ٥٥٠/ كيلومتراً جنوبي الخرطوم على النيل الأبيض، حيث تلقى مؤناً حكومية ان قواته انضمت إلى القوات الحكومية للدفاع عن السودان.

*** المتمردون يعلنون استيلاءهم على مدينتين**

وفي ٩/ ٣/ ١٩٩٧ قال المتحدث باسم متمردي الجيش الشعبي لتحرير السودان من أسمرة، ياسر سعيد عرمان بان قوات التمرد شنت صباح ٩/ ٣/ ١٩٩٧ هجوماً وانها الآن على بعد ثلاثة كيلومترات من يي (حوالى ١٥٠ كيلومتراً جنوبي غربي جوبا) وأشار إلى أن قواته احتلت كايا الواقعة على بعد ٣٠ كيلومتراً فقط شمالي الحدود الأوغندية و٧٠ كيلومتراً شرقي يي، وقال أيضاً إن قوات المتمردين هاجمت أيضاً موروبو واستولت على بلدة جوموتي مشيراً إلى أن شركة التبغ الوطنية بالقرب من جوموتي التي توجد فيها جامعة على الطريق بين يي وجوبا، قد وقعت في أيديهم أيضاً. وذكر أن قتالاً وقع أمس في ٩/ ٣/ ١٩٩٧ حول جوبا ولكن لم تتوفر التفاصيل.

*** معارك عنيفة في جنوب السودان**

أكد الناطق باسم «الجيش الشعبي لتحرير السودان» ياسر عرمان عن اشتداد المعارك يوم ١٠/ ٣/ ١٩٩٧ في جنوب البلاد بين القوات الحكومية والثوار الذين استولوا على مدينتي كايا وغومولي على الحدود مع أوغندا يوم

١٩٩٧/٣/٩. وقال في اتصال هاتفي من أسمرة إن المعارك «كانت مستمرة» صباح ١٩٩٧/٣/١٠ «ونحن نواصل تقدمنا ونتوقع سقوط مدينة يي بين لحظة وأخرى» وتقع يي على مسافة ١٥٠ كلم جنوب غربي جوبا عاصمة ولاية شرق الاستوائية وأشار عرمان إلى أنه كان لدى الثوار «حتى قبل انقلاب ١٩٨١ عدد كبير من الدبابات وقطع المدفعية الثقيلة» وان «الجيش الشعبي لتحرير السودان» استولى عام ١٩٩٥ «على أكثر من (٣٠) دبابة وكمية كبيرة من المدفعية الثقيلة في هجوم على القوات الحكومية في ولاية شرق الاستوائية» ووصف الاتهامات السودانية (كان الناطق باسم القوات المسلحة السودانية محمد السنوسي أحمد اتهم يوم ٩٧/٣/٩ أوغندا بشن هجوم من أراضيها على كايا، وكان وزير الاعلام السوداني قد قال إن الاعداد الكبيرة للدبابات والمدفعية الثقيلة المستخدمة في الهجوم تؤكد تورط كمبالا التي نفت ذلك) بأنها «محاولة ساذجة لتبرير الهزيمة (..) فنحن لا نحتاج إلى شن الهجوم من أراضي أوغندا لأننا نسيطر في الجنوب على مساحة عدد من الدول الافريقية».

*** وكالة الاغاثة تؤكد**

أكدت وكالات الاغاثة التابعة للأمم المتحدة أن الطرق بين شمال أوغندا ومدينة يي في جنوب السودان أصبحت مفتوحة للمرة الأولى منذ بضع سنوات بعدما استولى الثوار السودانيون على الحدود السودانية ـ الأوغندية كاملة. وأشارت هذه الوكالات إلى أن (٢٠) ألف شخص في مدينة يي التي سيطر عليها الثوار الأسبوع الماضي في حاجة ملحة إلى الطعام والدواء بسبب القتال وأن ثمة ١٢٠٠ أسير حرب وجنوداً جرحى في حاجة إلى الطعام والدواء.

*** اشتباكات قبلية غرب السودان**

وقعت اشتباكات قبلية يوم ١٩٩٧/٤/٨ في ولاية جنوب دارفور، بعد

اشتباكات أخرى في محافظة الضعين، في ما وصفته مصادر أمنية سودانية بخلافات حزبية وطائفية تهدف إلى زعزعة الأمن في الولايات الغربية.

ونقلت صحيفة «ألوان» عن المصادر الأمنية أن وثيقة صلح عقدت بين المقاتلين في الضعين وان الأجهزة الأمنية قامت بحملات مكثفة بالتعاون مع القوات المسلحة والشرطة ضد عناصر النهب المسلح في ولايات دارفور الثلاث، شمالاً وجنوباً وغرباً، أدت إلى اعتقال ٤٠ شخصاً لحيازتهم أسلحة غير مرخصة.

وكانت أحداث دارفور بدأت منتصف شهر رمضان حين قتلت مجموعة من الرعاة من قبائل الزغاوة ذات الامتدادات التشادية مجموعة من الرعاة العرب من قبيلة السهرية، وسرعان ما قتل العرب ٢٨ من الزغاوة في عملية ثأرية، بدأت بعدها القبائل العربية السعودية بالتجمع لدعم السهرية.

وقام النائب الأول للرئيس السوداني، الزبير محمد صالح، بزيارة لشمال دارفور تبعتها زيارات لوزيري الداخلية والعدل، وصرح الزبير في زيارته ان محاكم علنية للجناة ستشكل قريباً.

الفصل الرابع

مواقف المعارضة السودانية

منذ بدء اليوم الأول للانقلاب العسكري الذي أطاح بالحكومة المنتخبة ووضع أعضاءها في السجون أو في الاقامة الجبرية بدأت المشكلة بين النظام السوداني بقيادة حسن البشير ومعارضيه.

الخلاف بين الحكومة والمعارضة تعدى المسائل السياسية الداخلية والخارجية لينتقل إلى طبيعة النظرة إلى السودان وتكوينه وأسلوب الحكم فيه.

وقد رأت المعارضة انه منذ آخر انتخابات ديمقراطية أجريت في السودان في عام ١٩٨٦ كانت «الجبهة القومية الإسلامية» التي تسيطر على مقدرات الحكم في السودان غير ممثلة سوى خمسة في المئة من مجمل الناخبين. إضافة انها أوصدت الأبواب في وجه القوى الأخرى بدلاً من فتح باب المشاركة في السلطة حيث لم يبق سوى باب واحد يمر من عندها، لذلك كانت السبب في الفشل في المحاولات التي بذلت من قوى سواء داخلية أو خارجية لعقد حوار ثنائي بين الجبهة الحاكمة من جهة وأي حزب من الأحزاب الأخرى.

وترى المعارضة ان النظام السوداني الذي عمل على تطبيق الشريعة الإسلامية على كل المواطنين وعمل على فرض المركزية مما يتناقض مع طبيعة السودان الذي يمتاز بتنوعه العرقي والديني والثقافي واللغوي اضافة إلى تميز كل منطقة من مناطق السودان بانتماءاتها القبلية والعرقية اضافة إلى أن أكثر من ثلث السكان من غير المسلمين، مسيحيين كانوا أم أرواحيين. ففي الأقاليم الجنوبية للسودان تعيش القبائل النيلية وقبائل الدينكا والشلك والنوير

الافريقية. أما في الشمال والشرق والغرب تعيش قبائل إسلامية أو مسيحية غير عربية وفي الشرق لا تختلف قبائل البجة عن الأثيوبيين علماً أن لها لغتها الخاصة، وفي الداخل يتكلم الدناكلة أيضاً لغتهم الخاصة كذلك في النوبة في أقصى الشمال يفاخر الناس بجنسهم ولغتهم غير العربيين حتى يومنا هذا.

كما أن الوضع ليس بأفضل في مناطق الشمال الإسلامية العربية حيث الانقسام بين الطائفتين «الأنصار» وعمادها السياسي حزب الأمة و«الختمية» وعمادها السياسي الحزب الاتحادي الديمقراطي.

وانطلاقاً من هذا الموقع تحمل المعارضة النظام في السودان مسؤولية استمرار الحرب في الجنوب وذلك بفرضها الأسلمة والعقيدة الواحدة، مما يجعل غير المسلمين وغير العرب مواطنين من الدرجة الثانية الأمر الذي يغذي بذور الانفصال ويؤجج التعصب الديني والعرقي.

أما في الجنوب السوداني فهم اقلية مهضومة حقوقها السياسية والإدارية والحياتية وجل ما يريدون هو المساواة والعيش كمواطنين لهم كامل حقوقهم المواطنية. لذا فان النخبة السياسية في الجنوب كانت من أعنف المناهضين للدعوات الانفصالية التي زرعها الاستعمار ويغذيها الخارج. ومن هؤلاء جون غارانغ الذي خاض أشرس المعارك الدموية مع رفاقه الجنوبيين الذين يؤيدون الانفصال. وهذه النخبة تدرك جيداً أن من مصلحة الجنوب الفقير أن يكون منفتحاً على شمال غني وليس على جنوب الجنوب الأكثر فقراً، وهي تدرك أيضاً العقبات التي تحول دون قيام دولة انفصالية تؤمن وضعاً أفضل من الواقع الحالي لسكانها. فالجنوب اليوم هو أكثر مناطق السودان تخلفاً سواء اقتصادياً أو صحياً أو تربوياً. كما انه منطقة داخلية منفذها البحري الوحيد ميناء بور سودان في الشمال ومتنفسها الوحيد أيضاً على كل الصعد هو الشمال، لأن المحيط الآخر مقفل وأكثر تخلفاً ولا يرضي تطلعات النخبة الجنوبية.

كل هذه العناصر مجتمعة دفعت بالمتضررين والمعارضين إلى نبذ

خلافاتهم والتوحد حول هدف وحيد هو اسقاط النظام بالقوة العسكرية. وتوجت هذه الجهود باعلان ميثاق أسمرة في ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٩٥ الذي وضع الاطار السياسي والتنظيمي للتجمع المعارض وأقر المبادىء الأساسية التي سيرتكز إليها نظام الحكم الديمقراطي في المرحلة التي ستلي سقوط النظام الإسلامي، وبعد ذلك بدأت التحضيرات للعمل العسكري وجمع المقاتلين ثم بدأت العمليات الحربية في كانون الثاني/ يناير الماضي انطلاقاً من أراضي أريتريا.

واعتمدت المعارضة خطة لاسقاط النظام تتلخص في تنفيذ عمليات محدودة على طول الحدود الجنوبية والشرقية، وتهديد المناطق التي تعتبرها الحكومة استراتيجية مثل محطة توليد الكهرباء في الديمازين وخزان الروصيرص ومدينة كسلا والطريق الرئيسي الذي يربط الخرطوم بميناء بور سودان المنفذ الوحيد على البحر. ومن شأن ذلك ازعاج القوات الحكومية وارهاقها مالياً وارغامها على نشر قواتها على طول خطوط الجبهة واخراج هذه القوات من المدن الرئيسية وخصوصاً الخرطوم للاعداد للانتفاضة في داخلها. والانتفاضة هذه هي المرحلة الثانية من الخطة، ويشترط لقيامها ان تكون محمية بالسلاح مما يتطلب توفير السلاح والتدريب لنواة الانتفاضة في الداخل. وهناك ثمة علامات استفهام كثيرة تتعلق بقدرات المعارضة نفسها. ووضع النظام نفسه والمحيط الاقليمي والتدخلات الخارجية، إذ أن امكانات المعارضة ضئيلة جداً مقارنة بامكانات النظام فضلاً عن كونها بحاجة إلى غطاء سياسي عربي واقليمي كبير.

*** المهدي: لا تطبيع بين السودان والمجتمع الدولي إلا بعد تغيير جذري**

أكد رئيس الوزراء السوداني السابق زعيم حزب الأمة المعارض الصادق المهدي أن «الأسرة الدولية لن تطبع علاقاتها مع السودان إلا إذا حدث تغيير جذري في السياسات وأقلعت الحكومة نهائياً عن ما تسميه ثوابت الانقاذ» واعتبر أن قرار مجلس الأمن الرقم ١٠٧٠ القاضي بامهال الخرطوم ثلاثة

أشهر قبل فرض حظر جزئي عليه «امر كان متوقعاً وهناك سلسلة من العقوبات يتوقع اتخاذها» في المستقبل وأضاف: «هناك سلسلة من العقوبات يتوقع اتخاذها ضد السودان، وهذا الموضوع لا يمكن التعامل معه بالتمويه والاستخفاف لأن تردي علاقة السودان مع جيرانه والأسرة الدولية حصل بسبب السياسات الخاطئة لهذه الحكومة ومنها التدخل في شؤون الغير ودعم الارهاب. والأسرة الدولية لن تطبع علاقتها مع السودان إلا إذا حدث تغيير جذري في السياسات واقلعت الحكومة نهائياً وبطريقة مقنعة عن سياستها وما تسميه ثوابت الانقاذ. واتوقع بعد مرور الأشهر الثلاثة (التي حددها مجلس الأمن مهلة للسودان قبل فرض الحظر) أن يطبق قرار الحظر الذي سيزيد من عزلة البلاد».

*** ١٥ قتيلاً في هجوم لمعارضين سودانيين**

وفي ١٩٩٦/٩/٦ أعلنت «قوات التحالف السودانية» وهي الجناح العسكري لـ«التجمع الوطني الديمقراطي» المعارض انها قتلت ١٥ عضواً من «الجبهة الإسلامية القومية» الموالية للحكومة في هجوم شنته قرب الحدود الأريترية.

وجاء في بيان ارسل بالفاكس إلى وكالات للانباء ان قوات التحالف شنت هجوماً على موقع في منطقة عواض على مسافة ١٥ كيلومتراً شرق مدينة كسلا.

وتقع كسلا على مسافة نحو ٢٠ كيلومتراً غرب الحدود مع أريتريا حيث تقوم قواعد ومعسكرات تدريب لقوات المتمردين.

وفي ١٩٩٦/٩/٨ بثت الاذاعة الأريترية ان جماعة من المعارضة السودانية قتلت يوم الجمعة الموافق في ١٩٩٦/٩/٦ ١٥ جندياً سودانياً في هجوم على موقع عسكري قرب مدينة كسلا الشرقية. ونقلت عن الجماعة: «شنت قوات التحالف السوداني هجوماً على موقع عسكري تابع للحكومة السودانية على ١٥ كيلومتراً شرق كسلا. وقتلت قوات التحالف في هذه العملية ١٥ جندياً

حكومياً وجرحت خمسة آخرين. وسيطرت على الموقع فترة قصيرة ثم انسحبت الى مواقعها دون خسائر». وأضافت الاذاعة ان العملية نفذت «لمساندة الانتفاضة الجارية في الخرطوم ولتعزيز الانتفاضات الشعبية المسلحة في السودان». وتساند أريتريا التي انفصلت عن أثيوبيا عام ١٩٩٣ الواقعة على حدود السودان جماعات سودانية تقاتل من أجل اسقاط حكومة الخرطوم التي يهيمن عليها الإسلاميون. ويقول زعماء أريتريا أن الجبهة الإسلامية القومية في السودان تسعى إلى زعزعة المنطقة.

*** الخرطوم تقر بهجوم للمعارضة**

وفي ١٩٩٦/٩/١٢ أقرت السلطات السودانية بمقتل ثلاثة من رجال الشرطة في هجوم شنته قوات تحالف المعارضة الشمالية على مركز للشرطة في ولاية كسلا على الحدود مع أريتريا.

ونقلت صحيفة «أخبار اليوم» المستقلة عن حاكم الولاية اللواء المتقاعد عبد القاسم ابراهيم محمد ان ثلاثة من رجال الشرطة واثنين من المهاجمين قتلوا في هجوم تعرض له مركز شرطة قرية العوض الحدودية. ولم يوضح تاريخ الهجوم. وأضاف أن الهجوم الذي شنته قوات «التجمع الوطني الديمقراطي» السوداني المعارض «كان مفاجئاً» وان الشرطة طاردت المهاجمين الذين فروا إلى ما وراء الحدود، موقعة عدداً من الاصابات بينهم.

وكانت قوات «التجمع» التي يترأسها الفريق عبد العزيز خالد أعلنت عن هجوم في منطقة عوض الماريا، على ١٥ كيلومتراً شرق مدينة كسلا، قتل فيه ١٥ جندياً سودانياً وأصيب خمسة آخرون بجروح.

وفي ١٩٩٦/٩/١٩ أكد مسؤول سوداني في تصريحات نشرت، أن السلطات السودانية اعتقلت معارضين سودانيين متهمين بزرع الغام في شرقي السودان تمهيداً لاحالتهم الى المحاكمة.

ونقلت صحيفة «أخبار اليوم» عن والي ولاية كسلا القريبة من الحدود

الأريترية اللواء المتقاعد أبي القاسم ابراهيم محمد أن المعتقلين ضبطوا أثناء قيامهم بزرع ألغام في المنطقة الحدودية مع أريتريا. لكنه لم يوضح عدد الذين تم اعتقالهم أو متى اعتقلوا.

وقال ان المعتقلين سيحالون إلى القضاء خلال الأيام المقبلة وسيحظون بمحاكمة عادلة.

من جهة ثانية ذكرت صحيفة «أخبار اليوم»، ان السودان اتهم ستة من مواطنيه بمساعدة العراقيين الذين خطفوا طائرة سودانية الى بريطانيا الشهر الماضي.

وقالت الصحيفة إن من بين الاتهامات الموجهة إلى السودانيين ومعظمهم يعمل في شركات سياحة خاصة التحريض على ارتكاب جريمة وحيازة أسلحة من دون ترخيص.

*** هجوم للمعارضة السودانية قرب كسلا**

وفي ١٩٩٦/٩/٢٥ تحدث ناطق باسم القوات السودانية المتحالفة المعارضة عن قتل مقاتليها أربعة من جنود القوات الحكومية السودانية قرب كسلا في شرقي السودان الأسبوع الماضي.

وقال بخيت علي الحسن ممثل القوات السودانية المتحالفة في أريتريا ان قواته هاجمت سيارة عسكرية قرب معسكر الجريدة العسكري في ١٩ أيلول وقتلت أربعة جنود.

ورد الجنود الحكوميون بشن غارة على معسكر للثوار قرب أبو جامول بعد ذلك بيومين. ولم تقع اصابات في ذلك الهجوم.

وتدعم أريتريا الجماعات السودانية التي تقاتل لاطاحة حكومة الخرطوم التي تقول انها تعمل على زعزعة الاستقرار في المنطقة.

١٩٩٦/١٢/١٢ فرار الصادق المهدي من السودان إلى أسمرة

«كي لا يكون رهينة»

كان الانقلاب العسكري الذي قاده البشير عام ١٩٨٩ قد أطاح بالحكومة الديمقراطية المنتخبة برئاسة الصادق المهدي، ومذ ذاك ظل رئيس الوزراء السابق عرضة للاعتقال أو للاقامة الجبرية، والمعارضة السودانية المنضوية في «التجمع الوطني الديمقراطي» تتخذ من أسمرة مقراً لها، وقد سلمتها الحكومة الأريترية بعدما قطعت علاقاتها الديبلوماسية مع الخرطوم مبنى السفارة السودانية في أسمرة ليكون مقراً لها.

وبتاريخ ١٩٩٦/١٢/١١ ظهر رئيس الوزراء السوداني السابق المعارض السيد الصادق المهدي فجأة في العاصمة الأريترية أسمرة التي تتخذها المعارضة السودانية، مقراً بعدما غادر الخرطوم سراً كما قال كي يفوت على الحكومة السودانية فرصة التعامل معه «رهينة» ضد أي انتفاضة شعبية محتملة.

وقال في مؤتمر صحافي عقده في أسمرة انه اتخذ قرار مغادرة السودان في الخامس من الشهر الجاري ١٩٩٦/١٢/٥ ونفذه في خمسة أيام. وأوضح انه «في الأسبوعين الماضيين حدثت تطورات أكدت عزم النظام على التعامل معي بمنطق الرهينة» وهي:

أولاً: تأكيد النظام موقفه المتكرر برفض السماح لي بمغادرة البلاد لأي سبب شخصي أو عام أياً كان.

ثانياً: ربط النظام التصرف نحوي بتحركات المعارضة المسلحة، وفي اطار التعبئة الحالية التي يمارسها النظام في وجه أحداث الجبهة الشرقية، جدد ملاحقتي بمتابعة أمنية مستمرة وأعلنت أبواقه انني مسؤول عما يحدث من أعمال عنف.

ثالثاً: هذا التصرف يؤكد ما قاله لي الرجل الثالث في الأمن الداخلي في مايو (أيار) ١٩٩٥ عندما أبلغ إلي قرار اعتقالي آنذاك. قال لي اننا نتوقع تحركات تقوم بها المعارضة المسلحة تستهدف أمن البلاد واننا نحملك المسؤولية وقررنا اعتقالك حتى ينجلي الموقف. وقال أيضاً كن على علم أنت ومن معك انه إذا وجهت إلينا أي ضربة فاننا سنردها في صدوركم».

وأضاف المهدي: «هذه الحقائق وما تأكد للجميع من تخبط النظام الآن وتناقضه وما يحيط به من يأس جعلت الجهات المعارضة المعنية في كياننا تتخذ قراراً يوم الخميس الماضي الموافق ١٢/٥، بأننا نجرد النظام من فرصة الرهينة التي ركن إليها. القرار اتخذ فجأة ونفذ في خمسة أيام بامكاناتنا الذاتية. وقبل الخروج كتبت مذكرة إلى (الرئيس) الفريق عمر حسن أحمد البشير وخطاباً إلى (رئيس المجلس الوطني) الدكتور حسن الترابي أشرح لهما الموقف وأطالب النظام بتحقيق مطالب الشعب المحددة في مذكرة يونيو (حزيران) ١٩٩٦ بسرعة» وهذه المذكرة اعدتها المعارضة من أجل فتح حوار مع الحكومة.

وأكد المهدي أنه «بعد خروجي سأقوم بأكبر مجهود سياسي وديبلوماسي ممكن عبر الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية وأصدقاء السودان وجيرانه لممارسة أقوى ضغط ممكن على النظام ليستجيب لمشروع السلام السوداني في اطار مبادىء الايغاد (منظمة التنمية ومكافحة الجفاف والتصحر في شرق افريقيا والقرن الافريقي) في ظل اشراف دولي واقليمي وليحقق التحول الديمقراطي».

وفي ١٢/١٢/١٩٩٦ أعلن الصادق المهدي من أسمرة، أن غارانغ «زارني للتهنئة والتقينا هنا في أسمرة وتحدثنا في شؤون السودان وليس غريباً أن يلتقي السودانيون، ونحن ننسق معاً ومع آخرين».

ورأى في حديث إلى اذاعة «فرانس انتير» أن النظام السوداني «محاصر من جميع الجهات وهو مشرف على الانهيار» مؤكداً أن «الانتفاضة قريبة» في السودان.

وفي القاهرة، رأى الناطق باسم «التجمع الوطني الديمقراطي السوداني» المعارض فاروق أبو عيسى أن فرار المهدي سيدعم احتمالات المواجهة بين الحكومة والشعب في شكل انتفاضة شعبية واسعة. وقال: «كان السيد الصادق بعقله ورويته واتزانه فرصة لحكومة الجبهة الإسلامية للتراجع عن خطها الفاشي».

الصادق المهدي يبدأ في مصر جولة خارجية لتعزيز المعارضة السودانية

وفي ٢٧/١٢/١٩٩٦ وصل رئيس الوزراء السوداني السابق الصادق المهدي الذي اطاحه انقلاب عام ١٩٨٩ في زيارة هي الأولى يقوم بها لمصر منذ تسع سنوات. وصرح زعيم حزب الأمة المعارض الذي فرّ من بلاده إلى أريتريا مطلع كانون الأول الجاري أنه سيبحث مع المسؤولين المصريين في «الشؤون المشتركة والعلاقة بين الشعبين ومستقبل هذه العلاقة والأخذ بيد الشعب السوداني» وأشار إلى أنه سيركز في جولته التي قد تستغرق ثلاثة أشهر إلى الدول العربية والأوروبية على «شرح قضية السودان واستنهاض كل ما يمكن الحصول عليه لتأييد مطالب الشعب السوداني حيث توحدت اتجاهات المعارضة في ظل ظروف صعبة يعيش فيها الشعب وهي حال محنة شديدة وظلم وظلام شديد ونتوقع من اخواننا في مصر أن يكون لهم موقف ايجابي» في هذا الصدد.

وفي ١٧/١٢/١٩٩٦ أوضحت صحيف «الوان» المستقلة في السودان ان مجموعة من الطلاب تنتمي إلى المعارضة اعترضت على تأليف اللجان الانتخابية في جامعة الأزهري في أم درمان، اعترضت على تأليف اللجنة الانتخابية واعتبرتها غير شرعية وقاطعت الانتخابات، إلا أن ادارة الجامعة ابقت الانتخابات وفاز فيها أنصار التيار الإسلامي المتشدد مما أدى إلى وقوع صدامات أسفرت عن جرح ثلاثة أشخاص.

وفي ٢٢/١٢/١٩٩٦ صرح ناطق رسمي باسم «التجمع الوطني الديمقراطي» الذي يمثل المعارضة السودانية، ان كمية كبيرة من الأسلحة اختفت يوم ١٩/١٢/١٩٩٦ من مستودعات هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة في الخرطوم وان التوتر لا يزال يسود العاصمة مذ ذاك وقال: «وفقاً للمعلومات التي حصلنا عليها من مصادرنا في الخرطوم فان قوات شبه عسكرية انتشرت بكثافة في الشوارع الرئيسية للعاصمة بعد الاستيلاء على هذه الأسلحة». وأكد من جهة أخرى، ان قوات التحالف تشن منذ ثلاثة أشهر هجمات على القوات الحكومية في شرق السودان وخصوصاً في ولاية كسلا «أدت في الفترة الأخيرة إلى مقتل العميد (في القوات الحكومية) محمد الهادي» وكانت الخرطوم قد تحدثت في ١٢ كانون الأول الجاري عن وفاة ضابط رفيع المستوى في كسلا من غير أن تحدد هويته.

وتاريخ ٣٠/١٢/١٩٩٦ وفي العاصمة الأريترية أسمرة، أعلنت القوات التابعة للمعارضة السودانية انها اسقطت تاريخ ٢٩/١٢/١٩٩٦ طائرة هليكوبتر تابعة للقوات الحكومية السودانية، لكنها أكدت أن النار لم تطلق على الطائرة من داخل الأراضي الأريترية. وكان ناطق باسم الجيش السوداني صرح في الخرطوم أن طائرة هليكوبتر سودانية اسقطت على الحدود مع أريتريا وان أفراد طاقمها الثلاثة قتلوا. وأوضح أن الطائرة اسقطت «بطلقات غزيرة من داخل الأراضي الأريترية وتحديداً من منطقة عوان».

* المهدي: مصر مفتاح الاستقرار في السودان

اعتبر رئيس الوزراء السوداني السابق الصادق المهدي أن «مصر هي مفتاح الاستقرار في السودان» وأضاف بأن الحكم السوداني «لم يعد خطراً على السودان وحده وإنما امتد ليشمل المنطقة بأسرها» مشيراً إلى محاولة الاغتيال التي تعرض لها الرئيس المصري حسني مبارك في أثيوبيا في العام ١٩٩٥ والتي اتهمت القاهرة الخرطوم بالتورط فيها.

ووصف المهدي الرئيس السوداني عمر حسن البشير بانه «الأب العسكري» للحكم وان رئيس المجلس الوطني (البرلمان) حسن الترابي يحكم بواسطة الجبهة الإسلامية ويطبق مشروعه السياسي بواسطة مؤتمر الشعب الإسلامي «الذي حوله إلى منبر للارهابيين والمتطرفين ليعلنوا منه صراحة خططهم لقلب أنظمة حكم عربية مجاورة» واتهم المهدي الحكم في الخرطوم باعدام ٢٦٠ ضابطاً من دون ذنب بهدف الترويع والترهيب للشعب السوداني.
كما دعا الترابي يوم ٣١/١٢/١٩٩٦ إلى «التعبئة الشعبية» لمواجهات التهديدات العسكرية من أريتريا في جميع الولايات السودانية. ونقلت وكالة الأنباء السودانية عن الترابي قوله ان لجنة حكومية خاصة قد شكلت «لجمع المساعدات وتجهيز المجاهدين لحماية حدودنا الشرقية». وكانت صحيفة «الوان» قد نسبت إلى أحد أبرز مساعدي الترابي موسى ضرار قوله إن أريتريا تحشد قواتها وتدفع بدباباتها وآلياتها المدرعة نحو الحدود.

* المهدي يطلب فتوى الأزهر بشرعية الحكم السوداني

أوصل رئيس الوزراء السوداني السابق، الصادق المهدي حملته ضد الحكم القائم في السودان إلى مستوى لا سابق له بطلبه يوم ٨/١/١٩٩٧ من الأزهر فتوى بشأن شرعية هذا الحكم. وذلك خلال لقائه بشيخ الأزهر الإمام محمد سيد طنطاوي الذي «وعده ببحث الطلب» وأوضح المتحدث باسم «حزب الأمة» أن المهدي طلب من الشيخ طنطاوي أن يعطي «حكم الشرع

في شرعية النظام السوداني الذي تولى السلطة عن طريق انقلاب وأقام دولة بوليسية واحتكر الحكم باسم الدين». كذلك طلب المهدي فتوى الأزهر بشأن «قيام النظام السوداني باعلان الجهاد على مسلمين (معارضين شماليين) ومسيحيين (متمردين جنوبيين)».

وفي ١٤/١/١٩٩٧ أعلن المتحدث باسم «التحالف الديمقراطي الوطني» ياسر عرمان في بيان له من أسمرة أن قواته استولت يوم ١٣/١/١٩٩٧ على معسكر الكيلي «الاستراتيجي» الواقع بين كرمك وديمازين. وقال متحدث باسم «التحالف» إن قوات المعارضة سيطرت خلال اليومين الماضيين ١٢/١/٩٧ و١٣/١/٩٧ على شالي الفيل وديمانصور جنوبي كرمك وأشار إلى أن هذه القوات هاجمت يوم ١٣/١/٩٧ مدينة مابان الصغيرة. وأوردت صحيفة «الوان» السودانية المستقلة، أن المقاتلات السودانية، قصفت منطقتي الحدود الشرقية وقالت ان «الجيوش الأثيوبية الغازية وفلول المعارضة السودانية تكبدت خسائر فادحة في الأرواح والعتاد بلغت نحو مئة وخمسين قتيلاً وجرح ما لا يقل عن (٢٥٠) آخرين تم نقلهم إلى المستشفيات الأثيوبية نتيجة لهذا القصف».

وفي ١٨/١/١٩٩٧ أعربت المعارضة السودانية عن ارتياحها لتصريح الرئيس المصري وقال فاروق أحمد آدم نائب الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي، الذي يضم المتمردين الجنوبيين والمعارضة الشمالية أن هذا الموقف «يشكل رداً لادعاءات» النظام السوداني و«محاولاته التهويل وتلوين الحقائق» حول «المواجهة السودانية على الجبهة الشرقية». وأضاف آدم في تصريح لوكالة الصحافة الفرنسية أن تصريح الرئيس المصري يعني «فشل ورقة المساومة بمياه النيل والتلويح بالتهديد الاسرائيلي عبر أثيوبيا وانفصال الجنوب التي حاول النظام السوداني اللعب عليها». وأضاف: ان هذه الورقة «لم تعد لها قيمة سواء لدى مصر أو غيرها والزبير صالح ذهب كما أتى».

الصادق المهدي

كشف الزعيم السوداني المعارض، رئيس الوزراء السابق وزعيم حزب «الأمة» الصادق المهدي أن محادثاته في مصر التي زارها، أدت إلى بلورة «شيء يصعب التحدث عنه» في اطار «استنهاض الطاقات والقدرات الدبلوماسية والسياسية والاقليمية لمساندة الشعب السوداني ودعمه في قضيته». وقال المهدي في حديث لمجلة «الشروق» الاماراتية، ان «النظام بممارساته وسياساته جعل نفسه غير مقبول لدى الشعب السوداني ولدى دول الجوار»، ورأى أنه إذا «كانت إزالة النظام ممكنة بوسائل غير دموية فهذا أفضل» لكنه أشار في المقابل إلى أنه «في مرحلة ما سوف تنفجر انتفاضة شعبية قادرة على تخليص السودان من هذا النظام» وأكد أن «التركيبة الحالية للقوات المسلحة ستلعب دوراً في عملية التحرير».

وعن مشكلة جنوبي السودان قال المهدي «لا نستطيع أن نفرض وحدة مستمرة من دون اجراء استفتاء وهذا ما يراه الاخوة الجنوبيون. . فافتراض استمرار الوحدة بين الشمال والجنوب، كأن شيئاً لم يكن لم يعد وارداً بعد صراعات ونزاعات طويلة حدثت». لكنه قال: «نحن ضد الانفصال ونعتقد أن قوى جنوبية كثيرة تقف ضد الانفصال».

كما اعتبرت المعارضة السودانية ان كلام مبارك جاء «رداً لادعاءات الحكم السوداني ولمحاولاته التهويل وتلوين الحقائق». وقال نائب الأمين العام لـ«التجمع الوطني الديمقراطي» فاروق أحمد آدم أن تصريح مبارك يعني «فشل ورقة المساومة بمياه النيل والتلويح بالتهديد الاسرائيلي عبر أثيوبيا وانفصال الجنوب التي حاول النظام السوداني اللعب عليها».

كما أن «الجيش الأثيوبي لم يتحرك والمعارضة السودانية الداخلية هي من يلحق الهزائم» بالجيش السوداني.

* غارانغ: المعارك مستمرة طويلاً والنظام لن يصمد أمامنا

أكدت المعارضة السودانية أن قواتها حققت تقدماً ميدانياً في المعارك التي تخوضها ضد الجيش السوداني في جنوب السودان وشرقه ودعت القوات المسلحة إلى اطاحة نظام الرئيس عمر حسن البشير.

وجاء في بيان حمل الرقم ٥ لقائد «الجيش الشعبي لتحرير السودان» العقيد جون غارانغ في أسمرة عاصمة أريتريا أن «قوات التحالف العسكرية» التي تضم مقاتليه إلى مقاتلي قبائل حزب الأمة المعارض بزعامة رئيس الوزراء السابق الصادق المهدي ومقاتلي قبائل البجا باتت تسيطر على «كل منطقة جنوب النيل الأزرق باستثناء المنطقة الواقعة بين الديمازين والروصيرص والديمازين ودوندرو». وأضاف أن قواته تمكنت من الاستيلاء على ثماني حاميات هي الكرمك وقيسان وسالي والكيلي وديم منصور وأورا وشالي الفيل وبونج (مابان) وانها تمكنت «خلال خمسة أيام من تحطيم أربعة ألوية للجيش السوداني يراوح عدد أفرادها بين خمسة وستة آلاف فرد».

وفي شمال النيل الأزرق قرب الحدود مع أريتريا استولت قواتنا على حاميات ياقورو ويابشرا ومنزا وانضم ٩٨٠ من عناصر (ميليشيا) «قوات الدفاع الشعبي» المؤيدة للحكومة السودانية إلى المعارضة.

وقال غارانغ في مقابلة هاتفية مع مكتب وكالة رويتر في القاهرة من مدينة الكرمك السودانية على الحدود مع أثيوبيا أن قواته قتلت ٣٠٠ جندي حكومي في معركة دارت في أبو شنينة جنوب مدينة الديمازين الشرقية الأحد. وسئل عن المدى الزمني لحملة المعارضة. فأجاب تسعة أيام من القتال الدائر حالياً وأضاف: «انها عملية وليس في وسعي أن أضع اطاراً زمنياً لها، إلا أننا على يقين أن نظام (الجبهة الإسلامية القومية) لن يصمد أمام الحملة التي شرعنا فيها».

وأفاد ممثل «الجيش الشعبي لتحرير السودان» في أسمرة أن قوات

المعارضة قتلت ١٢٦٠ جندياً سودانياً في شرق السودان وأن قوات «التحالف الوطني السوداني» تقدمت منه الأحد في اتجاه الديمازين وباتت حالياً على مسافة ٦٠ كلم من المدينة التي تضم محطة كهربائية رئيسية تزود الخرطوم بالتيار الكهربائي.

ودعا المهدي في بيان عنوانه «نداء الوطن» (تلقى «مكتب الصحافة الفرنسية» في القاهرة نسخة منه)، القوات المسلحة السودانية إلى «إطاحة النظام الفاسد» في السودان. وقال «انني كرئيس وزراء انتخبه الشعب إلى حين انتخاب خلف آخر، أخاطب قوات بلادنا المسلحة وقوات الشرطة، بأن جبهتكم الحقيقية في الخرطوم، وان واجبكم الإنساني والوطني والإيماني هو الانحياز إلى شعبكم والتحرك الحاسم لاطاحة النظام الفاسد الذي يحكم السودان».

وأضاف المهدي أن أمام الجيش السوداني واحد من خيارين: «الامتثال لقيادة النظام الانقلابي الحربي المتسلط ومواجهة استمرار الحرب الأهلية بشقيها الشمالي والجنوبي، أي مواجهة الشعب السوداني كله، أو التصدي لحزب الجبهة الإسلامية القومية وتحرير البلاد من قبضته لتفتح الطريق أمام السلام والديمقراطية».

ويوم ١٩٩٧/١/٢٢، سعت المعارضة بأصوات قياداتها الشمالية المسلمة والعربية، إلى تطويق جهود الخرطوم لحشد التأييد العربي لموقفها القائل إن ثمة مؤامرة تحاك ضد السودان، من قبل أثيوبيا وأريتريا، فناشدت (المعارضة) العرب عدم تقديم الدعم السياسي والاعلامي لهذا الموقف لأن «استمرار النظام السوداني سيظل المهدد الأساسي والحقيق للأمن في المنطقة».

الميرغني

أصدر رئيس التجمع الوطني الديمقراطي، الذي يضم فصائل المعارضة

الشمالية والتمرد الجنوبي محمد عثمان الميرغني بياناً يوم ١٩٩٧/١/٢٢ قال فيه:

«إننا ندعو كل إخواننا وأشقائنا في المنطقة العربية أن يضعوا أيديهم في أيدي الشعب السوداني بتفهم نضاله ودعم هذا النضال، واقفال كل الأبواب والنوافذ والثغرات التي يمكن أن يتسلل منها النظام إلى مؤسساتهم السياسية وأجهزتهم الإعلامية»، ورأى أن «استمرار النظام السوداني سيظل المهدد الأساسي الحقيقي للأمن الذي لن يستقر في المنطقة إلا باسقاطه واقتلاعه من جذوره» وأضاف: «من هنا تجيء دعوتنا إلى أشقائنا وأصدقائنا أن يدعموا نضال الشعب السوداني حتى يحسم قضيته ويتفرغ لمواصلة دوره في البناء والتقدم ودعم التضامن العربي الافريقي» وأكد أن التجمع من خلال المعارك التي يخوضها منذ ١٢ كانون الثاني الحالي في شرقي البلاد بهدف التمهيد لقيام «انتفاضة شعبية» «ربط وللمرة الأولى قضية السلام بقضية الديمقراطية».

وفي القاهرة، طلبت المعارضة السودانية في المنفى يوم ١٩٩٧/١/٢٣ تدخل مصر للمساعدة في اطاحة حكومة الخرطوم، وجاء في بيان لـ«التجمع الوطني الديمقراطي» الدعوة إلى «كل الأحزاب والقوى الديمقراطية المصرية للوقوف بقوة إلى جانب الشعب السوداني. فالتعجيل في تحرير السودان من هذا الحكم الجاثم على صدره منذ ثماني سنوات هو الطريق الوحيد لوقف الحرب الأهلية واخطار الانفصال والتدخل الخارجي».

وفي ١٩٩٧/١/٢٤ أعلنت المعارضة عن نيتها فتح جبهات أخرى مع مضاعفة «الضغوط السياسية» لتحاشي وقوع مواجهة في الديمازين. وقال عمر نور الدايم، مسؤول الاعلام في مكتب أسمرة التابع للمعارضة السودانية، إن «الديمازين قاعدة عسكرية كبيرة تقع في سهل» وأضاف انه في حال هاجمت قوات المعارضة مباشرة هذه القاعدة فان عدداً كبيراً من القتلى سيسقط من الجانبين. وبعد أسبوعين من المواجهات العسكرية، أكدت قوات التحالف

الوطني الديمقراطي أنها تسيطر على شريط يبلغ طوله أكثر من (١٢٠٠ كلم) ويمتد من الكرمك جنوبي النيل الأزرق إلى حميش قريب في الشمال باتجاه البحر الأحمر.

وأكد التحالف المعارض أن قواته سيطرت خصوصاً على مانزي (٧٠ كلم شرقي مدينة الديمازين) وهي الآن على بعد ستين كلم إلى الجنوب من هذه المدينة بين دانديروب وكيلي. وأضاف أن «جبهات أخرى ستفتح قريباً من أجل تطويق حاميات الجيش السوداني وعلى خط مواز تقوم المعارضة بخطوات سياسية بحيث توزع منشورات في الخرطوم وتؤكد أن ٩٠ في المئة من الشعب السوداني يقف إلى جانبها». وأكد نور الدايم أن المعارضة السودانية ليست بحاجة لدعم أريتريا وأثيوبيا طالما أن الشتات السوداني كاف «لدعم الكفاح».

*** غارانغ: مستعدون لاستئناف الحوار إذا توافرت الجدية لدى الخرطوم**

أعلن غارانغ في مقابلة لصحيفة «البيان» الاماراتية نشرت يوم ٢٦/ ١/ ١٩٩٧ عن استعداده لاستئناف الحوار في حال توافرت الجدية لدى حكومة الخرطوم لايصاله إلى نهاياته المنطقية، مشيراً إلى أن الحكومة هي التي قطعت الحوار في آذار ١٩٩٤ «وما زلنا في انتظارهم». وعن أهداف العمليات العسكرية الحالية قال غارانغ: «الهدف توسيع جبهة العمل المسلح ضد النظام الحالي، وقد نجحنا بالفعل في تحويل جبهتي الشرق والنيل الأزرق إلى دافع، لكن هذه المحاور تكتمل فقط بالانتفاضة الجماهيرية في الخرطوم». ورفض الاتهامات التي توجه إليه بالسعي إلى تقسيم السودان «نحن على استعداد للعمل مع كل سوداني يسعى إلى سودان جديد تتسع فيه المساواة بين جميع الأعراق والثقافات العربية». واعتبر أن الحديث عن تهديد العروبة والإسلام «اسفاف شديد فالتهديد الآن ينصب على وحدة السودان واستقراره» نافياً وجود عناصر أجنبية في صفوف المعارضة «قطعاً لا يوجد مرتزق واحد

بيننا» موضحاً «أننا لا نعتزم الاستيلاء على مدينتي الديمازين أو الزحف إلى الخرطوم أو عزل بور سودان».

*** المعارضة السودانية تنفي حصول قتال وتتهم ايران وقطر والعراق بتمويل المشتريات العسكرية للسودان**

وفي ٢٦/١/١٩٩٧ اعتبر عمر نور دايم الأمين العام لحزب الأمة المشارك في التحالف المعارض، الكلام عن هجوم حكومي بانه «كذبة» وقال: «انهم غير قادرين على شن هجوم في هذه المنطقة الشاسعة، لكنهم يحاولون اقناع الرأي العام انهم هاجموا مواقع للعدو (. .) هذه الأكاذيب ستستمر حتى النهاية». وقال عرمان إن «نظام الجبهة القومية الإسلامية يلفق هذه الأمور لرفع معنويات جنوده البائسين فقط» مضيفاً «ان وسائل الاعلام تعكس أكاذيب الجبهة القومية الإسلامية» مشدداً على أن «التجمع الوطني الديمقراطي» قادر على صد أي هجوم للقوات الحكومية في أي وقت كان.

*** اتهام ايران**

وفي ٢٦/١/١٩٩٧، أصدر الأمين العام «للتجمع الوطني الديمقراطي» مبارك الفاضل المهدي بياناً جاء فيه «أن ايران أقامت خلال الأيام الأخيرة جسراً جوياً إلى الخرطوم لنقل كميات من الأسلحة الكيميائية لاستخدامها في مواجهة المعارضة السودانية» في شرق البلاد. وقال ان «عدداً من الخبراء العسكريين الايرانيين وصل إلى الخرطوم للاشراف على استخدام هذه الأسلحة الفتاكة التي شملت (٦٠) دبابة روسية الصنع وست طائرات وعدداً من الطيارين الايرانيين اضافة إلى شحنة من الأسلحة الكيميائية».

وقال مبارك المهدي «ان الخطر الحقيقي الذي يتهدد السودان والبحر الأحمر ودول الجوار العربي والافريقي يأتي من تحالفات الحكومة» السودانية مع ايران. وأضاف «اننا ندين ونرفض التدخل الايراني السافر في الشؤون الداخلية للسودان وننبه أصدقاءنا في العالم العربي والإسلامي والافريقي إلى

خطورة تنامي الوجود الايراني في السودان» وإشار إلى أن «الوجود الايراني في السودان اتخذ أشكالاً عدة شملت الوجود الامني والعسكري والثقافي وأخطرها التبشير للمذهب الشيعي وايفاد أعداد كبيرة من السودانيين لتلقينهم المذهب الشيعي في قم وتخريج آخرين في المؤسسات العسكرية الايرانية». واتهم ايران وقطر والعراق التي أعلنت مساندتها للسودان «وبعض الجهات الممولة للجماعات الإسلامية في الخليج بتوفير ٢٠٠ مليون دولار منها ١٠٠ مليون نقداً لتمويل شراء أسلحة وذخائر» مؤكداً أن «وفداً عسكرياً غادر الخرطوم مساء ١٩٩٧/١/٢٥ إلى الصين لشراء الأسلحة».

وفي ١٩٩٧/١/٢٧ أعلن المتحدث باسم التجمع الوطني الديمقراطي السوداني المعارض عمر نور دايم «اننا نريد حالياً الحفاظ على ما حققناه بعد تحرير جزء مهم من أرضنا». وقال في تصريح من أسمرة «ان النظام لم يحقق أي انتصار على الأرض ولم يستعد أي شبر من الأراضي المحررة».

الصادق المهدي:

الخطر على وحدة السودان من حكامه

التزام نظام «الانقاذ» برنامجاً أممياً أكسبه عداء أريتريا وأثيوبيا وأوغندا

■ **وصف الرئيس عمر حسن البشير المعارضة الشمالية بأنها مجرد واجهة لتجميل حركة التمرد الجنوبي المعادية للعروبة والإسلام، ما رأيكم؟**

□ الفريق عمر حسن البشير كان، وما زال، وسوف يظل يستخف بالمعارضة السودانية مع انه لو أعطى تقييماً موضوعياً للموقف لادرك انها في مرحلة نضالها السياسي استطاعت أن تعزل نظامه، وان تحاصره، وان تتحداه، وان تكسب جولات الانتخابات داخل الجامعات السودانية، وان تقاطع انتخاباته التي أجراها في البلاد حتى جاءت باهتة معزولة شعبياً، إذا قام الفريق البشير بتقييم سياسي واقتصادي ودبلوماسي لمساجلة المعارضة ضده لوجدها قد نجحت في تحقيق أهدافها ضده، وانه خسر في تصديه لها.

أما من الناحية العسكرية فصحيح أن قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان قوات ذات تاريخ طويل في العمل العسكري والاستعداد العسكري منذ العام ١٩٨٣، لكن القوى السياسية الأخرى لم تقدم على العمل العسكري إلا منذ فترة قصيرة جداً ولكن مشوار الألف ميل يبدأ بخطوة وسوف تشهد الأيام المقبلة مزيداً من المساهمات القومية التكوين، لكن حتى في الوقت الحاضر فالموقف المعارض موحد فكرياً وسياسياً.

وقد تحقق هذا الوفاق نتيجة تراض أساسي بحيث قبلنا الاعتراف بحقوق المواطنة والمساواة للعناصر السودانية المسيحية وغير الإسلامية والعناصر الإفريقية السودانية بينما قبلوا هم الاعتراف بالكيان الإسلامي والانتماء العربي طالما كان ذلك الانتماء يحترم حقوق المواطنة للآخرين ويعبر عن نفسه بأسلوب ديمقراطي.

دعه يستمر في استخفافه فسوف يكتشف أن المعارضة الوطنية السودانية التي أجبرها على تغيير أسلوبها ستحقق في المجال الجديد القدرات نفسها التي أظهرتها ضده في المجال السياسي والدبلوماسي.

الخطر على وحدة السودان

■ **تحذر الحكومة السودانية من خطر يتهدد وحدة أراضي السودان بسبب التطورات الأخيرة في شرقي البلاد، هل ثمة ضمانات تلغي هذا الخطر؟ ما هي؟**

□ الخطر الأساسي على وحدة السودان هو وجود نظام دولة بوليسية في السودان تعلن انتماء إسلامياً عربياً حزبياً ضيقاً ولا تعترف بحقوق الآخرين مما ينفرهم ويطردهم للبحث عن مصير آخر ولا سبيل للقضاء على احتجاج ومقاومة العناصر غير الإسلامية وغير العربية في السودان إلا بواحد من أسلوبين: الأول، هو قمعها وهزيمتها، والثاني هو سودان يكفل حقوق المواطنة الكاملة لكل أبنائه، أما قمعها بالقوة فمستحيل لأن الجنوب وحده أكبر حجماً من نيجيريا، ولأن سكانه جميعاً صار لهم مطلب سياسي واحد، ولأن دول الجوار الافريقي صارت تتعاطف معهم ولأنهم صاروا يحظون بتأييد دولي واضح المعالم. وكانت محاولات النظام الحالي تحقيق انتصار عسكري سبباً في تنفير سكان الجنوب وتطلعهم للانفصال.

لقد اتخذنا الأسلوب الثاني وهو التفاهم مع القوى السياسية الجنوبية،

فدخلت التجمع الوطني الديمقراطي وتوصلت مع الأطراف السياسية الأخرى لاتفاق واضح كأساس للسلام وبديل للحرب ونعتقد ان هذا التفاهم وما ترتب عليه من ثقة هو أقرب وأضمن طريق لهزيمة تيارات الانفصال وتحقيق الوحدة.

سياسات النظام السوداني الحالي هي أكبر دافع للانفصال وأكبر سبب لعزل السودان عن دول منابع النيل الافريقية وأكبر سبب لضياع مصالح العرب في حوض النيل والبحر الأحمر.

دول الجوار

■ **كيف تحددون علاقة كل من أثيوبيا وأريتريا وأوغندا بالتطورات السودانية؟**

□ هذه البلدان الثلاثة كانت صديقة للسودان وصديقة لسودان «الانقاذ» النظام الحالي. ولكن النظام السوداني ساعد منظمات إسلامية الانتماء تسعى لتغيير نظامي الحكم في أريتريا وأثيوبيا بالقوة كما ساعد حركة «الرب» الأوغندية، وهي حركة مسلحة ضد الدولة.

إن الحكومات الثلاث في هذه البلدان وصلت إلى السلطة بعد نضال دموي طويل، وهي ملتزمة ببرامج استقرار وتنمية وطنية. ولكن النظام السوداني ملتزم بأجهزة أمنية ولذلك اكتسب عداء هذه الحكومات.

التناقض الأساسي في السودان هو ذلك الذي يقوم بين حزب اقلية يتسلط على الحكم وبين غالبية أهل السودان. هذا التناقض أدى إلى أمرين: الأول، تعميق الحرب الأهلية القائمة في البلاد بتحويلها إلى حرب مقدسة. والثاني هو البطش بالمعارضة السياسية بطشاً أدى بعد سبع سنوات إلى حمل شرائح منها السلاح. هذه الشرائح السودانية والجنوبية وجدت ملجأ في أراض أثيوبية وأريترية وأوغندية، وهي ظاهرة طبيعية لأن شعوب تلك البلدان كانت تجد دعماً من السودان، حكومة وشعباً، أثناء نضالها وهي تعامل الشعب السوداني بالمثل.

إشكال العلاقة مع مصر

■ **ما تعليقكم على الموقف الذي أعلنه الرئيس المصري حسني مبارك بشأن التطورات الأخيرة في السودان؟**

□ ما قاله الرئيس المصري بشأن السودان كان كلاماً صائباً جداً. فالنظام السوداني عمق الحرب مع أهل الجنوب، وأشعل الحرب مع أهل الشمال. وأدخل العنف في السياسة السودانية، وتحدى معارضيه بأن يحملوا السلاح، ورفض كل أنواع الاصلاح مصراً على احتكار السلطة والثروة والسلاح لفئة حزبية واحدة. وعندما اضطر ضحاياه إلى أن يعاملوه بالمثل، ذهب هنا وهناك يستجدي تأييداً ضد ما سماه عدواناً أجنبياً، ويستجدي دولاً كان قد عاداها وادانها عندما هبت لنجدة بلد عربي آخر وقع ضحية لغزو خارجي. فهل هذا تصرف منطقي؟ انه تصرف مخبول يريد أن يصرف النظر عن التناقض الداخلي في السودان، وهو أصل المشكلة.

■ **ثمة إشكال قديم في العلاقة بينكم وبين مصر؟ هل تجاوزتم هذا الاشكال خلال زيارتكم الأخيرة إلى القاهرة؟**

□ اعتقد أن الإشكال الذي أشرت إليه كان نابعاً من سوء فهم. ولكن كل أهل السودان يؤمنون بخصوصية العلاقة بين بلدينا خصوصية تقوم على الجوار والنيل والأمن المشترك والثقافة والتنمية. وأعتقد أن كل القوى السياسية السودانية، لا سيما التجمع الوطني الديمقراطي، يؤمنون بخصوصية العلاقة ويسعون إلى تجسيدها بصورة تعصمها من المزايدات الحزبية والتقلبات.

لقد ساعدت زيارتي الأخيرة إلى مصر في جلاء هذه الصورة.

الموقف السعودي

■ **قال الرئيس البشير ان الموقف السعودي «ايجابي» بقدر ما توقعته حكومة**

الخرطوم. أنتم الآن في السعودية، كيف تلمسون موقعها؟

□ عادة حكام السودان أن يرسموا صورة وردية لاحوالهم، وان يتحدثوا عن مواقف الآخرين بما يشتهون.

ان المملكة العربية السعودية هي الكفيلة بتحديد موقفها، ولكنني لا أعتقد أن مواقف المملكة من مزاعم نظام الخرطوم هي كما يحلو للفريق البشير أن يصفها.

غارانغ والموقع الواحد

■ **يبدو أن هجوم قوات المعارضة استنفد زخمه. هل ثمة خطوات تصعيدية لاحقة؟**

□ المعارضة للنظام السوداني سوف تستمر بكل الوسائل حتى تحقيق مطلبي الشعب السوداني تحقيق سلام عادل واقامة نظام ديمقراطي، وفي تقديري أن جذور المعارضة عميقة، وقدراتها واسعة، ووسائلها متنوعة، وسيظل النظام محاصراً حتى نهايته.

■ **ما الذي تغير في الصادق المهدي، أو في جون غارانغ ليصبحا في الموقع نفسه؟**

□ القضية لا تتعلق بموقف افراد، هناك مطالب شعبية محددة، وأنا أعمل لتحقيقها بما أستطيع.

نظام «الانقاذ» وحد كل أهل السودان ضده، فكل أهل السودان يريدون ايقاف الحرب الأهلية واقامة النظام الديمقراطي، وكل من يؤيد هذين المطلبين صار في موقع واحد.

«زاهد» بالسلطة

■ **في «الهيكل التنظيمي» لمرحلة ما بعد إسقاط النظام، الذي حدده غارانغ في حديث إلى مجلة «المصور» المصرية مؤخراً، لم يرد اسم الصادق**

المهدي، كيف تفسرون ذلك؟

□ نحن لا نختلف حول من يحكم السودان، وأنا شخصياً زاهد في أي منصب تنفيذي، ولكنني وجميع زملائي نركز على هدف محدد هو: كيف يُحكم السودان؟ فان تحقق أساس صحيح لحكم السودان فلا يهم ما هو موقع هذا وذاك من الأشخاص[1].

(١) السفير «فؤاد حطيط» ٢٨/١/١٩٩٧.

وفي ٢٨/ ١/ ١٩٩٧ انتقل رئيس «التجمع الوطني الديمقراطي» المعارض محمد عثمان الميرغني من السعودية بعد «زيارة خاصة» إلى دولة الامارات العربية وقال لدى وصوله «ان التجمع الذي يضم فصائل المعارضة الشمالية والتمرد الجنوبي سيواصل هجومه العسكري لاسقاط نظام عمر حسن البشير بالقوة». وأضاف أن النظام السوداني بات يشكل خطراً على الدول المجاورة بسبب «ممارساته البعيدة كل البعد عن الإسلام» مؤكداً أن زعيم التمرد الجنوبي جون غارانغ «حريص على وحدة السودان».

وبينما أكدت المعارضة السودانية أن قواتها استولت يوم ٢٩/ ١/ ١٩٩٧ على حاميتين للقوات الحكومية في شرق البلاد وباتت على مسافة ٣٠ كيلومتراً فقط من سد الروصيرص الاستراتيجي، صرح قائد «الجيش الشعبي لتحرير السودان» جون غارانغ أن «قوات التجمع الوطني الديمقراطي» تمكنت «مساء الثلاثاء ٢٨/ ١/ ٩٧ من تحرير حاميتي ياردا ودارفا وواصلت تقدمها إلى ما بعد منطقة واد المهل حيث باتت على مسافة ٣٠ كيلومتراً شرق سد الروصيرص الاستراتيجي».

وجاء في بيان عسكري حمل الرقم ٦ أن قوات التحالف باتت على مسافة «خمسة كيلومترات من حامية كرمك، احدى نقاط الدفاع الخارجية للروصيرص»، وأوضح أن القوات التي تخوض المعارك «تتألف في غالبيتها من قوات الدفاع الشعبي سابقاً (الميليشيا الموالية للحكومة السودانية) والتي انضمت إلى صفوف قوات التجمع في جبهة شمال النيل الأزرق». ونقلت «وكالة الصحافة الفرنسية» عن خبير فرنسي في شؤون السودان، «أن قوات المعارضة، لم تتوغل قط إلى هذه المسافة من الروصيرص حتى خلال الهجوم الكبير الذي شنته عام ١٩٨٧» لكنه أشار إلى أن واد المهل هو على مسافة ٥٠ كيلومتراً شرق الروصيرص والكرمة على مسافة ٤٠ كيلومتراً. ورأى أن المعارضة «اختارت هذا التكتيك لأن الضفة الشرقية للنيل منطقة وعرة ويسهل تالياً الاختباء فيها في حال هجوم مضاد للقوات الحكومية بينما

الضفة اليمنى سهلية، وهي تجهد للاقتراب منها قدر الامكان لا بل بلوغها حتى تجعل حكومة الرئيس السوداني الفريق عمر حسن البشير في موقف حرج جداً».

وفي أسمرة، صرح الناطق باسم «الجيش الشعبي لتحرير السودان» ياسر سعيد ارمان أن «المرحلة الثانية» من الهجوم «ستنسق على كل الجبهات» وهي ستطاول «شرق النيل الأزرق وجنوب السودان وجبال النوبة».

*** الترابي: واشنطن ولندن وراء الحملة لاسقاط الحكومة الإسلامية**

وفي ٢٩/١/١٩٩٧ اتهم الترابي الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا بانهما وراء مؤامرة تستهدف الحكومة الإسلامية السودانية لاسقاطها. وقال الترابي لـ«رويتر»: «انها الولايات المتحدة المتورطة في هذا»، فهي تقول ان هذه دولة إسلامية وبالتالي ارهابية، وبالطبع فان بريطانيا وراءها أيضاً لكنهما تنسقان استراتيجيتهما من دون الاعلان عنها. وكشف الترابي عن ان السلطات السودانية اعتقلت نحو ١٥ ناشطاً في حزبي «الأمة» و«الاتحادي الديمقراطي» المعارضين المحظورين على اثر بدء الهجوم في شمالي البلاد.

*** الميرغني يدعو المهدي وغارانغ لتحديد شروط الحوار**

بدأ الكلام يوم ٣١/١/١٩٩٧ وللمرة الأولى منذ بدء التطورات التي يشهدها السودان حالياً عن «مبادرة سلام» تهدف إلى وضع حد للحرب وذلك من قبل رئيس «التجمع الوطني الديمقراطي» المعارض محمد عثمان الميرغني غداة لقائه بالرئيس الاماراتي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان. وأعلن مستشار الميرغني، حاتم السير علي في ٣١/١/١٩٩٧ أن الميرغني سيوجه بصفته رئيساً «للتجمع الوطني الديمقراطي» دعوة إلى الاجتماع في أسمرة في منتصف شهر شباط ١٩٩٧ بحضور رئيس الوزراء السابق الصادق المهدي وزعيم «الجيش الشعبي لتحرير السودان (جنوبي) جون غارانغ وقيادات أحزاب المعارضة كافة. وأضاف مستشار الميرغني «ستتم خلال الاجتماع

مناقشة مبادرة رئيس دولة الامارات العربية المتحدة لانهاء النزاع القائم في السودان» وأضاف: «في حال وافقوا (زعماء المعارضة) على هذه المبادرة ستوجه الدعوة إلى عقد اجتماع والدخول في حوار مع النظام الحاكم في الخرطوم وفقاً لشروط المعارضة».

إلى ذلك اعتبر المهدي في حديث لصحيفة «الوطن الكويتية» أن السودان بحاجة إلى الشرعية النيابية الضرورية لملء الفراغ السياسي كون «النظام الحالي لا يملك الشرعية». وقال ان «النظام سد جميع منافذ الحوار مع فصائل المعارضة» مشيراً إلى أنه «كان سباقاً إلى الشروع في المفاوضات مع السلطة» قبل خروجه من البلاد. ونفى المهدي أن تكون أريتريا وأثيوبيا وأوغندا تتدخل في التطورات الحالية في السودان.

*** الترابي يهدد بتوسيع الحرب في القرن الافريقي**

وفي ٢/ ٢/ ١٩٩٧ هدد رئيس البرلمان السوداني، الزعيم الإسلامي حسن الترابي بحرب واسعة في القرن الافريقي في حال لم يستطع الجيش السوداني استرداد المواقع التي خسرها في شرقي البلاد، واصفاً الولايات المتحدة بأنها «تجسد الشيطان للمسلمين» في أنحاء العالم معتبراً في الوقت نفسه أن لا «سبب يمنع الأميركيين من الحوار مع السودان إذ قد تكون لهم مصالح كثيرة هنا». كما أعلن أن زعماء الأحزاب السودانية الشمالية، الذين تحالفوا مع زعيم التمرد الجنوبي جون غارانغ سيحاكمون في حين شدد على رغبته بالتفاوض مع غارانغ لأن «لديه قضية على الأقل يقاتل في سبيلها يقوم بذلك بشكل مروع لكنه لديه قضية».

*** المهدي يتوقع فتح جبهات جديدة ويقول: لا حوار مع الحكومة**

في حديث لصحيفة «الرأي العام» الكويتية، توقع زعيم حزب الأمة السوداني الصادق المهدي أن «تتسع الحرب» عبر فتح جبهات جديدة وأضاف، أن المعارضة اختارت قبل سنة اللجوء إلى السلاح «لأن النظام قال

انه لن يتعامل إلاّ مع من يحملون الأسلحة. النظام قال بوضوح انه وصل إلى السلطة بالقوة وان من يريد اسقاطه عليه هو أيضاً أن يلجأ إلى القوة»، واتهم النظام الإسلامي في السودان بالحصول على مساعدات من العراق وبأنه يعمل «وكيلاً» لايران في المنطقة من أجل نشر المذهب الشيعي وقلب الأنظمة المجاورة، إلا أنه أيّد التوصل إلى حل سلمي في السودان، مشيراً إلى أن «دولاً عدة تبذل مساعي للوساطة سراً وعلانية».

وفي ٣/٢/١٩٩٧ أعلن الزعيم السوداني المعارض، الصادق المهدي أن المواجهة بين المعارضة وحكومة الخرطوم «ستستمر في كل مجال» مؤكداً أن «لا وجود لحوار بيننا وبين الحكومة ولا مبادرة حتى الآن». معلناً أن «المواجهة ستستمر في كل مجال ونحن مقتنعون بأن هذا النظام يجب أن يزول».

ورداً على اعلان الخرطوم النية لمحاكمة زعماء المعارضة قال المهدي «القضية بيننا وبين النظام ليست قضية قانونية بل سياسية، وإذا كانت مشكلة قانونية فهم الذين خرجوا على الدستور وخرقوه، هم الذين انقلبوا على النظام الشرعي وتجب محاكمتهم هم» وأضاف: «لقد عارضنا النظام لأنه نظام غير شرعي وغير قانوني وغير دستوري».

ومن جهة أخرى، أكد الأمين العام لـ«حزب الأمة» السوداني المعارض عمر نور الدايم أن الخرطوم وراء ارسال كل الأسلحة التي وصلت إلى الجماعات الإسلامية في صعيد مصر والتي استخدمتها في «عملياتها الارهابية» وأشار إلى أن النظام السوداني ألحق أضراراً فادحة بـ«العلاقات والمصالح المشتركة بين مصر والسودان بسبب مساندته للأعمال الارهابية التي تنطلق من أراضي السودان». وقال في حديث لوكالة «أنباء الشرق الأوسط» المصرية أن العمل العسكري المعارض يتسع بصورة مستمرة وان من أسباب «الانتصارات الأخيرة في شرقي السودان ان المواطنين أنفسهم مع المعارضة ولا سيما قبائل الهمج والفونج والوطاويط في مدن جنوبي النيل الأزرق كلها».

وأعلن المتحدث باسم «الجيش الشعبي لتحرير السودان» سامسون كواجه، في ١٩٩٧/٢/٤ أن قوات «التجمع الوطني الديمقراطي» باتت على مسافة ثلاثين كيلومتراً من مدينة الديمازين الاستراتيجية عاصمة ولاية النيل الأزرق وان حكومة الخرطوم ارسلت اعداداً كبيرة من الجنود إلى هذه المدينة لكنهم اكتفوا باتخاذ مواقع دفاعية. وقال المتحدث الجنوبي أن «١٥٦٠ جندياً حكومياً و٨١ مقاتلاً معارضاً قتلوا منذ استيلاء المعارضة على بلدة الكرمك في ١٢ كانون الثاني الماضي».

*** المهدي يؤكد معارضة واشنطن اسقاط البشير بالوسائل العسكرية**

وفي ١٩٩٧/٢/١١ صرح رئيس الوزراء السوداني السابق الصادق المهدي لاذاعة «فرنسا الدولية» أن واشنطن لا تدعم عملاً عسكرياً ضد النظام الحالي ولا تؤيد كذلك عمليات عنيفة ضده، ان السلطات الأميركية تريد أن يتحقق السلام والتغيير السياسي بواسطة سبل غير عنيفة. لقد أكدوا لنا ذلك خلال اتصالاتنا بهم. واعتبر أن التوتر الحالي في السودان قد «يتسبب اما بانتفاضة داخلية واما بالدفع في اتجاه تغيير سلمي عبر لقاء واسع ترسم خلاله الأسس ومبادىء التغيير» وأضاف: «أعتقد أن سقوط النظام السوداني لا مفر منه وضروري لكنه الله وحده يمكن أن يعرف متى».

وأكد المهدي في مؤتمر صحافي عقده في نهاية زيارة لأبو ظبي أن المعارضة السودانية متفقة على تأليف حكومة انتقالية أربع سنوات بعد سقوط نظام البشير تمهيداً لاستفتاء في شأن ابقاء وحدة البلاد أو انفصال الجنوب.

ومن جهة أخرى، فقد سخرت المعارضة من الوعود التي قطعتها الحكومة في الاحتفال بعيد الفطر في مدينتي الكرمك وقيسان المحتلتين منذ ١٢ كانون الثاني الماضي ١٩٩٧ في شرق السودان وقال الناطق باسم «التجمع الوطني الديمقراطي» عمر نور الدايم من أسمرة «انتظرنا بفارغ الصبر قيام القوات الحكومية بهجومها المضاد المزعوم، لكن شيئاً لم يحدث، هذا يبين ضعفهم وفشلهم الذريع».

وأضاف أن قوات المعارضة «لا تزال تسيطر على المناطق التي حررتها منذ بدء المعارك» مشدداً على أن «لا هدنة مع النظام» وان المعارضة تعد لهجمات عسكرية جديدة «في الوقت المناسب وعندما تحين الفرصة».

وفي ١٢/٢/١٩٩٧ أكدت المعارضة السودانية انها لم تناقش الوساطة الإماراتية لانهاء النزاع في السودان وصرح الناطق باسم «التجمع الوطني الديمقراطي» فاروق أبو عيسى في القاهرة ان المبادرة التي تقدم بها رئيس دولة الامارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، ليست مطروحة على الاطلاق على جدول أعمال الاجتماع لأن التجمع لم يتلق مبادرة واضحة ومحددة المعالم. واعتبر أن ما هو مطروح الآن «أمان طيبة من أشخاص نجلهم» ورفض لأسباب «أمنية» تحديد الموعد الدقيق للاجتماع الذي أشار إلى أنه سيعقد في الوقت المناسب ويتناول «كل القضايا الساخنة».

في ١٦/٢/١٩٩٧ وفي القاهرة تحدثت المعارضة السودانية عن وصول أكثر من ٢٥ خبيراً عسكرياً وفنياً إيرانياً إلى الخرطوم في الأيام الأخيرة مشيرة إلى أنهم اتخذوا قاعدة وادي سيدنا العسكرية في أم درمان مقراً لهم وقال «التجمع الوطني الديمقراطي» إن الخرطوم تلقت أيضاً «دعماً مالياً وعسكرياً»، من دولة قطر التي «تتعاون مع ايران في شحن معدات عسكرية للسودان».

وفي ١٩/٢/١٩٩٧ قال «التجمع الوطني الديمقراطي» في بيان له ان «اللواء علي صديق قائد اللواء الثاني للمشاة في منطقة خشم القرية في الاقليم الشرقي انضم إلى قوات التجمع مع مجموعة من قواته».

* المهدي طمأن العرب إلى الوحدة

أكد رئيس الوزراء السابق في ٢٦/٢/١٩٩٧ انه يعتقد أنه نجح في تهدئة مخاوف العرب من أن المعارضة السودانية تقاتل لتقسيم البلاد، وأوضح أن الدول العربية التي زارها أخيراً ترى أن المعارضة شجعت تقسيم السودان إلى شمالي عربي ومسلم وجنوب مسيحي ووثني. وقال إن البعض يشعر بالخوف من أن تكون الهوية العربية في السودان معرضة للخطر، ولكن الوضع غير

ذلك تماماً، فالسودانيون يعترفون بحقوق أصحاب الهويات الأخرى في البلاد.

*** أسلحة عراقية من اليمن إلى الخرطوم**

وفي ١/٣/١٩٩٧ صرح قائد الجناح العسكري لـ«التحالف الديمقراطي الوطني» الفريق فتحي أحمد علي أن سفينة اسمها «الأبيض» وقبطانها يدعى ناجي عاصم مكي محملة أسلحة عراقية مخزنة في اليمن وصلت الأسبوع الماضي إلى بور سودان لحساب الحكومة، وأضاف بأن العقيد «أبو علامة» البخيت حسن قتل في انفجار قنبلة لدى تفريغ الشحنة، مشيراً إلى أن تقارير في الخرطوم أفادت أن الضابط قتل في اختبار روتيني للأسلحة وأضاف أن الرئيس السوداني الفريق عمر حسن البشير توجه إلى بور سودان يوم الانفجار في ٢٠/٢/١٩٩٧ وأوضح أن الشحنة شملت ٦٠٠ قطعة سلاح مضاد للدبابات وانها جزء فقط من الأسلحة العراقية المخزنة في اليمن.

*** المهدي يتوقع تزايد القتال حتى اسقاط نظام البشير**

حذر رئيس الوزراء السوداني سابقاً زعيم حزب الأمة المعارض الصادق المهدي في مؤتمر صحافي عقده يوم ٥/٣/١٩٩٧، الأجانب من الاستثمار في السودان قائلاً: ان القتال الدائر هناك سيزداد حدة إلى أن يسقط نظام الرئيس عمر حسن أحمد البشير. وقال بعد محادثات مع الرئيسين الكيني دانيال اراب موي والأوغندي يويري موسيفيني أنه يقوم بجولة في افريقيا في محاولة لممارسة ضغط دولي على حكومة الخرطوم لارغامها على التفاوض مع الثوار وأضاف: «لا نريد أية موارد جديدة بحيث لا يتوافر لهم (للحكومة) تبذيرها.. نعتقد أن ما يحتاجه السودان هو حكومة يمكن للشعب محاسبتها»، كما «اتهم حكومة الخرطوم» بتبديد موارد السودان عن طريق استغلالها في دعم الجيش ووصف المستثمرين الأجانب بانهم انتهازيون يساعدون النظام الحاكم. وأوضح أن المشكلة تكمن في أن أعمال العنف

والمواجهة ستزداد حدة ما دام النظام قائماً. وتوقع انتفاضة شعبية تدمر هذا النظام. ونفى ما تردده حكومة الخرطوم من اشتراك قوات أريترية وأثيوبية مع الثوار السودانيين في الهجوم الذي شنوه في شرق السودان في كانون الثاني الماضي ١٩٩٦.

*** المهدي يهدد المستثمرين الأجانب في السودان**

جاء تحذير الصادق المهدي للشركات الأجنبية تعليقاً على توقيع حكومة الخرطوم يوم السبت الماضي الواقع في ١/٣/١٩٩٧ على عقود مع شركة النفط الوطنية الصينية وشركة النفط الوطنية الماليزية والشركة الكندية الخاصة «أركيس» للاستثمار في التنقيب عن النفط في السودان واستثماره. والهدف من العقود الأخيرة رفع انتاج النفط الخام السوداني من عشرة آلاف برميل يومياً الآن إلى ١٥٠ ألف برميل يومياً في العام ١٩٩٩، حسب ما ذكره التليفزيون السوداني. وكانت جماعات المتمردين الجنوبيين والمعارضين الشماليين قد هددت بانها ستعتبر كل الشركات الأجنبية العاملة في السودان أهدافاً عسكرية. وأضاف المهدي أنه من الطبيعي احجام كل المستثمرين عن أي نشاط في السودان إلى أن يظهر أساس للاستقرار والسلام. وأكد المهدي أن «التحالف الديمقراطي الوطني السوداني» المعارض ملتزم بالحوار الذي يهدف إلى تأسيس «سودان ديمقراطي».

*** المتمردون يعلنون استيلاءهم على مدينتين**

أعلن المتمردون السودانيون في بيان لهم من أسمرة أن قواتهم استولت على مدينتي كايا وغوموبي في جنوبي السودان، وانها تواصل تقدمها باتجاه جوبا عاصمة الولاية الاستوائية الشرقية. وقال المتحدث باسم متمردي الجيش الشعبي لتحرير السودان، ياسر سعيد عرمان بأن قوات التمرد شنت صباح يوم ٩/٣/١٩٩٧ هجوماً، وانها الآن على بعد ثلاثة كيلومترات من يي (حوالى ١٥٠ كيلومتراً جنوبي غربي جوبا).

وأشار عرمان إلى أن قواته احتلت كايا الواقعة على بعد ٣٠ كيلومتراً فقط شمالي الحدود الأوغندية و٧٠ كيلومتراً شرقي يي، وهي مركز رئيسي قريب من الحدود الزائيرية. وقال عرمان ان قوات المتمردين هاجمت أيضاً موروبو واستولت على بلدة جوموتي التي توجد فيها جامعة على الطريق بين يي وجوبا، مشيراً إلى أن شركة التبغ الوطنية بالقرب من جوموتي وقعت في أيديهم أيضاً. وذكر أن قتالاً وقع في ٩/٣/٩٧ حول جوبا ولكن لم تتوفر تفاصيل.

ومن جهة أخرى وفي القاهرة قال رئيس الوزراء السوداني السابق زعيم حزب الأمة المعارض، الصادق المهدي إن النظام السوداني اعتقل ثمانمائة معارض منذ الهجوم الذي شنته المعارضة في ١٢ كانون الثاني الماضي شرقي السودان. وأضاف «اعتقد أن عدد المعتقلين الآن (٨٠٠) في العاصمة وغيرها ويعاملون معاملة سيئة جداً مثل الحرمان من الزيارات والأكل ويهينونهم بالشتائم وهناك ضرب للبعض».

*** قوات المعارضة تتقدم باتجاه عاصمة الجنوب وتقترب من يي**

أكدت المعارضة السودانية ١١/٣/٩٧ ان قواتها تواصل تقدمها في الجنوب وتوشك على الامساك بمدينة استراتيجية. وأعلن نائب رئيس التجمع الوطني الديمقراطي اللواء فتحي أحمد علي أن مدينة يي التي تبعد ١٥٠ كيلومتراً جنوبي غربي جوبا كبرى مدن «ولاية بحر الغزال» الملاصقة للحدود مع أوغندا باتت مطوقة من قبل قوات المعارضة وأنها ستسقط قريباً. كما صرح الناطق باسم «الجيش الشعبي لتحرير السودان» في أسمرة ياسر عرمان، أن الثوار احتلوا الكثير من المواقع المحيطة بمدينة جوبا السودانية الجنوبية وسيطروا على الطريق المؤدي إلى يي وعلى حصن تابع للجيش في بازي على مسافة ثمانية كيلومترات من بلدة كايا قرب الحدود الأوغندية. وسبق للمعارضة أن احتلت كايا التي أعلنت الخرطوم انها تعرضت لهجوم من القوات الأوغندية. وأوضح أن الثوار احتلوا الحصن «وسيطروا تماماً» على

الطريق الرئيسي المؤدي من يي إلى مدينة جوبا وأضاف: «نبعد الآن (٥٠٠) متر فقط عن يي (..) وقد حاولت الجبهة الإسلامية القومية اسقاط امدادات بالمظلات للقوات الواقعة تحت الحصار في يي هذا الصباح واستولينا على معظمها وسقطت البقية بيننا وبينهم ولم يتمكنوا من الوصول إليها. وقال ان قوات الثوار تحاصر أيضاً قوات الحكومة التي فرت من كايا ووصلت إلى موروبو القريبة من الحدود الأوغندية والزائيرية وإلى جنوب مدينة جوبا الواقعة تحت سيطرة الحكومة، وانها تحاصر أيضاً لاينيا على مسافة (١٠٠) كيلومتر من جوبا واستولت على حصون للجيش في كويا وليمبي عند تقاطع رئيسي على طريق جوبا.

وذكر أن بين القتلى ضابطاً كبيراً برتبة عقيد وضابطين برتبة مقدم ورائداً وخمسة ملازمين. وغنم الثوار ست قطع مدفعية ودبابات من طراز «ت ـ ٥٥» وقذائف هاون وأسلحة مضادة للطائرات ومدافع مضادة للدبابات. ويعد هذا المؤشر الأول للتقدم الذي يحرزه الثوار منذ أسابيع في الهجوم الذي شنوه على شرق السودان في كانون الثاني ١٩٩٧ وامتد إلى الجنوب.

*** المتمردون السودانيون يعلنون عن أسر ألف جندي سوداني**

وفي ١٤/٣/١٩٩٧ أعلن المتمردون السودانيون أنهم تمكنوا من أسر ألف جندي من القوات الحكومية حيث قال المتحدث باسم «الجيش الشعبي لتحرير السودان» ياسر عرمان في مقر للمتمردين في العاصمة الأريترية أسمرة أنه تم استدراج الجنود لدخول أراضي يسيطر عليها المتمردون الذين أضاف أنهم نجحوا في احتجاز ألف أسير حرب، فيما فرت بقية القوات الحكومية من مواجهة قوة كبيرة للمتمردين. وذكر عرمان أن قوات المتمردين حاصرت ثكنة موروبو العسكرية على بعد مئة كيلومتر جنوبي جوبا كبرى مدن الجنوب وانها نصبت كميناً يوم ١٤/٣/١٩٩٧ على الطريق بين جوبا ولينيا. وأضاف «دمر الجيش الشعبي لتحرير السودان فرقة تابعة للجبهة الإسلامية القومية قوامها ما بين خمسة آلاف وستة آلاف جندي في كايا وبازي وموروبو ويي»،

وأشار عرمان إلى أن المتمردين استولوا على ١٥ دبابة من طراز «تي ـ ٥٥» وثلاثة مدافع من طراز (بي ـ أم ٢١) ومدفعين من عيار ١٣٠ ملليمتراً في الأيام القليلة الماضية وتابع أن المتمردين دمروا ست دبابات في الكمين الذي نصب يوم ٩٧/٣/١٣. وذكر أن مقاتليه استولوا على كميات ضخمة من الأسلحة وسيستخدمونها في المعارك المقبلة و«عندما سنستخدمها ستتهم الجبهة (الإسلامية القومية) الولايات المتحدة واسرائيل وأوغندا وأريتريا بمدنا بالسلاح» في إشارة إلى الاتهامات السودانية إلى الدول المذكورة بدعم المتمردين.

ومن ناحية ثانية ذكرت صحيفة «أخبار اليوم» السودانية المستقلة أن قيادياً بارزاً في حركة التمرد هو لورنس لو وال قد قدم استقالته من «الجيش الشعبي لتحرير السودان» احتجاجاً على تصرفات زعيم الحركة جون غارانغ وخاصة انفراده بالقرارات وأعلن لو عن انضمامه لمسيرة السلام وذكرت مصادر سودانية أنه سيعود إلى الخرطوم قريباً.

*** المتمردون يؤكدون احتلال قاعدة عسكرية**

أكد «الجيش الشعبي لتحرير السودان» (حركة التمرد الرئيسية) في ٣/١٦/ ١٩٩٧ ان قواته استولت على قاعدة «لينيا» العسكرية على الطريق المؤدية إلى جوبا. وقال المتحدث باسم «الجيش الشعبي» سامسون كواجي أنه تلقى نبأ سقوط «لينيا» من قائد «الجيش الشعبي» جون غارانغ المتمركز حالياً في مدينة يي.

*** المجلس الأعلى للمعارضة يجتمع في أسمرة**

عقد زعماء المعارضة السودانية يوم ١٩٩٧/٣/١٧ اجتماعاً في أسمرة بغياب زعيم «الجيش الشعبي لتحرير السودان» جون غارانغ حيث تزامن الاجتماع مع استمرار الهجوم الذي بدأته قوات غارانغ قبل نحو من أسبوع باتجاه جوبا، كبرى مدن الجنوب.

*** المعارضة السودانية استعادت مدينة شالي**

أكدت المعارضة السودانية في ١٨/٣/١٩٩٧ انها استعادت من القوات الحكومية مساء الاثنين ١٧/٣/١٩٩٧ مدينة شالي جنوب ولاية النيل الأزرق على الحدود مع أثيوبيا.

وصرح الناطق باسم «الجيش الشعبي لتحرير السودان» ياسر عرمان أن «قوات التجمع الوطني الديمقراطي (الذي يضم المتمردين والمعارضة الشمالية) استعادت مدينة شالي التي احتلتها القوات الحكومية ودمرت قافلة حكومية تضم ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ جندي، قتل أو جرح زهاء ثلثيهم، وأضاف: «انها أسقطت في اليوم نفسه على مسافة بضعة كيلومترات جنوب شرق شالي مروحية مصفحة كان فيها ١٤ راكباً قتلوا جميعاً. وكشف أن زعيم المتمردين الجنوبيين العقيد جون غارانغ أنذر القوات الحكومية المحاصرة في كاجو كاجي على الحدود الأوغندية ودعا إلى الانسحاب سلمياً.

*** غارانغ يعلن انتهاء الحرب في الجنوب بعد السيطرة على يي**

وفي تاريخ ١٩/٣/١٩٩٧، أعلن زعيم متمردي الجيش الشعبي لتحرير السودان جون غارانغ عن انتهاء الحرب في الجنوب، بعد سيطرة قواته على مدينة يي الاستراتيجية والزحف نحو مدينة جوبا كبرى مدن جنوبي السودان. وقال في مؤتمر صحافي على قارعة الطريق في المدينة «أعلن انتهاء الحرب في جنوبي السودان لأننا حررنا عملياً الولايتين: الاستوائية الغربية والشرقية». وأضاف أن «مقاتلي الجيش الشعبي لتحرير السودان موجودون الآن على بعد ٦٠ كيلومتراً من جوبا، مشيراً إلى أن آلافاً من جنوده اتخذوا مواقعهم من يي. وأوضح أن قوات الحكومة تنسحب من كاكو - كيجي شرقي يي بالقرب من النيل الأبيض، مؤكداً أن ٣٠٠٠ جندي حكومي قد قتلوا وتم الاستيلاء على ١٤ دبابة و١٧ قطعة مدفعية خلال الهجوم الأخير، مشيراً إلى أن «الجيش الشعبي» يحتجز أكثر من ألف أسير حرب. ووصف غارانغ علاقاته بالمعارضة الشمالية بأنها جيدة».

*** المعارك تتواصل في الطريق إلى جوبا**

تواصلت المعارك بين متمردي الجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة العقيد جون غارانغ والقوات الحكومية السودانية من أجل السيطرة على مدينة جوبا كبرى مدن جنوب السودان في حين كان غارانغ قد أعلن مساء يوم ١٩/ ١٩٩٧/٣ عن «انتهاء الحرب في الجنوب، لأن قواته باتت تسيطر «عملياً» على الولايتين الاستوائية الغربية والشرقية». وأعلن المتمردون في مدينة يي أنهم استولوا علىٰ جسر كاليبابا على بعد ٤٠ كيلومتراً من يي على الطريق المؤدية إلى جوبا. وعلى أثر قصف الطيران الحربي السوداني مساء ٢٠/ ٣/ ١٩٩٧ مطار يي، قال مقربون من المتمردين في نيروبي أن طائرة سودانية قد اسقطت على بعد ستين كيلومتراً من جوبا بالقرب من الجبهة.

وعلى صعيد آخر قالت مصادر صحافية في يي إن المتمردين أسروا مئات الجنود من القوات السودانية ومن «جبهة تحرير الضفة الغربية للنيل» الأوغندية، في هجوم شنوه في التاسع من آذار الحالي. وقالت المصادر إن ٥٠ شخصاً من الأسرى السودانيين وضعوا في غرفة وهم من كل المناطق.

*** المعارضة ترفض أي مصالحة مع الخرطوم خارج اطار «الهيئة الحكومية للتنمية»**

أعلن «التجمع الوطني الديمقراطي» عن رفضه أي مصالحة مع الخرطوم. وأكدت المعارضة في بيان صدر يوم الجمعة الموافق في ١٩٩٧/٣/٢١، اثر انتهاء أعمال المجلس الأعلى للتجمع الذي بدأ يوم الثلاثاء الماضي الموافق في ١٩٩٧/٣/١٨ في أسمرة، انها لا تقبل مبادرات من أجل السلام إلا في اطار الهيئة الحكومية للتنمية «ايفاد» التي تضم سبع دول في شرق افريقيا هي السودان وأريتريا وأثيوبيا وأوغندا وكينيا وجيبوتي والصومال (وتتهم الخرطوم ثلاثاً من هذه الدول هي أريتريا وأثيوبيا وأوغندا بمساندة قوات المعارضة التي شنت هجومها الأول في كانون الثاني الماضي ١٩٩٧ في شرق البلاد واتبعته

بهجوم ثان لا يزال مستمراً في الجنوب حيث بات الجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة العقيد جون غارانغ يهدد مدينة جوبا الرئيسية).

وصرح نائب رئيس التجمع اللواء فتحي أحمد علي في مؤتمر صحافي عقده يوم الجمعة ٢١/٣/٩٧، أن المجلس الأعلى اتخذ في اجتماعاته «قرارات في شؤون نقطتين: تعزيز النضال لقلب نظام الخرطوم وما ينبغي القيام به بعد تحقيق ذلك» فيما أكد ممثل «الجيش الشعبي» منصور خالد أن «التجمع لا يشكل قوة معارضة فقط بل بديلاً من الحكومة الحالية».

وقررت الحكومة دعوة ثمانية ملايين سوداني من الشتات للمساهمة في الحركة الشعبية وتأسيس وكالة لتوفير مساعدات إنسانية للاجئين والنازحين في الأراضي الخاضعة لسيطرتها. وحذرت الدول والمؤسسات التي تستثمر في السودان، مشيرة إلى أنها غير مسؤولة عن التعهدات الموقعة مع النظام الحالي.

ومن جهة أخرى، صرح العقيد جون غارانغ يوم ٢٣/٣/١٩٩٧ في لقاء والصحافيين في مدينة يي على مسافة كيلومترات قليلة من الجبهة أن «الهدف الرئيسي للجيش الشعبي لتحرير السودان هو تهيئة الظروف لاحداث تغيير أساسي في الخرطوم يتيح اقامة نظام يجد جميع السودانيين أنفسهم فيه» وقال: «في امكاننا احتلال جوبا (عاصمة الجنوب) ومن المحتمل أيضاً أن ندخل الخرطوم» شارحاً تطورات الوضع العسكري على خريطتين علقتا على لوح أسود، موضحاً أن الجهود ستتركز من الآن وصاعداً على العمليات العسكرية في شرق البلاد وشمالها وخصوصاً على جبهتي الديمازين وكسلا ومشدداً على تمسكه بوحدة السودان.

ويذكر أن «الجيش الشعبي» كان يطالب سابقاً باستقلال جنوب السودان، اما اليوم فبات يؤكد أنه مع اقامة «سودان جديد موحد يحصل في اطاره الجنوب على الاستقلال». ولا يجد العقيد جون غارانغ تناقضاً في كلامه لأن

المهم «تحديد كلمة استقلال» مشيراً إلى «أن الشماليين هم عرب تأفرقوا والجنوبيين أفارقة تعربوا» مضيفاً أن العلاقات بين أركان المعارضة «تتعمق والأوضاع تتطور» وانه على اتصال هاتفي دائم بهم. ويبدو أن زعماء المعارضة اتفقوا على تقاسم الأدوار العسكري لغارانغ والسياسي لمحمد عثمان الميرغني والدبلوماسي لرئيس الوزراء السابق الصادق المهدي.

وحسب وكالة «رويتر» أن النقاش مستمر بين أركان المعارضة في ما يتعلق بصيغ الفيديرالية والكونفيديرالية وحق تقرير المصير، وفي حال سقوط نظام البشير من المتوقع اقامة مرحلة انتقالية من أربع سنوات قبل اجراء استفتاء كما جاء في اعلان أسمرة عام ١٩٩٥ الذي حدد أسس تحرك «التجمع الوطني الديمقراطي».

*** المتمردون يعلنون ويؤكدون السيطرة على الحدود مع أوغندا وزائير**

أعلن المتمردون السودانيون يوم ٢٥/ ٣/ ١٩٩٧ عن احتلالهم مدينة كاجو كاجي الحدودية، بين السودان وأوغندا، ليحكموا بذلك السيطرة على الحدود الجنوبية بكاملها للسودان مع أوغندا وزائير، فيما واصل الطرفان، المتمردون والحكومة، استعدادهما للمعركة الفاصلة على جوبا، كبرى مدن الجنوب وعاصمته.

وقال المتحدث باسم «الجيش الشعبي لتحرير السودان» (الجنوبي) ياسر عرمان والمقيم في أسمرة «أمس ٢٤/ ٣/ ١٩٩٧ سيطرنا على كاجو كاجي وبذلك حررنا ولايتي بحر الجبل (النيل الأبيض) وغرب الاستوائية بالكامل». وأضاف: «حدود زائير وأوغندا في أيدينا الآن بالكامل، والجبهة الإسلامية القومية لم تعد لها سيطرة على هذه الحدود. انهم ينسحبون في اتجاه جوبا تطاردهم قوات الجيش الشعبي». وأوضح أن الثوار أصبحوا على مسافة أقل من ٤٨ كيلومتراً من جوبا عاصمة جنوب السودان.

وتعتبر كاجو كاجي التي تقع على بعد ٢٠ كيلومتراً من الحدود السودانية ـ

الأوغندية ونحو ١٢٠ كيلومتراً جنوبي جوبا ثاني حامية من حيث الأهمية في هذه المنطقة بعد الاستيلاء على مدينة يي في ١٢ آذار الحالي.

وخلال الهجوم الذي بدأ في التاسع من الشهر الحالي (شهر آذار) استولى المتمردون على مدينة كايا عند الحدود بين السودان وأوغندا وزائير.

وفي الأسبوع الماضي أعطى زعيم الجيش الشعبي جون غارانغ مهلة لحامية كاجو كاجي وأشار إلى أنها بدأت باجلاء المدينة.

ومن المتوقع أن تنسحب القوات الحكومية عبر الطريق المحاذية للضفة الغربية للنيل باتجاه جوبا حيث تدور معركة حاسمة للسيطرة على جنوبي السودان.

وأوضح عرمان يوم ١٩٩٧/٣/٢٥ أن الثكنة العسكرية الحكومية الوحيدة التي ما زالت تعترض طريق المتمردين نحو جوبا، هي ثكنة بونجو ماونتين. وقال المتحدث باسم المتمردين إن الأيام الثلاثة الماضية شهدت عودة أكثر من ٨٠ ألف لاجىء سوداني عبروا الحدود الأوغندية إلى البلاد.

لكن صحيفة «ألوان» السودانية نشرت خبراً يقول بأن الجيش الحكومي السوداني تمكن من وقف المعارضة على مسافة مئة كيلومتر من جوبا. وقالت إن القوات الحكومية «دمرت ١٢ دبابة» لـ«الجيش الشعبي» ونسبت إلى «مصادر مسؤولة» أن الثوار يسعون إلى احتلال جوبا «اعتماداً على الدعم الكبير الذي حصلوا عليه من القوات الأوغندية بالدبابات والمدفعية».

*** المعارضة تؤكد احتلالها لمدينة استراتيجية قرب أريتريا**

أكدت المعارضة السودانية في ١٩٩٧/٣/٢٦ وفيما الأنظار موجهة إلى الجنوب من احتلال مدينة استراتيجية في جنوبي شرقي السودان وبالقرب من الحدود مع أريتريا، في تطور يظهر مخطط المعارضة الشمالية المتحالفة مع المتمردين الجنوبيين وذلك للعمل على اشغال القوات الحكومية على أكثر من جبهة ميدانية.

وذكر متحدث باسم «التجمع الوطني الديمقراطي» المعارض أن قوات التجمع «تمكنت خلال هجوم مباغت صباح ١٩٩٧/٣/٢٦ من تحرير مدينة قارورة الاستراتيجية في شمالي شرقي البلاد، بالقرب من الحدود مع أريتريا». وتبعد مدينة قارورة (٢٥٠) كيلومتراً جنوبي مدينة بور سودان المرفأ الوحيد للسودان المطل على البحر الأحمر.

وقال رويك «إن الشعبين السوداني والمصري لا يمكن فصلهما عن بعضهما، حتى وان كانت مصر تعتبر ان ما يجري حالياً في السودان مشكلة داخلية».

*** المعارضة تؤكد تقدم قواتها نحو بور سودان**

أعلنت المعارضة السودانية في ١٩٩٧/٣/٢٨، أن قواتها تواصل تقدمها في الهجوم الذي تشنه منذ أيام في شمالي شرقي السودان، بالقرب من الحدود مع أريتريا، والذي يستهدف عزل بور سودان عن الخرطوم، وقال المتحدث باسم «الجيش الشعبي لتحرير السودان» ياسر عرمان في أسمرة، إن قوات المتمردين تلاحق فلول القوات الحكومية التي كانت في ثكنات أجارورا والتريا وشابري التي احتلها المتمردون والتي تراجعت باتجاه طوكر. وأشار عرمان إلى أن قوات المتمردين تتقدم باتجاه طوكر عبر منطقة مأهولة بالسكان. وأضاف أن الهجوم يستهدف تهديد منطقة بور سودان حيث الميناء السوداني الوحيد على البحر الأحمر، بالإضافة إلى قطع الطريق التي تصل الخرطوم بهذه المدينة.

وأعلن المتحدث باسم «الجيش الشعبي لتحرير السودان» في نيروبي سابسون كواجي أن «العدو تكبد خسائر جسيمة» وان المتمردين استولوا على «كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة» في الثكنات التي احتلوها.

وتحدث كواجي عن نجاح المتمردين في صد هجوم مضاد واسع النطاق شنته القوات الحكومية الأربعاء في ١٩٩٧/٣/٢٦، في الجنوب على بعد ٦٤

كيلومتراً جنوبي مدينة جوبا. وقال ان «مئات من الجثث (جثث العدو) تناثرت في المنطقة في حين جرح مئات آخرون وأسروا».

*** المتمردون يحاولون عزل بور سودان ويعلنون الاستيلاء على قاعدة عقيق**

أعلن المتمردون السودانيون في بيان أصدره مكتب «الجيش الشعبي لتحرير السودان» والذي يتزعمه جون غارانغ يوم ١/٤/١٩٩٧، انهم استولوا على قاعدة عقيق عند ساحل البحر الأحمر وهم يتابعون زحفهم نحو طوكر إلى الجنوب عن بور سودان المنفذ البحري الوحيد للسودان في محاولة لقطع الطريق بين الميناء والخرطوم. وأضاف أن تحالفاً من المتمردين «حرر» مناطق قارورة واتربة وعقيتي وعقيق في الأسبوع الماضي وفي مطلع الأسبوع الحالي مشيراً إلى أن هذه القوات تزحف شمالاً إلى بلدة طوكر.

وتابع القول بأن قوات «التجمع الوطني الديمقراطي» المعارض تقوم بتدمير «الآلة الحربية والأمنية» لحكومة الخرطوم في الشمال الشرقي للبلاد.

وقال غارانغ في بيان أصدره المتمردون في العاصمة الأريترية أسمرة إن سكان هذه المناطق الأربع «عادوا إلى حياتهم الطبيعية ويقومون بتشكيل الإدارة الأمنية الخاصة بهم من خلال أهالي المنطقة». وذكر أن مقاتليه استولوا يوم ٣١/٣/١٩٩٧ على عقيق وهي قاعدة تعتبر استراتيجية، وأوضح أن المرحلة الأولى من العملية المسماة «انا سوداني» والتي بدأت بالاستيلاء على قارورة قد انتهت. كما أكد المتحدث باسم المتمردين ياسر عرمان أن قواتهم تواصل حالياً تقدمها في اتجاه طوكر على الطريق المؤدية إلى بور سودان. ويرمي الهجوم في شمالي شرقي السودان إلى قطع الطريق الذي يربط بين العاصمة الخرطوم وميناء بور سودان على البحر الأحمر الذي يعتبر همزة الوصل بين السودان والعالم الخارجي.

المهدي: تفكك السودان قد يصبح مصيراً محتوماً وانفصال الجنوب بديل أفضل من الحرب

اعتبر الزعيم السوداني المعارض الصادق المهدي في ٢/ ٤/ ١٩٩٧ في أخطر إشارة حتى الآن إلى احتمال وجود صفقة سرية بين المعارضة الشمالية وحركة التمرد الجنوبية وراء التحالف بينهما لاسقاط الحكم الحالي، ان تفكك السودان قد يكون «مصيراً محتوماً» ويصبح بالتالي انفصال الجنوب «بديلاً أفضل من الحرب»، وفي محاضرة ألقاها في الجامعة الأميركية في القاهرة قال المهدي: «هناك شروط لوحدة السودان، وإذا قبلها الجميع، ونأمل أن يحدث ذلك، فستكون للسودان عندئذ فرصة لبعث الوحدة، واستطرد محذراً من أن «الحرب مستمرة حتى الآن، وإذا استمرت لوقت طويل فستؤدي إلى تفكك السودان، وإذا فشلنا (في الوحدة) فسنواجه المصير المحتوم.. لكن أي بديل سيكون أفضل من الحرب».

وأضاف المهدي أن «القوى السياسية الحالية (الحاكمة) في السودان كانت نعمة على المعارضة، لأنها أوجدت الظروف السلبية لدفع الشعب نحو الوحدة الوطنية، وقد اكتشفنا أساساً لبناء الأمة في السودان».

وبالرغم من التناقض الظاهر في هذه الاستنتاجات، فإن المهدي توقع أن يحترم «الجنوب المستقل» في حال انفصاله «الطبيعة الدولية» لنهر النيل. وقال: «لن تكون الطبيعة الدولية للنيل على حساب الحقوق المكتسبة.. فكل الأطراف المعنية ترغب باستقرار حوض النيل». وحذر من الاستثمار في السودان لأن «أي فرد أو شركة أو دولة يفعل ذلك يعلن الحرب على الشعب السوداني ويضع نفسه في القائمة السوداء».

*** السودان: الأمطار تبطىء تقدم المتمردين**

بسبب الأمطار الغزيرة، تعثر تقدم «الجيش الشعبي لتحرير السودان» عند مشارف جوبا الرئيسية في جنوب البلاد. حيث قال نائب رئيس «الجيش

الشعبي» سالفاكيير إن بدء موسم الأمطار قد يبطيء تقدم الثوار، لكنه أشار إلى أن أي هدنة محتملة ستكون لأهداف تكتيكية، موضحاً أن على الثوار اعادة تنظيم صفوفهم. وأضاف أن سقوط جوبا لن يعني انتهاء الحرب، إذ «سنقيم إدارة مؤقتة لخدمة شعب الجنوب (..) لكن الحرب ستتواصل في اتجاه الشمال حتى سقوط الحكومة» في الخرطوم، وان الثوار ينوون اجراء استفتاء لتقرير المصير في الجنوب بعد سنتين على سقوط جوبا. ووصف العلاقات مع المعارضة الشمالية «بأنها غير مستقرة» محذراً من انه «إذا كانوا ينوون تبديل موقفهم بعد سقوط الحكومة السودانية فان هذا الأمر سيؤدي إلى حرب».

*** المتمردون السودانيون يتقدمون نحو جوبا**

أعلن المتمردون السودانيون يوم ٤/٤/١٩٩٧ عن احتلالهم ست حاميات عسكرية حكومية في الجنوب، في تقدمهم نحو مدينة جوبا، وقال المتحدث باسم الجيش الشعبي لتحرير السودان (الجنوبي) ياسر سعيد عرمان ان المتمردين يهاجمون جوبا عاصمة الجنوب من الجهة الجنوبية الغربية والجبهة الجنوبية الشرقية.

وأضاف أن اللواء في الجيش السوداني الطيب الخنجير «جمع نحو ألف من رجاله في جامبو لمهاجمة الجيش الشعبي من الخلف (..) إلا أنه تم القضاء تماماً على لوائه». وأضاف عرمان أن المتمردين احتلوا يوم ٣/٤/١٩٩٧ بلدة جامبو على مسافة ١٦٠ كيلومتراً غرب جوبا مما دفع القوات الحكومية إلى الفرار في اتجاه الشمال الغربي نحو بلدة لوي وشرقاً في اتجاه بلدة روكون ومن ثم احتلوا صباح يوم ٣/٤/١٩٩٧ بلدات: لوي وغوجا وبوجي وموبا ولاني.

*** غارانغ يشكل حكومة مستقلة في الجنوب**

نقلت صحيفة «ألوان» السودانية عن صحيفة «القدس العربي» قولها إن

غارانغ شكل حكومة انفصالية كاملة احتفظ فيها بمنصب وزير الدفاع واسند وزارة الخارجية إلى سلفاكيير مايارديت وابقى جيمس وان أميناً عاماً لحركة التجمع، وعين جون لوك وزيراً للاعلام والثقافة وناطقاً باسم الحكومة.

وسمى غارانغ حكومته «حكومة السودان الجديد» وضمت قيادات جنوبية عسكرية ومدنية ومسيحية موالية له، وأبرزها دنيق الور الذي اسندت إليه وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والأب جورج كينجا في وزارة الصناعة والتعدين ودانيال كودي انجلو في وزارة البيئة والسياحة والنقل. كما عين غارانغ ممثلين للحكومة أبرزهم جوستون يال في شرقي افريقيا وبيتر نيوت ممثلاً في ألمانيا ومستشاراً قانونياً ودستورياً للحكومة.

ومن جهة أخرى قال المتحدث باسم «الجيش الشعبي لتحرير السودان» ياسر سعيد عرمان في أسمرة «اننا نواصل التقدم إلى جوبا من اتجاهات مختلفة» مشيراً إلى أن المتمردين الجنوبيين باتوا على بعد ٤٥ كيلومتراً من جوبا، كبرى مدن الجنوب. أضاف: «إننا نتوقع فتح جبهات جديدة قريباً في شرق السودان وجنوبه». ونفى عرمان ما تحدثت عنه تقارير عن خلافات في وجهات النظر بين المتمردين الجنوبيين والمعارضة الشمالية في اطار «التحالف الوطني الديمقراطي».

*** غارانغ يتوقع الاستيلاء على جوبا: حرب الجنوب انتهت وبقي علينا التنظيف**

توقع زعيم متمردي «الجيش الشعبي لتحرير السودان، جون غارانغ أن تستولي قواته هذه المرة على جوبا، كبرى بلدان المنطقة، بعدما كانت قد وصلت إلى مشارفها في العام ١٩٩٢ ثم اخفقت في الاستيلاء عليها بسبب التخطيط الضعيف والانقسام في قيادة المتمردين. وقال في حديث صحافي مؤخراً في مقر قيادته في بلدة لوكا «يمكنني لناحية كل الأهداف العملية، أن أعلن أن الحرب في الجنوب انتهت ما بقي أمامنا هو التنظيف». ويضيف

غارانغ أن «(الرئيس عمر) البشير هو أمين امداداتنا الرئيسي» في اشارة إلى أن المتمردين يستولون على معدات الجيش السوداني الذي يفشل جنوده في أرض المعركة، وإذا كان المتمردون قد نجحوا في تحقيق تقدم فان القوات الحكومية ما زالت تسيطر على ولايات بحر الغزال والنيل الأبيض وجونغلي ومنطقة البحيرات وقال غارانغ «سنأخذ جوبا في النهاية، لدينا الوسائل والقدرة على فعل ذلك».

وإذا نجح المتمردون في السيطرة على جوبا الواقعة على الضفة الغربية للنيل الأبيض على بعد ١٢٠٠ كيلومتر جنوبي الخرطوم، فانهم سيسيطرون على الولايتين الاستوائيتين الشرقية والغربية.

ويقيم غارانغ مقر قيادته في لوكا التي استولت عليها قواته في هجومها الجديد الذي بدأته في التاسع من آذار الماضي. ويحتجز هناك أسرى من الجيش السوداني. ومنذ بدء الهجوم تقدمت قوات غارانغ نحو ١٤٥ كيلومتراً في مسيرتها نحو جوبا.

وألحق المتمردون هزيمة مهينة بالقوات الحكومية في معركة في ١٣ آذار ١٩٩٧ عندما كمنوا لـ ١٧٠٠ جندي حكومي خارج مدينة يي على بعد ١٣٠ كيلومتراً جنوبي غربي جوبا واستطاعوا أسر ٨٢٨ منهم. وقال الكولونيل الطيب حسين الذي قاد الجنود الحكوميين وأسر خلال المعركة «لقد تغلبوا علينا ببساطة كان الكمين محكماً وكانت لديهم دبابات وراجمات صواريخ».

وقال غارانغ إن استراتيجية المتمردين الحالية تختلف عن تلك التي اعتمدت في العام ١٩٩٢. وأضاف «هذه المرة ستساعدنا الأسلحة المتطورة في صد الهجمات التي تشنها القوات الجوية السودانية. وبخلاف العام ١٩٩٢، عندما هاجمنا جوبا من شرقي النيل، الهجوم الحالي سيأتي من الضفة الغربية للنهر. هذه المرة ليس علينا عبور النهر».

وعرض غارانغ يوم ٦/٤/١٩٩٧ مبادلة ٢٠٠ أسير حكومي بخمسة متمردين أسروا العام الماضي ١٩٩٦. وقال بيان صدر عنه «إن الجيش الشعبي طلب من النروج واللجنة الدولية للصليب الأحمر نقل الاقتراح رسمياً إلى الحكومة السودانية».

*** المهدي يتوقع «تغييرات جذرية» في السودان**

«انفصال الجنوب مستبعد والحكم مسؤول عن استمرار الحرب»

توقع رئيس الوزراء السوداني السابق الصادق المهدي يوم ٩/٤/١٩٩٧ حصول «تغييرات جذرية» تنبىء بتداعي وسقوط حكم الرئيس السوداني عمر حسن البشير في غضون فترة لن تتعدى الأسابيع الثلاثة المقبلة.

وأضاف المهدي في لقاء مع قيادات منظمة تضامن الشعوب الافريقية والآسيوية في القاهرة، أن ما يجري في السودان حالياً ليس شأناً سودانياً داخلياً، بل هو شأن عربي وافريقي، مطالباً بضرورة تدخل مصر لدعم المعارضة وتحقيق مطالب وطموحات الشعب السوداني في قيام سودان ديمقراطي وموحد تحكمه اطر وثوابت الاتفاق العام حول تبني شعار المواطنية كأساس للهوية والحقوق والواجبات والديمقراطية كنهج لتنظيم علاقات الفصائل السودانية، وتحقيق السلام والاعتراف بالتعددية الثقافية والعرقية والدينية واللغوية كأساس لوحدة السودان.

ووصف المهدي الحكم الحالي في السودان بأنه «قط سيىء الأخلاق» ارتكب موبقات وأثار ضغائن دول الجوار ضد السودان وشكل تهديداً على مستقبل العروبة والإسلام في السودان حاضراً ومستقبلاً.

وقال ان استمرار نظام حكم الجبهة هو اسوأ عقاب يلحق بالشعب السوداني ويهدد مستقبله، مقللاً من شأن مخاوف انفصال الجنوب عن الشمال أو سيطرة فصيل «الحركة الشعبية لتحرير السودان» بقيادة جون غارانغ.

وأوضح المهدي أن السودان حالياً مقسم فعلياً إلى خمس مناطق إدارية

تخضع كل منها لسلطة مختلفة وان الاطاحة بالحكومة الحالية كفيل باعادة السودان إلى وحدته الوطنية على أسس جديدة.

وأضاف أن الحكومة الحالية مسؤولة عن إثارة قضية فصل الجنوب عن الشمال باصرارها على معاملة الجنوب وأهله باعتبارهم «أهل الذمة».

وحول المخاوف من انتزاع غارانغ لمقاليد الحكم والسيطرة على السودان. قال المهدي: «هذا غير وارد، فان كان غارانغ يمتلك القوة العسكرية فهو بلا سند شعبي ونحن ـ حزب الأمة ـ رصيدنا تجاوز ٤٢ في المئة من الشارع السوداني والحزب الاتحادي ٣٢ في المئة والجبهة الإسلامية ٢٢ في المئة فضلاً عن التزام جميع فصائل المعارضة باتفاق أسمرة القاضي بقيام مرحلة انتقالية مدتها أربع سنوات لبناء الثقة وتذويب الخلافات وارساء أسس الوحدة».

ولم يستبعد المهدي امكانية انقلاب غارانغ على عقبيه وتحوله إلى انفصالي وفي هذه الحالة «لن ينجح في مسعاه لأن الواقع السوداني ضد الانفصال». ضارباً مثلاً وجود قبائل البقارة العربية في الجنوب ونزوح الجنوبيين إلى الشمال هرباً من الحرب.

وتابع المهدي: لقد تلقى غارانغ درساً لن يفرط فيه عندما طالته طعنات الانفصال من قبائل النبير الجنوبية بقيادة لام اكول وتنفيذها لحركة تطهير عرقي ضد قبائل الدنكا، عندها أدرك غارانغ أن المشكلة ليست فقط في صراع الشمال مع الجنوب بل هي صراعات قبائل وزعامات تعيد إلى الذاكرة ما يجري بين الهوتو والتوتسي في منطقة البحيرات.

وقدم رئيس منظمة تضامن الشعوب العربية والافريقية مراد غالب مداخلة في اللقاء حملت تساؤلات عدة حول مستقبل السودان والتدخلات الخارجية فيه. ورداً على تساؤلات غالب، أكد المهدي أن ما يدور في السودان ليس شأناً داخلياً، بل هو في الواقع شأن تدخلت فيه أطراف كثيرة وتم تدويله من جانب النظام الحاكم.

وقال ان ما يجري في السودان له علاقة وثيقة بقضايا مثارة وتلوح في الأفقين الإسلامي والعربي منها دور الإسلام في الدولة الحديثة وعلاقته بقضايا العصر، والصحوة الإسلامية وعلاقتها بالدولة الوطنية، وله علاقة بالتطلعات القومية العربية وعلاقات العرب بغيرهم والعلاقات بين الأديان وما بين التوجهات الحضارية الوطنية والتوجه القومي العربي، ملخصاً ذلك بأن السودان مشكلته تقع في قلب اشكالية علاقة «العروبة بالغير».

وشدد المهدي على تجاوزات حكومة الخرطوم وحملها مسؤولية تفجير المشاكل الحالية في السودان، وقال: لا أجد وصفاً لها أصدق من قول المتنبي «هجوم غر لا يخشى العواقب».

وقال ان السودان يعاني حالياً من ذات مشكلات الصراع بين الفرانكفونية والانكلوسكسونية التي تسود افريقيا، وان الحفاظ على وحدة السودان تفرض ضرورة التوصل إلى حل وفاقي ليستوعب التنوعات الدينية والتعددية الطائفية والعرقية والسياسية.

وتناول المهدي قضية هوية السودان وطروحات الجبهة الإسلامية وأن انقلابها العسكري كان يهدف إلى الحفاظ على الهوية الإسلامية، وقال إن الجبهة اجهضت حلماً سودانياً كان سيحقق وحدة السودان بمؤتمر دستوري كان مقرراً عقده في ١٨ أيلول ١٩٨٩ وجاءت الجبهة لتطرح معاملة غير المسلمين في الجنوب «كأهل ذمة» متجاهلة المتغيرات والخصوصية السودانية، ولتضع مستقبل السودان في مهب الريح ونصبت نفسها الجهة التي تقرر حقوق الآخرين، ضاربة عرض الحائط الحوار والمشاركة وتحول حوارها مع الأطراف الوطنية إلى «حوار الطرشان».

وقال ان «ممارسات حكومة (رئيس المجلس الوطني) حسن الترابي - البشير هي التي خلقت فكرة تقرير المصير باستبعادها مشاركة أهل الجنوب وتعاملها معهم بمنطق الاستعلاء».

وحدد المهدي شكل الحكم السوداني البديل للنظام الحالي، موضحاً أن حق المواطنية هو ركيزته وتحقيق السلام واقرار حق تقرير المصير للجنوب هما وسيلتاه واقامة فترة انتقالية لتحقيق اهداف مؤتمر أسمرة وخلق ثقة متبادلة وتعظيم الوحدة الوطنية.

*** المعارضة السودانية تعلن الاستيلاء على حاميتين في الشرق**

أعلن المتحدث باسم التحالف الوطني الديمقراطي عبد الملك أن قوات التحالف استولت على حاميتي غادامي وكوتانايب والأولى تبعد ٢٠٠ كيلومتر عن كسلا، عاصمة الاقليم الذي يحمل الاسم نفسه، وتبعد كسلا ٤٠٠ كيلومتر شرقي الخرطوم. وجدد المتحدث نفيه عن تدخل جنود أريتريين في القتال إلى جانب المتمردين.

وفي ١٢/٤/١٩٩٧ اعلن المعارضون السودانيون عن استيلائهم على حامية «ميرافيت» الواقعة على البحر الأحمر في اطار تقدمهم نحو مدينة طوكر.

*** قيادي سوداني معارض: هدف المهدي العودة إلى السلطة «بأي ثمن»**

كشف أحمد ابراهيم دريج زعيم «التحالف الاتحادي» السوداني المعارض[1] لحكومة الخرطوم بأن البيان المطول الذي أدلى به الصادق المهدي رئيس الوزراء السوداني السابق وزعيم حزب الأمة المعارض مؤخراً امام اجتماع هيئة قيادة المعارضة في أسمرة «ما زال يثير حتى الآن سحب النقاش والاعتراضات التي قد تؤدي إلى خلافات صعبة بين أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي المعارض للحكم السوداني».

وأعرب دريج عن مخاوفه من أن يكون رئيس الوزراء السوداني السابق

---

(١) صحيفة «السفير» تاريخ ١٤/٤/١٩٩٧.

«يعمل وفق أجندة خاصة هدفها الأبرز العودة إلى السلطة في السودان بأي ثمن».

وكانت هيئة القيادة في التجمع الوطني الديمقراطي قد اجتمعت في أسمرة بين ١٨ و٢١ آذار ١٩٩٧ واكتسب هذا الاجتماع أهمية خاصة بعد اندلاع المواجهة العسكرية في ١٢ كانون الثاني بين فصائل المعارضة السودانية المسلحة والحكم السوداني إلى جانب مشاركة الصادق المهدي للمرة الأولى في اجتماع لهيئة قيادة المعارضة بعد فراره من السودان في ٥ كانون الأول ١٩٩٦.

وفي هذا السياق قال دريج، وهو حاكم منطقة دارفور في غرب السودان أيام حكم الرئيس السابق جعفر نميري، إن البيان الذي أدلى به المهدي تضمن ١٢ نقطة ناقشت هيئة القيادة ثماني منها وتمحور الخلاف حول أربع هي:

- التركيز على ضرورة استعادة الشرعية الدستورية في السودان ممثلة في برلمان ١٩٨٦ الذي انتخب بعد سقوطه بعام واحد وكان توزيع المقاعد فيه على الشكل الآتي: ١٠٠ لحزب الأمة و٥٦ للجبهة القومية الإسلامية بزعامة حسن الترابي و٦١ للاتحادي الديمقراطي. وقد أثار هذا الاقتراح حفيظة المجتمعين الذين اعتبروه «حبل خلاص» للجبهة الإسلامية التي اغتصبت السلطة وهي الآن غارقة وسط مشكلاتها الداخلية وعزلتها الاقليمية والدولية.

- اقتراح المهدي بأن يلي الاطاحة بالحكم الحالي في السودان فترة انتقالية يتم خلالها انتخاب رئيس للجمهورية واعترضت هيئة القيادة نظراً لعدم وجود دستور دائم في البلاد يضبط عملية الانتخاب.

- اقتراح المهدي باعادة الاعتبار لبرلمان ٨٦ حتى يتم تسيير الأمور في الفترة الانتقالية، وهو ما اعترضت عليه هيئة القيادة لأن برلمان ٨٦ يضم مجموعة نواب الجبهة الإسلامية المساندة للحكم الحالي. واقترح رئيس

الوزراء السوداني السابق مخرجاً أكثر اثارة للجدل عندما طرح فكرة «طرد نواب الجبهة من البرلمان ومنح مقاعدهم للفصائل العسكرية المعارضة غير الممثلة في البرلمان ٨٦». وهذه الفصائل هي: «الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون غارانغ». و«قوات التحالف السودانية» بزعامة عبد العزيز خالد، و«مؤتمر البجة» لكن هيئة القيادة اعترضت لا سيما من قبل ممثل الحزب الشيوعي باعتبار أن برلمان ٨٦ انتهت مدته الدستورية (٤ سنوات) في العام ١٩٩٠ وثمة مستجدات كبرى شهدها المجتمع السوداني اثرت بالضرورة على خيارات الناخبين.

ـ اقتراح الصادق المهدي بأن يتم تشكيل هيئة رئاسية دولية تدعو إلى عقد مؤتمر دولي لمعالجة الأزمة السودانية وأن تضم في عضويتها: رئيس جنوب افريقيا نلسون مانديلا (بوصفه من عقلاء القارة الافريقية ونظراً لدوره المؤثر في زائير ولماضيه النضالي) والرئيس المصري حسني مبارك والرئيس الكيني دانيل آراب موي (بصفته رئيساً لمجموعة «ايفاد» اللجنة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر المكلفة من طرف واشنطن بالاشراف على متابعة الملف السوداني) واعترضت هيئة القيادة لأن عقد المؤتمر الدولي معناه تجاوز لجنة «ايفاد» التي تماهت وتماثلت مع اعلان المبادىء الصادر عنها مقررات مؤتمر القضايا المصيرية المنعقد في أسمرة في حزيران ١٩٩٥.

*** المعارضة تنفي وجود مفاوضات مع الحكومة**

نفى متحدث باسم «قوات التحالف السودانية» المعارضة في ١٤/٤/١٩٩٧ عن وجود مفاوضات بينها وبين حكومة الخرطوم بهدف ايجاد تسوية جديدة للأزمة، بعد أن أشارت تقارير صحافية إلى اتصالات في هذا الشأن. وقال المتحدث باسم «قوات التحالف» الذي يتزعمه عبد العزيز خالد أن لا اتصالات مع الخرطوم، ولا ترتيبات يتم التفاوض بشأنها.

وكانت تقارير صحافية خليجية قد أشارت إلى اتصالات في اطار نية

الخرطوم تشكيل حكومة انتقالية تضم قيادات معارضة. لكن المتحدث باسم «قوات التحالف» لم ينف كما لم يؤكد وجود اتصالات كهذه بين حكومة الخرطوم وفصائل معارضة أخرى.

*** المعارضة السودانية تقلل من أهمية اتفاق السلام**

وفي ٢٢/ ٤/١٩٩٧، أعلن المتحدث باسم التجمع الوطني السوداني فاروق أبو عيسى أنه في الوقت الذي كانت فيه الحكومة توقع الاتفاق مع خمسة فصائل في قصر الرئاسة كانت الحرب مستمرة. وأضاف أن الفصائل الخمسة ليست العناصر الرئيسية في ساحة القتال ورأى أن الطريقة الوحيدة لوقف الحرب تتمثل في تغيير الحكومة وارساء الديمقراطية. وتابع «ان الجيش الشعبي لتحرير السودان بحر الغزال» وجماعة قوة الدفاع الاستوائية وحركة استقلال كواز ماكواي وحركة استقلال بور وحركة تحرير جنوبي السودان. ويكفل الاتفاق الحريات ويحظر التمييز ويقترح فترة انتقالية من أجل اعادة تأهيل الجنوب واقامة نظام ديمقراطي وبدء استفتاء لتقرير المصير يحق لسكان الجنوب بمقتضاه الاختيار بين الوحدة مع الشمال او الانفصال. وشدد المتحدث باسم «قوات التحالف» المنضوية تحت لواء التجمع الوطني عبد العزيز دفع الله من القاهرة على تصميم المعارضة على العمل للاطاحة بالحكم في الخرطوم.

وندد المتحدث باسم متمردي «الجيش الشعبي» سامسون كواجي من نيروبي بالاتفاق معتبراً انه «خداع» وقال انه لن يوقف الحرب.

وفي أسمرة أعلن مسؤول الاعلام في حزب الأمة السوداني المعارض علي ابراهيم علي أن المتمردين السودانيين أسروا ثلاثة آلاف جندي من القوات الحكومية لدى استيلائهم على مدينة يي الجنوبية في ١١ آذار الماضي وان هؤلاء الجنود سيلتحقون بقوات المتمردين. ونفى أن يكون حزبه قد أجرى أية محادثات مع الحكم في السودان.

وفي ٢٣/٤/١٩٩٧ أعلن متحدث باسم «التحالف الوطني الديمقراطي» المعارض أن قواته احتلت بلدة صغيرة في شمال شرقي السودان. وقال عبد المالك إن قوات التحالف احتلت يوم ٢٢/٤/٩٧ بلدة توغان التي تبعد نحو ٦٠ كيلومتراً شمالي شرقي مدينة كسلا التي تعتبر مركزاً أساسياً للمواصلات بين الخرطوم وبور سودان وتبعد ٥٠ كيلومتراً عن الحدود مع أريتريا وأضاف أن «توغان بلدة صغيرة ولكنها مهمة استراتيجياً لأن الطريق باتت الآن مفتوحة أمام قواتنا للتقدم باتجاه كسلا».

السودان والمشروع الإسلامي

منذ الانقلاب الأخير في السودان، والجبهة الإسلامية تسيطر على الحكم. وقد بدأت حكمها بارساء علاقات طيبة مع الدول المجاورة. غير أن هذه العلاقات سرعان ما تدهورت. وبدأت بعض الدول المجاورة تتهم حكومة السودان بالتدخل في شؤونها الداخلية عن طريق دعم الجبهات الإسلامية داخل كل دولة من هذه الدول. وهكذا أصبح السودان على خلاف شديد مع مصر وأريتريا وأثيوبيا وأوغندا.

*** الخلاف السوداني ـ المصري**

منذ مئات السنين والعلاقات المصرية ـ السودانية متطورة ومتنامية إلى الأفضل، ولم تشهد لحظات للتراجع أو التوتر إلا قليلاً، حيث يدل الواقع التاريخي على أن السودان الشمالي أو ما كان يسمى بلاد (النوبة القديمة) عاش فيه القدماء المصريون، وكان السودان المصري تحت حكم السلالات الملكية المصرية غالباً منذ أكثر من ٦٠٠٠ سنة، وقد تحول السودان إلى القبطية الأرثوذكسية بحكم هذه العلاقة منذ القرن السادس الميلادي، والإسلام الذي وصل إلى مصر مبكراً على يد عمرو بن العاص، جاء إلى السودان متأخراً جداً وعن طريق مصر المجاورة لها، فعندما كان السودان يدخل المسيحية كانت مصر وبلدان المغرب الغربي تستغرب وتعتنق الإسلام وبات الإسلام بسرعة دين الغالبية من المصريين خلال قرنين من الفتح العربي.

وبعد قرابة الألف سنة زحفت القبائل العربية المهاجرة عبر البحر الأحمر

من شبه الجزيرة العربية ثم كان الفتح الإسلامي للسودان في القرن الخامس عشر وسقطت الدويلات السودانية المسيحية[1].

ورغم أن الإسلام جاء متأخراً إلى السودان عن طريق مصر وشبه الجزيرة العربية، إلا أن إسلام السودانيين كان مخلصاً صوفياً وعميقاً، بمزيد من الالتزام والتدين، والارتباط بالقيم والتقاليد الإسلامية بسرعة ملحوظة ساهمت في تعليم السودانيين اللغة العربية بسرعة ودخولهم في دين الله أفواجاً.

وخلال أوائل القرن الماضي دخل محمد علي السودان باسم الخلافة العثمانية التي كانت وصايتها رمزية على مصر. وفي عام ١٨٤٠ غرق السودان في لجة فساد تركي، مصري مدمر ثم ما لبثت بريطانيا بعد احتلالها مصر عام ١٨٨٢ أن حلت محل تركيا شريكة لمصر في السودان. بعد احتلال بريطانيا لمصر مباشرة بدأت تتطلع إلى السودان لفرض سيطرتها عليه، وطلبت من مصر سحب جيشها من السودان وهو ما تم بالفعل عام ١٨٤٤. وفي التاسع عشر من يناير/ كانون الثاني ١٨٩٩ كانت اتفاقية الحكم الثنائي الموقعة بين مصر وبريطانيا بشأن إدارة السودان ووقعها اللورد كرومر المعتمد البريطاني حينذاك وبطرس غالي ناظر وزير خارجية مصر آنذاك وهو جد (بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة).

وكانت هذه الاتفاقية بمثابة اللغم المدفون في العلاقات المصرية ـ السودانية والذي يمكن تفجيره فجأة في أي وقت ليعكر صفو هذه العلاقات بعد سنوات من توقيعها. وهكذا يؤرخ للحدود السياسية بين البلدين بما جاء في هذه الاتفاقية في مادتها الأولى ليتفق خط الحدود مع خط العرض ٢٢ درجة شمالاً بما لا يتفق مع الطبيعة الاجتماعية والجغرافية لسكان هذه المنطقة، ونتيجة لهذا لم تبق هذه الحدود المشتركة على حالها وتعرضت كثيراً للمزيد من التعديلات بدأت في نفس عام توقيع الاتفاقية سنة ١٨٩٩

(١) صلاح عزازي «النيل الحزين» مجلة الشاهد، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥.

وهذه الاتفاقية هي المرجعية والمشروعة التي تهتدي إليها مصر والسودان في مشكلة الحدود. وقبل نحو ٤٢ عاماً فقط وخلال المرحلة الناصرية في مصر «١٩٥٢ ـ ١٩٧٠» كانت مصر تتعرض لامتحان عسير حيث كانت أمام اختيارين أساسيين: اما أن تفك ارتباطها بالسودان، وتوافق على استقلاله وتنهي ارتباطها السياسي معه، واما ان تتمسك بشعار وحدة النيل واختارت مصر ان تعترف بحق السودانيين في تقرير المصير ووقعت اتفاقية مع السودان وتم جلاء الانكليز عن مصر ومن ثم جاءت معالجة أزمة الحدود بين مصر والسودان عام ١٩٥٨ وتمت تصفية الخلاف بين البلدين عندما أبرمت اتفاقية توزيع مياه النيل في ٨ يناير/ شباط/ ١٩٥٩.

لأنه في حال طرح البديل العسكري في حالة النزاع المصري السوداني لا بد من أن يعطي اسرائيل فرصة ذهبية للتواجد المنظم والمؤثر في الجنوب السوداني، حيث تستنزف حكومة السودان في الحرب مع مصر بينما تقوى شوكة المتمردين في الجنوب السوداني، وبمزيد من الدعم العسكري والمالي الاسرائيلي والغربي يصبح حلم اقامة دولة في الجنوب منقسمة وربما معادية لدولة الشمال في السودان حقيقة واقعة تستغلها «اسرائيل» في تهديد أمن مصر القومي في الجنوب ودفع علاقاتها بالقارة الافريقية خطوات إلى الأمام.

كما، من ناحية ثانية، أن وقوع مثل هذا الصراع العسكري سيؤدي بصورة أو بأخرى إلى تدويل الأزمة، ان من غير المتوقع اطلاقاً أن يسفر التدخل الدولي عن حل موضوعي وعادل للنزاع بل قد يؤدي إلى مزيد من التدهور على الحدود وهو ما سوف تستفيد منه الدول الكبرى من خلال تصدير أكبر كم من الأسلحة والمعدات العسكرية إلى طرفي النزاع. كما ان اصدار القرارات والتوصيات الدولية التي تمس سيادة واستقلال الطرفين المصري والسوداني وما يعد تدخلاً في شؤونهما الداخلية، وهو ما تسعى إليه بعض الدول التي يهمها أن يستنزف العرب طاقاتهم وامكاناتهم بعيداً عن جبهة الصراع مع اسرائيل. كما أن المزيد من تدهور العلاقات العربية ـ العربية يعني

بالضرورة تطويراً ايجابياً في العلاقات مع اسرائيل ولعل حرب الخليج ونتائجها خير دليل على ذلك وثالثاً أن وقوع حرب بين البلدين (سودان ومصر) سيؤدي بشكل أو بآخر إلى اعادة ترتيب القوى الاقليمية في منطقة البحر الأحمر واعطاء الدول الغربية وربما اسرائيل حق التدخل بدعوى حماية أمن البحر الأحمر والأخطر من ذلك كله هو ان استنزاف مصر وهي قوة سياسية وعسكرية واقليمية كبيرة في صراع حدودي عسكري مع السودان سيؤدي إلى صرف انظارها عن الجبهة الشرقية وغض الطرف عن ممارسات «اسرائيل» وعدوانها على الحقوق العربية ومماطلتها في أية التزامات بعودة هذه الحقوق.

وهكذا فان استبعاد الحل العسكري يعبر عن رغبة في استقرار وتدعيم العلاقات العربية ـ العربية.

*** الخلاف السوداني ـ الأريتري**

نتيجة لادعاء أريتريا بتدخل السودان في شؤونها الداخلية واتصاله بتنظيم الجهاد الأريتري ومحاولة التنسيق معه، قطعت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٩٤ ومن ثم جاء تسليم الحكومة الأريترية مقر السفارة السودانية في أسمرة إلى المعارضة السودانية وعملت أريتريا على تزويد المعارضة بالأسلحة حيث صرح الرئيس أسياس افورقي عن استعداده لدعم المعارضة عسكرياً وبالفعل سمح للمعارضة باقامة معسكرات تدريبية على الأرض الأريترية وقد اعترفت الحكومة السودانية في شهر تموز/ يوليو ١٩٩٦ بوقوع عمليات عسكرية تنفذها المعارضة المسلحة في شرق السودان، كما اعترفت بمحاولة لقلب نظام الحكم وقعت في بور سودان شهر آب/ أغسطس ١٩٩٦ وذلك بمعاونة أريتريا.

الخلاف السوداني ـ الأثيوبي

الاتهامات متبادلة بين الطرفين، أثيوبيا تتهم السودان بدعم بعض الحركات

المعارضة الأثيوبية (الساحة السياسية الأثيوبية تضم بعض التنظيمات الإسلامية المعارضة) وأهمها الجبهة الإسلامية لتحرير أوروميا جاتا.. ومن ثم يتهم السودان أثيوبيا بمساعدة جون غارانغ في هجومه على الجيش السوداني في ولاية النيل الأزرق على الحدود الأثيوبية. وقد أدى الوضع إلى احتكاك عسكري بين الدولتين حيث يبدو أن أثيوبيا قد عادت إلى سياسة مساعدة حركات التمرد في جنوب السودان كرد فعل لاتصال الحكومة السودانية بالمعارضة الإسلامية في داخل أثيوبيا. حيث اتهمت أثيوبيا الجيش السوداني بشن هجمات داخل أراضيها وذلك في ٢٧/٥/١٩٩٦، كما اتهم السودان أثيوبيا بالاعتداء على حدوده الشرقية مما دعاه إلى تقديم مذكرة بذلك إلى جامعة الدول العربية وقد جاءت محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في اديس أبابا لتعمق أزمة الثقة بين البلدين.

ومن ناحية أخرى، أعلنت أثيوبيا أنها تعرضت في الآونة الأخيرة إلى هجمات من الجهات الإسلامية الصومالية وأهمها الاتحاد الإسلامي الصومالي، كما المحت بعض المصادر الصومالية والمصرية إلى أن أحد المتهمين بمحاولة الاغتيال التي تعرض لها الرئيس المصري حسني مبارك قد استقر في الصومال مع مجموعته بعد أن غادر السودان، ولذلك يبدو أن المشروع الإسلامي السوداني يحاول أن ينفذ إلى أثيوبيا من حدودها الشرقية المتاخمة للصومال أي أنه يحاول تطويقها من الغرب والشرق.

*** الخلاف السوداني ـ الأوغندي**

على الرغم من أن النزاع السوداني ـ الأوغندي لا يتعلق مباشرة بالمشروع الإسلامي السوداني وانتشاره عبر الحدود، إلا أنه في النهاية يساهم في اضعاف الحكومة الإسلامية في السودان، وذلك بفتح جبهة أخرى معادية لها في الجنوب، وقد تفجر هذا النزاع بسبب الانقسامات الداخلية التي تعانيها كل من الدولتين، فتتهم أوغندا السودان بمساعدة الثوار الأوغنديين الذين

يهدفون إلى الاطاحة بنظام الرئيس موسيفيني. كما يتهم السودان أوغندا بالاشتراك في عمليات عسكرية مع قوات جون غارانغ، وقد تفاقم هذا النزاع إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين في ٢٤ نيسان/ أبريل ١٩٩٥، غير ان الوساطة الايرانية الأخيرة حاولت حل هذا النزاع وقد تم التوصل إلى اتفاق بين السودان وأوغندا في ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ برعاية الرئيس علي أكبر هاشمي رفسنجاني وينص الاتفاق على امتناع كل من الدولتين عن مساعدة القوى المعارضة لكليهما وان تتكفل الدولتان بترحيل اللاجئين من الجانبين إلى مسافة تبعد عن الحدود بنحو مائة كيلومتر[١]. غير أن تصرفات الجانبين لم تساعد حتى الآن على تطبيق الاتفاق المبرم.

*** السودان والولايات المتحدة الأميركية**

تخطى المشروع الإسلامي السوداني الاطار الاقليمي لينفذ إلى الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية حيث اتخذت هي الأخرى موقفاً ضد نظام الرئيس عمر البشير وقد تجمعت القوى الدولية لتصب في هدف واحد وهو محاصرة النظام الإسلامي في السودان ومنعه من التسرب عبر الحدود في هذه المنطقة من افريقيا حيث بدأ التصدي للدور الإسلامي في السودان عبر بوابتين، الاقتصاد والسياسة، بمعنى العمل على دعم الجبهات الجنوبية ورعاية مؤتمراتها في الخارج والسماح للمعارضة السودانية الشمالية بممارسة نشاطها السياسي وقد أضيفت إلى ذلك المساندة الدبلوماسية التي أصدرت أدانات دولية متكررة للحكومة السودانية بشأن حقوق الإنسان ومما يترتب عليه، القيام بادراج السودان على قائمة الدول التي ترعى الارهاب ليصدر بعدها قرار مجلس الأمن بفرض العقوبات الدولية على السودان. كما أضيفت المساعدات العسكرية التي قدمت للقوى المعارضة

(١) اجلال رأفت أستاذة العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة. (المستقبل العربي عن مركز دراسات الوحدة العربية) عدد (٢١٨).

السودانية. وقد نقلت صحيفة واشنطن بوست عن مسؤولين في الإدارة الأميركية أن تجهيزات عسكرية أميركية ستنقل إلى أثيوبيا واريتريا وأوغندا. وقد أكدت هذا الخبر مصادر دبلوماسية افريقية في اديس أبابا حيث صرحت أن الولايات المتحدة تزود الدول الثلاث بمعدات وأجهزة عسكرية لاعادة تأهيل جيوشها وان جزءاً من هذه المعدات يخصص لحركات معارضة للنظام السوداني تستخدم أراضي في الدول الثلاث المتاخمة للسودان لتنفيذ عمليات عسكرية عبر الحدود ضد القوات الحكومية السودانية.

الخرطوم:

حصار سياسي عبر دول الجوار ونقمة على «الأصولية»

من أريتريا حتىٰ أوغندا

يحتج حكام معظم بلدان الجوار الافريقي على ما يعتبرونه تصدير الخرطوم للأصولية الإسلامية؟ وفي مرحلة تبدو فيها دول كثيرة مجاورة للسودان على عتبة الانهيار لصالح النزاعات القبلية والعرقية، فهي حالة حصار أخرى سياسية ورديف للحصار الاقتصادي. فالسودان متهم من دول الجوار الافريقي بأنه يدعم حركات «الجهاد الإسلامي» غير انه يشكل حالياً الدولة الوحيدة القائمة فعلاً في منطقة القون الافريقي بكاملها طبعاً باستثناء دول شمالي افريقيا العربية (مصر وليبيا).

فدول الجوار غاضبة على «الأصولية السودانية» بدءاً من أريتريا التي تشكو من دول عربية عديدة مثل مصر والعديد من الدول الشرقية، لأن كلاًّ من هذه الدول يدعم بشكل أو بآخر تنظيماً معيناً منشقاً عن «جبهة تحرير أريتريا»، أو التنظيم الأساسي لهذه الجبهة، غير أن هذه المشكلة لم تكن قائمة مع السودان لأنه استقبل أصلاً الحركات الأريترية بمجملها في سياق جهوده لاطاحة حكم منغستو هيلاميريام الذي دعم بقوة حركة التمرد الجنوبي. بالفعل، دخلت قوات «الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا» إلى مدينة أسمرة بدبابات وناقلات جنود وذخيرة سودانية، غير أن هذه الحركة بالذات تشكو مما تعتبره دعم الحكومة السودانية لتنظيم حركة الجهاد الإسلامي السودانية وتعمل ضد الحكم «العلماني» في أريتريا.

وقد وضحت الخرطوم في هذا الشأن ما ورد على لسان ديبلوماسي سوداني[1] علق على هذه المسألة بقوله: «من المستحيل التحكم بالحدود بين السودان وأريتريا سواء من هذا الجانب أو ذاك لسببين: أن المنطقة الحدودية جبلية وعرة ثم أن القاطنين في هذه المنطقة قبائل رعوية لا تقيم وزناً لما يدعى «الحدود» بل ان القبائل ذاتها موزعة في هذا الجانب وذاك من الحدود الفاصلة بين الدولتين والمرجع في هذا التوزع هو القبيلة لا الدولة، والقبيلة ـ الأم في المنطقة هي بنو عامر وأبناؤها ينتقلون من السودان إلى أريتريا وبالعكس». ويضيف: «في أي حال، يصعب التمييز بين مواطن أريتري وآخر سوداني في شرقي السودان» ويشير إلى أن أحد مرشحي «الجبهة القومية الإسلامية» في عهد حكومة الصادق المهدي ويدعى حامد كفو، فاز عن مقعد نيابي في الانتخابات وقد طعن «حزب الأمة» بانتخابه باعتباره مواطناً أريتريًا غير سوداني.

بعض المقربين من حكومة الخرطوم يعتبر أن أريتريا تتعرض إلى ضغوط أميركية تدفعها إلى شن حملة على السودان، كما تعرضت للضغوط ذاتها لاقامة علاقات تعاون مع اسرائيل مع ان المفروض أصلاً أن تكون العلاقات الأريترية ـ الاسرائيلية غير ودية نظراً للدعم العسكري الممتاز الذي أمدت به اسرائيل حكم منغستو هيلا مريام ضد الأريتريين وقد كان من ثماره في مرحلة ما ترحيل جماعة الفلاشا (اليهود الأثيوبيين) إلى «أرض الميعاد» غير أن خلاف ذلك ما حصل، فالاسرائيليون يحتلون مواقع اقتصادية بارزة في أريتريا فهم يديرون على سبيل المثال، مصانع لتعليب اللحوم ومنشآت لتكرير المياه سبق لاسرائيل ان بنتها في عهد منغستو، وبالطبع ساهم الغياب العربي عن أريتريا في هذا الحضور الاسرائيلي، إذاً فان أريتريا تشكو من «الأصولية السودانية» بدوافع ضغوط خارجية، ان لم يكن بدوافع ذاتية، والمحصلة في نهاية المطاف واحدة، غير انها ليست الوحيدة، فهناك أيضاً شكوى أثيوبية

(١) الأسبوع العربي ٢١/ ٢/ ١٩٩٤.

مماثلة تصدر عن أديس أبابا. إذاً أن وزير الخارجية الأثيوبي آنذاك يقول علناً إن الخرطوم «تصدر التطرف الإسلامي إلى أثيوبيا» وكينيا تقول كلاماً مماثلاً، ولا تكتفي بالكلام بل هي القاعدة الأساسية لمختلف حركات التمرد، خصوصاً جماعة جون غارانغ (قبائل الدينكا) أو أريك مشار (قبائل نوير). ولا يبالغ السودانيون حين يقولون إن سلاح حركات التمرد الجنوبي تأتي عبر ميناء مومباسا الكيني، وتكتمل الدائرة بشكوى أوغندية مماثلة. وكان من الممكن أن تصدر شكوى من النوع ذاته من حكومة زائير وحكومة افريقيا الوسطى غير أن ذلك لم يحصل إذ ليس هناك من سلطة حكومية لكل من حكومتي البلدين في المناطق المحاذية للسودان، وهذا ما يفسر احتجاج جون غارانغ على ما وصفه بدخول قوات الجيش السوداني إلى أراضي زائير وافريقيا الوسطى في عمليات القتال ضد «جيش تحرير جنوب السودان الذي يتولى قيادته». وهذا ما أكده جستين باك أروب أحد قادة «الحركة الشعبية» (التمرد بقيادة غارانغ) خلال مؤتمر صحافي[1] قال فيه حرفياً: «ليس هناك حكومة مؤثرة في شمال زائير ولا في المناطق الحدودية في جمهورية افريقيا الوسطى».

هذه الملاحظة تكشف وجهاً آخر للوضع، خلاصته أن السودان محاصر فعلاً عبر دول الجوار ولا شك في أن الحكم السوداني في عزلة شبه مطبقة ويتلقى انتقادات وفيرة تتناول خصوصاً «أصوليته» غير انه الحكم الوحيد في المنطقة الذي حافظ على ما يمكن اعتباره دولة، إذا ما استثنينا بالطبع دول شمالي افريقيا العربية (مصر وليبيا) أما ما عدا ذلك فبصعوبة بالغة يمكن العثور في دول الجوار الافريقي السوداء على حكم يمكن تجاوزاً اعتباره «دولة» حتى في أثيوبيا الامبراطورية السابقة لسنوات خلت، ليس هناك أدنى

---

(١) مؤتمر صحافي عقده جستين باك أروب مع مدير المنظمة الألمانية (افريكا ان نيد) مايكل سيملر عن دوافع زائير وافريقيا الوسطى في اتاحة استخدام أراضيها من قبل الجيش السوداني ضد قوات التمرد الجنوبي.

مظاهر للدولة، حتى العاصمة أديس أبابا تكاد تفتقر إلى قوات الشرطة بالمعنى البسيط للكلمة.

أما الجيش الأثيوبي الذي كان لسنوات قوة ضاربة كبرى في افريقيا فهو حالياً غير قائم وبديله «قوات جبهة تحرير تيغري» التي تحولت عملياً إلى ما يشبه الجيش. أما «الدولة» في أريتريا وأوغندا وحتى في كينيا فهي ضعيفة أو شبه قائمة، ويكاد لا يبدو لها أثر يذكر في التشاد وافريقيا الوسطى وزائير[١].

هذا كله يعني أن طوقاً من العزلة يحيط اقليمياً بالسودان، غير أنه طوق من حلقات ضعيفة، ولعل «الأصولية السودانية» قادرة على تحريك المعارضات القبلية على أطراف هذه الدول في حين يجوز الشك في قدرة هذه الدول على ايذاء السودان.

وفي اطار هذا الكلام لا يدخل الدعم العسكري لقوات غارانغ عبر الحدود لأنه غربي، واستطراداً، ان العزلة التي يعانيها السودان في بلدان الجوار الافريقي السوداء، لا تعني ان أي صيغة نظام مقبل في المنطقة يمكن أن تسقط من حسابها «الدولة السودانية» وهي الوحيدة القائمة فعلياً في الفترة الراهنة على مدى القرن الافريقي.

---

(١) رجعنا في هذا المقال إلى ما كتبته صحيفة الأسبوع العربي «نقمة على الأصولية من أريتريا حتى أوغندا» ٢١/٢/١٩٩٤.

تجربة الاتفاق الخامس للسلام
بين السودان وأوغندا

أربعة اتفاقات سودانية ـ أوغندية خلال السنوات العشر الأخيرة، سبقت مشروع الاتفاق الأخير الذي وقع في طهران في الشهر ١٠/١٩٩٦، وسلسلة محادثات بين الجانبين لمعالجة التدهور في العلاقات والذي بلغ حد قطع العلاقات الدبلوماسية واغلاق الحدود نتيجة اتهام كل جانب آخر بدعم المتمردين على نظامه وأربع وساطات مالية وكينية وليبية وايرانية للتقريب بين البلدين الجارين المتنازعين. والأزمة لم تحل بعد بينهما.

ان العلاقات السودانية ـ الأوغندية وصلت إلى حد تهديد كل دولة باجتياح عقر دار الأخرى بعد تفاقم أزمة المعارضة مع الحكم في كلا البلدين، والمفارقة التي عززت هاتين المعارضتين هي تمركزهما على الحدود الفاصلة بين البلدين، أي في جنوب السودان وشمال أوغندا مما سهل لهما التعاون والتحرك بحرية أكبر فضلاً عن التقائهما على نقطة انتمائهما إلى الطائفة المسيحية الواحدة.

إن الواقعين السوداني والأوغندي يحملان في طياتهما مجموعة من التناقضات تساهم في استمرار النزاع بين البلدين هي:

ـ انعدام الثقة بين النظامين الحاكمين في السودان وأوغندا وشبه عزلتهما نتيجة اختلاف علاقاتهما الدولية والاقليمية مثل علاقة أوغندا مع مصر الخصم الاقليمي الأول لحكم البشير.

ـ خضوع حركات المعارضة في كلا البلدين لتجاذبات اقليمية ودولية ذات صلة بالسياسة الدولية وخصوصاً حيال السودان.

ـ الوضع الاقتصادي المتردي لكلا البلدين وعدم مقدرتهما على مواجهة الأزمات المتعددة الوجوه مما ساهم في تنامي المعارضة ضدهما داخلياً.

ـ الطابع الأصولي للنظام السوداني وسوء علاقاته بأميركا والغرب ومعظم الدول الاقليمية (مصر وأوغندا وأثيوبيا وأريتريا) إضافة إلى تمايز علاقاته مع الدول الإسلامية والاسيوية والصين مما أثار غضب أميركا وبعض الدول الاقليمية.

هذا فضلاً عن عدم استقرار أنظمة الحكم في كلا البلدين نتيجة الانقلابات التي يعيشانها منذ استقلالهما في ظل تردي وضعهما الاقتصادي مما يسمح لبذور التحولات السياسية الداخلية ان تبقى في ضوء التهديد الدائم.

لذلك، فإن الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين السودان وأوغندا سابقاً والتي نصت على عدم السماح باستخدام أراضي أي منهما كقواعد لمهاجمة الآخر، وحل المشاكل والمنازعات بينهما من طريق التفاوض وعدم اللجوء إلى العنف والامتناع عن تقديم أي دعم لجماعات المعارضة في كلا البلدين وتشكيل لجان تحقيق في مسائل الحدود، لم تسهل لهما الحصول على موافقة الطرف الآخر على شن هجمات داخل أراضيه لضرب معاقل المعارضة التي تهدده والتي ألح عليها الجانبان في أكثر من مناسبة ولم توفق بتشكيل قوة مشتركة تعمل على تطهير الحدود بين البلدين من العناصر المعادية بل تجدد الصراع بينهما مع استمرار الأزمة التي تسببها المعارضة.

فهل يعالج التشنج والتوتر الذي يسود العلاقات السودانية ـ الأوغندية بفعل معارضتهما التي تقض مضجعهما وهي المستمرة بعدما أعلنت المعارضة السودانية أخيراً عن عزمها على مواصلة حرب الاستنزاف[1].

(١) نجوى شحادة «النهار» ٢٢/١١/١٩٩٦.

في الواقع أن الاشكالات العالقة بين البلدين تبدو أقوى من أي اتفاق فرضته ضرورة التعاون بينهما في محاولة للقضاء على المعارضة التي تهدد نظاميهما. ولكن الثابت أن كلاً من السودان وأوغندا يفتقدان إلى الحد الأدنى من الثقة بينهما في ظل تضارب المصالح والتوجهات الاقليمية والدولية، الأمر الذي يعرض أي اتفاق بين النظامين الحاكمين إلى الانهيار في أي وقت.

العلاقات السودانية ـ الأوغندية

شهدت العلاقات السودانية ـ الأوغندية أزمات ومشاكل عدة منذ استقلال البلدين. فأوغندا الصغيرة (نحو ٣٧ ألف كيلومتر مربع) حكمت عليها الجغرافيا بمجاورة منطقة جنوبي السودان الملتهبة بحرب أهلية منذ العام ١٩٥٥. وزاد من تعقيدات المشكلة أن غالبية القبائل التي تقطن المناطق الحدودية في شمالي أوغندا وفي جنوبي السودان، هي قبائل مشتركة لديها جذور في كلا البلدين. ويذكر أن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين (السودان وأوغندا) مقطوعة منذ نيسان ١٩٩٥، وتتهم كمبالا منذ سنوات الخرطوم بدعم «جيش الرب للمقاومة»، الأوغندي المعارض في حين تتهم الخرطوم كمبالا بدعم الثوار الجنوبيين بقيادة العقيد جون غارانغ.

وذكرت مصادر أوغندية رسمية أن السلطات السودانية، اضافة إلى مساعدتها المباشرة لقوات «جيش الرب للمقاومة» المسيحي الأوغندي المعارض بزعامة جوزيف كوني، قامت بتدريب وتسليح وتأهيل مجموعات من اللاجئين الأوغنديين المسلمين الذين كانوا لجأوا إلى جنوبي السودان بعد سقوط نظام الجنرال عيدي أمين عام ١٩٧٩. وكانت هذه المجموعات قد استقرت في جنوبي السودان بترحيب غير معلن من الرئيس السوداني السابق جعفر نميري، ويقودها أحد ضباط عيدي أمين يدعى جمعة اورس. ويتمركز نشاط «جيش الرب» في الشمال بينما قوات جمعة اورس تركز عملياتها في الغرب.

والسودان من جانبه يتهم أوغندا بدعم قوات «الحركة الشعبية لتحرير السودان» بزعامة العقيد جون غارانغ، وان لم يكن ذلك بالسلاح بسبب فقر

أوغندا إلا أن هذه الدولة تعتبر أحد أهم ممرات السلاح لقوات غارانغ. وكذلك توفر حكومة موسيفيني لقوات غارانغ الأرض للانطلاق والهجوم على جنوبي السودان. كما لا يغيب عن حكام الخرطوم الصداقة الحميمية التي تجمع بين غارانغ وموسيفيني والتي تعود إلى أيام الدراسة الجامعية منذ أكثر من ربع قرن، إلى ذلك فان الرئيس موسيفيني لا يخفي تعاطفه مع المعارضة السودانية الشمالية أيضاً، إذ أفادت مصادر قريبة من رئيس الوزراء السوداني السابق زعيم حزب الأمة الصادق المهدي، أن موسيفيني كان من أوائل الزعماء الأفارقة الذين اتصلوا به بعد خروجه سراً من السودان إلى أسمرة منتصف كانون الأول الماضي. موجهاً الدعوة للمهدي لزيارة العاصمة الأوغندية كمبالا في أي وقت يختاره.

إذاً فالاتهامات بين الخرطوم وكمبالا متبادلة، إذ ذكرت صحيفة «صندي انديبندنت» الصادرة في جنوبي افريقيا مطلع شهر آذار (٢/٣/١٩٩٧) أن أسلحة من جنوب افريقيا كانت أرسلت إلى أوغندا يستخدمها المتمردون السودانيون في «الحركة الشعبية لتحرير السودان» ومن بينها صواريخ مضادة للدبابات ومصفحات من جنوب افريقيا. وقال ناطق حكومي في جنوب افريقيا «يمكننا تأكيد بيع أسلحة إلى الحكومة الأوغندية»، وفي المقابل زادت العمليات العسكرية التي تنفذها قوات كوني منذ مطلع السنة في شمالي أوغندا انطلاقاً من الأراضي السودانية. ولكن على الرغم من تصاعد حدة التوتر بين البلدين إلا أن من المستبعد أن تتورط الخرطوم في مواجهة مباشرة مع كمبالا بسبب الجبهتين المفتوحتين على الحدود مع كلٍ من أثيوبيا وأريتريا.

وفي ٩/٩/١٩٩٦ أدت وساطة الرئيس الايراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني إلى اتفاق على اعادة العلاقات بين السودان وأوغندا وعلى سحب البلدين قواتهما من على جانبي الحدود، وأفادت وكالة أنباء السودان «سونا» أن وزراء الخارجية، السوداني علي عثمان طه والأوغندي أريا كاتيغايا والايراني الدكتور علي أكبر ولايتي وقعوا الاتفاق.

وأوضحت وكالة الجمهورية الإسلامية للانباء «ارنا» الايرانية ان الحكومتين تعهدتا بموجب الاتفاق الذي يسري مفعوله فور توقيعه «التوقف عن تبادل حملات الدعاية المعادية»، وكذلك وافقا على ابعاد «المجموعات المعارضة» في كلا البلدين إلى مسافة نحو مئة كيلومتر عن الحدود المشتركة، واقامة «علاقات حسن جوار» واحترام «مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية» للبلد الآخر.

وسيتولى سفيرا ملاوي وليبيا في الخرطوم وكمبالا الاشراف على حسن تطبيق هذا الاتفاق. وكان هذان البلدان حاولا مع ايران القيام بوساطات لحل الخلاف بين السودان وأوغندا.

*** اتفاق أمني سوداني ـ أوغندي**

وفي ١٠/٩/١٩٩٦ أفادت مصادر رسمية ان حكومتي السودان وأوغندا اتفقتا على شن حملة صارمة على نشاط الثوار على الحدود بينهما واقامة فريق مراقبة من الأجانب في اطار اتفاق البلدين على معاودة العلاقات الديبلوماسية بينهما.

وأوضحت انه بموجب البنود الأمنية للاتفاق لن يتمكن ثوار «جيش التحرير الشعبي لتحرير السودان» الذي يقاتل في جنوب السودان ولا ثوار «جيش الرب» للمقاومة في شمال أوغندا من الاحتماء بالجانب الآخر من الحدود.

وكانت نشاطات الثوار مصدراً رئيسياً للتوتر بين الخرطوم وكمبالا وساهمت في قرار أوغندا قطع العلاقات مع السودان في نيسان من العام الماضي.

واقنع الرئيس الايراني علي أكبر هاشمي رفسنجاني كمبالا باعادة العلاقات مع الخرطوم ووقع وزراء خارجية الدول الثلاث اتفاقاً في الخرطوم صباح الاثنين في هذا الشأن.

وقال مسؤولون انه بموجب الاتفاق تعهد كل من البلدين الآتي:

- وقف كل طرف حملات الدعاية الرسمية المناهضة للطرف الآخر فوراً.

- منع كل طرف أي عناصر معادية للطرف الآخر من استخدام أراضيه ضده.

- انهاء المساعدات المباشرة أو غير المباشرة للعناصر المعادية لكل من الطرفين.

- تدمير المواقع ومراكز الامدادات للعناصر المعادية للطرفين.

- نقل كل اللاجئين وكل العناصر المعادية للطرفين من الحدود إلى منطقة لا تقل عن ١٠٠ كيلومتر داخل الحدود.

- تشجيع العودة الاختيارية للاجئين من البلدين.

وبث التلفزيوني الحكومي انه سيشكل «فريق اشراف» مؤلف من ممثلين للبلدين وايران وليبيا ومالاوي. واذا ادعى أحد الطرفين أن الآخر انتهك الاتفاق، يتولى الفريق التحقيق في الأمر ويرفع تقريراً بنتائجه إلى لجنة وزارية لاتخاذ الاجراءات المناسبة.

وفي ٩٦/٩/٢٣ أعلنت وزارة الدفاع الأوغندية أن طائرات حربية سودانية أغارت يوم ٩/٢٢ على معسكر في شمال البلاد، مهددة بالرد بالطريقة المناسبة، لكن الخرطوم نفت هذا الأمر.

وصرح وزير الدفاع الأوغندي اماما مبايزي ان طائرتي «ميغ» تابعتين لسلاح الجو السوداني شنتا ثلاث غارات على معسكر يقع في محيط مويو على مسافة ١٦ كيلومتراً جنوب الحدود بين البلدين، موضحاً أن القنابل اخطأت الهدف. وقال: «نعم تعرضنا للقصف من السودان (...) ومن المدهش أن يقصفونا حتى قبل أن يجف حبر الاتفاق الموقع بيننا (...) لن نجلس متفرجين في الوقت الذي يستمر انتهاك أراضينا. وسنرد قريباً بالطريقة المناسبة».

ونفى ناطق باسم الجيش السوداني هذه الأنباء مؤكداً انها «غير صحيحة»، مشيراً إلى أنها «لن تساهم في تعزيز مصالح الأمن المشترك التي ينص عليها اتفاق تطبيع العلاقات الذي وقعه البلدان» أخيراً.

السودان وأوغندا يتعهدان بمواصلة الجهود لتطبيع العلاقات

وفي ١٩٩٦/٦/٤ تعهد السودان وأوغندا، في ختام محادثات برعاية ايرانية في طهران بمواصلة الجهود لتطبيع العلاقات بينهما.

وأكد المستشار الرئاسي السوداني، أحمد محمود العاصي في مؤتمر صحافي في ختام المحادثات ان الاجتماعات التي بدأت اسهمت في «التغلب على الصعوبات».

وأكد المبعوث الأوغندي، المدير العام لوزارة الخارجية جيمس بابا، أن المفاوضات شكلت «خطوة جديدة مهمة» في اتجاه تهدئة التوتر بين كمبالا والخرطوم.

وقد أعد البلدان مشروعاً يقضي بتشكيل مجموعتي عمل تكلفان مراقبة الحدود المشتركة ويفترض ان توافق عليه وزارتا الخارجية السودانية والأوغندية.

وكانت وساطة قام بها الرئيس الايراني هاشمي رفسنجاني خلال جولة افريقية قد أدت الى التوقيع على اتفاق في التاسع من أيلول ينص على تطبيع العلاقات بين البلدين. إلا أن عملية التطبيع هذه تعرقلت بعد أن أعلنت كمبالا ان طائرتين سودانيتين قصفتا معسكراً في شمالي أوغندا في ٢٢ أيلول، ولكن الخرطوم نفت هذه الاتهامات.

*** مشروع اتفاق سلام بين السودان وأوغندا**

وفي ١٩٩٦/١١/٤، بثت إذاعة طهران أن أوغندا والسودان وقعا مشروع اتفاق السلام بعد محادثات بوساطة ايرانية لانهاء التوتر الناتج عن تبادلهما

الاتهامات بايواء المعارضة. وأوضحت أن وزير الخارجية الأوغندي ايريا كاتيغانا ونظيره السوداني علي عثمان محمد طه وقعا مذكرة تفاهم للسلام جاء فيها أن جولة المحادثات المقبلة ستعقد في أوغندا في كانون الأول. ونقلت عن وزير الخارجية الايراني علي أكبر ولايتي أن «هناك علامات واضحة ومشجعة على أن محادثات السلام تحقق تقدماً. وتحقيق هذا الجهد الانساني العظيم يحتاج إلى مزيد من الوقت».

*** واشنطن تساعد (أثيوبيا ـ أريتريا ـ أوغندا) لعزل السودان**

نشرت صحيفة «واشنطن بوست» ١٠/١١/١٩٩٦ أن الولايات المتحدة تقدم مساعدات عسكرية إلى ثلاث دول مجاورة للسودان لاضعاف النظام الإسلامي في الخرطوم. وان تجهيزات عسكرية أميركية تبلغ قيمتها نحو ٢٠ مليون دولار ستنقل إلى أثيوبيا وأريتريا وأوغندا حيث تعد مجموعات سودانية معارضة هجوماً مشتركاً لاطاحة حكومة الرئيس السوداني الفريق عمر حسن البشير والتجهيزات هي أجهزة اتصال لاسلكي وبزات وخيم وأضاف أن هذه المساعدات يمكن أن تضم في وقت لاحق بنادق وأسلحة أخرى.

وتاريخ ١٧/١/١٩٩٧ اتهمت صحيفة أوغندية السودان بانتهاك المجال الجوي الأوغندي في حادث هو الرابع من نوعه في السنتين الأخيرتين، وقد قطعت أوغندا علاقاتها الدبلوماسية بالسودان منذ آخر حادث من هذا النوع عام ١٩٩٥. كما نفت اتهامات الخرطوم لها بأنها تحشد قواتها قرب الحدود لمهاجمة أراضيها واتهمتها بدورها بأن لها مطامع توسيعة، وقال وزير الدفاع الأوغندي اماما مبابازي: «انها اتهامات سودانية معتادة ضد أوغندا» وأضاف أن هذه الاتهامات قد تكون ذريعة لعدوان يمكن أن يشنه السودانيون على بلاده.

احتجاج من أديس أبابا (أثيوبيا) إلى الخرطوم:

دعت الحكومة الأثيوبية السلطات السودانية إلى التبرؤ من دعوة الجهاد التي اطلقها أحد دبلوماسييها في مقديشو ضد أثيوبيا. وأشارت الاذاعة الأثيوبية إلى أن السلطات الاثيوبية منعت السودانيين لديها من التجول خارج العاصمة الأثيوبية. واستدعي القائم بالأعمال السوداني في اديس أبابا إلى وزارة الخارجية الأثيوبية حيث سلمه مساعد مدير دائرة افريقيا دانيال يغرو رسالة احتجاج موجهة للحكومة السودانية. وقالت الاذاعة ان الخارجية الأثيوبية «حذرت» في رسالتها، السودان من مغبة عدم «التبرؤ» من دعوة القائم بأعمالها في مقديشو إلى الجهاد ضد أثيوبيا.

وفي ١٤/ ١/ ١٩٩٧ ورداً على اتهامات وزير الاعلام السوداني اللواء الطيب ابراهيم محمد خير، نفى متحدث باسم وزارة الخارجية الأثيوبية اتهامات الخرطوم بالتورط في الهجوم على المدن السودانية ووصفها بانها «خاطئة ومعهودة» وقال انها تهدف «إلى تحويل انتباه السكان عن المشكلات الداخلية والدعوة إلى الجهاد».

ويوم ١٥/ ١/ ١٩٩٧ في اديس أبابا، اتهم وزير الخارجية الأثيوبي سيوم مسفين «حكومة السودان المتطرفة» بأنها «عقبة أمام سياسة أثيوبيا للتعايش السلمي» مشدداً على أن بلاده لا ترى أن الفروقات الثقافية أو الدينية هي سبب المشاكل بين البلدين وان من الضروري «قيام احترام متبادل يستند إلى المبادىء الدولية».

وفي ١٦/ ١/ ١٩٩٧ نفى وزير الخارجية الأريترية صالح كيكا الاتهام السوداني بمشاركة قوات اريترية في المعارك مؤكداً أن «العمليات الجارية في الوقت الحالي تتم داخل الأراضي السودانية ولا يوجد أي اشتباك بين قوات سودانية وأريترية».

لكن كيكا لم ينف دعم أريتريا للمعارضة السودانية لقلب نظام الخرطوم

وقال: «صحيح نحن ندعم المعارضة سياسياً وهذا لا نخفيه فقد أعلنا اننا مع حق الشعب السوداني في إزالة هذا النظام الذي أصبح عبئاً على شعبه وهو يحرمه من حرياته الديمقراطية ويخلق له مشكلات مع جيرانه. نحن لسنا على خلاف مع السودان وسوف نحل كل مشكلاتنا حين يزول هذا النظام». وكانت وزارة الخارجية الأريترية قد أصدرت بياناً رفضت فيه «رفضاً قاطعاً الاختلاقات السودانية بوجود مواجهات بين القوات الأريترية والسودانية». وأضاف البيان «مرة أخرى تطلق الحكومة السودانية ادعاءات لا أساس لها ضد أريتريا».

وكان مصدر مصري قد أكد أنّ القيادة السياسية المصرية أجرت اتصالات مكثفة مع السلطات الأثيوبية والأريترية حذرت فيها من التدخل في الشؤون الداخلية للسودان، ومن التداعيات التي قد تترتب عن أي اعتداءات خارجية على «شعب السودان الشقيق».

وفي ١٩٩٦/١/١٧ أكد وزير الخارجية الأثيوبي سيوم مسفين أن أثيوبيا «لم تلعب أي دور في الهزيمة العسكرية التي لحقت بالسودان» لكنها تحتفظ بحق الدفاع عن نفسها ضد النظام السوداني.

ورد سيوم، في رسالة وجهها إلى الرئيس الدوري لمجلس الأمن هيساشي أوادا، على اتهامات السودان بأن الجيش الأثيوبي هاجم شرق أراضيه بالتعاون مع المعارضة السودانية المسلحة، واصفاً اياها «بأنها ادعاءات فاضحة لا أساس لها من الصحة» وأضاف: «إذا كانت هناك دول مجرمة في العالم فليس هناك أدنى شك في أن حكومة الخرطوم تحتل المرتبة الأولى». مذكراً بأنه لا يزال على مجلس الأمن أن يبت قضية محاولة الاغتيال التي تعرض لها الرئيس المصري في حزيران ١٩٩٥ في أديس أبابا. وقد رفعت أثيوبيا هذه القضية إلى مجلس الأمن.

واعتبر الوزير الأثيوبي أن الدعوة إلى الجهاد ضد أثيوبيا التي وجهها مؤخراً دبلوماسي سوداني في مقديشو «تنتهك كل القوانين الدولية» وقال «ليس

أمام أثيوبيا أي خيار سوى ان تبقى يقظة استعداداً لممارسة حقها في الدفاع عن النفس ضد النظام السوداني الذي أصبح تهديداً للسلام وللاستقرار في المنطقة كلها». وكان مجلس الأمن قد أجرى قبل أيام مشاورات سرية غير رسمية بحث فيها الشكوى السودانية ضد أثيوبيا وأريتريا واستنتج حسب قول أوادا أنه لا يملك «معلومات كافية» للنظر في الشكوى.

وكذلك فإن وزارة الخارجية الأريترية قد نفت في بيان لها أن تكون الحكومة تساند المعارضة السودانية في هجومها العسكري ونفى الأنباء عن مقتل ٢٦٠ جندياً أريتريًا دخلوا أراضي السودان.

وفي ١٨/١/١٩٩٧ نفت أثيوبيا واريتريا أي تورط لهما في الأحداث الدائرة في السودان رغم احتضانهما لقوى المعارضة ولا سيما أسمرة حيث يوجد مقر التجمع الوطني الديمقراطي.

ويوم ٢٠/١/١٩٩٧ وفي اديس أبابا، نفى مسؤول في وزارة الاعلام الأثيوبية الاتهامات السودانية لها باعدام أسرى حرب سودانيين وقال ان هذه الاتهامات «ليست سوى اختلاق محض» وأكد أن «الجيش الأثيوبي لم يتحرك والمعارضة السودانية الداخلية هي من يلحق الهزائم بالجيش السوداني مذكراً بأن السودان اعتاد اتهام أثيوبيا وأريتريا أو أوغندا ولكن «من غير أن يقنع أحداً».

وفي أريتريا، اعتبر مدير دائرة الشرق الأوسط وافريقيا في وزارة الخارجية الأريترية حامد حمد أن «النظام السوداني يتذرع بنا لاخفاء فشله، فالديمازين بعيدة جداً عن الحدود الأريترية. وسبق لنا أن قلنا إن الحكومة السودانية متسلطة على الشعب وعلى الدول المجاورة».

وفي ٢٠/١/١٩٩٧ سارعت وزارة الاعلام الأثيوبية إلى نفي ما أكدته صحيفة «السودان الحديث» نقلاً عن «مصادر مطلعة» من أن القوات الأثيوبية قتلت عدداً من الأسرى المدنيين في منطقة الكرمك بعد احتلالها ووصفت الوزارة هذا الاتهام «بأنه محض اختلاق».

وفي ٢٤/ ١/ ١٩٩٧ نفت وزارة الخارجية الأريترية مشاركة قوات أريترية في العمليات العسكرية التي كان قد أعلن وزير الاعلام السوداني الطيب ابراهيم عن صد هجوم شنته قوات أريترية في شمالي شرقي ولاية كسلا يوم ٢٣/ ١/ ٩٧ وان القوات الحكومية قتلت جندياً أريترياً وأسرت اثنين آخرين، ووصفت وزارة الخارجية الأريترية، الاتهامات السودانية، بشأن تورطها بانها «مفبركة وأكاذيب خاصة». وقال الناطق باسم الوزارة «كيف يمكن لهم أن يقتلوا جنوداً أريتريين بينما ليس هناك أي تورط من جانب الجنود الأريتريين.. لم تطلق رصاصة واحدة ولم تكن هناك أي مواجهة».

أثيوبيا تطالب بحل سلمي

وفي ٢٨/ ١/ ١٩٩٧ أعلن الرئيس الأثيوبي أنه «على الرغم من الاستفزازات وحملة الدعاية من جانب الحكومة الإسلامية الراديكالية في الخرطوم فانه يجب على أثيوبيا وأريتريا أن تسعيا بقوة إلى إيجاد حلول سلمية ودائمة للمشكلات في السودان»، ونقلت وكالة الأنباء الأثيوبية عنه القول: «على أريتريا وأثيوبيا أن تعالجا بحرص الأزمة في السودان».

حشود أوغندية

وفي ٢٩/ ١/ ١٩٩٧ أعلن وزير الخارجية السوداني علي عثمان محمد طه أن بلاده «رصدت وجود حشود عسكرية أوغندية على الحدود مع السودان» وأضاف: «وعلى رغم تفهمنا للتفسير الذي قدمته كمبالا بأن هذه الحشود ناتجة عن وجود معارضة أوغندية مسلحة في شمال البلاد، فاننا مع ذلك قلقون وحذرون ومستعدون لكل طارىء».

*** الرئيس الأوغندي موسيفيني يتوعد السودان «بحل في ساحة القتال»**

دخل الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني بقوة على خط التطورات السودانية، منذراً بما كانت تتوقعه الخرطوم منذ فترة بفتح جبهة الحدود

المشتركة بين بلاده والسودان معلناً انه «بعدما فشلنا في التوصل إلى حل نبحث حالياً عن حل في ساحة القتال». وجاء التطور من الجهة الأوغندية غداة اعلان وزير الدولة في وزارة الخارجية غابريال رويرك الذي يزور زيمبابوي للقاء رئيسها روبرت موغابي رئيس لجنة احتواء النزاعات التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية، ان بلاده تريد انعقاد قمة افريقية طارئة لبحث التطورات في شرقي السودان. وقال موسيفيني «لم تعد أمامنا حلول مع السودانيين، وأيّا كانت الحلول التي نقترحها فانهم لا يقبلونها. إذن اعتقد أنهم سيجدون حلاً في ساحة القتال»، وقال مصدر عسكري أوغندي: «لا ننوي اجتياح السودان ولكن إذا قرر السودانيون اجتياحنا فسنستطيع أن نبرهن لهم على أن ذلك لم يكن الخيار الأفضل».

وسبق للرئيس السوداني الفريق عمر حسن البشير أن أشار إلى «معلومات أكيدة عن حشود كبيرة من قوات التمرد المدعومة بالقوات الأوغندية، قرب بعض المناطق والحاميات على الشريط الحدودي في كاجو كاجي وكايا».

غير أن الناطق باسم غارانغ في أسمرة ياسر سعيد ارمان نفى وجود «أي عنصر من الجيش الشعبي لتحرير السودان في أوغندا» لأن هذا الجيش ليس مضطراً إلى التوجه إلى أوغندا بعدما «حرر مساحة في السودان أكبر من مساحة أوغندا».

ورداً على وزير الاعلام السوداني الطيب ابراهيم محمد خير من أن حشوداً كبيرة من القوات الأوغندية والأريترية والأثيوبية تستعد لشن هجوم باتجاه جنوبي السودان انطلاقاً من داخل أوغندا، نفى وزير الدفاع الأوغندي اماما مبابازي في حديث صحافي نشر يوم ١٩٩٧/٢/٢ من أن تكون القوات الأوغندية في وارد شن هجوم باتجاه الأراضي السودانية وسئل وزير الدفاع الأوغندي هل تعتزم الحكومة أن تطلب من البرلمان اذناً لمهاجمة قواعد «جيش الرب الإلهي» الأوغندي المعارض في السودان، أجاب أن «هذه الحكومة تحترم الحدود الدولية وتالياً فانها لا تعد لمثل هذا العمل».

وفي ١٩٩٧/٢/٤ ذكرت صحيفة «السودان الحديث» ان تقريراً ورد من مسرح العمليات يشير إلى أن القوات الأثيوبية بدأت تسحب معداتها العسكرية الثقيلة من بلدة الكرمك الحدودية الرئيسية. وأوضحت الصحيفة أن القوات الأثيوبية تشارك في اصلاحات مكثفة للطرق المؤدية إلى الأراضي الأثيوبية وانها تحاول تسهيل عملية نقل الجرحى والقتلى.

*** أثيوبيا تستبعد حرباً مع السودان**

في اديس أبابا نقلت وكالة الأنباء الأثيوبية عن رئيس الوزراء ملس زيناوي انه استبعد احتمال نشوب حرب مع السودان على رغم اتهامات الخرطوم أثيوبيا بمساعدة قوات المعارضة السودانية، التي تشن هجوماً في شرق البلاد. ولاحظ «الأثيوبيين كان لهم نصيب وافر من الحرب واراقة الدماء والمعاناة ورغبتهم الحقيقية الآن هي أن يعم السلام بين الدولتين الجارتين». واعتبر زيناوي أن السودان غير قادر على المواجهة العسكرية مع أثيوبيا.

*** كمبالا تتهم الخرطوم بالاغارة على مويو:**

نشرت صحيفة «نيو فيجن» الأوغندية الموالية للحكومة أن ثلاث طائرات سودانية أغارت مساء ٩٧/٢/١٣ على مدينة مويو الأوغندية مما أدى إلى مقتل امرأة. وأوضحت أن ثلاث طائرات روسية الصنع بينها اثنتان من طراز «ميغ» والثالثة من طراز «انطونوف» شنت الغارة الساعة ١٧,٠٠ بالتوقيت المحلي مستهدفة ثكنة المدينة. وأضافت أن احدى الطائرات القت قنبلة زنتها (١٢٥٠) كلغ سقطت بين الثكنة والمدينة قرب الحدود مع السودان. وسبق لكمبالا أن اتهمت الخرطوم بانتهاك مجالها الجوي لكن الحكومة السودانية نفت ذلك متهمة أوغندا في المقابل بالتحضير لهجوم على حدودها الجنوبية عبر دعم الثوار الجنوبيين.

*** أثيوبيا: تحالف مصري ـ سوداني بشأن النيل**

أعلنت الصحف الأثيوبية في ١٩٩٧/٢/٢٨ أنه تم خلال المؤتمر الدولي

الذي عقد الأسبوع الحالي حول تقاسم مياه النيل تحالف غير متوقع بين مصر والسودان على الرغم من أن العلاقات بين البلدين شهدت تدهوراً كبيراً في الفترة الأخيرة.

وقالت صحيفة «أديس تريبيون» ان البلدين اللذين يقعان على مجرى النيل «بعد» الدول الثماني الأخرى المشاركة في المؤتمر، اعتبرا أن الاتفاقات المبرمة بين دول حوض النهر يجب ألا تتغير، وذلك خلافاً لموقف أثيوبيا التي كانت ترغب في الحصول على حصة أكبر من المياه. وتستغل مصر والسودان نحو ٩٥ في المئة من مياه النهر، وتستخدم الدول الأخرى النسبة الباقية.

وضم المؤتمر الذي عقد تحت شعار «النيل ٢٠٠٢» إلى جانب مصر والسودان، أثيوبيا وبوروندي ورواندا وأريتريا وكينيا وتنزانيا وأوغندا وزائير.

السودان في صلب محادثات مبارك ـ افورقي

وفي ١/٣/١٩٩٧ اجتمع الرئيس المصري حسني مبارك مع الرئيس الأريتري اسياس افورقي في القاهرة التي يزورها وفد من أكبر أحزاب المعارضة الجنوبية في السودان الرافض لأي حوار أو سلام قبل استعادة الأراضي التي تحتلها «قوات أجنبية». وقال افورقي إن اتهام اريتريا من جانب السودان بالحصول على أسلحة من اسرائيل ووجود خبراء اسرائيليين يدربون عناصر التجمع في الحدود الأريترية أمر يدعو إلى السخرية مؤكداً أن كل هذه الادعاءات مجرد أكاذيب مضللة تدل على تخبط النظام السوداني، حيث يحاول اقناع العالم العربي وكسب تأييده باقحام اسرائيل في الموضوع.

*** الرئيس الأريتري ناقش مع مبارك الوضع في السودان والقرن الافريقي**

على اثر المحادثات التي اجراها الرئيس الأريتري اسياس افورقي مع نظيره المصري حسني مبارك يومي ١ و٢ آذار ١٩٩٧ في القاهرة، أكد أنهما اتفقا على مواصلة التنسيق في ما يتعلق بالوضع في السودان والصومال وحوض

البحر الأحمر. وتناول افورقي العلاقات الثنائية في حديث إلى هيئة الاذاعة البريطانية «بي. بي. سي» فأكد أن التنسيق مع مصر في ما يتعلق بالسودان والصومال وحوض البحر الأحمر مستمر، والمطلوب ايجاد آليات للتعاون والسعي إلى تقوية العلاقات الاقتصادية والتجارية. وعن الاتهامات التي توجهها الخرطوم إلى بلاده قال: «ان النظام الحاكم في الخرطوم يحاول تضليل الرأي العام السوداني بمثل هذه الطروحات كي يتجنب مواجهة المشاكل الحقيقية».

وأشار إلى أن التعاون مع المعارضة السودانية هو موقف استراتيجي نهائي وليس تكتيكياً من أجل الضغط على النظام الحاكم موضحاً أنه يركز في الأساس على الأهمية السياسية والمعنوية وتبادل الخبرات العسكرية في واقع معارك التحرير التي خاضتها أريتريا ضد النظام الأثيوبي. ونفى تقديم أسلحة ثقيلة إلى المعارضة السودانية في المعارك الأخيرة، وقال إن الدعم هو رمزي ويقتصر على التدريب. وشدد على أن أسمرة والقاهرة متفقتان من حيث المبدأ على أن النظام في الخرطوم بات جسماً غريباً في المنطقة ويساهم في زعزعة الأمن والاستقرار.

*** المعارضة الأريترية تتحدث عن محاولات انقلابية واعلان «التحالف الوطني» المعارض لأفورقي**

للمرة الأولى منذ تردي الأوضاع الأمنية والعسكرية في شرقي السودان تصدر تصريحات صحافية من تنظيمات المعارضة الأريترية التي تتخذ من ولاية كسلا الحدودية مقراً لها، إذ تحدث مسؤول في القيادة التنفيذية لـ «حركة الجهاد الإسلامي» الأريترية عن وجود حركة تذمر واسعة داخل المؤسسة العسكرية في أريتريا وقال ان أعداداً كبيرة من الجيش الأريتري باتت غير مقتنعة بحال الحرب المعلنة ضد السودان، وأدى وجود معسكرات تابعة لقوات «الجيش الشعبي لتحرير السودان»، بقيادة العقيد جون غارانغ في أريتريا إلى حال من السخط وعدم الرضا في أوساط الجيش والشعب وكشف

مسؤول في «حركة الجهاد» في تصريحات نشرت يوم ١٩٩٧/٣/٦ في الخرطوم عن وقوع أكثر من خمس محاولات انقلابية داخل الجيش الأريتري تم احباطها والزج بأعداد كبيرة من الضباط والجنود المشاركين فيها في السجون والمعتقلات وقال ان هناك حالات هروب مستمرة من أفراد الجيش الأريتري إلى السودان لا يتم التبليغ عنها اضافة إلى تمرد بعض الوحدات.

وأشار إلى الهجوم الذي نفذته حركته قبل ثلاثة شهور على أحد المعسكرات التابعة للجيش الأريتري في جنوبي اقليم القاش الأريتري حيث سلم جزء من أفراد القوة أنفسهم لـ«الحركة» ودخل جزء آخر إلى السودان.

وأضاف أن مقاتلي حركة «الجهاد» اجبروا نظام «الجبهة الشعبية» الحاكم في أسمرة على سحب معسكرات الجيش إلى داخل المدن الرئيسية وخفض عدد المعسكرات ودمج بعضها ولم يبق في جنوبي القاش سوى ثلاثة معسكرات من أصل ٣٦ معسكراً كانت في المنطقة.

كما أكد ناطق باسم «جبهة التحرير الأريترية» أن فصائل المعارضة الأريترية نجحت أخيراً في توحيد صفوفها وشكلت التحالف الوطني الأريتري المعارض الذي يضم «جبهة تحرير أريتريا» و«حركة الجهاد الإسلامي» (جناح الشيخ عرفة) و«جبهة التحرير الأريترية ـ المجلس الوطني» الذي أعلن ميثاقاً وطنياً يسمح بدخول قوى أريترية أخرى معارضة لحكومة الرئيس الأريتري أسياس افورقي.

وأضاف نائب رئيس «جبهة التحرير الأريترية» بقيادة عبد الله ادريس أن حواراً يجري مع «حركة الجهاد الإسلامي» جناح أبو سهيل ومع «المجلس الثوري» بقيادة ابراهيم أحمد علي للانضمام إلى «التحالف الوطني».

واتهم حكومة افورقي بمنح اسرائيل حق انشاء قواعد عسكرية في ميناء مصوع وجزر فاطمة ودهلك في البحر الأحمر، اضافة إلى مدينة عصب، وقال ان هناك وجوداً مكثفاً لخبراء عسكريين اسرائيليين في أسمرة ومصوع،

مضيفاً أن أكثر من ثلاثة آلاف من قوات الجيش الأريتري يتلقون تدريبات عسكرية في اسرائيل وان جزءاً منهم اكمل الفترة التدريبية المقررة، وذكر ان اسرائيل قدمت مساعدات عسكرية مختلفة إلى الحكومة الأريترية بما في ذلك زوارق حربية سريعة تمكنت بواسطتها من الاستيلاء على جزيرة حنيش المتنازع عليها بين أسمرة وصنعاء. (يذكر أن الحكومة الأريترية كانت قد اتهمت السودان بدعم «حركة الجهاد الإسلامي» المعارضة لنظام الحكم في أسمرة وتسبب ذلك بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الخرطوم).

*** أوغندا تنفي التورط في المعارك في السودان**

على اثر اعلان متحدث باسم القوات المسلحة السودانية اللواء محمد سنوسي أحمد يوم ١٩٩٧/٣/٩، من أن قوات أوغندية شنت هجوماً على مدينة كايا القريبة من الحدود الأوغندية، أكد وزير الخارجية الأوغندية أربيا كايتغايا في تصريح أدلى به يوم ١٩٩٧/٣/١٠، ان القوات الأوغندية لم تشارك في المعارك. وأضاف: «لقد سمعنا كلاماً عن هجوم على كايا، لكن الجيش الشعبي لتحرير السودان هو الذي قام به وليس نحن».

وتابع يقول: «ان مهاجمة كايا التي يستخدمها المتمردون في جبهة الضفة الغربية للنيل، قاعدة لهم لشن غاراتهم في شمالي أوغندا منذ عام أمر مغر، ولكننا لم نفعل ذلك». وكانت مؤشرات عدة قد ظهرت مؤخراً عن احتمال فتح جبهة حرب جديدة بين أوغندا والسودان برغم الاتفاق الذي رعته ايران بينهما منتصف العام الماضي. إذ أعلن الرئيس الأوغندي يويري موسيفيني رسمياً انتهاء الاتفاق، حيث قال في شهر شباط/ فبراير من «ان المفاوضات بين كمبالا والخرطوم قد انتهت، ونبحث عن حلول في جبهات القتال».

*** أفورقي ينفي التورط المباشر في النزاع السوداني**

وفي ١٩٩٧/٣/١٧ نفى الرئيس الأريتري أسياس افورقي تورط بلاده بشكل مباشر في النزاع العسكري الدائر في شرقي السودان بين القوات

الحكومية وقوات المعارضة، لكنه أكد دعم أريتريا السياسي الكامل للمعارضة السودانية. وفي حديث لصحيفة «الرأي العام» الكويتية نشرته يوم ١٧/ ٣/ ١٩٩٧ قال افورقي: «ان اتهامات الخرطوم لاريتريا بالتورط في القتال إلى جانب المعارضة باطلة وليست هناك حقائق أو أدلة تسندها». مضيفاً أن «النظام الحاكم في السودان يحاول تغطية مشكلاته الداخلية من خلال توزيع الاتهامات على الدول المجاورة بدلاً من مواجهة هذه المشكلات التي احالت السودان خلال السنوات السبع الماضية إلى بؤرة توتر وعدم استقرار في المنطقة» واستبعد وجود فرصة للحوار بين أسمرة والخرطوم، قائلاً انه تم استنفاد كل الفرص خلال الفترة من العام ١٩٨٩، إلى العام ١٩٩٤، وان النظام السوداني يفتقد إلى المصداقية.

*** اليهود الأثيوبيون يشكون من العنصرية**

أبدى ممثلون لليهود الأثيوبيين في اسرائيل ٢٧/ ٣/ ١٩٩٧ والبالغ عددهم ٦٠ ألفاً، عن استيائهم من تزايد حالات الانتحار بين ابنائهم في الجيش الاسرائيلي رداً على انتحار ثلاثة منهم في وقت سابق من آذار الجاري.

وقال الأمين العام للمنظمة الموحّدة لليهود الأثيوبيين شلومو مولا ان «اليهود الأثيوبيين لا يشكلون سوى ٠,٤ في المئة من عديد الجيش، لكنهم يشكلون عشرة في المئة من الجنود الذين ينتحرون سنوياً» وأضاف ان «معظم حالات الانتحار هذه ناجمة عن المعاملة السيئة والعنصرية وخصوصاً على مستوى القيادة المباشرة الذي يتعرض لها اليهود الأثيوبيون غالباً» في اثناء خدمتهم العسكرية.

واتهم النائب عن حزب العمل أديسو ماسالا وهو أول نائب من أصل أثيوبي، الجيش بـ «اتخاذ موقف تمييزي من اليهود الأثيوبيين».

وقلل رئيس دائرة الموظفين في الجيش الجنرال أون ريغونيس من أهمية هذه الظاهرة قائلاً إن «عشرة جنود من اليهود الأثيوبيين انتحروا منذ عام

١٩٩٣ أي بمعدل جنديين في السنة. نحن نأسف لذلك لكن هذا لا يعني شيئاً».

ويذكر أن اليهود الأثيوبيين السود عاشوا قروناً معزولين عن الجاليات اليهودية الأخرى في العالم. وقد اعترفت الحاخامية الاسرائيلية في وقت متأخر بديانتهم اليهودية، وسمح جسران جويان نظما عامي ١٩٨٤ و١٩٩١ بنقلهم إلى اسرائيل.

*** السفارة الأريترية في القاهرة تنفي:**

نفت السفارة الأريترية في القاهرة ١٩٩٧/٣/٢٨ اتهام الحكومة السودانية بأن هناك قوات أريترية و«مجموعة من الخارجين على القانون» هجمت على مواقع الجيش السوداني القريبة من الحدود. وقالت في بيان لها ان «الخرطوم توجه عادة اتهامات كهذه بعد النكسات العسكرية في محاولة لخداع الرأي العام الدولي وتجنب مشكلاتها الداخلية».

وفي ١٩٩٧/٤/١٢ اجتمع رئيس الأركان الأثيوبي الجنرال صدقان جبريتنساي مع المسؤولين المصريين في القاهرة وفي مقدمهم الرئيس حسني مبارك الذي استقبله، وقال رئيس الأركان الأثيوبي: «أجريت لقاء مثمراً مع الرئيس مبارك، لقد تباحثنا في الوضع في السودان وأثيوبيا والاستقرار في القارة الافريقية بصورة عامة».

*** البشير متفائل بوساطة القذافي مع أوغندا**

أجرى القذافي اتصالاً هاتفياً مع الرئيس الأوغندي بأمل دعوته للقاء الرئيس السوداني في وساطة ليبية لتخفيف حدة التوتر بين البلدين، غير أن موسيفيني اعتذر عن ذلك لانشغاله بمواعيد محددة سابقاً لكنه اوفد وزير الخارجية ايريا كاتيغايا ووزير الدولة للدفاع اماما مبابازي، وأجرى البشير والوزيران الأوغنديان محادثات بحضور أمين اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي عبد المنتصر في بلدة رأس أجدير على الحدود الليبية ـ التونسية وأكد البشير

عن «استعداد السودان لتسوية الخلافات مع أوغندا» وأعرب عن تقديره للقذافي وموسيفيني «للاستجابة السريعة لعقد هذا الاجتماع».

*** الخرطوم: مستعدون لاعادة العلاقة مع أوغندا**

نقلت الصحافة الأوغندية ١٦/ ٤/ ١٩٩٧ عن وزير الخارجية الأوغندية ايريا كاتيغايا قوله إن قرار الخرطوم عن اعادة العلاقات ارتسمت ملامحه خلال لقاء الرئيس السوداني عمر حسن البشير ووزيري الخارجية والدفاع الأوغنديين يوم ١٣/ ٤/ ١٩٩٧ في ليبيا، بمبادرة من العقيد القذافي.

وفي ١٨/ ٤/ ١٩٩٧ قال وزير الدولة الأوغندية لشؤون الدفاع اماما مبابازي أن جيشه قتل ٦٠ جندياً سودانياً وأسر أكثر من مئة آخرين داخل الحدود الأوغندية أثناء صد هجوم مشترك قام به الجيش السوداني وجيش المقاومة الأوغندية. ونفى ما أورده التلفزيون السوداني مساء ١٧/ ٤/ ١٩٩٧ الذي أكد أن ٣٠٦ جنود أوغنديين قتلوا في اليوم نفسه في معركة دارت جنوبي مدينة جوبا كبرى مدن الجنوب السوداني.

*** كمبالا تحتجز أكثر من مئة جندي سوداني**

تحدثت تقارير صحافية يوم ٢١/ ٤/ ١٩٩٧ عن احتجاز الجيش الأوغندي أكثر من مئة جندي سوداني في ثكنة نغو مورومو على مسافة أربعة كيلومترات جنوب الحدود بين البلدين على أثر المعارك الأخيرة التي شهدتها المنطقة.

ويؤكد وجود الأسرى السودانيين، إلى ٦٤ متمرداً أوغندياً محتجزين في نغو مورومو، حصول معارك بين جيشي البلدين، علماً أن غالبية الأسرى الأوغنديين وبينهم أولاد ونساء ينتمون إلى «جيش الرب للمقاومة». وأبلغ ضباط أوغنديون إلى وكالة الصحافة الفرنسية يوم الأحد الواقع في ٢٠/ ٤/ ١٩٩٧ أن وحدات سودانية دخلت أوغندا قرب نغو مورومو في مقاطعة كيتغام في رفقة عناصر من «جيش الرب للمقاومة» من أجل اقامة قاعدة داخل

الأراضي الأوغندية. وكان وزير الدولة الأوغندي لشؤون الدفاع اماما مبابازي صرح أن فرقتين من الجيش السوداني تدعمهما عناصر من المتمردين الأوغنديين دخلتا أوغندا فقتل ٦٠ جندياً سودانياً و٦٨ متمرداً أوغندياً.

ويشن «جيش الرب للمقاومة» حرب عصابات على نظام الرئيس يوويري موسيفيني منذ عشر سنين. وتتهم كمبالا الخرطوم بتوفير قواعد للمتمردين الأوغنديين دمر بعضها أخيراً «الجيش الشعبي لتحرير السودان» الذي أعلن سابقاً أنه قتل أو اعتقل مئات من مقاتلي «جيش الرب للمقاومة» ومن منظمة أخرى للمتمردين هي «جبهة ضفة النيل الغربية».

الموقف الايراني والأصولي من أحداث السودان

*** طهران تدعم الخرطوم في وجه واشنطن**

نشرت صحيفة «الانقاذ الوطني» السودانية في ١٩٩٦/٨/٢٣ أن مسؤولاً ايرانياً أكد دعم بلاده للسودان في وجه «الضغوط الأميركية» وأوضحت الصحيفة أن مساعد وزير الخارجية الايراني للشؤون العربية حسين شيخ الإسلام أكد أن «الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة على السودان ودول عربية وإسلامية أخرى مصيرها الفشل» وان «العالم لم يعد يتقبل الأوامر التي تفرضها الولايات المتحدة».

الموقف الإسلامي أو الأصولي وموقف ايران

في ١٩٩٧/١/١٨ اعتبرت حركة المقاومة الاسلامية «حماس» أن الهجمات ضد السودان تندرج في اطار مؤامرة «أميركية ـ صهيونية» تهدد الأمن القومي العربي.

واستنكرت جماعة الاخوان المسلمين في الأردن «المؤامرة التي تنفذها قوى البغي والعدوان بقيادة أميركا والصهيونية ضد السودان» ودعت العرب والمسلمين، وخصوصاً مصر «المستهدفة أيضاً» إلى رص الصفوف من أجل «صد هذا العدوان».

هذا فيما طلبت صحيفة «جمهوري إسلامي» القريبة من الأصوليين الايرانيين من الحكومة الايرانية «الخروج عن صمتها وتقديم دعمها للسودان».

وفي ١٩٩٧/١/١٩ وفي طهران أعلن الناطق باسم وزارة الخارجية الايرانية محمد مهدي ان ايران تدين أي انتهاك لوحدة أراضي السودان. وقال

انه يجب احترام المبادىء المقبولة دولياً في التعامل مع الوضع في السودان بحيث يعود إليه الأمن والاستقرار بسرعة.

وأعرب عن أمله بأن تبذل منظمة المؤتمر الإسلامي والجامعة العربية جهوداً لاحلال السلام في هذا البلد المسلم.

وفي ١٩٩٧/١/٢١ قال متحدث باسم جماعة «الاخوان المسلمين» مأمون الهضيبي إن موقف الحكومة المصرية غير منطقي وانها يجب أن تدعم الحكومة السودانية وأضاف أن الصراع «مؤامرة على السودان وتهديد لأمن مصر لأن السودان جارها فكيف لا تتدخل، وأكد انه يجب عدم السماح لمن وصفهم بالزعماء الذين تحركهم اسرائيل في اريتريا وأثيوبيا بالاستيلاء على السودان وتهديد منابع النيل».

*** طهران تتهم واشنطن بانها وراء العدوان**

وفي طهران ١٩٩٧/١/٢٧، اتهم وزير الخارجية الايراني علي أكبر ولايتي الولايات المتحدة بانها تقف وراء ما اعتبرته عدواناً خارجياً على السودان، وذلك للمرة الأولى منذ بدء الاشتباكات. وقال: «نحن ضد أي تدخل خارجي في الشؤون الداخلية للسودان ونحن نعتقد أن الولايات المتحدة تقف وراء كل ما يجري هناك».

*** دعوة ايرانية إلى وقف الصراع**

أكد رفسنجاني لدى استقباله يوم ١٩٩٧/١/٢٩ نائب الرئيس السوداني الزبير محمد صالح، من أن ايران «تدعم وحدة أراضي السودان وسلامته» معرباً عن أسفه «لمقتل السكان وتعرض السودان لاضرار مادية» داعياً إلى «وقف المواجهات الداخلية».

كما علقت الاذاعة الايرانية يوم ٩٧/١/٢٩ على التطورات السودانية قائلة: «كشف الهجوم العسكري على السودان أجزاء من المخططات الاستعمارية لفرض نوع جديد من الضغوط على البلدان الاسلامية» وأضافت:

الفَصْلُ الخَامِسْ

التحرك الدبلوماسي السوداني

على الصعيد العربي

في ٢٨/١/١٩٩٧ وصل نائب الرئيس السوداني الزبير محمد صالح إلى طهران على رأس وفد سياسي كبير المستوى وقالت مصادر ايرانية رسمية إن الرئيس الايراني هاشمي رفسنجاني سيستقبل صالح اليوم الأربعاء ٢٩/١/٩٩٧ ويتسلم منه رسالة من الرئيس السوداني عمر حسن البشير، ونقل التلفزيون الايراني عن صالح قوله «انه يرغب في التشاور مع الأصدقاء الايرانيين خصوصاً في شأن المؤامرات التي تهدد السودان».

وذكرت مصادر سودانية مسؤولة أن صالحاً سيقوم بجولة آسيوية بعد أن قام في وقت سابق من هذا الشهر بجولة شملت مصر والسعودية وقطر وسوريا نقل خلالها رسائل من البشير لزعماء هذه الدول.

وأعلن وزير الاعلام السوداني الطيب ابراهيم خير أن وزير الحكم الاتحادي علي الحاج محمد غادر الخرطوم في جولة تشمل دولاً عدة في جنوبي القارة الافريقية لاطلاع زعمائها على ما أسماه «المؤامرة الصهيونية الأميركية على السودان».

وقال مسؤولون إن وزير الدولة في وزارة الخارجية الاسقف غابرييل روربك بدأ جولة مماثلة تشمل كينيا وتنزانيا وزامبيا، كما توجه مسؤولون رفيعو المستوى إلى الأردن وعمان والعراق وتشاد ونيجيريا والكاميرون وغانا.

ومن جهة أخرى اختتم الرئيس السوداني عمر البشير زيارة إلى كينيا

استغرقت أربع ساعات أجرى خلالها محادثات مع موي استمرت ساعة قال وزير الخارجية الكينية كالونزو موسيوكا بعدها إن الرئيس السوداني اطلع موي على «ما يراه اتساعاً في نطاق النزاع وطلب منه الاستمرار في جهود محاولة التوصل إلى نهاية له». وقال مسؤولون كينيون إن الزيارة تمت بناء على طلب البشير فيما صرح دبلوماسي كيني «لو كنت مكان البشير فلن تجد الكثيرين يمكن اللجوء اليهم». وترأس كينيا منذ العام ١٩٩٢ لجنة «ايفادا» الاقليمية المكلفة تسوية الحرب التي يشهدها السودان. وقال مسؤول كيني ان «المشكلة هي ان السودان اختلف مع جميع الأعضاء الآخرين في اللجنة «اريتريا، أوغندا، أثيوبيا، جيبوتي، والصومال» مما لم يدع أمامه سوى كينيا» مضيفاً «تركنا الباب مفتوحاً أمام السودان لأننا لا نريده أن يصبح دولة منبوذة».

وفي سياق آخر، ذكرت وكالة الأنباء الليبية ٤/ ٢/ ٩٩٧ أن نائب الرئيس السوداني الزبير محمد صالح وصل يوم ٣/ ٢/ ٩٩٧ إلى طرابلس يرافقه في هذه الزيارة وزير الدولة للشؤون الخارجية مصطفى عثمان اسماعيل وأوضحت الوكالة الليبية من جهة أخرى، أن العقيد معمر القذافي بحث الوضع في السودان خلال اتصال هاتفي تلقاه تاريخ ٣/ ٢/ ٩٩٧ من رئيس مالاوي باكيلي مولوزي الذي طلب منه «تدخله الشخصي لوقف النزاع بين السودان وأوغندا باعتبار أن هذه القضية افريقية».

*** وفد نيابي سوداني في لبنان**

وفي ٢٠/ ٣/ ١٩٩٧ زار وفد نيابي سوداني برئاسة محمد فتحي خليل نائب رئيس مجلس النواب ايلي الفرزلي وسلمه رسالة من رئيس مجلس النواب السوداني حسن الترابي تعرض «لابعاد المؤامرة التي تستهدف السودان من خلال العدوان الأثيوبي والأغندي والأريتري على الأراضي السودانية» ثم زار الوفد رئيس لجنة الشؤون الخارجية النيابية علي الخليل ويرافق الوفد السفير السوداني في بيروت.

*** الرئيس السوداني يزور اليمن**

وصل الرئيس السوداني عمر حسن البشير يوم الاثنين في ٢٤/ ٣/ ١٩٩٧ إلى صنعاء في زيارة رسمية «لاطلاع القادة اليمنيين على الوضع في السودان». وكان في استقباله في المطار الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الذي قدم من اسلام أباد حيث شارك في قمة منظمة المؤتمر الإسلامي التي اختتمت أعمالها.

وأشار إلى أن زيارته، التي تستمر بضع ساعات «تأتي في اطار التشاور المشترك بيننا وبين الاخوة في اليمن (. .) وجئنا نلتقي الفريق صالح ونوضح له تطورات الأوضاع في السودان لأننا نعلم أنه يهتم وكذلك الشعب اليمني بالتطورات في السودان، وجئنا لنشكره ونشكر كل الشعب اليمني على وقفته وتجاوبه الكبير مع الشعب السوداني في ظل الظروف التي يمر بها السودان الآن».

وأعلنت صنعاء مراراً دعمها لحكومة الخرطوم ونددت «بالتدخلات الخارجية» في السودان. وكانت الحكومة السودانية اتهمت أثيوبيا وأريتريا وأوغندا بتقديم الدعم إلى الثوار الأمر الذي نفته هذه الدول.

على صعيد لبنان

السفير السوداني شرح لغيث الوضع في بلاده

في زيارة لسعادة السفير السوداني عثمان الدرديري لدار الطائفة الدرزية يوم ٢٩/ ١/ ٩٩٧ صرح:

«زرت سماحة الشيخ المرجع الروحي للطائفة الدرزية، لاطلعه على التطورات في السودان وما يواجهه الآن من مخطط صهيوني - اميركي رأس حربته دول اريتريا وأثيوبيا وأوغندا القصد تركيع السودان هذا البلد المستقل بقراره وإرادته ولن يقول نعم. والقصد من الزيارة عرض الوضع الراهن على الاخوة في الطائفة الموحدة لمعرفة ما يحدث من مخططات، وكلنا في الوطن

العربي همومنا مشتركة وآمالنا مشتركة وانما اقوم بتحرك يشمل المراجع كافة في لبنان لاطلاعهم على ما يجري في السودان».

وعن تطورات الوضع في السودان أجاب: «الوضع على الحدود مستقر والجيش السوداني وقوات الدفاع الشعبي تمكنت الامساك بزمام الأمور ولم يتقدم المعتدون الأثيوبيون وهناك استعدادات جارية لهجوم مضاد تشنه القوات السودانية لارجاع الأثيوبيين إلى أراضيهم». وعن موقف مصر قال: «نحن من جانبنا نعتبر مصر دولة شقيقة كبرى وما بين السودان ومصر علاقات لا تحتاج إلى توضيح، لذا فان أول ما قمنا به هو اطلاع مصر على حقيقة المخطط والاعتداء وبالتالي نتمنى أن يفهم هذا الموقف على حقيقته فنحن ما زلنا عند موقفنا أن مصر هي شقيقة لنا».

*** سفير السودان في بكركي يطلع على التطورات العسكرية في بلاده**

وفي ١٩٩٧/١/٣٠ زار السفير السوداني في بيروت عثمان الدرديري الصرح البطريركي والذي قال «زيارتي لبكركي تأتي في اطار تحركي لاطلاع كل المراجع اللبنانية والحزبيين والروحيين على آخر التطورات بالنسبة إلى علاقات السودان مع ايران والاعتداء الأخير على الأراضي السودانية الذي يأتي في اطار حلقة الاعتداءات التي ستكون متزامنة وتشكل فيها أثيوبيا وأوغندا وأريتريا بقية الحلقات واطلعت صاحب الغبطة على حقيقة الأوضاع باعتبار أن السودان بلد عربي شقيق للبنان».

*** نشاط السفارة السودانية في بيروت**

وفي ١٩٩٧/١/١٣ وزعت السفارة السودانية في بيروت بياناً رسمياً صادراً عن حكومة الخرطوم جاء فيه:

ان القوة التي قامت بالهجوم ضمت أربعة آلاف جندي أثيوبي وألفاً من «قوات الجيش الشعبي» بقيادة الكولونيل جون غارانغ وعناصر من المعارضة الشمالية تساندهم ١٧ دبابة ومدفعية ثقيلة أثيوبية وقال:

«١ ـ يأتي هذا الاعتداء الأثيوبي ضمن سلسلة من خطوات التورط الأثيوبي في زعزعة استقرار السودان والتي تمثلت في الآتي:

أ ـ مساعدة أثيوبيا قوات المتمرد غارانغ للمرة الثالثة في احتلال بعض مدن منطقة النيل الأزرق لتهديد خزان الروصيرص مورد الماء والطاقة الكهربائية.

ب ـ وفي ديسمبر (كانون الأول) ١٩٩٥ اعتدت القوات الأثيوبية على عدد من المناطق الحدودية في ولاية القضارف فقصفت مدفعيتها قرى ود كولي وباسلام واللكدي كما احتلت القوات الأثيوبية وقتها بالفعل حمراوية الرهد وتاية والعلاو.

ج ـ بدأت أثيوبيا اتباع حال عداء صريح للسودان استجابة للضغوط والاغراءات الأميركية وأظهرت مغالاة واضحة لفرض عقوبات عسكرية واقتصادية على السودان.

د ـ لم يتعامل السودان مع أثيوبيا برد الفعل، بل مارس أقصى درجات ضبط النفس وعمل على احتواء الموقف عبر القنوات الديبلوماسية والاتصالات الثنائية حفاظاً على علاقات الجوار.

هـ ـ في اطار مساعي السودان للحفاظ على العلاقات بين البلدين التقى الرئيس عمر البشير الرئيس الأثيوبي على هامش القمة الافريقية، الأخيرة في ياوندي واتفقا على تكوين لجنة فنية لدرس شكاوى الجانبين.

و ـ في اطار المساعي السودانية ذاتها لتنقية الأجواء ودعم علاقات الجوار حمل رئيس الجمهورية قبل ثلاثة أيام سفيره لدى أثيوبيا رسالة إلى الرئيس الأثيوبي.

ز ـ أن العدوان الأثيوبي الجديد هذا يأتي مفاجئاً للسودان الذي يحمل كل النيات الحسنة تجاه أثيوبيا.

ح ـ ان هذا العدوان يأتي ضمن مخطط مستشار الأمن القومي الأميركي

السابق انطوني لايك الذي أعلن عزم واشنطن على احتواء السودان من خلال جيرانه.

ط ـ دعمت أميركا مخططها أعلاه بما أعلن أخيراً من تزويدها كلًا من أثيوبيا وأريتريا وأوغندا أسلحة بما قيمته عشرون مليون دولار وتالياً فان هذا العدوان هو احدى ثمار العون العسكري الأميركي لهذه الدول لتنفيذ اعتداءات على طول حدودها مع السودان، ومع ما بدأته أريتريا من مناوشات واسقاط مروحية سودانية فان المتوقع ان تكمل أوغندا حلقة الاعتداءات».

ونبه البيان إلى أن «العدوان الأثيوبي هو جزء من مخطط لمحاصرة الأمة العربية وتهديد أمنها القومي وهو المخطط الذي اتضحت بعض تفاصيله فيما يحدث الآن في منطقة البحيرات العظمى ومنطقة البحر الأحمر والتدخل الاسرائيلي فيهما الذي كشفت مخاطره ونبهت إليه الكثير من الصحف والأقلام العربية».

* وزعت السفارة السودانية في بيروت ٢٧/ ٣/ ٩٩٧ بياناً أشارت فيه إلى أن هيئة الاذاعة البريطانية أكدت وجود تدخل خارجي في الأراضي السودانية، وقالت إن الهيئة نقلت عن شهود قولهم ان دبابات وراجمات صواريخ أوغندية عبرت الحدود إلى جنوبي السودان.

استعرضت السفارة السودانية في بيروت في بيان لها، بنود الاتفاق مع عدد من الفصائل الجنوبية والذي يشمل ستة فصول تعالج أمرين، هما المسائل الدستورية والقانونية وفترة الانتقال إلى حين اجراء استفتاء عام لتقرير مستقبل الجنوب.

وأشار البيان إلى أن الاتفاق وزع السلطات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات بحيث احتفظت الحكومة الاتحادية بالسلطات السيادية والعلاقات الخارجية والدفاع والأمن والتخطيط الاقتصادي والاشراف الكلي على مسيرة الدولة، بينما تتولى الولايات سلطات تنفيذية واسعة.

موقف لبنان غير الرسمي

*** قوى وفاعليات عبرت للسفير السوداني عن تضامنها مع بلاده في «مواجهة العدوان»**

وفي ٢٠/١/١٩٩٧ دعت «لجنة التضامن مع الشعب السوداني» إلى لقاء للبحث في سبل «دعم السودان في مواجهة العدوان والمحافظة على وحدته وعروبته».

موقف العلامة محمد حسين فضل الله

بعد زيارة السفير السوداني في لبنان عثمان الدرديري إلى العلامة محمد حسين فضل الله عارضاً له الوضع في السودان، أكد فضل الله في تصريح له «ضرورة التصدي للمؤامرة الأميركية الكبيرة الحجم والمتعددة الأطراف الساعية إلى اسقاط النظام الإسلامي في السودان، لأنه النظام الذي يمثل القوة والرفض في مواجهة الاستكبار العالمي» داعياً المسلمين في العالم إلى «مواجهة الخطة الأميركية المغلفة بعناوين افريقية وعربية».

موقف «الجماعة الإسلامية»

وبعد زيارة السفير السوداني إلى المكتب السياسي «للجماعة الإسلامية» ولقائه برئيس المكتب الدكتور علي الشيخ عمار الذي قال: «ان الجماعة الإسلامية في لبنان تدعم وحدة السودان وكرامة شعبه وحقه في تقرير مصيره واعتماد خياره، وان الهجمة التي تعرض لها السودان هي تعبير عن الضغط الأميركي على شعوب العالم، وافتراء على السودان من أجل الضغط على

قراره السياسي وتوجهه الوطني»، متمنياً على الحكومة اللبنانية أن «تعتمد موقفاً متضامناً مع السودان، كعضو في جامعة الدول العربية من أجل رد العدوان العسكري الغاشم الذي تتعرض له حدوده وترابه الوطني».

اتحاد «الاشتراكي العربي»

كذلك زار الدرديري مقر حزب الاتحاد «الاشتراكي العربي» والتقى رئيسه عمر حرب. وجاء في بيان وزعه الحزب أن الطرفين دانا «الدور الذي مارسته الحكومة الأثيوبية وبعض الحكومات الافريقية المجاورة» وأكدا «ان ما يجري هو مؤامرة تستهدف وحدة السودان والأمن الوطني العربي وستكون نتائجه السلبية كبيرة على الأمة العربية والقارة الافريقية» ودعيا إلى «اطلاق أوسع حملة تضامن عربي شعبي ورسمي مع السودان ووحدة أرضه وشعبه».

فتح

وفي بيان وزعته حركة «فتح» جاء:

«ان ما يجري من عدوان على الشعب السوداني واحتلال أراضيه يشكل أمراً بالغ الخطورة ويمس الأمن القومي العربي، والأمن المباشر لعدد من الدول العربية وخصوصاً مصر، وهي محاولة في سياق مؤامرة صهيونية ـ أميركية لتفتيت السودان وتمزيقه لمصلحة الهيمنة الامبريالية ـ الصهيونية. وفي هذا السياق فاننا نرى في الاعتداء على السودان واحتلال جزء من أراضيه محاولة لا تنفصل عن احتلال جزيرة حنيش الكبرى اليمنية من قبل أريتريا المدعومة من الكيان الصهيوني وما جرى قبل ذلك بسنوات من فرض الحصار على الجماهيرية الليبية ودخول القوات الأميركية الصومال يؤكد بدء الصراع على افريقيا والثروة فيها ويكشف أبعاد هذه المؤامرة المتواصلة على القرن الافريقي وأهدافها التي تسعى من خلالها إلى توسيع دائرة نفوذها في مضيق باب المندب والتحكم فيه ومواصلة مخططاته للتحكم بمنابع النيل وكذلك

بمفاصل الحركة في البحر الأحمر بعدما وضعت الولايات المتحدة يدها على البترول اثر حرب الخليج».

وفي ٢١/١/٩٧ نظمت لجنة التضامن مع الشعب السوداني لقاء خصص في بحث سبل دعم السودان في مواجهة الهجمة الشرسة التي تستهدف وحدته وعروبته.

وأدان «حزب الله» العدوان الأثيوبي ـ الأريتري الهادف إلى ضرب مقدرات السودان الذي اختار الإسلام نهجاً للحكم والحياة مبتعداً عن الارتهان لسياسات واشنطن» وأكد على دعم السودان أرضاً وحكومة وشعباً وأهاب بالدول العربية والإسلامية أن تهب لمساعدته حفاظاً على وحدة وسيادة واستقلال أراضيه.

وأكدت حركة التوحيد الإسلامي دعمها للسودان حكومة وشعباً وطالبت الدول العربية والإسلامية باعلان الدعم المادي والمعنوي للسودان حتى يصد هذا العدوان الباغي ويرد كيد أميركا واسرائيل.

الوفد التضامني إلى السودان: مؤامرة تهدف للسيطرة والتغريب

في مؤتمر عقد في دار نقابة الصحافة اللبنانية يوم ١/٤/١٩٩٧ عرض وفد «الهيئة الوطنية للتضامن مع السودان» للمحادثات التي أجراها الوفد في زيارة السودان الشهر الماضي آذار في اطار زيارة تضامنية.

وقد طالبت الهيئة، الدولة اللبنانية حكومة وأحزاباً وشعباً ومؤسسات بالوقوف إلى جانب السودان في معركته للحفاظ على وحدة أراضيه ومساعدته على اسقاط المؤامرة الخارجية عليه، كما طالبت هيئات الاغاثة الإنسانية العربية والإسلامية والدولية بتقديم يد المساعدة والعون لآلاف النازحين الذين شردتهم الآلة الحربية الأميركية، كما تشرد وتدمر اسرائيل أيضاً الآلة العسكرية الأميركية نفسها شعبنا وأطفالنا وبيوتنا في الجنوب والبقاع الغربي. وناشدت الهيئة الدول العربية أن توحد صفوفها لمواجهة الضغوط الأميركية على لبنان

وسوريا والسودان، وأن تأخذ في الحسبان ان اسقاط دول الصمود الثلاث يعتبر سقوطاً للأمة العربية في براثن النظام العالمي الجديد ومشروعه الاستعماري الشرق أوسطي والسيطرة على القارة الافريقية.

وقد تلا النائب السابق زهير العبيدي بيان الهيئة وفيه عرض للاجتماعات وما تكشف للوفد من حقائق في ضوء زيارته للسودان ومنها ان المؤامرة الخارجية التي يتعرض لها السودان تحت ستار حركة التمرد التي يقودها غارانغ «تهدف إلى اقفال بوابة السودان العربية على القارة الافريقية وطرد الجاليات العربية من افريقيا، كما تهدف إلى السيطرة على ثروات السودان ومياهه وطاقاته الغذائية والبترولية».

موقف مصر من أحداث السودان

على الرغم من التطورات العسكرية على الحدود الأثيوبية ـ الأريترية مع السودان وبدء هجمات المعارضة السودانية بشقيها الشمالي والجنوبي، لم تنجح جولات المبعوثين الرسميين السودانيين في اقناع عواصم عربية إسلامية وخاصة مصر، بأن وحدة السودان وبالتالي منابع النيل هي الآن مهددة، وان كانت هذه الجولات قد نجحت في إحداث سجال عربي ـ عربي وخصوصاً مصري ـ مصري حيال تقدير مدى خطورة الوضع الناشىء في السودان.

وبنفيه تورطاً اريتريًا وأثيوبيًا في التطورات السودانية، كان الرئيس المصري حسني مبارك يفقد حكومة الخرطوم ورقة أساسية تراهن عليها لتحشيد التأييد والدعم لموقفها القائل بأن ثمة مؤامرة تحاك ضد السودان من قبل أسمرة واديس أبابا بخيط تمسكه اسرائيل والولايات المتحدة وتحركان به من بعيد لعبة اشعال وادي النيل من المنبع. . البحيرات الكبرى. وبنفيه التورط الأريتري ـ الأثيوبي كان مبارك ينفي تلقائياً سيناريو الاختراق الاسرائيلي ليقلل بذلك شأن التحذير السوداني من أن ما يحصل حالياً يشكل تهديداً صريحاً للأمن القومي العربي من بوابته الجنوبية.

وعندما يعلن رئيس مصر أن ما يجري هو شأن داخلي سوداني، معنى الأمر ان الدبلوماسية السودانية خسرت الطرف الأهم الذي يستطيع اقناع العرب بأن وحدة السودان ومنابع النيل ومجاريه المتجهة إلى مصر من أثيوبيا وأوغندا عبر السودان، هي المهددة إذ لا يمكن الشك بمصداقية الموقف الرسمي المصري حيال هذا الموضوع.

مصر كدولة ـ لا تستطيع التساهل بمسألة منابع النيل ولكن مصر ـ كما في الوضع الحالي ـ إذا كانت مطمئنة إلى الموضوع الأول الاستراتيجي ـ فهي تستطيع أن تناور:

١ ـ عبر سلوك سياسة «احتواء ايجابي» للقوة العسكرية الأريترية الناشئة في المنطقة بعد استقلال أريتريا عن أثيوبيا عام ١٩٩٢. ولهذا الأمر سابقة قبل عام ونيف، عندما ظهر الموقف المصري «هادئاً» ومتوازناً، بعد احتلال الجيش الأريتري لجزر حنيش اليمنية على مدخل البحر الأحمر الجنوبي. فمصر تعرف طبعاً علاقات الدولة الأريترية الجديدة باسرائيل ولكنها تعرف أكثر أن الجيش الأريتري رغم انه يدير بلداً هو أحد أكثر البلدان فقراً في العالم حسب احصاءات دولية (ربع الشعب يعيش على معونات هيئات دولية حكومية وغير حكومية) إلا أنه قوة عسكرية خارجة للتو من حرب عصابات وتجعله ـ مع الأسلحة التي صادرها من النظام الأثيوبي السابق ـ أحد أهم القوى العسكرية المدربة على البحر الأحمر والقرن الافريقي. ولهذا تحرص الدبلوماسية المصرية ـ رغم قلقها ـ على استيعاب هادىء وايجابي للعلاقات مع أسمرة، انعكست في موقفها المرن من أزمة حنيش وتنعكس الآن طبعاً في التطورات السودانية.

٢ ـ تحتضن الدولة المصرية الآن شرائح واسعة من المعارضات السودانية ـ خصوصاً ـ العربية منها، التي تربطها علاقات ثقافية فردية وجماعية باعتبار أن القاهرة هي دائماً العاصمة الاقليمية الاقتصادية والثقافية والسياسية الأولى للشعب السوداني بحكم التاريخ الطويل المتداخل النفور والجاذبية معاً.

٣ ـ وجود ثقل مهم للمعارضة الشمالية العربية في التجمع الحالي للمعارضات السودانية يجعل لمصر دوراً مؤثراً في توجه وخطط هذه المعارضة، لا سيما ان العلاقات بين القاهرة والخرطوم في عهد النظام السوداني الحالي هي علاقات شديدة التوتر منذ سيطرة هذا النظام الإسلامي على السلطة.

غير أن هذه الصورة لن تدفع الدولة المصرية على الأرجح إلى اتخاذ موقف حاد من النظام السوداني[1] فتشكيلات المعارضة الشمالية السودانية التي لجأت إليها الآن وخصوصاً الصادق المهدي ـ ليست ذات تاريخ سهل في العلاقة معها.

ومن جهة فان مصر لا تطمئن إلى النظام العسكري الإسلامي الحاكم في السودان، نظراً إلى طبيعته وتوجهاته المغايرة لتوجهاتها، ونظراً إلى تراكم المشكلات بين البلدين، بدءاً من دعم الخرطوم للتيارات الإسلامية المتشددة في مصر وصولاً إلى محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك.

ومن جهة أخرى لا ترتاح القاهرة كثيراً إلى تماسك المعارضة السودانية وطبيعتها وقدرتها المستقبلية على الامساك بالسودان، علماً انها توفر لها الملجأ وحرية الحركة السياسية والاعلامية والتنظيمية. ويعود عدم الثقة الكاملة إلى أسباب عدة أبرزها عدم ارتياح القاهرة إلى التوجهات السياسية والعقائدية لبعض القوى الرئيسية في المعارضة السودانية التي سبق لها وتولت السلطة في الخرطوم، ولم تكن على علاقة طيبة مع مصر، ومنها حزب الأمة، وعدم ارتياحها للتوجهات الانفصالية لبعض القوى الجنوبية المنضوية في التجمع المعارض كذلك عدم ارتياحها لشكل الحكم المستقبلي الذي طرحته المعارضة في ميثاق أسمرة والذي ينم عن توجه يساري وعلماني. وهي في المقابل تفضل أن تكون السلطة في أيد قوية قادرة على الامساك بكل السودان، وتحافظ على التنسيق الكامل مع القاهرة والعلاقة المميزة معها. وهذه القوة ليست سوى الجيش الذي يشكو بدوره من الوهن. وفي الانتظار تفضل القاهرة المراقبة من بعيد وعدم التدخل في الوضع الراهن بشرط إلا يختل التوازن في الداخل السوداني في غير مصلحتها نظراً إلى التأثير الكبير لما قد يحدث للسودان فيها. فهو أولاً عمقها الحيوي جنوباً

---

(١) جهاد الزين «مصر السودانية مراقب ومنحاز معاً» السفير ١٩٩٧/١/٢٢.

ومدخلها إلى القارة الافريقية، وهو ثانياً الممر الرئيسي لمياه النيل نحوها. كما أن عدم الاستقرار على حدودها الجنوبية من شأنه أن يترك انعكاسات سلبية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً عليها، في الوقت الذي باتت مطوقة بجملة هموم اقليمية تحوط بها من كل جانب، من الصراع العربي ـ الاسرائيلي والوضع الفلسطيني في الشرق إلى الأزمة الليبية في الغرب، إلى الصراع الخفي على باب المندب والتوتر المستمر عند البحيرات العظمى ومنابع النيل في الجنوب[١].

لذلك ليس مسموحاً لمصر أن تكون مراقباً لتطورات يشهدها «التوأم النيلي» وهي تطورات مهمة ولو اعتبرنا انها ليست بالخطورة التي تقولها حكومة الخرطوم. كذلك الأمر، ليس مرغوباً من مصر ان تنحاز لواحد من الطرفين، حتى لو سلمنا جدلاً برأيها القائل إن الصراع الحالي صراع داخلي بين المعارضة والنظام. فالأمل يبقى بأن تكون مصر حكماً لأنها المؤهلة أكثر من غيرها وذات المصلحة أكثر من غيرها، لدور كهذا لتضمن أولاً أن يبقى الصراع داخلياً على النظام حتى لا يفلت وهذا احتمال قائم بقوة، فيصبح على الكيان. فمصر الحكم هي الضمان لتزخيم حضور المعارضين الشماليين في التحالف الذي يجمعهم مع المتمردين الجنوبيين، بحيث يسهم هذا التزخيم في معادلة التوازن الداخلي لهذا التحالف، وهو توازن مختل ميدانياً لمصلحة المتمردين الذين يمسكون بالقرار والقوة العسكرية بانشداد قوي لأريتريا وأثيوبيا وأوغندا.

وتزخيم الحضور الشمالي في التحالف هو الضمانة لابقاء الصراع الحالي بحدود النظام تغييره أو تعديله بفتح مجال المشاركة فيه، وبهذه الضمانة يمكن الدفع للمطالبة بفتح حوار جدي ومطالبة كهذه في هذا الظرف تشكل اختياراً حاسماً لمصداقية الطرفين، الحكم الحالي في ما إذا كان نظامه «أعز» من

---

(١) أمين قمورية «شؤون الأوسط» ص (٣٢ ـ ٣٣).

الكيان، وللمعارضة في ما إذا كانت تسعى وراء السلطة بأي ثمن.

وفي ١/١٢/١٩٩٦، اتهم وزير الداخلية المصرية حسن الألفي السودان بأنه «لم يتخذ أية خطوات ايجابية من مطالب المجتمع الدولي بتسليم ثلاثة متهمين في محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في حزيران من العام الماضي ١٩٩٥ في اديس أبابا». وجاء اتهام الألفي غداة اشادة وزير الدولة للشؤون الخارجية السوداني مصطفى عثمان اسماعيل بمعارضة مصر خلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة لارسال مراقبين لتقصي أوضاع حقوق الإنسان في السودان، واعتبر اسماعيل ان «مثل هذه المواقف تساعد على اعادة العلاقات إلى طبيعتها بين البلدين»، وفي اطار آخر، أعلن اسماعيل أن السودان طلب من الولايات المتحدة القيام بوساطة «للحد من الخلاف» بينه وبين أريتريا التي اتهمها «بالتدخل في الشؤون السودانية».

* موقف مصر من زيارة الصادق المهدي

وبالنسبة لزيارة رئيس الوزراء السوداني السابق الصادق المهدي إلى مصر، صرح وزير الخارجية المصري عمرو موسى ان الزيارة «شيء طبيعي» وان وجود الصادق المهدي في مصر يجب ألا يغضب الحكومة السودانية لأن «زيارة أحد زعماء السودان لمصر ليست الأولى ولن تكون الأخيرة والأمر يتوقف على مدى اتساع الأفق ودرجة التفهم عند الاخوة» في السودان.

وقال الأمين العام للحزب الوطني الحاكم وزير الزراعة يوسف والي لصحيفة الاهرام «إن زيارة المهدي تتم بناء على طلبه» مؤكداً أن مصر «حريصة كل الحرص على علاقاتها الأزلية مع السودان واحترامها الكامل لسيادة الدولة الشقيقة وحرية شعبها في اختيار نظام الحكم الذي يرضى عنه».

حظر الأسلحة

وفي ٢٧/١٢/١٩٩٦، أكد الوكيل الأول لوزارة الخارجية مدير مكتب

الرئيس المصري للشؤون السياسية الدكتور أسامة الباز أن القاهرة تعارض فرض حظر على الأسلحة المرسلة إلى الحكومة السودانية لأن من شأنه أن يفيد المتمردين الجنوبيين المطالبين بانفصال الجنوب عن السودان. وقال: «على رغم اعتراضنا على السياسات السودانية لم نقبل بفرض عقوبات على السودان حتى لا نزيد معاناة شعبه الشقيق». وذكر أن «مصر عارضت فرض حظر السلاح على السودان لأن هذا الحظر لن يمنع وصول الأسلحة إلى الأطراف المؤيدين للانفصال، في حين ستبقى الحكومة السودانية هي الوحيدة المفروض عليها الحظر». غير أنه لاحظ أن «الحكومة السودانية تتبع لأول مرة منذ حصول السودان على استقلاله عام ١٩٥٦ سياسات تشكل خطراً على الأمن القومي المصري (..) هناك أدلة على أن النظام السوداني لا يزال يعمل على زعزعة الأمن القومي المصري ويوفر الحماية والمأوى لعناصر مصرية منغمسة في الارهاب ومحكوم عليها في قضايا معينة.

وفي ١٩٩٦/١٢/٣٠ أصدر الأمين العام لاتحاد المحامين العرب في القاهرة فاروق أبو عيسى بياناً جاء فيه أن وجود المهدي خارج الخرطوم «يشكل دفعاً قوياً لنضال التجمع الوطني الديمقراطي في اجتثاث نظام الجبهة (القومية) الإسلامية من جذوره» في الوقت الذي تتهيأ «طلائع حركة جماهيرية من طلاب وعمال وفلاحين ومثقفين مهنيين للامساك بزمام المبادرة وتفجير الانتفاضة الشعبية التي لا محالة حادثة ومنتصرة».

الموقف الرسمي المصري

في القاهرة أعلن مساعد وزير الخارجية المصرية للعلاقات المتعددة الأطراف سيد مصري يوم ١٩٩٧/١/١٣ أن مجلس الأمن حدد ٢٢ كانون الثاني الحالي موعداً لبحث سريان القرار الخاص بفرض حظر جوي على الرحلات الخارجية للخطوط الجوية السودانية الذي تمّ تبنيه في آب الماضي ١٩٩٦.

وفي أول موقف رسمي من المعارك الدائرة شرق السودان منذ الأحد الماضي تاريخ ١٢/١/٩٩٦١ والتي أسفرت عن احتلال مدينتي الكرمك وقيسان في ولاية النيل الأزرق، أكد الرئيس حسني مبارك أن «لا دخل لأثيوبيا أو لاريتريا» في تلك المعارك التي تتهم الخرطوم هذين البلدين بالتورط فيها بمساندة المعارضة السودانية، ليؤكد هذا الموقف عدم استجابة مصر للمساعي السودانية التي قام بها نائب الرئيس السوداني الفريق الزبير محمد صالح للحصول على دعم مصر والذي استقبله مبارك يوم الخميس ١٦/١/١٩٩٧ في القاهرة. ونقلت وكالة انباء الشرق الأوسط المصرية عن مبارك قوله: «ما يجري في السودان حالياً هو مشاكل سودانية داخلية وما يتعرض له من هجوم لا دخل لأثيوبيا أو أريتريا به». وكان نائب الرئيس السوداني محمد صالح أكد بعد عودته من الخرطوم أنه تلقى من مصر تأكيداً على «دعمها لوحدة السودان» في حين أعرب وزير الدولة السوداني للشؤون الخارجية الذي كان يرافقه أن بلاده واثقة من دعم مصر لها «بالرغم من العلاقات المتوترة بين البلدين» باعتبار ان هذه القضية «استراتيجية» وان «مصر أكدت مراراً تمسكها بوحدة السودان وعدم المساس بسيادته»، هذا في حين التزم المسؤولون المصريون التكتم حيال تلك الزيارة المفاجئة التي استمرت يومين.

وفي ١٧/١/١٩٩٧، كسر الرئيس المصري حسني مبارك التكتم الذي التزم به المسؤولون المصريون حول المحادثات التي أجراها نائب الرئيس السوداني الزبير محمد صالح أثناء زيارته إلى القاهرة، ليعلن أن «ما يجري في السودان حالياً مشكلات سودانية داخلية، وما يتعرض له من هجوم لا دخل لأثيوبيا أو أريتريا فيه خلافاً لما يؤكده السودان».

وقال مبارك خلال لقاء مع المثقفين بعد افتتاح معرض القاهرة الدولي التاسع والعشرين «لقد أعطيته كلاماً عنيفاً جداً بأدب» في إشارة إلى محادثاته مع نائب الرئيس السوداني.

وأضاف مبارك «كيف أدعمهم وهم يتشاكلون مع الشعب السوداني، والسودانيون يعارضون، فكيف لمصر أن تتدخل وتضرب السودانيين.. الحقيقة لا يوجد هجوم أثيوبي أو أريتري أو أي هجوم خارجي، ولقد سألنا وتأكدنا من أنه لم يدخل أحد أراضي السودان». ونسب الرئيس المصري إلى صالح قوله إن القوات الأثيوبية تعمل من خارج الأراضي السودانية. وقال: «نحن متأكدون من ذلك، فالذين دخلوا الأراضي السودانية هم سودانيون من الشمال والجنوب»، وأضاف: «الموضوع ليس زعيم المتمردين الجنوبيين جون غارانغ بل يوجد الاتحاديون والأمة وغيرهم سمعت من غارانغ أكثر من مرة انه لا يريد تقسيم السودان بعكس الترابي». ونقلت «الاهرام» عن مبارك قوله: «لقد طلبوا منا المساعدة فطلبنا منهم تنفيذ بعض المطالب وبعدها نرى الموقف» وأضاف: «أشك في أنهم قادرون على عمل شيء لتلبية مطالبنا» التي لم يحددها. كما سخر الرئيس المصري من السلوك المتناقض للقادة السودانيين قائلاً: «هناك انفصال في المواقف بين القادة السودانيين، نائب الرئيس هنا والآخر (الزعيم الإسلامي حسن الترابي) يشتمنا عبر الصحف في الوقت نفسه».

وفي ٢٠/١/١٩٩٧، حملت اللجنة البرلمانية المصرية، النظام السوداني مسؤولية «الأزمة الحالية» ودعته إلى «تدارك الموقف لمواجهة الحقيقة التي لا مراء فيها وهي أنه لا سبيل غير الالتقاء مع كل القوى السياسية لايجاد حل يعيد للسودان الديمقراطية .والسلام الذي ننشده تمهيداً لاعادة بناء البلاد التي انهار كيانها الاقتصادي».

وردت الخرطوم على الموقف المصري حيث أكد وزير الاعلام السوداني الطيب ابراهيم محمد خير أن السودان «يملك أدلة دامغة على تورط أثيوبيا على مستوى التخطيط للعدوان وتنفيذه».

ومن جهة ثانية وبعد اجتماع مصغر ضم وزراء الخارجية والدفاع والداخلية والاعلام مع الرئيس المصري حسني مبارك، نقل صفوت الشريف عن مبارك

قوله ان «الصراع الدائر في السودان صراع بين النظام الحاكم وقوى المعارضة السودانية» ولذا «فان مصر لن تتدخل فيه من منطلق عدم التدخل في الشؤون الداخلية للسودان». كما نقل الشريف عن مبارك تأكيده موقف بلاده «الرافض رفضاً باتاً أي محاولة لتقسيم السودان.

*** مصر والسعودية تعتبران أزمة السودان «داخلية» وترفضان «التقسيم»**

وفي ٢٥/١/٩٧ أعلنت مصر والسعودية معارضتهما لأي تقسيم للسودان لكنهما اتفقتا على أن التطورات الجارية ذات طابع «داخلي» وذلك بعد زيارة استغرقت ٤٨ ساعة قام بها وزير الخارجية المصرية عمرو موسى إلى الرياض.

وأكد موسى والفيصل معارضتهما لأي تقسيم للسودان. وقال وزير الخارجية السعودية إن الرياض «لا يمكنها أن تقبل بتقسيم السودان ولا يمكن لأي عربي أن يقبل بما يجري حالياً في السودان» معرباً عن الأمل في أن «تحل الخلافات الداخلية في السودان بالشكل الذي يحفظ مصلحة السودان ووحدة أراضيه ووحدته الوطنية».

أما موسى فقد قال «انه لا يمكن قبول تقسيم السودان تحت أي ظرف من الظروف» وان «ما يجري حالياً هو افرازات التطورات الداخلية» داعياً السودانيين إلى «الاتفاق على كلمة سواء لانقاذ بلدهم من الأخطار المحيقة به نتيجة الأخطاء في السياسة السودانية الحالية».

وكان الرئيس المصري حسني مبارك قد أعلن ان ما يجري في السودان شأن داخلي فيما اتهم الرئيس السوداني عمر حسن البشير، مصر بأنها طرف في الصراع.

ورد موسى على تصريحات الرئيس السوداني قائلاً: ان «اتهام مصر بأنها تأوي ارهابيين، كلام لا يصدقه أحد» «والحقيقة هي ان على السودان أن يعيد النظر في سياسته الخاصة بايواء الارهاب ومساعدته» كما انه «لا يمكن ان

يكون الخمسة ملايين سوداني الموجودين في مصر من الارهابيين، انهم اشقاؤنا الأعزاء» ورأى انه «من الأفضل للأخوة في السودان أن يركزوا على معالجة الوضع الخطير» موضحاً أن ذلك «يكون بعلاج مجمل سياستهم ازاء مصر ودول الجوار وعدم تشجيع كل ما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في السودان نفسه». مشيراً إلى «تطابق وجهات النظر» مع الفيصل حول الوضع في السودان.

وفي ٢٧/١/١٩٩٧ كررت القاهرة مطالبتها الخرطوم بتغيير سياساتها حيال جيرانها حتى تتمكن من وضع حد لـ«الاضطرابات الداخلية».

وتتهم مصر، السودان الخاضع لعقوبات دبلوماسية منذ منتصف العام الماضي ١٩٩٦ بايواء إسلاميين متشددين يسعون إلى قلب نظام الحكم فيها ومتورطين في محاولة اغتيال رئيسها حسني مبارك في اديس أبابا صيف ١٩٩٥.

وفي القاهرة، رأى وزير الخارجية المصري عمرو موسى أن ما يحصل في السودان «يشير إلى اضطرابات وتوتر خطير داخل هذا القطر الشقيق بسبب ممارسات وسياسات غير متفق عليها وغير مقبولة سودانياً قبل أن تكون غير مقبولة من حوله عربياً ودولياً» واعتبر «ان المخرج الوحيد هو مطالبة النظام السوداني بتغيير مجمل سياسته التي أثارت كل هذه الزوابع» وسئل موسى عن اعلان الخرطوم قتل أكثر من ٣٠٠ جندي أثيوبي الأحد الواقع في ٢٦/١/١٩٩٧ في شرقي السودان، فأجاب أن زعماء المعارضة السودانية «أكدوا أن ذلك لم يحدث وان ما يجري في السودان هو ثورة سودانية».

ومن ناحية أخرى ذكرت صحيفة «الأهرام» المصرية أن أجهزة الأمن المصرية احبطت محاولة لادخال أسلحة من السودان إلى صعيد مصر. كما أيدت لجنة العلاقات الخارجية والشؤون العربية والأمن القومي في مجلس الشورى المصري، موقف الحكومة المصرية المساند للمعارضة السودانية من دون تقديم الدعم العسكري إليها.

كما أعلن وزير الخارجية المصرية ١٩٩٧/١/٢٧ أن زعماء المعارضة السودانية «الصادق المهدي وعثمان الميرغني وآخرين أكدوا» أن قوات أثيوبية لا تشارك في المعارك «وأن ما يجري في السودان هو ثورة سودانية».

*** الباز: وقوف ايران مع النظام السوداني لن يمنعه من السقوط**

أكد المستشار السياسي للرئيس المصري حسني مبارك أن وقوف ايران خلف النظام السوداني لن يمنعه من السقوط، وأن وصول المعارضة إلى السلطة قد يكون خيراً على مصر وبقية الأطراف، مؤكداً حرص القاهرة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للسودان. حيث قال: «ان الشؤون الداخلية السودانية هي من صلاحيات الشعب السوداني وحده، وإذا استطاعت المعارضة أن تتولى الحكم، فان ذلك شأن سوداني بحت، لكننا لا نخفي أننا نعتقد بهذا الشأن أن مثل هذا الاحتمال سيكون خيراً للسودان ولباقي الأطراف ولكننا لا نتحرك ولا نتدخل». ونفى الباز علمه بأي تدخل خارجي فيما يحصل حالياً في السودان وخاصة من قبل أريتريا وأثيوبيا واسرائيل، إلا أنه قال إن أسمرة وأديس أبابا تستضيفان بعض العناصر المعارضة.

أما بشأن الموقف الايراني من السودان، قال «نعتقد أن الموقف الايراني يشكل أحد أبعاد التعقيد في الموقف لأن ايران دولة خارجة عن المنطقة هنا، ولها أهدافها الواضحة وهي الترويج للنفوذ الايراني وللمذهب الشيعي خارج ايران. وتحاول التدخل في شؤون الدولة الإسلامية في القارة الافريقية وهناك معلومات انها تتخذ السودان في هذا كحصان طروادة بحيث تعتقد أن بامكانها التسلل داخل هذه الدول الافريقية».

*** القاهرة: طهران لن تمنع انهيار النظام السوداني**

في حديث لاذاعة «فرانس انتر» اتهم المستشار السياسي للرئيس المصري حسني مبارك، الدكتور أسامة الباز، طهران باستخدام السودان من أجل التسلل إلى الدول المجاورة. حيث قال:

«على سبيل المثال، إن النظام السوداني يفتح سفارات له في دول غربي افريقيا ثبت انها مجرد واجهة لتحقيق أغراض للاستخبارات الايرانية بترويج النفوذ الايراني والشيعي انه أمر خطير» ورأى أنه «لا يمكن لأي عنصر أجنبي سواء ايران أو أي بلد آخر أن يمنع سقوط النظام السوداني أو يبقيه في السلطة أو يمنع المعارضة من الوصول إلى السلطة (. .) ومعلوماتنا تفيد أن أثيوبيا وأريتريا غير متورطتين في هذا الهجوم. وبالنسبة إلى اسرائيل، ليس لدينا ما يثبت تورطها إذا كان لدى النظام السوداني اثبات فاننا سندرسه».

وفي ١٦/٢/٩٧ أبدت وزارة الخارجية المصرية رغبتها في تحديد العقوبات التي يعتزم مجلس الأمن فرضها على السودان بمدة زمنية محددة بحيث لا تكون قابلة للتجديد تلقائياً.)وقال مساعد وزير الخارجية المصري للشؤون الدولية سيد قاسم المصري ان العقوبات المقرر فرضها على الرحلات الخارجية للخطوط الجوية السودانية والتي سيناقش مجلس الأمن هذا الشهر موعد سريانها «يجب ألا تكون أبدية، وان تكون محكومة بفترة معينة وان يعاد فرضها بقرار من مجلس الأمن وألا تجدد بصورة آلية»، وأضاف: «ان الغرض من العقوبات هو الضغط على الأنظمة والحكومات لاتباع سياسة معينة وليس معاقبة الشعوب».

وفي ٢/٣/١٩٩٧ استقبل الرئيس المصري حسني مبارك الرئيس الأريتري اسياس افورقي في قصر الاتحادية حيث صرح بعدها وزير الخارجية المصري عمرو موسى ان الرئيسين ناقشا العلاقات الثنائية والوضع في السودان والقرن الافريقي. وكانت اريتريا ومصر من دول حوض النيل العشر التي ارسلت ممثلين إلى اجتماع في أثيوبيا الجمعة الماضي للبحث في استغلال مياه النيل.

الوساطات

وساطة الإمارات في السودان

عرض الوساطة التي تقدم بها رئيس دولة الامارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان لانهاء النزاع الدائر في السودان جاء في الوقت الذي بدا أن الطرفين المتحاربين يعدان العدة ميدانياً وسياسياً لجولة ثانية من القتال لاعادة رسم خريطة التوازنات التي أسفرت عنها الجولة السابقة في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٦.

ففي ٢٢/ ١/ ٩٧ نقلت الصحف الاماراتية عن الشيخ زايد قوله: «إن ما يجري من احداث في السودان هو شأن داخلي. وإذا طلب الأشقاء في السودان منا أن نقوم بالسعي بين جميع الأطراف المختلفة لما فيه الخير لشعب السودان الشقيق فنحن مستعدون لذلك». وقالت الصحف إن الشيخ زايد أدلى بهذا الكلام لدى استقباله يوم ٢١/ ١/ ١٩٩٧ وزير شؤون مجلس الوزراء السوداني صلاح الدين محمد أحمد كرار. وأضاف الشيخ زايد: «إذا كانت هناك أطراف تسعى لتجزئة السودان من خارج حدوده فهذا أمر مرفوض لأننا نأمل بأن يعود لشعب السودان استقراره وأمنه» مؤكداً أنه «يجب على الاخوة في السودان كأسرة واحدة ان يسعوا لحل خلافاتهم واذا لم يتمكنوا فعليهم أن يطلبوا من اخوانهم العرب المساعدة في تحقيق المصالحة والتقريب بين الأطراف المختلفة لما فيه خير السودان وصالحه ليكون عضواً فاعلاً في الأسرة العربية».

لذلك فبعد ابداء الشيخ زايد بن سلطان عن استعداد الامارات للدخول في

«وساطة وحوار» بين الأطراف السودانية وارسال موفد من قبله لهذا الغرض «للمساعدة على وضع حد للقتال الدائر في السودان» وايفاد مبعوث من قبله «كبداية عملية لمبادرة، يمكن ان يستكمل طرحها» بدأت دولة الامارات في حشد التأييد العربي ونقلت وسائل الاعلام عن مسؤول اماراتي أن أبو ظبي «لن تتحرك بخطوات فعلية من دون أن تأخذ آراء الدول العربية». وترى أوساط خليجية أن ما يعيق المبادرة الاماراتية الارتباك الذي يسيطر على مواقف المعارضة والحكومة السودانية. إذ أن رئيس الوزراء السابق وزعيم حزب الأمة الصادق المهدي أشاد بالشيخ زايد بن سلطان لعرضه الوساطة، من دون أن يعلن موافقة صريحة عليها، وذلك بعد أيام من نفيه وجود أي عرض بهذا المعنى.

أما السلطات السودانية فقد رحبت بالاقتراح الاماراتي لكنها لم تبادر إلى طرح أفكار محددة للحل أو لانهاء الأزمة. وقال وزير الدولة السوداني للشؤون الخارجية مصطفى عثمان اسماعيل ان بلاده لا ترفض محاولات الوساطة خصوصاً وساطة دولة الامارات العربية المتحدة. وأشار إلى أن حكومته كانت قد قررت حل «مشكلة المتمردين جنوب البلاد سلمياً» معتبراً أن «أثيوبيا وأريتريا تستخدمان المتمردين في محاولة لتقسيم السودان، وان هناك فرقاً كبيراً بين المعارضين النزهاء والخونة» وان الأولوية يجب أن تكون «لتحرير الأرض والعودة بالوضع إلى ما كان عليه سابقاً» فيما أعلن الامين العام لجامعة الدول العربية عصمت عبد المجيد عن تأييده لوساطة الشيخ زايد باعتبارها «ايجابية وبناءة».

ومن الواضح أن نجاح المبادرة يفترض توفر العديد من العوامل منها: موافقة مصر لما لها من مصلحة أساسية في استقرار الأوضاع في السودان اضافة إلى موافقة الأطراف المتصارعة وامتناع أي من القوى الخارجية عن التدخل السافر أو المبطن في الشؤون السودانية التي باتت وفقاً للعديد من الدلائل نهباً لتأثيرات اقليمية ودولية متضاربة، أدت حتى اليوم إلى تعميق هوة

الخلاف بين الأطراف المحلية وتسعير لهيب الصراع في ما بينها.

المعروف ان نجاح أية وساطة يرتكز على اتفاق الطرفين على انهاء خلافهما بالسبل السياسية وعلى تمتع الوسيط بالقدرة على طرح أفكار تقرب وجهات النظر المتباعدة، وعلى امكان استخدام نفوذه لدى الطرفين واقناعهما بأفكاره. لذلك نجد أن هذه الأسس تبدو غائبة عن وضع الطرفين المتنازعين في السودان، طالما أن كلا منهما يرفض شرعية مطالب الآخر. فالسلطة قررت محاكمة قائد «جيش التحرير الشعبي» جون غارانغ والصادق المهدي ورئيس الحزب الاتحادي الديمقراطي وزعيم طائفة الختمية محمد عثمان الميرغني، بتهمة القيام «بنشاطات معارضة للحكومة» وجاء رد المهدي في المقابل بأن الحكم في السودان هو الذي يجب أن يحاكم «متهماً اياه» بالخروج عن القانون وخرق الدستور والانقلاب على النظام الشرعي «ومشدداً على أن المواجهة ستستمر في كل مجال» ومعرباً عن اقتناعه بضرورة «زوال الحكم في الخرطوم».

* تجاذب بين الحكومة والمعارضة حول المبادرة الاماراتية

موقف الحكومة

كان وزير الدولة لشؤون الرئاسة السودانية صلاح الدين أحمد كرار قد أعلن يوم ١٩٩٧/٢/١ أن الرئيس عمر حسن البشير اتصل بنظيره الاماراتي الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مرحباً بمبادرته وان الشيخ زايد سيرسل مبعوثاً إلى الخرطوم لبدء المفاوضات. إلا أن مصادر سودانية معارضة أشارت إلى أن المبادرة تهدف إلى اقناع الحكومة بالجلوس إلى طاولة المفاوضات مع المعارضة.

وقال كرار ان الخرطوم «لا تضع شروطاً لاجراء حوار» مع المعارضة سوى «التنصل من الاعتداء الأثيوبي والطلب إلى اديس أبابا سحب قواتها من الأراضي السودانية».

كما رفض وزير الثقافة والاعلام السوداني ابراهيم محمد خير ضمناً الوساطة الاماراتية وقال ان «الأولوية المطلقة تتمثل حالياً في تحرير الأراضي السودانية المحتلة» وأضاف: «لا مصلحة تحت الضغط العسكري او الابتزاز، الحكومة تتصالح مع من يحتلون جزءاً من الأراضي السودانية».

وأكد وزير شؤون الرئاسة السودانية في حديث نشرته صحيفة «الأيام» البحرينية في ٢/٧/١٩٩٧، ان فرصة الحوار موجودة والأبواب مفتوحة بين المعارضة والحكومة باعتبار ان «الحل للأزمة موجود وهو ان يجلس الجميع إلى طاولة المفاوضات للاتفاق على ما يمكن الاتفاق عليه وتحال قضايا الخلاف إلى الشعب السوداني ليقول كلمته فيها عبر الاستفتاء» وأكد أيضاً استعداد حكومته للقبول باستفتاء كهذا.

موقف المعارضة من الوساطة

وافق «التجمع الوطني الديمقراطي» الذي يضم أحزاب المعارضة الشمالية والثوار الجنوبيين، على «مبدأ الوساطة» على أن يعقد اجتماعاً في أسمرة في ١٥ شباط/ فبراير ١٩٩٧ لتحديد موقفه النهائي.

وصرح الناطق قاسم عمر نور الدايم ان المعارضة تضع شرطاً «لأي اتفاق مع هذا النظام القبيح هو أن يخضع لاشراف دولي واقليمي، لأن صدقيته معدومة».

وبدا القائد العسكري لقوات التحالف زعيم «الجيش الشعبي لتحرير السودان» العقيد جون غارانغ أكثر تحفظاً حيال الوساطة الاماراتية وصرح لصحيفة «الأهرام» المصرية «إذا وافقت قيادة التجمع على الوساطة سأعلن موقفي لكن التجمع رفض في الماضي التفاوض مع هذا النظام، وأعتقد أن من الأفضل اطاحته». وأكد بوضوح تمسكه بوحدة السودان قائلاً: «أريد أن أؤكد حرصنا على الحفاظ على وحدة السودان (..) أريد أن اطمئن مصر والعالم العربي إلى أن الحرب الحالية لا تهدد وحدة السودان ولا الإسلام ولا الثقافة العربية».

*** المهدي: لا حوار مع الحكومة ولا مبادرة اماراتية**

وفي ٣/ ٢/ ١٩٩٧ نفى الزعيم المعارض السوداني الصادق المهدي عن وجود مبادرة اماراتية حيث قال ان «الشيخ زايد نصح الوفد الحكومي الذي زار الامارات بأن المشكلة داخلية وقال لهم اذا أردتم نستطيع ان نتوسط للحل». وأضاف: «ان كل الذي حصل هو ان الشيخ زايد قدم نصيحة إلى الوفد الحكومي» موضحاً أن اجتماع زعماء المعارضة، المقرر عقده في أسمرة «لا دخل له بالمبادرات وليس في جدول أعمال الاجتماع البحث في أي مبادرة».

*** زايد يجدد عرض الوساطة في السودان**

وفي ٣/ ٢/ ١٩٩٧ جدد رئيس الامارات الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان استعداده للتوسط من أجل ايجاد مخرج للأزمة في السودان. وذكرت وكالة أنباء الامارات أن الشيخ زايد أعرب في اتصال هاتفي أجراه معه الرئيس السوداني ليل الاثنين ـ الثلاثاء ٣/ ٢/ ١٩٩٧ ـ ٤/ ٢/ ١٩٩٧ عن «استعداده للدخول في وساطة وحوار بين الأشقاء والمساعدة على وضع حد للقتال الدائر هناك وارسال موفد» ـ كان قد اقترحها في ٢١ كانون الثاني الماضي.

في غضون ذلك تسعى دولة الامارات العربية المتحدة إلى حشد تأييد دول عربية لانهاء الصراع الدائر في السودان قبل أن تتخذ أي خطوة عملية. وقال مسؤول اماراتي «لن نتحرك بخطوات فعلية من غير أن نأخذ آراء الدول العربية». وأضاف: «لا نريد أن نقوم بمبادرة وحدنا وطرحنا الرغبة في الوساطة والاستعداد لارسال موفد وننتظر ردوداً من الدول العربية حتى نكون في مشاركة مع المجتمع لاننا نريد للمسعى أن ينجح». وأشار دبلوماسيون عرب إلى أن هذه المبادرة وهي الأقوى حتى الآن لمساعدة السودان، مرهونة برد فعل الحكومة السودانية التي يسيطر عليها إسلاميون والمعارضة السودانية. وأضافوا أن من العوامل الرئيسية كذلك معرفة ما إذا كانت مصر ستنحي جانباً توتراتها السياسية العميقة مع السودان وتلقي بثقلها وراء مبادرة الامارات.

* الخرطوم لا ترفض وساطة الامارات

وفي ٧/٢/١٩٩٧ صرح وزير الدولة السوداني للشؤون الخارجية مصطفى عثمان اسماعيل أن بلاده «لا ترفض محاولات الوساطة وخصوصاً وساطة دولة الامارات العربية المتحدة بين المعارضة والحكومة السودانية» وأكد أن الحكومة السودانية كانت قررت «حل مشكلة المتمردين في جنوب البلاد سلمياً» ولكنه اضاف: «ان اريتريا وأثيوبيا تستخدمان المتمردين في محاولة لتقسيم السودان» وقال: «هناك فارق كبير بين المعارضين النزيهين والخونة (..) يجب أولاً تحرير الأرض والعودة بالوضع إلى ما كان عليه سابقاً» وأشار إلى عدم وجود مبادرة مغربية موضحاً أن الملك الحسن الثاني أبدى «استعداده بالقيام بأي عمل يساهم في تقدم السودان وتأمين استقراره».

* موقف المعارضة

وفي أبو ظبي أشاد الزعيم الرئيسي للمعارضة السودانية الصادق المهدي برئيس دولة الامارات العربية المتحدة لمبادرته الهادفة إلى انهاء النزاع في السودان، وقالت وكالة الانباء الاماراتية «وام» ان المهدي الذي يتزعم حزب الأمة السوداني أشاد بالشيخ زايد خلال مقابلة في أبو ظبي مع وزير الدولة للشؤون الخارجية الاماراتي الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان. وتوقع المهدي ان «تتسع الحرب» عبر فتح جبهات جديدة وكشف عن ان المعارضة اختارت قبل سنة اللجوء إلى السلاح «لأن النظام قال انه لن يتعامل إلاّ مع من يحملون الأسلحة» النظام قال بوضوح «انه وصل إلى السلطة بالقوة وان من يريد اسقاطه عليه هو أيضاً أن يلجأ إلى القوة».

الوساطة الايرانية تتواصل لوقف القتال

أمام الوضع المتدهور في السودان وكثرة التقارير الواردة من الجنوب السوداني والتي تنوعت بين سقوط يي أو السيطرة عليها بشكل كامل، تنتظر الأوساط المراقبة المساعي السياسية التي بدأتها ايران حيث اجتمع وزير

خارجيتها علي أكبر ولايتي في كمبالا مع نظيره الأوغندي ايريا كاتغايا والمالاوي نفا منافو والوكيل الأول لوزارة الخارجية السودانية علي عبد الرحمن وجرى البحث في التطورات.

وتركز ايران في محادثاتها مع أوغندا والسودان على وقف اطلاق النار وعدم استعمال العنف كوسيلة للضغط على الرئيس حسن البشير الذي ترى فيه المعارضة عائقاً أمام كل تغيير في البلاد، إذ أن ايران تحمل أوغندا مسؤولية امداد المعارضة بالسلاح وقد طلبت من كمبالا ضرورة وقف دعمها وامداداتها للافساح في المجال امام حوار عقلاني في السودان يمهد لتفاهم معين.

غير أن المواضيع التي يشدد عليها علي أكبر ولايتي تتركز على ضرورة احياء الاتفاقيات بحسب طهران، تمهد لاعادة العلاقات الطبيعية بين كمبالا والخرطوم خصوصاً وان أهم بنودها يشدد على قطع العلاقات بين أوغندا والمعارضة السودانية واقامة علاقات عدم تعد من أي من الطرفين واعتماد الحوار في كل مشكلة تجري على الحدود السودانية ـ الأوغندية أيًا كان مسببوها.

من هنا تقول التقارير إن المحادثات التي جرت بين وزيري خارجية أوغندا وايران والوكيل الأول لوزارة الخارجية السوداني في فندق بحيرة فيكتوريا في عنتيبي شددت على هذا الموضوع وهي حملت مشاريع الاتفاقات إلى الرئيس الأوغندي موسيفيني في مقر قيادته في مدينة غولو في شمالي أوغندا حيث تقول المعلومات إن موسيفيني يقود من هناك معركة ضد قوات المعارضة الأوغندية منذ فترة. ولكن الرئيس الأوغندي لم يعط وعداً نهائياً لتجديد الاتفاقيات مع السودان بل هو طالب الوكيل الأول لوزارة الخارجية السودانية بضرورة فتح حوار شامل يتناول جميع النقاط المتعلقة بالعلاقات بين الخرطوم وكمبالا. وهذا يعني بالمنطق السياسي عدم وقف الدعم الأوغندي للمعارضة السودانية في المدى القريب خصوصاً وان الوقت لا يسمح باعادة تنسيق

العلاقات وقد يتطلب ذلك سنوات فهل تبقى الحرب مشتعلة بانتظار هذا التنسيق؟. من هنا بدأ التشكك بالموقف الأوغندي والتفاعل معه بحذر وفي هذا المجال تؤكد التقارير ان ايران مصرة على وقف القتال في السودان وعلى ضرورة فتح حوار بين الأطراف المتقاتلة مهما كانت العراقيل لأنها ترى ان القتال يعرض الوحدة السودانية والنظام السياسي للخطر.

لذلك يقول المراقبون ان الاتصالات بين كمبالا والخرطوم ستتطور بمساعي ايران وهي قد تصل إذا ما اقتضى الأمر إلى عقد لقاء بين الرئيس السوداني والرئيس الأوغندي المصرّ على تحميل الأول مسؤولية ما يجري في جنوبي السودان. وفي حال حصول مثل هكذا اجتماع يكون بمثابة الخطوة نحو عودة الأوضاع إلى شكلها الطبيعي في السودان من جهة ولعودة العلاقات الأوغندية ـ السودانية إلى حالتها الطبيعية من جهة ثانية.

وإذ تؤكد المعلومات أن الرئيس السوداني وافق على اللقاء كشفت أن طهران ما زالت تتوسط مع الرئيس الأوغندي للمشاركة في هذا اللقاء ولو في أوغندا على الرغم من أن الرئيس السوداني يحملها المسؤولية الكاملة في دعم حركة المتمردين بل ويؤكد أن أوغندا انشأت معسكرات خاصة لتدريبهم وتحريضهم ضد نظامه.

*** البشير استقبل موفداً ايرانياً**

أكد الرئيس السوداني عمر حسن البشير في ١٦/٢/١٩٩٧ لدى استقباله نائب وزير الخارجية الايراني للشؤون الخارجية حسين شيخ الإسلام عن استعداده لانجاح المبادرة الايرانية الرامية إلى حل المشاكل بين السودان وأوغندا سلمياً. وكان شيخ الإسلام قد انتقل من كمبالا إلى الخرطوم في محاولة لاحياء الوساطة الايرانية بين العاصمتين والتي تستند إلى اتفاق عقد في ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ بين السودان وأوغندا في رعاية ايرانية يقضي باعادة العلاقات إلى طبيعتها بين كمبالا والخرطوم. وهذا الاتفاق الذي بقي

حبراً على ورق ينص على سحب اللاجئين ومجموعات الثوار مسافة نحو مئة كيلومتر داخل حدودها وانشاء فريق مراقبة على الحدود المشتركة يضم عسكريين ايرانيين.

الوساطة الايرانية واجتماع رباعي في كمبالا

نقلت وكالة الأنباء السودانية «سونا» عن وزير الخارجية السوداني علي عثمان محمد طه اثر لقائه نظيره الايراني الدكتور علي أكبر ولايتي أن «الهجوم يشكل انتهاكاً للمبادىء التي اتفق عليها البلدان» السودان واوغندا لتحسين العلاقات بينهما وقال ان «السودان يرغب بالطبع في نجاح الوساطة الايرانية، لكن العدوان الأوغندي يشكل انتهاكاً يحول دون مشاركتنا في الجولة الجديدة في المفاوضات» وانه طلب من ولايتي انتظار تحسن الوضع لمعاودة المحادثات في كينيا أو في أوغندا. وأعلنت لاحقاً أن اجتماعاً رباعياً لوزراء خارجية السودان وأوغندا وايران وملاوي سيعقد في كمبالا اليوم تاريخ ١٤/ ٩٧/٣ في اطار المبادرة الايرانية لحل الخلافات بين السودان وأوغندا. ونقلت عن ولايتي الذي غادر الخرطوم متوجهاً إلى كمبالا في اطار جهود الوساطة الايرانية انه «لن يكون من السهل التغلب على الخلافات نظراً إلى حال عدم الثقة» القائمة بينهما. وكان وزير الخارجية السوداني عثمان محمد طه قد قال سابقاً ان «العدوان الأوغندي جعل من الصعوبة في مكان عقد جولة المحادثات في كمبالا».

*** تجدد الوساطة الايرانية بين الخرطوم وكمبالا**

بدأت جولة جديدة من المحادثات بين السودان وأوغندا في اطار المبادرة الايرانية لنزع فتيل التوتر بين البلدين. وكان وزير الخارجية الايراني علي أكبر ولايتي يرافقه وكيل وزارة الخارجية السودانية قد وصلا إلى كمبالا يوم ١٣/ ٩٧/٣ آتيين من الخرطوم ثم توجها إلى مدينة جولو الشمالية لمقابلة الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني الذي يقود عمليات الجيش ضد المتمردين الذين

تتهم كمبالا السودان بدعمهم. كما عقد ولايتي اجتماعاً مع نظيره الأوغندي الذي رحب بالجهود الايرانية لاقرار السلام بين بلده والسودان وأكد دعم كمبالا اتفاقيات السلام التي وقعت في طهران عام ١٩٩٦، وشدد ولايتي على حرص طهران على الاستقرار وحسن الجيرة بين البلدين وان استمرار الصدامات بين الجانبين لا تصب في مصلحة السودان وأوغندا.

وفي ١٦/٣/١٩٩٧ ومع تفاقم الأوضاع الميدانية بدا طبيعياً ان تصل المحادثات بين السودان وأوغندا بوساطة ايرانية الى طريق مسدود مع فشل الطرفين في الاتفاق على بيان مشترك. واعلن نائب رئيس الوزراء الأوغندي وزير الخارجية اريا كاتيغانا ان «المحادثات فشلت ولكنها لم تفشل تماماً فما زالت هناك فرص للتفاوض».

الوساطة الليبية

أنهى الرئيس السوداني عمر حسن البشير زيارته إلى ليبيا والتي كان قد بدأها يوم ١١/٤/١٩٩٧ حيث نجح خلالها العقيد معمر القذافي في جمعه مع وفد أوغندي رفيع المستوى في اطار وساطة ليبية، خرج منه البشير متفائلاً «بخطوات ايجابية ستظهر خلال الأيام المقبلة».

وخلال وجوده في ليبيا اجتمع البشير مع العقيد القذافي مرتين، فيما اجرى القذافي اتصالاً هاتفياً مع الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني بأمل دعوته للقاء الرئيس السوداني في وساطة ليبية لتخفيف حدة التوتر بين البلدين، غير أن موسيفيني اعتذر عن ذلك، لانشغاله بمواعيد محددة سابقاً، لكنه أوفد وزير الخارجية ايريا كاتيغايا ووزير الدولة للدفاع اماما امبابازي. وأجرى البشير والوزيران الأوغنديان محادثات بحضور أمين اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي عمر المنتصر في بلدة رأس اجدير على الحدود الليبية ـ التونسية.

وقالت وكالة الأنباء الليبية إن البشير قد أعرب عن ارتياحه لهذا الاجتماع الهادف إلى اعادة العلاقات مع أوغندا إلى طبيعتها بمبادرة من القذافي.

وأعرب البشير عن تقديره للقذافي وموسيفيني «للاستجابة السريعة لعقد هذا الاجتماع».

الموقف الأميركي من السودان

أمّا واشنطن اللاعب الدولي الأكبر، فان موقفها يشوبه الالتباس حيال المسألة السودانية، فهي لا توفر فرصة أو مناسبة إلا وتندد فيها بنظام الخرطوم وسياسته وتعمل على التضييق عليه ومحاصرته سياسياً واقتصادياً ومساندة الدول المحيطة به عسكرياً ولكنها في الوقت نفسه وكما أكد كبار معارضي النظام في السودان الصادق المهدي من أن الولايات المتحدة ترفض أي عمل عسكري من شأنه اسقاط هذا النظام. اما دعمها لدول الطوق المحيطة بالسودان وتحديداً أثيوبيا وأريتريا وأوغندا فهو متاح في حدود ما يحقق لها أهدافها الخاصة بلجم النظام السوداني والضغط عليه والحد من علاقته الوثيقة بايران وتالياً التمدد الايراني في افريقيا.

وفي الأسبوع الثاني من شهر كانون الأول ١٩٩٦ نشرت صحيفة «انترناشيونال هيرالد تريبيون» افتتاحية حول الموقف الأميركي من السودان جاء فيه: «ان السودان يأتي في المرتبة الثانية بعد ايران من حيث رعاية الارهاب الدولي وتهديد أمن واستقرار الدول المجاورة له».

وأضافت: «ان بعض الدول ومنها مصر حاولت مهادنة نظام السودان تجنباً لشره، نظراً لاعتبارات مثل التضامن الافريقي أو العربي أو الإسلامي.

أما روسيا والصين، وبعض الدول الأخرى، فاختلقت أسباباً واهية لحماية السودان من التعرض لعقوبات حقيقية ونتيجة لذلك يواصل النظام السوداني ممارسة الارهاب الخارجي وتهديد جيرانه فضلاً عن انتهاكاته الداخلية لحقوق الانسان».

ورجحت «الهيرالد تريبيون» أن تكون الولايات المتحدة حريصة على عدم الاتهام بمعاداة الإسلام، أو التدخل في شؤون الدول الداخلية، فقررت اللعب

من وراء الكواليس. «إلا أن هذه السياسة زادت من تعقيد الموقف وساهمت في اضعاف الأمم المتحدة حيال النظام في السودان».

والواقع ان سياسة الولايات المتحدة هنا تلخصت في دعم المعارضة السودانية ومد دول الجوار السوداني (أريتريا ـ أثيوبيا ـ أوغندا) بالسلاح.

في تشرين الثاني ١٩٩٦، قدمت الولايات المتحدة لهذه الدول مساعدات عسكرية تراوحت قيمتها من ٢٠ إلى ٥٠ مليون دولار، بزعم مساعدة حكومات هذه الدول على حماية نفسها من تهديدات الخرطوم.

وقد تواكب هذا الدعم مع صدور تقارير متخصصة حول ما أكدته النشرة الاستراتيجية الفرنسية (T. T. E. N) من أن الأوضاع العسكرية والسياسية السودانية في تدهور مستمر، ممّا يهدد باندلاع حرب أهلية شاملة قد يصعب احتواؤها. . بل أن الاحتمال الأقوى هو أن تتخطى هذه الحرب حدود السودان لتشمل دولاً مجاورة.

أما التمادي في دعم واشنطن لدول الطوق المحيطة بالسودان (أثيوبيا، أريتريا، وأوغندا) وصولاً إلى اسقاط النظام في الخرطوم فمحكوم بمعادلات تتخطى السودان إلى البعد الاقليمي والدولي وإذا كانت خيوط هذه المعادلات بدأت تظهر في شرقي افريقيا ومنطقة البحيرات العظمى، فإن معالمها الأخيرة لم تتوضح بعد وربما لن تتوضح قريباً.

في ٢٢/ ١/ ١٩٩٧ أبدى الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية نيكولاس بيرنز عن «قلق» الولايات المتحدة للقتال الدائر في السودان وطلب من «الحكومة السودانية والمتمردين وأي طرف متورط في هذه المعارك التحلي بالاعتدال» والتفاوض. ورفض أن ينفي أو أن يؤكد تقديم أثيوبيا وأريتريا وأوغندا مساعدات إلى الثوار السودانيين، إلا أنه أوضح أن واشنطن لم تقدم أي مساعدة عسكرية إلى هذه البلدان وان المساعدة المدنية المقررة لها لعام ١٩٩٦ ومقدارها ١٥ مليون دولار لم تسلم بعد. وكرر ان منظمة الوحدة الافريقية هي أفضل مكان للتوسط لانهاء النزاع.

وفي ٢٣/ ١/ ١٩٩٧ سعت الولايات المتحدة إلى النأي بنفسها عن التطورات العسكرية التي يشهدها السودان واعتبرت ان ما يجري لا يتعدى كونه «أزمة داخلية» تحاول حكومة الرئيس الفريق عمر حسن البشير تصويره على انه تدخل خارجي، وجاء في بيان للسفارة الأميركية في الخرطوم ان «مزاعم السودان عن تورط أجنبي في حربه الأهلية هي محاولة لتحويل انتباه الشعب السوداني والمجتمع الدولي عما هو أزمة سياسية محلية في جوهره» ولم يشر البيان إلى عدد السياسيين السودانيين الذين تحتجزهم السلطات، غير انه اضاف ان «هذه الأعمال لا تعالج المشاكل السياسية للحكومة وتثير مخاوف في شأن حقوق الانسان. وندعو الحكومة السودانية إلى الاحترام الكامل لحقوق المواطنين كافة وندعو إلى الافراج عن المحتجزين» وكرر الدعوة إلى تسوية سلمية عبر المفاوضات بين الحكومة والمعارضة، وقال في هذا الصدد: «لا نؤيد اطاحة الحكومة عسكرياً ونجدد دعوتنا لكل الأطراف المنخرطين في الحرب الأهلية في السودان إلى انهاء هذا الصراع المأساوي من خلال مفاوضات سلمية (. .) يجب أن تشترك جميع عناصر المجتمع السوداني في حوار المصالحة الوطنية إذا قدر للسودان أن يضع قدمه على طريق السلام والتنمية». وشدد على أن المساعدات العسكرية الأميركية البالغ حجمها ١٥ مليون دولار لم تسلم بعد إلى جارات السودان الثلاث، أي أريتريا وأثيوبيا وأوغندا، لكن الإدارة الأميركية وافقت على تقديم معونة اضافية مقدارها ٤,٧٥ ملايين دولار سنة ١٩٩٧ وأوضح أن «هذه المعونة تهدف إلى مساعدة تلك البلدان على الدفاع عن أراضيها ضد غارات المتمردين الذين يرعاهم السودان».

وفي ٥/ ٢/ ١٩٩٧ أعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية نيكولاس بيرنز ان الولايات المتحدة «لا تود رؤية تورط أجنبي في السودان لدى البلد مشكلات كافية من دون ذلك» لأن الحرب الأهلية في السودان «تزداد حدة في الجنوب والشرق».

*** أولبرايت تلتقي غارانغ سراً**

ذكرت صحيفة «الوان» السودانية ١٩٩٧/٤/٦، أن وزيرة الخارجية الأميركية مادلين أولبرايت التقت جون غارانغ سراً خلال زيارتها إلى لندن بين ١٨ و٢٠ آذار ١٩٩٧. وقالت ان غارانغ اطلع أولبرايت على وضع قواته واحتياجاتها العسكرية وخططها المستقبلية. وأضافت الصحيفة أن اللقاء كان بمثابة الضوء الأخضر لشن هجوم بدعم أوغندي كامل في الجنوب.

*** إعلان الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر عن نيته استئناف جهوده للتوسط بين الحكومة السودانية وغارانغ**

سيبدأ كارتر الذي سبق أن اقنع طرفي النزاع بهدنة لم تدم طويلاً قبل سنتين وساطته الجديدة يوم الجمعة ١٩٩٧/٤/١٨ وسيجري محادثات أولاً مع البشير ثم غارانغ.

*** كارتر يبحث والبشير في سلام السودان**

التقى الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر يوم ١٩٩٧/٤/٢٠، الرئيس السوداني الفريق محمد حسن البشير «واللقاء تناول عملية السلام واحتمالات التوسع لضم جماعات اخرى إلى البحث في مسألة السلام بين السودان وجيرانه». ويحاول كارتر جمع ممثلين للخرطوم و«الجيش الشعبي لتحرير السودان» الذي يتزعمه جون غارانغ والذي يخوض حرباً في الجنوب منذ عام ١٩٨٣ ويرفض توقيع اتفاق سلام.

*** الجامعة العربية تتضامن مع السودان ضد أي تهديد لوحدته**

في القاهرة أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبد المجيد اثر لقائه السفير السوداني في القاهرة أحمد الطيب الكردفاني «موقف الجامعة الثابت تجاه التمسك بوحدة السودان وتضامنها معه ضد أي تهديد لوحدته». كما أكد «حرص الجامعة على ضرورة استتباب الأمن والاستقرار

في هذا البلد الشقيق وأهمية التزام دول الجوار بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير وانتهاج سياسة حسن الجوار انطلاقاً من عمق العلاقات التاريخية والجوار الجغرافي وطبقاً لقواعد القانون الدولي وقوانين المنظمات الاقليمية والدولية التي تنظم هذه العلاقات» وأعرب عن «ارتياحه لما يلاحظه من جهود دبلوماسية تقوم بها الحكومة السودانية لشرح هذه التطورات من خلال ارسال مبعوثين سودانيين إلى الدول العربية والافريقية».

*** الأمين العام للجامعة يؤيد مبادرة الشيخ زايد**

أعرب الأمين العام لجامعة الدول العربية عصمت عبد المجيد عن تأييده لمبادرة الشيخ زايد بن سلطان ووصفها بانها «ايجابية وبناءة» داعياً السودانيين إلى «التجاوب معها» وكرر تحذيره من «محاولات التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للسودان أو تقسيمه مؤكداً تمسك الجامعة بوحدة السودان وحرمة أراضيه». إلا أن عبد المجيد أكد أن «المشكلة السودانية معقدة ومتعددة الجوانب والحل يجب أن يبدأ من داخل السودان بين الأخوة السودانيين عبر التغلب على خلافاتهم الداخلية».

*** عبد المجيد يدعو إلى وقف التدخل في السودان**

من بين الملفات التي كانت مطروحة في مؤتمر وزراء الخارجية العرب قضية السودان التي أصبحت على قدر كبير من الخطورة. وقد دعا الأمين العام لجامعة الدول العربية عصمت عبد المجيد الحكومة السودانية والمعارضة إلى التعاطي الجاد مع مبادرة رئيس دولة الامارات العربية المتحدة الشيخ زايد ابن سلطان آل نهيان بهدف تحقيق المصالحة الوطنية في السودان ووقف القتال بين الأطراف المتنازعة.

وكان عبد المجيد قد التقى على هامش مؤتمر وزراء الخارجية العرب في القاهرة وزير خارجية السودان وبحث معه الوضع المضطرب وخصوصاً في

الشمال والجنوب، وكرر دعوته إلى دول الجوار بوقف التدخل في شؤون السودان الداخلية واعتماد سياسة حسن الجوار وفق ما نص عليه القانون الدولي.

الموقف السوري

أكد نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام في مؤتمر صحافي عقده مساء الخميس الواقع في ١٩٩٧/١/٣٠ في العاصمة القطرية، ان سوريا ترى ان «تهديد وحدة السودان هو تهديد للأمن القومي العربي ونحن ضد أي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية لأي بلد عربي وبالتالي فلا يمكن ان نساند أي تدخل أجنبي في شؤون السودان أو غير السودان».

ونقلت وكالة الأنباء السورية (سانا) عن الملك الأردني حسين قوله ان الرئيس السوري حافظ الأسد «يدرك ان ما يدور في السودان هو هجمة شرسة من قوى خارجية ومخطط صهيوني أميركي يستهدف وحدة السودان وأمنه».

الموقف اليمني

في صنعاء صرح رئيس الوزراء اليمني عبد العزيز عبد الغني في مؤتمر صحافي «يؤسفنا كثيراً ما يجري في السودان (..) ونحن نندد بأي تدخل في الشؤون الداخلية للسودان ونحن مع وحدة القطر السوداني الشقيق».

كما نقلت وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» عن مجلس الوزراء اليمني اظهار استنكاره «لأي تدخل» في الشؤون السودانية ومساندته «لسلامة السودان ووحدة أراضيه».

*** صالح يستقبل البشير ويؤكد دعمه للسودان**

وفي ١٩٩٧/٣/٢٤ أجرى الرئيس السوداني عمر حسن البشير في صنعاء محادثات مع نظيره اليمني علي عبد الله صالح، وتلقى دعماً يمنياً للسودان في «مواجهة أي تدخل في شؤونه الداخلية». وجدد علي عبد الله صالح «موقف

بلاده المتضامن مع أشقائه في السودان» مؤكداً أن «اليمن مع وحدة وسلامة وأمن السودان، وادانة أي تدخل في شؤونه الداخلية». وتطرق الرئيسان أيضاً إلى العلاقات الثنائية والوضع في المنطقة، كما بحثا في بناء اسرائيل مستوطنة يهودية جديدة في القدس الشرقية المحتلة.

وقد حضر جلسة المباحثات من الجانب اليمني الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب وعبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الوزراء، وعن الجانب السوداني مصطفى عثمان وزير الدولة بوزارة العلاقات الخارجية وسفير السودان لدى اليمن عبد الباقي محمد حسن. وفي تصريح لوسائل الاعلام أوضح الرئيس السوداني ان زيارته لليمن تأتي في اطار التشاور المشترك بين البلدين.. والتوضيح للرئيس اليمني عن تطورات الأوضاع في السودان، وشكره وشكر الشعب اليمني على الوقفة والتجاوب مع الشعب السوداني في ظل الظروف التي يمر بها حالياً وقال ان هذه الزيارة جاءت تقديراً وعرفاناً لموقف اليمن ولمزيد من التشاور..

الموقف الليبي

القذافي أمام الوزراء الأفارقة: اجتماعنا هزيمة لأميركا

وفي ٢٧/ ٢/ ١٩٩٧ حول العقيد معمر القذافي مأدبة عشاء أقامها للوفود المشاركة في المؤتمر الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية يوم ٢٦/ ٢/ ١٩٩٧ إلى مناسبة للتنديد بالسياسات الأميركية تجاه افريقيا وليبيا والعراق.

وفي خطاب مسهب في مخيم العزيزية العسكري في ضاحية طرابلس التي استهدفت خلال غارة أميركية العام ١٩٨٦. قال العقيد القذافي إن على افريقيا حل مشكلاتها داخلياً وعدم السماح لأميركا أو غيرها من الدول الغربية بالتدخل بشؤونها رافضاً بذلك اقتراح واشنطن تشكيل قوة لحل النزاعات الاقليمية. وبالنسبة إلى الوضع في السودان، رأى «امكانية» للتسوية باعتبار ان ما من مشكلات حدودية بين السودان وأوغندا وإنّما بعض الأمور «البسيطة»

التي يمكن التغلب عليها، فيما ما من خلافات حدودية بين أثيوبيا والسودان وأريتريا.

وفي ١٢/٤/١٩٩٧ تلقى العقيد معمر القذافي اتصالاً هاتفياً من الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني ناقشا خلاله النزاعات الجارية في وسط افريقيا وشرقها. وكان الرئيس السوداني عمر حسن البشير قد توجه يوم الجمعة الماضي ١١/٤/١٩٩٧ إلى ليبيا.

الوساطة الليبية

أنهى الرئيس السوداني عمر حسن البشير زيارته إلى ليبيا نجح خلالها العقيد معمر القذافي في جمعه مع وفد أوغندي رفيع المستوى خرج منه البشير متفائلاً «بخطوات ايجابية ستظهر خلال الأيام المقبلة».

وقد اجتمع البشير خلال وجوده في ليبيا مع العقيد معمر القذافي مرتين، فيما أجرى القذافي اتصالاً هاتفياً مع الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني بأمل دعوته للقاء الرئيس السوداني في وساطة ليبية لتخفيف حدة التوتر بين البلدين، غير أن موسيفيني اعتذر عن ذلك، لانشغاله بمواعيد محددة سابقاً لكنه اوفد وزير الخارجية ايريا كاتيغايا ووزير الدولة للدفاع اماما امبابازي. وأجرى البشير والوزيران الأوغنديان محادثات، بحضور أمين اللجنة الشعبية للاتصال الخارجي عمر المنتصر، في بلدة رأس اجدير على الحدود الليبية ـ التونسية. وقالت وكالة الأنباء الليبية ان البشير اعرب عن ارتياحه لهذا الاجتماع الهادف إلى إعادة العلاقات مع أوغندا إلى طبيعتها بمبادرة من القذافي. وأعرب البشير عن تقديره للقذافي وموسيفيني «للاستجابة السريعة لعقد هذا الاجتماع».

الموقف الأردني

وفي ١٧/١/١٩٩٧ حضّ رئيس الوزراء الأردني عبد الكريم الكباريتي الدول العربية على مساعدة السودان في قتاله ضد الثوار معتبراً أن الخرطوم

تواجه مؤامرة على وحدة أراضيها.

وفي ٢٠/١/١٩٩٧ وصل وزير العدل السوداني عبد الباسط سيدرات إلى عمان واستقبله رئيس الوزراء الأردني عبد الكريم الكباريتي وذلك قبل أن يستقبله الملك حسين ليتسلم منه رسالة من البشير حيث نقل عن الملك حسين تأكيده على «ضرورة عدم استغلال الظروف التي يمر فيها السودان الشقيق للتدخل في شؤونه الداخلية».

وكان الكباريتي قد أعلن منذ أيام عن وقوف الأردن إلى جانب السودان «ضد المؤامرة» داعياً الدول العربية إلى دعمه في مواجهة «أعداء الأمة العربية»، وبعد اجتماعه بالكباريتي اتهم «قوى أجنبية ذات اطماع بتنفيذ عملية التمرد وتسليح المتمردين واستخدام أراضي أريتريا وأثيوبيا منطلقاً لهجومها بقصد تفتيت السودان» مشيراً إلى «مخطط أريتري لاقامة دولة تضم أجزاء من السودان وجيبوتي وأثيوبيا تكون شوكة في خاصرة الأمة العربية في منطقة البحر الأحمر».

وأدان مجلس النواب الأردني في بيان رسمي «العدوان الذي تدعمه وتشارك فيه أطراف أجنبية» والذي يمثل «تهديداً صارخاً لوحدة السودان وأمنه واستقراره». طالباً من الجامعة العربية «التحرك لتفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك وابراز الموضوع في المحافل الدولية دعماً للسودان».

وذكرت أوساط النقابات المهنية في عمان يوم ٦/٢/١٩٩٧ أن حملة تبرع نظمتها النقابات المهنية في الأردن حيث جمعت ما يزيد عن /٢٠٠/ ألف دولار وسواراً من الذهب لنصرة السودان، كما أعلنت احدى الجمعيات عن فتح باب التطوع دفاعاً عن السودان. كما شملت استعداد المستشفى الإسلامي، أحد أجنحة جماعة «الاخوان المسلمين» الاقتصادية لاستقبال وعلاج جرحى المعارك في السودان مجاناً كما أعلن النائب السابق منصور مراد، رئيس جمعية الشركس الأردنية عن فتح باب «التطوع» دفاعاً عن السودان. وقدم النقابيون /١٠٥/ آلاف دولار في حين تبرع «الاخوان

المسلمون» بمئة ألف دولار. وإلى ذلك قررت النقابات المهنية التي يبلغ عددها ١٢ وعدد أعضائها اجمالاً ٨٠ ألفاً تنظيم مهرجانات تبرع مشابهة في فروعها في مدن أردنية أخرى.

*** وصول وزير شؤون الرئاسة السودانية إلى عمان**

وصل في ١٦/ ٤/ ١٩٩٧ إلى عمان وزير شؤون الرئاسة اللواء عبد الرحيم محمد حسين حاملاً رسالة من الرئيس السوداني عمر حسن البشير إلى الملك الأردني حسين. ونقلت وكالة الأنباء السورية (سانا) عن حسين قوله ان الرئيس السوري حافظ الأسد «يدرك ان ما يدور في السودان هو هجمة شرسة من قوى خارجية ومخطط صهيوني أميركي يستهدف وحدة السودان وأمنه».

وفي ١٨/ ٤/ ١٩٩٧ قال وزير شؤون الرئاسة في السودان عبد الرحيم محمد قبيل مغادرته عمان، ان السودان «يرحب بعقد قمة عربية» لمناقشة الأوضاع في جنوبي البلاد. وخلال زيارته إلى عمان التي استغرقت ٢٤ ساعة نقل المبعوث السوداني رسالة من الرئيس عمر البشير إلى الملك الأردني حسين، كذلك اطلع ولي العهد الأمير حسن على «مضمون اتفاق سلام يعتزم السودان توقيعه في الواحد والعشرين من الشهر الحالي (نيسان) في ما يتعلق بالوضع في جنوبي البلاد» طبقاً لما اضاف.

ويشار إلى أن الملك الأردني قد أعلن مراراً عن حرص بلاده على أمن السودان ووحدته كما أكد ضرورة تحاشي «استغلال الظروف التي يمر بها السودان للتدخل في شؤونه الداخلية».

وإلى ذلك نظمت الأحزاب والنقابات الأردنية خاصة التي تنتمي إلى التيار الإسلامي حملات تبرع بعشرات آلاف الدولارات لنصرة الجيش السوداني.

الموقف الفلسطيني

أدان تحالف القوى الفلسطينية في بيان أصدره يوم ٢٦/ ١/ ١٩٩٧، ما يتعرض له السودان من عدوان خارجي تغذيه الولايات المتحدة واسرائيل

وأدواته أريتريا وأثيوبيا، ويهدد وحدة السودان وسيادته وعروبته وعقيدته. وذكر التحالف بمواقف السودان وحكومته الداعمة للقضية الفلسطينية والرافضة لتطبيع العلاقات مع اسرائيل.

ويوم ٢٩/١/٩٩٧ وفي غزة، قال مصدر فلسطيني إن «القيادة الفلسطينية تؤكد حرصها على وحدة السودان وسلامة أراضيه أمام الهجمة التي يتعرض لها الشعب السوداني الشقيق».

موقف قطر

وفي ١٩/١/٩٩٧ ذكرت الوكالة القطرية أن «جمعية قطر الخيرية» التابعة للدولة قررت ارسال مساعدة عاجلة إلى السودان «الذي يتعرض لاعتداء ظالم للنيل من استقلاله ووحدة أراضيه».

كما أكد أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في اتصال هاتفي بالبشير «وقوف دولة قطر إلى جانب السودان ودعمها لسيادته الوطنية ووحدة أراضيه».

وفي ١٢/٤/١٩٩٧ أعلنت وكالة الأنباء القطرية أن وزير الدولة القطرية لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد بن خالد آل ثاني سلم السفير السوداني عثمان نافع صمد تبرعات تبلغ قيمتها ٢٫٨ مليون دولار جمعتها اللجنة القطرية لمساندة الشعب السوداني التي تشكلت بتوجيه من أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني.

موقف الكويت

وفي ٤/٢/١٩٩٧ شنت الصحف الكويتية هجوماً عنيفاً على الحكومة السودانية وحملتها مسؤولية المعارك الدائرة في جنوب البلاد. وقالت صحيفة «السياسة» إن «ما يجري ليس إلا انتفاضة شعبية تقودها أحزاب المعارضة السودانية ولا دخل لأميركا أو جيران السودان فيها». وعزت «القبس»

التطورات الأخيرة في السودان إلى «الممارسات السادية التي سيطرت على مؤسسته العسكرية» معتبرة أن الحكومة السودانية «لا تملك من مؤهلات الحكم غير الدبابة والمدفع وسياج المعتقلات وأسلوب الاقامة الجبرية في أحسن الأحوال».

موقف صندوق النقد الدولي

وسط التطورات التي يشهدها السودان، برز موقف لافت للانتباه من صندوق النقد الدولي الذي اعتبر أن تمسك السودان بكونه دولة إسلامية سيعرضه للطرد من عضوية الصندوق بحجة تخلفه عن سداد نحو مليار دولار من الديون المتأخرة. وأوضح المدير التنفيذي في الصندوق خوسيه بيدرو دي موريس المسؤول عن شؤون ٢٠ دولة افريقية، ان الولايات المتحدة هي التي تدفع باتجاه طرد السودان. وقال دي موريس «الحدود الفاصلة بين الآفاق السياسية والاقتصادية (داخل الصندوق) ضعيفة للغاية ومن المعتاد ان يتعامل الصندوق بأخذ الأبعاد السياسية بالاعتبار، مما تكون له تداعيات اقتصادية كبيرة».

موقف جنيف

وفي ١٧/ ١/ ١٩٩٧، اتهم المحقق الخاص للجنة الدولية لحقوق الإنسان غاسبار بيرو في مؤتمر صحافي الخرطوم بانها تعمل على «ابقاء السكان في حال تحرك» لحرمان الثوار من قاعدة لهم. وقال انه أرغم على مغادرة السودان بعيد وصوله وان المدعي العام عبد الرحمن ابراهيم أبلغ إليه أنه لا يمكن ضمان أمنه. وجاء في بيان لمنظمة التضامن المسيحي الدولي التي تتخذ سويسرا مقراً لها «أن النظام السوداني ينفذ سياسة «الأرض المحروقة» والتي وضعت ٥٠ ألف شخص على حافة الجوع».

الموقف الفرنسي

في ٢٢/ ١/ ١٩٩٧ أعربت الحكومة الفرنسية عن قلقها إزاء التطورات التي

يشهدها السودان. وقال ناطق باسم وزارة الخارجية الفرنسية جاك روميلارت «اننا نشعر بالقلق والأسف لوضع الحرب الأهلية المستمر في الجنوب والذي يمتد في الوقت الحاضر إلى شرقي السودان» وأضاف: «أن النزاع السوداني لن يجد تسوية دائمة إلا بحل سياسي سيتم التفاوض بشأنه ويستجيب لطروحات السكان المعنيين». وعن تورط الدول المجاورة للسودان (أثيوبيا وأريتريا) في النزاع قال الناطق إنه لا يملك «معلومات خاصة عن الوجه الدولي للنزاع».

وفي إطار الاستعداد للحظر الجوي الذي يفترض أن يناقش مجلس الأمن في الأيام المقبلة مسألة ادخاله حيز التنفيذ، صرح مدير شركة الطيران السودانية اللواء فيصل مختار أن الشركة اتخذت كل الترتيبات لمواجهة احتمال تطبيق القرار (١٠٧٠) ويحظر هذا القرار في حال تطبيقه على شركة الطيران السودانية القيام برحلات دولية. ومن جهة أخرى لا تزال الخلافات في الأمم المتحدة على سلاح العقوبات القائمة وخصوصاً بين الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن إذ تعكس المناقشات الجارية في شأن السودان هذه الخلافات بوضوح فقد أرجأت من جديد الدول الـ ١٥ الأعضاء في مجلس الأمن في جلسة مغلقة عقدت تاريخ ١٩٩٦/١/٢٠، اصدار أي قرار يتعلق بفرض عقوبات جوية ومقاطعة شركة الطيران السودانية.

ويقف الفرنسيون والروس والصينيون الذين يعارضون فرض حظر فترات غير محددة كما هي الحال مع العراق وليبيا، في مواجهة الأميركيين والبريطانيين وطلب عدد من الدول «معلومات اضافية» عن تأثير حظر كهذا على الجانب الانساني، لكن المسألة ستطرح مجدداً على المجلس مطلع كانون الثاني ١٩٩٧ بضغط من واشنطن ولندن.

وتتهم الخرطوم بايواء ثلاثة مصريين متهمين بالمشاركة في محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في حزيران ١٩٩٥ في اديس أبابا، الأمر الذي تنفيه السلطات السودانية، وهي تخضع لعقوبات دبلوماسية منذ أيار الماضي

١٩٩٥ بعدما بذلت السلطات الأثيوبية المقربة من واشنطن جهوداً لطرح هذا الملف.

وكانت موسكو طلبت في ٢١ تشرين الثاني الماضي ١٩٩٦، اعداد دراسة عن اثر حظر جوي محتمل على الجانب الانساني، بينما رأت باريس ان التقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة السابق الدكتور بطرس غالي لا يسمح للمجلس باصدار حكم على سلوك السودان حيال الارهاب ولذا اقترحت ارجاء المناقشات شهراً.

* قرار دولي جديد للتضييق على السودان

اتخذ مجلس الأمن ليل الجمعة الواقع في ١٩٩٦/٨/١٦ بغالبية ١٣ صوتاً وامتناع روسيا والصين عن التصويت، قراراً بفرض حظر جوي على السودان لكن من غير أن يحدد موعداً لبدء التطبيق من أجل الافساح في المجال للخرطوم لاستجابة طلب تسليم المتهمين. وينص القرار على أن المجلس سيبت في غضون ثلاثة أشهر موعد دخول الحظر الجوي حيز التنفيذ ويقضي مبدئياً بمنع شركة الخطوط الجوية السودانية والشركات الأخرى التي تملك الحكومة السودانية مصالح فيها من القيام برحلات دولية. وفي حال تطبيقه سيشدد الحظر الجوي العقوبات الدبلوماسية على الخرطوم المفروضة منذ أيار الماضي ١٩٩٦ لعدم تسليمها ثلاثة من المتهمين بمحاولة اغتيال مبارك في اديس أبابا. ونشرت صحيفة «الأهرام» المصرية يوم ١٩٩٦/١/١٧، ان السلطات السودانية أبعدت إلى افغانستان مصطفى حمزة، العقل المدبر لمحاولة الاغتيال وأحد ابرز مسؤولي «الجماعة الاسلامية» بدلاً من تسليمه إلى أثيوبيا كما يطالب مجلس الأمن «وهو يقيم حالياً في ولاية قندهار في جنوب أفغانستان التي تسيطر عليها حركة طالبان».

* الخرطوم يطالب مجلس الأمن باعادة النظر

وفي ١٩٩٦/١٠/٢ طالبت الحكومة السودانية مجلس الأمن بإعادة النظر

في قرار فرض حظر جوي على الخرطوم بعد نشر القاهرة معلومات مفادها أن المتهمين المصريين الثلاثة في محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أثيوبيا صيف ١٩٩٥ ليسوا في الأراضي السودانية.

وقال وزير العدل السوداني عبد الباسط سيدارات في تصريح نشرته صحيفة «الانقاذ الوطني» الحكومية إن الصحف المصرية «نشرت أخيراً معلومات أكدت ان اثنين من المصريين المتهمين قتلا وان الثالث زعيم الجماعة الإسلامية مصطفى حمزة موجود في الصومال». وطالب مجلس الأمن بناء على ذلك بـ «إعادة النظر في العقوبات الظالمة على السودان لأنه لا يستطيع تلبية طلبه تسليم المطلوبين الثلاثة».

وكان مجلس الأمن فرض في أيار الماضي عقوبات ديبلوماسية على الخرطوم، ثم قرر تشديدها لتشمل حظراً جوياً ابتداء من تشرين الثاني، لامتناع السلطات السودانية عن تلبية طلب الحكومة الأثيوبية تسليمها المصريين الثلاثة.

*** موقف السفارة السودانية في لبنان من مجلس الأمن**

أصدرت السفارة السودانية في بيروت يوم ٤/١٠/١٩٩٦ بياناً أكدت فيه ان «الواقع يثبت بطلان ما ارتكز عليه مجلس الأمن في قراراته ضد السودان».

وقالت السفارة في بيانها: «شهدت مصر من خلال صحافتها الرسمية ان المتهمين الثلاثة في محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك لا وجود لهم بالسودان. فقد أوضحت صحيفة «الأهرام» الرسمية في عددها الصادر يوم ٢٦/٩/١٩٩٦ نقلاً عن المصادر الأمنية المصرية أن اثنين من المتهمين لقيا مصرعهما خارج الأراضي السودانية بينما يوجد الثالث في الصومال».

اضافت: «ان تلك المعلومات الأمنية التي تناقلتها الصحف ووكالات الأنباء تجيء تأكيداً لمصداقية السودان في التعامل مع الموضوع وما ظل يردده على الدوام من ان جهوده المكثفة للبحث عن المتهمين أثبتت وأكدت انهم

ليسوا بالأراضي السودانية. ولكن المؤسف أن الغرض السياسي قد أصم آذان مجلس الأمن الدولي ومن سعوا لتأليبه ضد السودان عن سماع الحقيقة فمضى المجلس على طريق فرض العقوبات بقراريه رقم ١٠٥٤ و١٠٧٠».

وأكدت انه «وعلى ضوء الحقيقة الناصعة التي تكشفت لتثبت عدم وجود المتهمين بالأراضي السودانية فانه يصبح لزاماً على مجلس الأمن الدولي ان يعود إلى الحق ويعيد النظر في قراريه المذكورين».

*** مجلس الأمن يتريث في فرض عقوبات**

بدأ مجلس الأمن الدولي في ٢٨/ ٢/ ١٩٩٧ بحث فرض حظر جوي على السودان لكنه قرر التقدم «بحذر» في هذا المجال بسبب «الآثار الإنسانية»، لمثل هذه العقوبات. ولم يتحدد أي موعد لاتخاذ قرار بشأن فرض الحظر، وأعلن رئيس المجلس نجوغونا ماهوغو (كينيا) في ختام مشاورات مغلقة في نيويورك ان المجلس «يفكر في عقوبات محددة ومحدودة».

وأضاف ان أعضاء مجلس الأمن أعربوا عن الأسف لأن الخرطوم لم تسلم أثيوبيا ثلاثة من الناشطين الإسلاميين المشتبه في تورطهم في محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في حزيران ١٩٩٥ في اديس أبابا، وطالبوا الحكومة السودانية بالتحرك في هذا الاطار.

واستناداً إلى ديبلوماسيين غربيين فان العديد من الوفود رأت ضرورة اعتماد «استثناءات انسانية» إذا ما تم فرض الحظر الجوي على السودان وكذلك تحديد «المعايير» التي ترفع العقوبات في اطارها.

صحيفة «The Middle East» :

هل يكون العام ٩٧ نهاية النظام السوداني؟

بدأ العام ١٩٩٧ بطريقة سيئة بالنسبة للحكومة السودانية الإسلامية المتشددة وتشير الأوضاع إلى أن هذا العام قد يكون اسوأ وفي الواقع أظهر هجوم المعارضة التي تم احياؤها وتوحيد صفوفها ـ الآن على الأقل ـ بأن

الخرطوم معزولة ومقصية من قبل جيرانها. وعززت ضغوط الولايات المتحدة المستمرة التي تنظر إلى السودان كقاعدة للارهاب الإسلامي الخطر الذي يحدق بالبلاد والذي قد يجعلها عرضة لعقوبات الأمم المتحدة. لكن التحدي الأكبر والأهم يكمن بالنسبة للخرطوم في الخطر الجديد على الجبهة الداخلية. فلقد شكل هروب صادق المهدي، أحد أهم منتقدي النظام ومعارضيه، من السودان فرصة للمعارضة لتشن حملة دعائية كبرى. وتلا هذه الخطوة الهجوم العسكري المدبر والمخطط له منذ فترة طويلة من قبل قوى المعارضة بقيادة جون غارانغ والتي تتألف اليوم من سبع فرق مسلحة مختلفة، يعتبر أقواها وأشهرها جيش التحرير الشعبي السوداني التابع لغارانغ. وخلال فترة قصيرة نسبياً استطاعت المعارضة السيطرة على سلسلة من القرى والمدن على حدود أثيوبيا وأريتريا. أما خوف الحكومة الأكبر فكان في امكان سيطرة الثوار على محطة توليد الكهرباء التي تمول الخرطوم بأكملها. وكان هذا كافياً كي يرسل الرئيس البشير يده اليمنى ونائبه محمد صالح إلى مصر، ليذكر القاهرة بأن البلدين يتشاركان بمصدر المياه ذاته وبأنهما سيتأثران في حال سيطر الثوار على السد الذي بنيت عليه محطة الكهرباء. ولكن الآمال في ان تؤثر القاهرة على أثيوبيا وأريتريا وتجبرهما على قطع علاقاتهما بالثوار ذهبت أدراج الرياح. وكما لو كان الصد السياسي لا يكفي، إذ بدأت الأمور تسوء أكثر. وطالب الرئيس الأوغندي موسيفيني بتسمية الحرب الأهلية في جنوب السودان «بالنزاع الاستعماري» من قبل منظمة الوحدة الافريقية. وتسمح هذه الخطوة للدول المتعاطفة مع الثوار بتقديم المساعدة العسكرية والمعنوية لهم علناً، الأمر المحظر حالياً وفقاً لقواعد منظمة الوحدة الافريقية ويعتمد أساس هذا المطلب الذي قد يلقى دعماً قوياً في واشنطن، على ان المسيحيين في الجنوب، يجبرون على اعتناق الإسلام والتحدث بالعربية مما يعتبر نوعاً من السياسة الاستعمارية. وتركت ثلاث عشرة سنة من الحرب الأهلية جنوب السودان في حالة يرثى لها، كما ان الشائعات المنتشرة عن وحشية وظلم الحكومة أجبرت السلطة على عدم الاعتماد على الدول المجاورة القليلة.

وأدى اتحاد قوى المعارضة بالحكومة إلى طريق مسدود بالرغم من قدرتها في السيطرة على الصراع حالياً، وبدأت استراتيجية المعارضة حالياً باستنفار الشعب ودعوته إلى الانتفاضة على الحكومة المركزية.

وصرح أحد مسؤولي المعارضة قائلاً: «لقد سبق للشعب السوداني أن ثار مرتين على نظم ديكتاتورية. واننا نعتقد بانها مسألة وقت فقط قبل أن يثور الشعب مرة أخرى». وقد تعتبر هذه التصريحات ذات طابع تفاؤلي، لا سيما وان الحكومة أثبتت انها لا تزال تسيطر على الوضع في المدن الكبرى، وان القاعدة الشعبية المعارضة ليست ذات أهمية بين صفوف أكثرية سكان القسم الشمالي.

وحتى عهد قريب كان في مستطاع الحكومة الاعتماد على عاملين أساسيين يعترضان المعارضة: الأول هو الانقسام العميق في صفوف المعارضة لا سيما وان بعض الفرق المسلحة كانت تتبادل اطلاق النار الا ان هذه الخلافات تم وضعها جانباً في الوقت الراهن. ويعتقد البعض بأن آثار الخلافات قد زالت بالكامل اليوم إلا أنهم يشكون في أن تعود الخلافات الشخصية القديمة وتعارض الأيديولوجيات إلى الواجهة في حال سقطت الحكومة. وما زالت الحكومة تستطيع أيضاً الاعتماد على تسليحها لبعض الزمر في الجنوب لمساعدتها في محاربة المعارضة. لكن عدم الاستغلال الذكي لشبكات الزمر هذه تركت عدة أجزاء من البلاد تعاني من الفوضى بوجود النزاعات الداخلية المميتة لهذه الفرق بالرغم من وقفها لتقدم الثوار. ومع سلسلة الانتصارات التي حققتها المعارضة في السودان، ومع القدرة على التكاتف العسكري ومع القناعة السائدة بأن الولايات المتحدة تزود الثوار بالأسلحة بسرية، يتعزز الشعور بأن العام ١٩٩٧ قد يكون العام الذي يشهد بداية نهاية سلطة الحكومة السودانية الإسلامية.

الملاحق

وثائق ومعاهدات تقسيم الأراضي الصومالية بين الدول الأوروبية الاستعمارية والحبشة

الاتفاقية الموقعة بين
الصوماليين والحكومة البريطانية
١٨٨٤ ـــ ١٨٨٥

نحن الموقعون أدناه ـ القبائل الصومالية ـ نرغب في ابرام اتفاقية مع الحكومة البريطانية للمحافظة على استقلالنا وحفظ النظام وكل الأشياء الحسنة ولذلك اتفقنا على الآتي:

الفقرة الأولى: نتعهد ـ أسماء القبائل ـ بأننا لن نسلم ولن نبيع أو نعطي أي أرض لأية دولة أخرى غير الحكومة البريطانية، ولا يمكن التصرف في أي جزء من الأراضي التي تقع في حوزة الحكومة البريطانية الآن.

الفقرة الثانية: يسمح لجميع السفن التي تحمل العلم البريطاني بالرسو والاتجار في المواني الواقعة في أيدي القبائل المتعاقدة.

الفقرة الثالثة: توفر الحماية والأمن لجميع الرعايا البريطانيين المقيمين أو الذين يزورون مناطق القبائل الصومالية المتعاقدة، كما توفر لهم حرية السفر بمساعدة زعماء القبائل المذكورة.

الفقرة الرابعة: تمنع تماماً تجارة الرقيق، وللبواخر الملكية البريطانية الحق في طلب تسليم الرقيق واستخدام القوة إذا تطلب الموقف في البر والبحر.

الفقرة الخامسة: للحكومة البريطانية الحق في تعيين وكيل أو وكيلين لها في الأراضي الخاضعة للقبائل المتعاقدة، ولهؤلاء الحق في أن يعاملوا باحترام ويتمتعوا بالحماية حسبما تراه الحكومة البريطانية.

تمّ التوقيع من جانب ممثل الحكومة البريطانية ورؤساء القبائل والشهود.

ملحق للمعاهدة بين بريطانيا وزعماء قبائل الصومال موقع في ١٨٨٦

اتفقت الحكومة البريطانية وزعماء القبائل الموقعون ادناه على رغبتهم في تقوية علاقات الصداقة والأمن بينهم. وقد عينت الحكومة البريطانية الميجور هنتر وكيلاً سياسياً لها في ساحل الصومال لتوقيع اتفاق بهذا الغرض، ومن ثم اتفق الميجور هنتر مع زعماء القبائل الموقعين على الآتي:

الفقرة الأولى: تتعهد الحكومة البريطانية ـ استجابة لرغبة زعماء القبائل الموقعين ـ بأن تحمي الأراضي التي تقع تحت حكمهم وتقوم بنفسها بواجبات الحماية.

الفقرة الثانية: يتعهد زعماء القبائل الموقعون بألا يبرموا أي اتفاق كان مع أية دولة أجنبية بدون معرفة وموافقة الحكومة البريطانية.

الفقرة الثالثة: تصبح هذه المعاهدة سارية المفعول ابتداء من أول فبراير ١٨٨٦.

اتفاق الحماية البريطانية على منطقة أوجادين سبتمبر ١٨٩٦

وقع أحمد مورجان زعيم منطقة الأوجادين الصومالية اتفاقاً وضع المنطقة

بمقتضاه تحت الحماية البريطانية ونص على الآتي:

أولاً: أنا الموقع أدناه أحمد مورجان زعيم أوجادين الصومالية، أضع نفسي وشعبي وأرضي تحت حماية الحكومة البريطانية. وأتعهد بأنني وخلفائي وشعبي لن نسلم أي جزء من الأراضي التابعة لنا لأية قوة أجنبية أخرى، ولن نوقع أي اتفاق آخر بدون علم الحكومة البريطانية.

ثانياً: أتعهد بأن أية علاقات تجارية مع الغير لن تتم بدون موافقة وكيل الحكومة البريطانية. وسيقوم الوكيل بحل المشاكل الناتجة عن المعاملات التجارية. وسوف أعمل وفقاً لنصائحه فيما يتعلق بمثل هذه الأمور.

التوقيع باللغة العربية	التوقيع باللغة العربية
أحمد مورجان	أسماء الشهود

معاهدة الصداقة والحماية
بين فرنسا وزعماء قبائل الصومال الفرنسي
مارس ١٨٨٥ م

أبرمت المعاهدة بين م. ليجاردي حاكم منطقة (أبخ) ممثلاً للحكومة الفرنسية، وزعماء القبائل الذين يحكمون المنطقة التالية: من خراك حتى خلف مبادو قرب زيلع.

الفقرة الأولى: من الآن فصاعداً هناك صداقة بين فرنسا وزعماء المنطقة المذكورة.

الفقرة الثانية: تضع القبائل أراضيها تحت حماية فرنسا لكي تقوم بحمايتهم من كل الأجانب.

الفقرة الثالثة: تأخذ الحكومة الفرنسية على عاتقها مهمة تسهيل التجارة على الساحل وخاصة في أبادو.

الفقرة الرابعة: يتعهد زعماء القبائل بألا يبرموا أي اتفاق أو معاهدة مع الغير بدون موافقة حاكم أبخ.

حررت في أبخ في ٢٦ مارس ١٨٨٥

توقيع حاكم أبخ

ليجاردي بصمات زعماء القبائل

معاهدة الحكومة الايطالية
وسلطان بوصاصو
٧ أبريل ١٨٨٩ م

أنا الموقع أدناه السلطان محمود يوسف سلطان منطقة بوصاصو، بملء اختياري وقعت هذا الاتفاق ووضعت عليه «ختمي»:

أضع جميع الأراضي التي أحكمها من رأس عواد إلى رأس كيلي، أي نهاية وادي بخالي، تحت حماية الباخرة «ربيدو» المملوكة لحكومة ملك ايطاليا بقيادة الكابتن باسيلي.

وأتعهد بألا أوقع أي اتفاق أو معاهدة مع أية حكومة أو أشخاص آخرين. واتعهد بأن أمنع حسب امكانياتي أي مساس بالعدالة ازاء الرعايا الايطاليين وأصدقائهم الموجودين في الأراضي التابعة لي.

ولقد وقعت هذا الاتفاق وأنا في كامل قواي العقلية.

(توقيع) سلطان منطقة بوصاصو

الاتفاقية الايطالية الحبشية
لتحديد الحدود الحبشية مع الصومال الايطالي
الموقعة في ١٦ مايو ١٩٠٨

الفقرة الأولى: خطوط الحدود التي تفصل بين الأراضي الصومالية التي

تحكمها ايطاليا، وامبراطورية الحبشة تبدأ من دلو عند التقاء نهر داور وجنالي، وتتجه شرقاً حتى ميديا وتنزل إلى أسفل حتى نهر شبيلي وكلها ستبقى تحت الحكم الايطالي، أما الأراضي والقبائل الواقعة شمالاً فانها ستصبح تحت حكم الحبشة.

الفقرة الثانية: الحدود فوق نهر شبيلي، ستكون الخط عند الجزء الايطالي، أما القبائل المتواجدة على شمال هذا الجزء فستبقى داخل حدود الحبشة.

الفقرة الثالثة: القبائل في شمال نهر جوبا التي تحت نقطة الحدود ستكون ضمن المنطقة الايطالية وأما شمال نقطة الحدود فستكون داخل الحدود الحبشية.

الفقرة الرابعة: بداية من نقطة نهر شبيلي تتجه الحدود شمال شرق، وهي تسير مع الخط المتفق عليه في ١٨٩٧ مع الحدود الايطالية وتبقى كل القبائل المتواجدة قرب الساحل في المنطقة الايطالية. أما الأوجادين فستصبح من المنطقة الحبشية.

الاتفاق البريطاني الفرنسي
على تقسيم النفوذ في خليج تاجورا
والساحل الصومالي فبراير ١٨٨٨

أولاً: يفصل خط مستقيم بين الأراضي الواقعة تحت الحماية الفرنسية والبريطانية، ابتداء من نقطة على الساحل في مواجهة آبار هادو إلى هاباسوين. ومنها يمتد الخط عبر طريق القوافل حتى بياكابوبا، ومنها يسير الخط في طريق القوافل، ومن زيلع إلى هرر مروراً في جلدب.

ثانياً: تعترف الحكومة البريطانية بالحماية الفرنسية على سواحل خليج

تاجورا بما فيها جزر موسى والباب الواقعة في الخليج وعلى القبائل التي تسكن غرب الخط المذكور أعلاه، مقابل أن تعترف الحكومة الفرنسية بحماية الحكومة البريطانية على الساحل الصومالي من شرق الخط المذكور سابقاً إلى بندر زياد وبسلطتها كذلك على القبائل القاطنة شرق هذا الخط.

ثالثاً: تمتنع الحكومتان المتعاقدتان عن التدخل في مناطق نفوذ كل منهما.

رابعاً: تتعهد الحكومتان بعدم ضم هرر إليهما أو وضعها تحت نفوذهما، وكذلك بمقاومة محاولات أي دولة أخرى لضم هرر.

خامساً: تكفل الدولتان حرية التجارة عن طريق حماية استخدام طريق القوافل من زيلع إلى هرر وكذلك منطقة جلدب.

سادساً: تتعهد الدولتان بمنع تجارة الرقيق وتجارة الأسلحة في المنطقتين الواقعتين تحت نفوذهما.

أطماع منليك

حدود أوسع لأثيوبيا الحديثة

استطاع منليك ملك الحبشة [١٨٨١ ـ ١٩١٣] أن يدخل منافساً مع الدول الأوروبية الاستعمارية خاصة بريطانيا وفرنسا وايطاليا، لاقتسام افريقيا بشكل عام والقرن الافريقي بشكل خاص، وفي عهده توسعت حدود أثيوبيا لتصبح امبراطورية، ولتحصل على نصيبها من مناطق النفوذ الجديدة، ولتضم أجزاء عديدة من الأراضي الصومالية خاصة أوجادين وهود.

ولقد أراد منليك أن يكسب أطماعه التوسعية اعترافاً دولياً فبعث برسالة شهيرة إلى ملوك أوروبا وخاصة بريطانيا وفرنسا وروسيا وألمانيا أعرب فيها عن رغبته في ابلاغهم بحدود الحبشة الجديدة موضحاً اياها على الوجه التالي:

تبدأ من الحدود الايطالية [أرفالي] الواقعة على البحر ممتدة على خط يتجه غرباً مخترقاً سهل ميدا عند جيجرا، ومنها إلى غابات نهر مارب واراتد. ويتجه الخط من هذه النقطة جنوباً إلى ماهيوهلا ودجسا وجورا حتى نهر عطبرة وستيت حتى مدينة تومات.

ومن هذه المدينة تلتقي الحدود مع القضارف حتى مدينة كاركوج على النيل الأزرق. ويمتد منها الخط حتى يصل إلى نقطة التقاء نهر سوباط [سبت] بالنيل الأبيض، ثم يمتد خط الحدود حتى يضم مدينة أربوري والمناطق المحيطة حتى يبلغ بحيرة سامبورو.

أما في الشرق فان الحدود الحبشية تضم أراضي بورن والجالا والعروس وتمتد حتى الحدود الصومالية متضمنة منطقة أوجادين، وفي الشمال تضم الحدود منطقة حبر أواظ وجاد أبورس حتى مناطق عيسى الصومالية وصولاً إلى امبوس، ومنها يمتد خط الحدود ليشمل بحيرة عسال ومنطقة محمد أنفاري وصولاً إلى مشارف البحر ليلتقي بمنطقة أرفالي.

وإذا ما تتبعنا الحدود القائمة اليوم لامبراطوريتي فسأحاول إذا ما وهبني الله العمر والقوة أن اعود بهذه الامبراطورية إلى حدودها القديمة الممتدة حتى مدينة الخرطوم السودانية وبحيرة نيانزا.

لقد ظلت أثيوبيا جزيرة مسيحية لمدة ١٤ قرناً من الزمان وسط محيط من [المسلمين] فاذا كانت الدول الأجنبية التي تبعد عنا مسافات طويلة ـ يقصد الدول الأوروبية الاستعمارية ـ قد جاءت لكي تقتسم الأراضي الافريقية فيما بينها، فانني لن أقف منها موقف المتفرج. ولما كانت عناية الرب قد حفظت أثيوبيا وحمتها حتى اليوم، فانني أثق أن الرب سيستمر يحميها ويوسع حدودها، في المستقبل، وأثق بأن الرب لن يعرضها لمعاناة التقسيم بين الدول الأخرى.

ورغم أنه ليس لدينا النية في الوقت الحالي لاستعادة حدودنا الساحلية عن

طريق القوة، فانني أثق ان عناية الرب ستهدي الدول المسيحية لتعيد حدودنا على ساحل البحر، أو على الأقل بعض المناطق على الساحل.

أديس أبابا في ١٠ ابريل ١٨٩١ توقيع

١٤ مازير ١٨٨٣ * منليك الثاني

تقرير لوزارة الخارجية الأميركية يتهم الدكتور حسن الترابي بالكياسة والعنف.

صدر تقرير لوزارة الخارجية الأميركية نشر عام ١٩٩٢ وهو بعنوان «نماذج الارهاب العالمي» «Patterns of Global Terrorism».

يذكر هذا التقرير أن للدكتور الترابي «علاقات مثيرة للريبة» بمعنى أن الحكومة السودانية «مستمرة في شكل علاقات مثيرة للقلاقل مع مجموعات ارهابية دولية» متأثرة بتنظيم «الجبهة القومية الإسلامية» ويشير التقرير في هذا الصدد إلى تنظيم «فتح ـ المجلس الثوري» بقيادة أبو نضال، وإلى «حركة المقاومة الإسلامية» (حماس) وإلى «منظمة الجهاد الإسلامية» الفلسطينية التي يصفها بالارهابية، باعتبار أن هذه التنظيمات تجد ملاذاً لها في السودان. وقد أفردت بعض الصحف السياسية، الغربية، صفحات لها للبحث في ما إذا كان هناك ثمة «خطر أخضر» يهدد المصالح الغربية بديل «الخطر الأحمر» الشيوعي السابق («فورين افيرز» «كومنتري» و«الايكونوميست») وقد اعتبر البعض أن هذا «الخطر الأخضر» قائم ويستند على ركيزتين: ايران والسودان وان واجب الغرب مواصلة أقصى الدعم لاسرائيل ذوداً عن مصالحه في المنطقة، غير أن بعض الدراسات في «فورين افيرز» خصوصاً، اعتبرت هذا الطرح في خدمة المصالح الاسرائيلية.

غير أن الاعتقاد الذي ساد في الأوساط الأميركية والأوروبية صب في خانة «الحذر الشديد» من الحكم السوداني.

وقد ذكر الصحفي البريطاني تشارلز ريتشاردز[1] أن منتقدي الترابي من الغرب يحذرون من «جاذبيته» ومن قدرته على «الكلام المزدوج» بمعنى أنه يتوجه إلى أنصاره «بخطاب إسلامي تعبوي» وإلى الغرب «بمقابلات ليبيرالية مقنعة» مثل قوله ان الأقلية غير المسلمة في الشمال السوداني تخضع للقوانين الإسلامية، كما تخضع أقليات معينة في بريطانيا لقوانين البلاد. ويؤكد الترابي في مداخلاته الاعلامية «ان الغرب يخشى من الإسلام لأنه يجهل حقيقته» وأن «الصحوة الإسلامية لا تعني القوة أو الارهاب» وان الإسلام ينص بوضوح على ان «لا إكراه في الدين» وكل تدني بالاكراه «خبث أو اصطناع». أما البلدان التي لا تتيح للإسلام «أن ينمو بسلام» ستواجه حكماً «مقاومة» أو «حالة جهاد» ويوضح الترابي ان «الجهاد» لا يعني ما يسميه الغربيون «الحرب المقدسة» بل هو «تفان وعطاء».

إن أنظمة الحكم التي تعاني بشكل أو بآخر من «الإسلام السياسي» خصوصاً في مصر والجزائر وتونس لا تطمئن إلى كلام الترابي إذ يركز المسؤولون في هذه البلدان على تحالفات بين الترابي وقائد الحركة الإسلامية التونسية راشد غنوشي، فضلاً عن «جبهة الانقاذ الإسلامية» في الجزائر، وحتى الشيخ عمر عبد الرحمن مفتي «الجماعة الإسلامية» المصرية. وبدون شك تشن القاهرة على الخرطوم أعنف هجوم على هذا الصعيد[2]. كما أن مصر تنفي دعمها للحركات الانفصالية في الجنوب السوداني مشيرة إلى أن بعض الأسلحة المصرية التي عثر عليها الجيش السوداني في ثكنات المتمردين كانت أصلاً في حوزة بعض التنظيمات الفلسطينية في لبنان وقد غنمتها

---

(١) تشارلز ريتشاردز (الغارديان ٩ حزيران/ يونيو ١٩٩٣).

(٢) اتهم الرئيس المصري في نهاية ربيع ١٩٩٣ السودان بدعم المتطرفين الإسلاميين في مصر، غير أن وزير الداخلية المصري في حينه أعلن أن ليس هناك دليل على تورط سوداني من هذا النوع وقد «قدم» وزير الداخلية في حينه استقالته خصوصاً بعد شائعات عن مبادرة يقوم بها للحوار مع الإسلاميين.

القوات الاسرائيلية صيف عام ١٩٨٢ خلال اجتياحها للأراضي اللبنانية ثم «أهدتها» إلى قوات جون غارانغ.

أما البلدان الغربية فتشن حملة عنيفة على الحكم السوداني، خصوصاً عبر مقاطعة المؤسسات المالية العالمية للخرطوم، بل ان بريطانيا استضافت مؤخراً مؤتمراً لمختلف فصائل المعارضة السودانية، جنوبية وشمالية. وللجواب عن سؤال: ماذا يمكن للغرب أن يقدم للمعارضة السودانية حتى تطيح الحكم الحالي؟

وعموماً يشكو السودانيون من الدعم العسكري والتمويني والمالي لحركات التمرد الجنوبي، وخصوصاً لجون غارانغ، عبر كينيا بشكل خاص، فهناك مخيمات التدريب الكاملة لقوات التمرد. وتسود الحكومة السودانية قناعة بأن معظم البلدان الغربية (خصوصاً الولايات المتحدة وبريطانيا) مصممة على اطاحة نظام الحكم في الخرطوم، غير ان العاصمة السودانية حاولت اختراق هذا «الحوار» الغربي، بخطوة في اتجاه فرنسا تناولت بشكل خاص مجموعة مشاريع اقتصادية منها البحث مع شركة «توتال» باستغلال ثروات بترولية في السودان، فضلاً عن امكانية تنفيذ قناة جونغلي اضافة إلى موضوع تصدير «الصمغ العربي» والسودان ينتج أفضل أنواعه[١].

**

(١) رجعنا في هذا المقال إلى ما كتبته صحيفة «الأسبوع العربي» ٣١/٢/١٩٩٤.

مراجع المؤلفة

١ ـ أحمد سوسة «العرب واليهود في التاريخ» دار العربي للاعلان والنشر والطباعة دمشق ١٩٧٢.

٢ ـ د. أحمد فخري ـ مصر الفرعونية ـ القاهرة ١٩٧١.

٣ ـ ابن هشام «سيرة النبي ﷺ».

٤ ـ ابراهيم طوخان «الإسلام والممالك الإسلامية بالحبشة».

٥ ـ ارميري برهام «حكومة أثيوبيا».

٦ ـ القرن الافريقي «السلاح الأميركي يعيد التوازن الأثيوبي ـ الاريتري» ص (٣١).

٧ ـ «اتساع الثقة بين السودان وموسكو» الرياض ١٩٧٧/٦/١٤ ص (٥).

٨ ـ الموسوعة السياسية «المؤسسة العربية للدراسات والنشر» ١٩٤٧ بيروت ص (٦٤).

٩ ـ «استراتيجية الصهيونية واسرائيل تجاه المنطقة العربية والحزام المحيط بها» منشورات مكتب الاعداد الحزبي في دمشق ص (١٥٤ ـ ١٥٥) ومجلة «الحوادث اللبنانية» ١٩٧١/٢/٣.

١٠ ـ الطيب «الصحوة والعقل وحمامات الدم في القرن الافريقي» ص (٣).

١١ ـ النفيسي «أريتريا: شأن جزيري عربي» ص (٧١) و(٧٤).

١٢ ـ أحمد يوسف أحمد «الصراع العربي في البحر الأحمر: سياسات البحر الأحمر والعلاقات العربية الافريقية» السياسة الدولية السنة ١٦، العدد ٥٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠.

١٣ ـ الشبيبي «الصهيونية والبحر الأحمر وافريقيا» ص (٥٧).

١٤ ـ التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٨٩ «مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الاهرام ١٩٩٠» ص (١٢١ ـ ١٢٣ ـ ١٣٢ ـ ١٣٣).

١٥ ـ أمل الشاذلي «الاطماع الاسرائيلية في القرن الافريقي» مجلة السياسة الدولية، العدد ٥٤ أكتوبر ١٩٧٨ ص (٥١).

١٦ ـ «السياسة الكويتية» ٣٩/ ٣/ ١٩٩٠ ص (٢٠).

١٧ ـ «الرأي العام» الكويت عدد ٩١٨١ في ٢/ ٧/ ١٩٨٩ ص (٢٦).

١٨ ـ «السياسة الدولية» عدد (١٠٤) ابريل/ ١٩٩١ «أزمة المياه في الشرق الأوسط وافريقيا».

١٩ ـ العبد الله «الأمن المائي العربي» ص (٥٤ ـ ١٠٢) ووليم نجيب سليمان «الماء أول عناصر الأمن القومي العربي» الأهرام الاقتصادي (٢٦/ أكتوبر ١٩٩٢).

٢٠ ـ «الحياة» ١/ ٤/ ١٩٩٣.

٢١ ـ «الأسبوع العربي» ٢٧/ يناير ١٩٩٧ ـ السودان: حروب الاستنزاف.

٢٢ ـ أمين قمورية «شؤون الأوسط» آذار/ مارس ١٩٩٧.

٢٣ ـ اجلال رأفت «المستقبل العربي» مركز دراسات الوحدة العربية عدد ٢١٨.

٢٤ ـ «السفير» ١٤/ ٤/ ١٩٩٧.

٢٥ ـ «الأسبوع العربي» ٢١/ ٢/ ١٩٩٤.

٢٦ ـ «جريدة الأنباء الاسرائيلية» ٤/٧/١٩٨٤ ص (١٩) التغلغل الاسرائيلي في افريقيا.

٢٧ ـ د. جمال مظلوم (لواء ركن) المعرفة العدد (١٣).

٢٨ ـ جمال عبد الناصر (الرئيس المصري السابق) في «فلسفة الثورة».

٢٩ ـ جورج بادمور في كتابه «Pan Africanismal Communism».

٣٠ ـ جهاد الزين «مصر السودانية مراقب ومنحاز معاً» السفير ٢٢/١/١٩٩٧.

٣١ ـ حلمي «أمن البحر الأحمر والقرن الافريقي» ص (٨٣).

٣٢ ـ حسين معلوم «الاستراتيجية الاسرائيلية في افريقيا» و«الوحدة» العدد ٩٧ (أكتوبر/ تشرين أول ١٩٩٢(ص (٥٤ ـ ٦٢).

٣٣ ـ د. حسن البكر «المنظور المائي للصراع العربي الاسرائيلي» ومجلة السياسة الدولية عدد ١٠٤/ ابريل ـ نيسان/ ١٩٩١ ص (١٣٩).

٣٤ ـ خضر الدهراوي (لواء ركن) «الأهمية الاستراتيجية للممرات البحرية» مجلة استراتيجيا ـ العدد (١٠١) السنة التاسعة يوليو/ أغسطس ١٩٩٠ ص (٤٤).

٣٥ ـ دار الجيل للنشر والخدمات الصحفية ـ تقرير رقم ٦٢١ في ٢٧/١/١٩٨٤ ص (٣) ومجلة المجلة ٢١/٧/١٩٨٩ ص (٣٢ ـ ٣٤) وهآرتس الاسرائيلية ١٨/٩/١٩٨٤ ص (١ ـ ٣).

٣٦ ـ سعيد الشحات «الذراع الصهيونية في القرن الافريقي» الشاهد عدد ٥٩ ـ ٦٠ تموز/ آب ١٩٩٠ ص (٣٦).

٣٧ ـ شندي «مخاطر محدقة بمياه النيل».

٣٨ ـ شارلز ريتشاردز «الغارديان» ٩ حزيران/ يوليو ١٩٩٣.

٣٩ ـ صلاح الدين حافظ «صراع القوى العظمى حول القرن الافريقي» ص (٣٣).

٤٠ ـ د. صالح زهر الدين «مشروع اسرائيل الكبرى» ص (٢٥٤ ـ ٢٥٥).

٤١ ـ د. صالح زهر الدين «مشروع اسرائيل الكبرى» ص (٢٤٧) نقلاً عن د. عبد الملك عودة ود. حموي عبد الرحمن «التعاون الاقليمي في القرن الافريقي وحوض النيل» مجلة «السياسة الدولية» العدد (١٠٤) ص (١٦٢).

٤٢ ـ صلاح عزازي «النيل الحزين» مجلة الشاهد تشرين أول/ أكتوبر ١٩٩٥.

٤٣ ـ د. عبد المجيد عابدين «بين الحبشة والعرب» نقلاً عن جواهر الحسان للقنائي.

٤٤ ـ عبدي عوالة جامع «أساس مشكلة القرن الافريقي» مقديشو ١٩٧٨.

٤٥ ـ عباس قاسم «المستقبل العربي» العدد ١٧٤ ـ آب ١٩٩٣.

٤٦ ـ عبد الستار اللاز «أثيوبيا ثغرة موت في دول الحزام» مجلة الشاهد ـ عدد ٦٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠ ص (٢٨ ـ ٣٠).

٤٧ ـ عبد الله عبد المحسن سلطان «أمن البحر الأحمر والصراع العربي ـ الاسرائيلي» مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٨ ص (٢٣٤).

٤٨ ـ د. عبد المنعم سعيد «العرب ودول الجوار الجغرافي» مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٧ ص (٩١).

٤٩ ـ عمر عز الرجال «المعرفة ـ رقم ١٣» مركز الفالوجا للدراسات والنشر.

٥٠ ـ د. عبد الملك عودة «السياسة والحكم في افريقيا» القاهرة ١٩٥٩ ص (٣٧).

٥١ ـ د. علاء الحديدي «السياسة الخارجية المصرية تجاه مياه النيل» الدولية عدد (١٠٤) عام ١٩٩١.

٥٢ ـ عباس قاسم «المستقبل العربي» العدد ١٧٤ ـ آب ١٩٩٣ نقلاً عن وليم نجيب سليمان.

٥٣ ـ عبد التواب عبد الحي «دول النيل من أين تبدأ حرب الماء؟» صوت الكويت ١٥/٧/١٩٩١ ووليم نجيب سليمان «الماء أول عناصر الأمن القومي العربي» الأهرام الاقتصادي أكتوبر ١٩٩٢.

٥٤ ـ د. عباس قاسم «الاطماع بالمياه العربية وأبعادها الجيوبوليتيكية» «المستقبل العربي» عدد (١٧٤) آب ١٩٩٣. وانظر أيضاً د. صالح زهر الدين «مشروع اسرائيل الكبرى» ص (٢٤٨ ـ ٢٤٩).

٥٥ ـ عباس قاسم مرجع سابق ذكره ص (٣٥ ـ ٣٦ ـ ٣٧).

٥٦ ـ غسان مكحل «السودان في مرحلة مفصلية» السفير ١٥/١/١٩٩٧.

٥٧ ـ فضل شرورو «السودان: تركيبة نظام الحكم والتحديات».

٥٨ ـ فؤاد حطيط «السفير» ١٤/١/١٩٩٧.

٥٩ ـ قرآن كريم ـ سورة المائدة ـ آية ٨٢، ٨٣.

٦٠ ـ قرآن كريم ـ سورة آل عمران ـ آية ١٩٩.

٦١ ـ كارل بروكلمان «تاريخ الشعوب الإسلامية» ترجمة منير بعلبكي ونبيه أمين فارس، دار العلم للملايين (١٩٦٠) ص (١٤).

٦٢ ـ د. محمد عزة دروزة «تاريخ الجنس العربي» الجزء الثاني.

٦٣ ـ محمد عبد الغني سعودي ـ القاهرة ١٩٧٨ والعلاقات العربية ـ الافريقية (دراسة صادرة عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم).

٦٤ ـ د. محمد عوض محمد «السودان الشمالي» القاهرة ١٩٥١.

٦٥ ـ د. محمد أمين «العلاقات العربية ـ الافريقية».

٦٦ ـ د. مراد كامل «العلاقة بين الكنيستين المصرية والحبشية» السياسة الدولية ١٩٦٧.

٦٧ ـ منصور خالد ـ مجلة الحوادث «الصراع سيتصاعد في القرن الافريقي» ص (٢٩).

٦٨ ـ «مذكرة جبهة تحرير أريتريا إلى مؤتمر وزراء الخارجية العرب» الندوة ١٥/ ١١/١٩٧٧ ص (٣).

٦٩ ـ محمد رضا فودة ـ «دراسة عن التوغل الاسرائيلي في افريقيا» ـ مجلة استراتيجيا/ نوفمبر ١٩٨٩ ص (٣٥ ـ ٣٨).

٧٠ ـ مجلة المجلة ـ العدد ٤٨٢ في ٩/ ٥/ ١٩٨٩ ص (٣٥).

٧١ ـ محمد فايق «عبد الناصر والثورة الافريقية» دار الوحدة ص (٢٠).

٧٢ ـ نبيل أحمد حلمي «أمن البحر الأحمر والقرن الافريقي» السياسة الكويتية، السنة ١٤ ـ العدد (٥٤) تشرين أول ١٩٧٨ ص (٨٢).

٧٣ ـ نجوى شحادة «النهار» ٢٢/١١/١٩٩٦.

٧٤ ـ هاماني يوري رئيس حزب سوابا «الوحدة الثورية» جريدة الثورة الجزائرية فبراير ١٩٦٣.

٧٥ ـ «هآرتس» الاسرائيلية تاريخ ٢٠/ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٧.

٧٦ ـ وليم نجيب سليمان ومجدي شندي «مخاطر محدقة بمياه النيل» الدولية ١٠/ ٨/ ١٩٩٢.

٧٧ ـ ياسر علي هاشم «الأبعاد السياسية والاقتصادية لأزمة المياه».

REFERENCES

1 - «Arabs Criticize Horn Meddling» christian science Monitor (30 March 1978) P.9.

2 - «A Nasty Little War» New Weeks (3 December 1979) P. (81).

3 - Bell the Horn of Africa: Strategic Magnet in the Seventies P. 22.

4 - «Civil Wars in Africa» in: llss. strategic survey 1970 (London llss 1971) P.P. (52 - 53).

5 - Crocker «The African Setting» P. (19).

6 - David. C. Albright «The Horn of Africa and the Arab- Israel conflict» (In Roberto Freedman ed. World Politics and the Arab - Israel Conflict Pergamon Policy sery 31 P. 150.

7 - David B. Ottaway «Revolutionary Ethiopia is 3 years old» Washington Post (8 October 1977) P. A. 13.

8 - «Ethiopian jets attak Sudan Border Villages» P.3.

9 - Hall R. Discovery of Africa - London 1970.

10 - Howell «Horn of Africa: Lessons from the Sudan Conflict» P.P. 430 - 431.

11 - H.D.S Greeway «Dayan discloses Israel is Selling Anst Ethiopia» Washington Post (7 February 1978). P.A1.

12 - John K. Cooley «Egypt Takes a Cautions Active interest in Horn of Africa» christian Science, Monitor (2 march 1978). P.22.

13 - «Joint Communique: Ethiopia Sudan urge Red Seapeace» Arab News (31 May 1980) P.4.

14 - Johnathan C. Rondal «Sudanese: Moscow is imperialist» Washington Post (3 July 1977).

15 - John Franclin Campbell «Rumblings a long the Red Sea the Eritrean Question» Foreign Affaire Vol. 48 No 3. (April 1970) P. 544.

16 - Jhon Harkakis. Ethiopia: Anatomy of a traditional polity (Addis Ababa, New York. oxford- university Press 1975-1978).

17 - «Kenyan Leader Saud View Relation» Arab News (21 December 1977) P.4.

18 - Legemand Conflict in the Horn of Africa P.15.

19 - Legum and Lee «Conflict in the Horn of Africa» P.(7-8).

20 - Legum and Lee - Conflict in the Horn of Africa P.7.

21 - Legum and Shaked Middle East Contemperary Survey P.174.

22 - Nimerod Novik, on the Shores of Bab Al Mandeb: Soviet Diplomacy. and. Regional Dynamics Monograph 26 (Philadelphia Penn: Foreign Policy Ressearch institute 1979). P.26.

فهرس المحتوى

*** *** ***

صدر للمؤلفة

١ ـ «جزر حنيش وأمن البحر الأحمر» طبعة أولى ١٩٩٦ .

٢ ـ «اليمن بعد الوحدة» عن دار الرحاب طبعة أولى ١٩٩٦ .

٣ ـ «الحقد الصهيوني في عناقيد الغضب» عن دار الهادي طبعة أولى ١٩٩٦ .

٤ ـ «العرب والفرات بين تركيا واسرائيل» عن دار الآفاق الجديدة طبعة أولى ١٩٩٧ .

٥ ـ «السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي» عن دار الآفاق الجديدة طبعة أولى ١٩٩٧ .

٦ ـ «دول المثلث بين فكي الكماشة التركية الاسرائيلية» عن دار الفكر العربي طبعة أولى ١٩٩٧ .

٧ ـ قريباً للمؤلفة كتاب «العلاقات اليمنية ـ السعودية».

* * *



هذا الكتاب

«السودان والنيل بين مطرقة الانفصال والسندان الإسرائيلي» كتاب تناول ما يجري في بلد يمثل العمق العربي في القارة الافريقية، السودان.

هذا البلد الذي تحولت مشكلاته من قضية داخلية بين الحكومة والمعارضة إلى بوابة لتدخل خارجي يتضمن مطامع اسرائيلية معلنة في السيطرة على منابع النيل والتحكم بمستقبل السودان ومصر معاً، وإلى عنوان لتحويله إلى عدة كيانات متناحرة.

السودان الذي هو جسر الانتقال للحضارة العربية الإسلامية إلى داخل القارة الافريقية بما يولده ذلك من احتكاكات حضارية باعتباره دولة المرور الرئيسية لمياه النيل، يغرق في وحول الحرب التي تندرج في اطار التحولات الاستراتيجية التي تطاول القارة الافريقية ومنطقة الشرق الأوسط. فقد وضعت الولايات المتحدة منطقة الشرق الأوسط على خط التسويات السلمية، مهما تعثرت وتوقفت، ووضعت افريقيا على خط الحروب العسكرية مهما هدأت أو خفتت.

وجاء كتابي هذا، ليسلط الضوء على ما يحدث في بلد مستقبله رهن بمدى تماسك قيادته في الداخل والتضامن العربي والإسلامي معه في الخارج، إذ كما يكون السودان تكون صورة الأفارقة والعرب، فالسودان يمثل «الروح العربية في الجسد الافريقي»

المؤلفة



الكاتبة في سطور

- خريجة كلية العلوم الجامعة اللبنانية.
- عملت في ميادين عدة:

١ ـ مدرسة في وزارة التربية الوطنية اللبنانية.

٢ ـ محررة سياسية في صحيفة المحرر اللبنانية (الوطن العربي حالياً).

٣ ـ مديرة تحرير وكالة سياسية.

٤ ـ سكرتيرة الاعلام في سفارة الجمهورية العربية اليمنية

(١٩٩٠ ـ ١٩٩١).

(١٩٩٤ ـ ١٩٥٥).

٥ ـ عضو في اتحاد الكتّاب اللبنانيين.

٦ ـ لها عدة دراسات سياسية واجتماعية منشورة في عدة وسائل اعلامية.

منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت